

كتب سياسية

مجموعة عربية ١٠٠ ٪

# السياسة بين الأمم

## الصراع من أجل السلطان والسلام

الجزء الأول



تأليف: هانز. جى. مورجنتاو

ترجمة: خيرى حماد

كتب سياسية

# السياسة بين الأمم

الصراع من أجل السلطان والسلام .

بقلم: هانز . جي . مورجنثاو

تعريب وتعليق : خيري حماد

الجزء الأول ..

# Politics Among Nations
# The Struggle For Power and Peace

**BY : HANS . J . MORGENTHAU**

# تقدمة

## المعرب

ما أكثر المراجع الرئيسية فى كل ميدان من ميادين الفكر والعلم والثقافة التى تحتاج مكتبتنا العربية الى تعريبها لتصبح جزءا منها . فمثل هذه المراجع بالاضافة الى أهميتها كمصادر اساسية لكل بحث خلاق ، تحدد للباحثين معالم الطريق التى يجب أن يسلكوها فى بحوثهم ملقية الكثير من الأضواء على مختلف القضايا والمشاكل التى تواجههم . والتى يتطلب بحثها منهم الكثير من الوقت الثمين ، الذى يستطيعون توفيره عن طريق هذه المراجع ، للافادة منه فى مجالات الخلق والابتكار ، فليس من العار فى شىء ، أن نعتمد ـ ونحن نقيم صروح ثورتنا الثقافية الفتية ، ونحن نخطو خطوات سريعة جبارة في مضمار الفكر والثقافة ، للحاق بقافلة الحضارة العالمية ـ على المراجع الرئيسية فى كل مجال فكرى نستمد منها ما يتفق مع أسس تفكيرنا النابع من واقعنا الثورى الاشتراكي ، ومع مقومات رسالاتنا الحضارية ، فلقد دأبت الثقافات على الافادة من بعضهـا ، والاقتباس والنقل عن طريق الترجمة منذ وعى الانسان تاريخه ، ومنذ ظهرت التباشير الأولى للحضارة الانسانية. وهكذا كانت الحضارة البشرية عن طريق هذا النقل حضارة واحدة ، تسهم كل أمة من الأمم بدورها فيها ، ثم تنقلها الى غيرها ، لتقيم الدليل، على ان عالمنا الذى نعيش فيه عالم واحد .

وهذا الكتاب الذى أقدمه الى قراء العربية اليوم ، هو من هـذه المراجع الضخمة في الفكر السياسى . وعندما لفت السيد كمال رفعت، نائب رئيس الوزراء ، نظرى اليه ، مقترحا على تعريبه ، لم اتردد لحظة واحدة في الاقبال على هذه المهمة العسيرة الشاقة ، نظرا لأهمية الكتاب من ناحية الفكر السياسى ، ونظرا لأنه يعتبر من المراجع الرئيسية التى لا غنى عنها لكل باحث فى السياسة ، بل ولكل عامل فى مجالاتها ،

لما فيه من مواضيع هامة ، يغوص في بحثها ، متعمقا فيها تعمق العالم ، الوافر الاطلاع ، والغزير المعرفة ، والكثير التجربة فى مجالات السياسة وآفاقها . ولم يكن اختلافنا مع المؤلف في كثير من النواحى ، ليحول بيننا وبين تعريب كتابه ، الذى كانت المكتبة العربية مفتقرة اليه .

ولقد صدرت من هذا الكتاب باللغة الانجليزية حتى اليوم طبعتان، كانت أولاهما فى عام ١٩٤٧ ، فى حين كانت الثانية فى عام ١٩٥٦ · وبين الطبعتين اختلاف كبير ، فرضته الاحداث العالمية الكبيرة الخطورة ، التى وقعت بين هذين التاريخين. فعندما صدرت طبعته الأولى ، وكانت هذه الطبعة خلاصة لتفكير عميق وتجارب عشرين عاما ، تجمعت لدى المؤلف كانت محتوياتها ، ترجيعا لانعكاسات وافكار فردية ، صورت لمؤلفها الأخطاء التى اتبعت فى مفاهيم السياسة الدولية ، والتى أسفرت ، كما رآها ، عن الحرب العالمية الثانية بين الفاشية من ناحية ، وبين ما تسمى نفسها بالديمقراطيات الغربية ، متحالفة فى مرحلة لاحقة ، مع الاتحاد السوفياتى ، ومع كثير من الشعوب التى هبت للدفاع عن حريتها ضد العدوان الفاشى من ناحية أخرى .

وكان من الحتمى ، ان يتجه المؤلف ، وقد عاش تجربة هذه السنوات القاسية والمريرة ، واكتوى بنارها ، اتجاها متطرفا فى فلسفته التحليلية ، للعلاقات الدولية ووقائعها ، عاكسا بذلك ، ادراك الكثيرين من المفكرين للأخطاء السياسية الفادحة التى ارتكبت فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية والتى أدت الى وقوعها ، لكنه رأى فى طبعته الثانية ، وقد بعد به الزمن عن تلك التجارب القاسية ، واتضحت دلالاتها ، ومقوماتها أمامه تمام الاتضاح · بعد أن غدت من شئون الماضى ، أن يعدل اتجاهه هذا ، وان يتحول من الهجوم على الأخطاء التى اثمرت الحرب العالمية الثانية ، الى الدفاع عن نتائجها وآثارها ، مكيفا دفاعه هذا، مع التجارب الجديدة التى شهدها العالم ، بعد انحسار الحرب عن أرجائه القريبة والبعيدة ·

وتبرز من بين هذه التجارب الحديثة التى أشرت اليها ، والتى فرضت على المؤلف تلك التبدلات التى أدخلها على الطبعة الثانية من كتابه ، أربع تجارب ، تحتل مكانها فى الفكر السياسى الحديث ، وتمضى به الى اتجاهات جديدة ، تختلف كل الاختلاف عن تلك التى كانت تقوم قبل وقوعها .

فهناك أولا ، ذلك العدد العديد من الثورات الوطنية التى اشتعلت في جميع أطراف العالم ، ولا سيما في القارتين الافريقية والاسيوية ،

للتحرر من ربقة الاستعمار ، والآثار المترتبة عليه ، والتى أدى نجاحها الى كثير من التغيرات في خارطة العالم من ناحية ، وفي أوضاع السلطان وتوزع القوى بين مختلف الدول الصغيرة والكبيرة من الناحية الاخرى .

وهناك ثانيا ، ظهور اتجاهات جديدة كل الجدة ، فى بنيان السياسات الدولية وتركيبها ، فرضها التقدم التقنى الذى حققه العالم ، فى الأسلحة النووية والصاروخية ، كما فرضها ظهور البون الكبير بين الدول المتخلفة التى تحررت حديثا من ربقة الاستغلال الاستعمارى والامبريالى ، وبين الدول المتقدمة من رأسمالية واشتراكية ، وهو بون لابد من زواله اذا أريد للعالم الجديد أن يعيش فى سلام واستقرار .

وهناك ثالثا ، التنافس الذى جرى فى أواخر اربعينات القرن ومستهل خمسيناته ، على اقامة أحلاف اقليمية تتفوق فى سلطانها على سلطان الدول القومية . وتكون في مجموعها الكتلتين الدوليتين اللتين تتصارعان في الحرب الباردة . لكن هذه الاحلاف ، وذلك التنافس ، ما لبثا ، بعد صدور الطبعة الثانية من الكتاب ايضا ، ان فقدا اهميتهما السوقية الضخمة ، نتيجة حقيقتين أساسيتين ، أولاهما : تطورات السلاح النووى الذى أفقد القواعد العسكرية قيمتها التقليدية ، وثانيتهما: ظهور عدد كبير من الدول الحديثة التى اعلنت سياستها اللاانحيازية . وأكدت تصميمها على البقاء بعيدة عن هذه الاحلاف الملتزمة . ولا ريب فى أن المؤلف الذى فاته التأكيد على هاتين الحقيقتين ، لظهورهما بصورة جلية بعد اصدار الطبعة الثانية من كتابه . وان لم تفته الاشارة اليهما ، لأنهما كانتا فى مستهل عهدهما فى الظهور ، لن يفوته ذلك فى أية طبعة ثالثة يصدرها من كتابه العلمى القيم .

وهناك رابعا وأخيرا ، الأمم المتحدة بنشاطاتها المختلفة ، وميثاقها وأسسها ، وهى المنظمة الدولية التى قصد منها أن تقر دعائم السلام فى العالم ، عن طريق استبدال نظامى التوازن الدولى ، والصراع على السلطان بنظام جديد من التعاون الدولى يقوم على أساس الحق والعدل وتقرير المصير . وبالرغم من أن هذه المنظمة كثيرا ما تنكبت جانب العدل في بعض القضاياالتى بحثت فيها ، كما فعلت بالنسبة الى قضية فلسطين مثلا حيث أعطت لمن لا يستحق أرضا لها اصحابها وأهلها دون أن تمكنهم من ممارسة حقهم فى تقرير مصيرهم ، الا أنها عملت ، والحق يقال ، الكثير في سبيل تحقيق الأهداف التى أقيمت من أجلها .

ويتناول الكتاب الذى وضعه مؤلفه ، وهو عالم المانى الأصل ، امريكى التجنس ، عددا كبيرا من الموضوعات التى بحث فيها المؤلف بوصفه من كبار اساتذة القانون وعلم السياسة ، فى المانيا وأمريكا والتى الفت جزءا من تجاربه . فقد عمل فى المحاماة منذ عام ١٩٢٧ ، وكان رئيسا لمحكمة العمل فى فرانكفورت فى ألمانيا ، ثم أصبح مستشارا لوزارة الخارجية الامريكية في عام ١٩٤٩ ، ومحاضرا في كليتى الحربية والطيران في امريكا واستاذا للاقتصاد السياسى في جامعة شيكاجو . وله مؤلفات عدة فى هذا المجال لعل اهمها كتابه «رجل العلم وسياسات القوة» وكتابه «دفاعا عن المصلحة القومية» .

ويضم الكتاب الذى يصدر فى ثلاثة أجزاء باللغة العربية عشرة اقسام تؤلف فى مجموعها اثنين وثلاثين فصلا يتناول فيها مختلف القضايا والمشاكل الدولية المتعلقة بالسلطان والصراع على القوة وعلى السلام . فهو في القسم الأول . يتحدث عن السياسة الدولية نظرية وتطبيقا ، شارحا مختلف النظريات التى جاء بها علماء السياسة منذ أيام أرسطو ، وعبورا بمكيافلى وروسو وماكس ويبر ولاسويل ،حتى يومنا هذا ، شرحا علميا مستوفيا يدل على غزارة اطلاع وتعمق فى العلم .

وهو يتناول فى القسم الثانى موضوع السياسات الدولية كصراع على السلطان ، محددا مفاهيم هذا الصراع ، وعلاقاتها بالامبريالية وسياسات الوضع القائم ، ومتعمقا فى بحث الامبريالية على ضوء التفكير الماركسى والليبرالى والنظريات الاخرى ، واسبابها ومقوماتها وأهدافها وطرائقها ، ومنتهيا من ذلك كله الى بحث عميق فى العناصر المذهبية التى تؤلف السياسات الدولية وطبيعتها واتجاهاتها المختلفة .

ويتحدث المؤلف فى القسم الثالث عن السلطان القومى ، تعريفه وجوهره ، وجذوره وعناصره ، باحثا بحثا مستفيضا فى القومية الحديثة والشخصية القومية ، والمعنوية القومية ، واتجاهات الحكم ، وتقويم السلطان القومى .

اما في القسم الرابع ، فيعرض المؤلف توازن القوى كالكابح الأول للسلطان القومى ، متحدثا عن طرائقه المختلفة التى تتمثل في مبدأ «فرق تسد» وفى سياسات التعويض والتسلح والاحلاف ، منتهيا من ذلك كله الى تقويم هذا التوازن وما فيه من افتقار الى اليقين والواقعية والكفاية والمذهبية .

ويتحدث فى القسم الخامس عن الاخلاق الدولية والرأى العام

العالمي ، كالكابح الثاني للسلطان القومي ، باحثا بعمق في الاخلاق الدولية وحماية الحياة الانسانية في أوقات السلم والحرب ، وفي الحرب الجماعية ، وانتصار القومية ، والوحدة النفسية للعالم وغير ذلك من الموضوعات المهمة .

أما في القسم السادس ، فهو يتحدث عن القانون الدولي كالكابح الثالث للسلطان القومي ، مفيضا في بحث المشاكل الدولية ، وطبيعة القانون الدولي ، وتطبيقه ومحكمة العدل الدولية ، وحق الفيتو ، ومبدأ « الاتحاد من اجل السلام » والسيادة ، ومعنى الاستقلال .

وفي القسم السابع، يتحدث المؤلف بتفصيل عن السياسات العالمية في منتصف القرن العشرين ، وما طرأ على القومية من تبدل ، وعلى التوازن الدولي من تغييرات، منتهيا منه الى البحث في الحرب الجماعية.

أما في القسم الثامن ، فهو يتحدث عن مشاكل السلام في منتصف القرن ، وتاريخ نزع السلاح ومشاكله ، والأمن الجماعي والتسويات القضائية ، والتبدلات السلامية ، والحكومة العالمية ، والأمم المتحدة .

ويتحدث في القسم التاسع عن السلام عن طريق التحول ، والدولة العالمية ومشاكلها ، والتيارات التي تدور حولها ، كما يتحدث عن المجتمع الدولي وميادينه الثقافية والفنية . وعن التعاون الدولي في مختلف الحقول والاتجاهات .

أما في القسم العاشر والأخير ، فيتحدث المؤلف عن التوافق الدولي والدبلوماتية وواجباتها ، وادواتها ومشاكلها ومستقبلها .

وقد ذيل المؤلف كتابه بملحق ضمنه ميثاق الأمم المتحدة ، وآخر ضمنه المراجع الكثيرة للمواضيع الحيوية العديدة التي طرقها .

وقد راعيت في تعريب هذا الكتاب الذي اعتبره من أمهات الكتب في الفكر السياسي ، الرد على بعض النواحي التي نختلف فيها مع مؤلفه وذلك في الهوامش العديدة المنتشرة فيه ، مع ايضاح بعض الاسماء التاريخية التي قد يجد القارىء العربي صعوبة في معرفتها ، استيفاء مني للمهمة التي أخذتها على عاتقي في تعريبه .

وكلي أمل ان أكون قد وفقت في اداء هذه المهمة، والله ولي التوفيق.

القاهرة في ٥ من نوفمبر ١٩٦٤

خيري حماد

الإهداء

إلى ذكرى والدي . . .

# مقدمة

**الطبعة الانجليزية الثانية :**

نشأت التبدلات التى ظهرت في هذه الطبعة الثانية من الكتاب ، بالنسبة الى طبعته الاولى ، عن التطورات الحديثة التى وقعت في السنوات الست الأخيرة ، فى الاجواء الفكرية فى الولايات المتحدة ، وأوضاع السياسة العالمية ، وتفكير المؤلف .

وعندما تم وضع هذا الكتاب لأول مرة في عام ١٩٤٧ . كان القصد منه أن يكون تلخيصا للتجارب الفكرية التى مرت بالمؤلف طيلة عشرين عاما . أجل كان تصويرا لتجارب مر بها تفكير وحيد ومفتقر الى التأثير عن طبيعة السياسات الدولية ، وعن الطريقة التى أسفر فيها تطبيق الديمقراطيات الغربية لمفهوم خاطىء من مفاهيم السياسة الخارجية ، عن التهديد الحتمى للجماعية والحرب، وتحوله الى واقع عملى. وعندما وضعت هذا الكتاب ، بادىء ذى بدء ، كان هذا المفهوم الخاطىء والضار في السياسة الخارجية ، وما زال مسيطرا ومنتشرا ، ولذا فقد توخيت منه أن يكون فى الحقيقة والواقع ، هجوما مباشرا على هذا المفهوم وكان لابد له أن يكون متطرفا فى فلسفته كتطرف تلك الأخطاء السياسية من الجانب الآخر ، أما وقد انتهت المعركة بالفوز الى حد كبير ، فان الهدف الجدلى ، من الكتاب يستطيع الآن أن يخلى مواقعه ، ليحل محله ترسيخ لوضع قد تحقق ، وبات فى حاجة الى الدفاع عنه تجاه احتمالات المستقبل ، والى التكيف مع التجارب الجديدة .

ولقد مررنا بتجارب سياسية كثيرة ، فى غضون السنوات الست الأخيرة ، تطلبت اجراء الكثير من التغيير فى موضوع الكتاب ، لكن اربعا منها تحتل مكان الصدارة ، وهى ظهور اتجاهات جديدة فى تركيب السياسات العالمية ، وتطور الثورات فى المستعمرات ، واقامة منظمات اقليمية تتعدى النطاق القومى ، ونشاطات الأمم المتحدة . وفى حين كانت

الدلائل تشير فى عام ١٩٤٧ ، الى تحول نظام القطبين فى السياسات العالمية الى نظام الكتلتين ، ظهرت هناك اتجاهات جديدة فى السنوات الأخيرة ، تسير فى عكس هذا الاتجاه تماما . فلقد انتشرت الثورات ضد الاستعمار فى كل من آسيا وافريقية ، وأخذت تزداد حدة يوما بعد آخر ، دافعة الى مسرح السياسات العالمية ، بقوة جديدة ، وخالقة مشاكل جديدة تتطلب سياسات جديدة أيضا . ولهذا فان هذه الطبعة الجديدة تعترف بالصراع من أجل السيطرة على عقول الناس ، كمجال جديد من مجالات السياسة الدولية ، يضاف الى المجالين التقليديين الممثلين فى الدبلوماتية والحرب. وكان التأكيد فى الطبعة الأولى على بطلان فكرة السيادة الكاملة للدولة القومية ، فى حين تتناول الطبعة الثانية ملاحظة المحاولات الجارية لخلق منظمات دولية فوق القومية كمنظمة الفحم والصلب الأوربية ومنظمة شمال الأطلسى ، اللتين تشترك فيهما عدة دول فى مصالح مشتركة معينة . ولقد حذرت فى الطبعة الأولى من الآمال الواهمة التى تعلق بها الناس عند ترحيبهم بالأمم المتحدة ، وبات فى وسعى فى هذه الطبعة الثانية أن اتحدث عما حققته المنظمة العالمية من منجزات ، وهى منجزات تختلف فى الميدان السياسى ، اختلافا أساسيا عما كان يتوقع فى الأمم المتحدة ويرجى أن تحققه . وقد تمكنت من أن أدخل فى الاطار النظرى لهذا الكتاب ، جميع التجارب التى حققتها الحرب الكورية .

وقد أثرت هذه التطورات فى الأجواء الفكرية والأوضاع السياسية على تفكير المؤلف . ولكن لعل ما يفوق هذا الأثر أهمية ، هو ما طرأ على تفكير المؤلف فى الفترة التى انقضت بين صدور الطبعتين الأولى والثانية من هذا الكتاب من تطورات مستقلة عن الأجواء العامة ، تبدو واضحة فى الفلسفة السياسية التى تتضمنها صفحات هذا الكتاب ، بالاضافة الى ما أدخله عليها من توسع وايضاح وتشذيب وتغيير . وقد أضاف فصلا استهلاليا يبرز الخصائص الاساسية للفلسفة الماثلة فى كتابه . وقد أعاد تفكيره فى مفاهيمه المتعلقة بالسلطان السياسى ، والاستعمار الثقافى، والراى العام العالمى ، ونزع السلاح ، والضمان الجماعى ، والتبدل السلمى ، وصاغ أفكاره الجديدة فى صيغ جديدة بعد أن طبقها على ما وقع من تطورات جديدة في السنوات الاخيرة . وادخل فى الطبعة الثانية بعض المفاهيم الجديدة كسياسة الحصار العسكرى والحرب الباردة والشعوب غير الملتزمة والنقطة الرابعة ، وبحثها من زواياها المختلفة. وأكد تأكيدا بالغا على الأثر الذى تخلفه السياسات الداخلية على السياسة الخارجية . وأدخل فى الكتاب فصلا عن « ماهية » الحكم ،

كعنصر جديد فى السلطان القومى اعترافا منه بأهميته ، مع الحديث عن الدور الجديد للدبلوماتية فى عـــلاقاتها بين الســــياستين الخارجية والداخلية . وقد وجدت العلاقة بين توازن القوى والقانون الدولى ، التى عرفها الكثيرون من الكتاب التقليديين فى القانون الدولى ، والتى كانت لا تزال موضع التأكيد فى الطبعات الأولى من كتاب « أوبنهايم » ، مكانها اللائق بها من جديد بين نظريات السياسة الدولية .

ولا ريب أن الطبعة الثانية مدينة بالكثير ، لما لقيته الطبعة الأولى من ترحيب زائد . وأرى لزاما على أن أبرز في هذه الصفحات ماتعرضت له تلك الطبعة من نقد بارز ، ولا سيما من هارولد ســـبراوت وارنولد ولفرز . وقد لفت جورج بيتى نظرى الى بعض الاخطاء البيانية فى مناقشة تقنية الحرب . وقد قمت بتنظيم المراجع التاريخية وتنقيحها على ضوء ما تلقيته من اقتراحات كثيرة لأساعد المبتدىء فى تفهم الموضـــوع . ولا ريب فى أن الفهرست التاريخى يفى بنفس الفرض فى ايضاح بعض الأمور المتعلقة بالأسماء والأحداث البارزة التى وردت فى نص الكتاب . وقد أعدت رسم الخرائط السابقة ، كما أضفت اليها عددا من الخرائط والرسوم الجديدة .

وكثيرا ما يتعرض الكتاب الذين يعالجون موضوعات قابلة للجدل والنقاش للنقد على أفكار لم يحملوها ، ولم تصدر عنهم ، على الاطلاق وقد يجد المرء في النهاية عزاءه . فى القول بأن الآخرين اساءوا فهمه ؛ لكنه على المدى القصير ، يألم أشـــد الالم ، اذا ما وجد اللوم يوجه اليه على آراء لم يكن قد أهملهـــا ولم يذكرها فى كتـــابه فحسب ، وانما كان قد رفضها ، لأنه ينفر منها . والى اولئك الذين يميلون الى النقد دون أن يقرءوا ما ينقدونه ، والى الحـــكم ، دون أن يعرفوا شيئا عن تفاصيل ما يحكمون فيـــه ، أود أن أقـــول ما قاله مونتســـكيو (١) Montesquieu لقراء كتابه ، «روح القوانين» ..

**« أرجو من قرائى ، أن يتفضلوا على بجميل قد لا يمنحوننى اياه ، وهو ألا يحكموا ، نتيجة قراءتهم بضع ساعات فى كتابى ، على عمل ؛**

---

(١) شارل مونتسكيو ( ١٦٨٩ ـ ١٧٥٥ ) ـ فيلسوف ومؤرخ فرنسى . درس علوم الطبيعة . وضع عدة كتب فى التاريخ الطبيعى ، ومن أشهر مؤلفاته « روح القوانين » و « تاريخ العالم » الذى قدم فيه عرضا للأسباب التى أدت الى عظمة رومه .

( المعرب )

استغرق منى عشرين عاما ، وان يحكموا على الكتاب فى مجموعه اما قبولا أو رفضا ، لا على فقرات معينة منه . واذا قدر لهم ، أن يفعلوا ذلك ، بدراسة ما رسمه المؤلف من مخطط ، فان خير ما يفعلونه هو أن يتعمقوا فى دراسة مخطط الكتاب نفسه » .

وانه ليسعدنى حقا أن أعرب عن تقديرى لجميع الذين أعانونى فى اعداد هذه الطبعة وفى مقدمتهم الزملاء شارل هاردين وليو شتراوس وكينيث طومسون ، على ما قدموه من اقتراحات تتعلق بالفصل الأول الجديد. وقد اعاننى عدد من موظفى مركز الدراسات الامريكية للسياسة الخارجية فى جامعة شيكاجو ، اعانة قيمة ، وفى مقدمتهم لويز رودس التى اعدت المسودة ، وساعدت في اعداد الفهارس ، وكذلك مرجريت ديمزكوكس وروبرت هاتيرى ، وميلتون راكوفى والدكتور روبرت اسجوود الذين ساعدوا فى اعداد الفهارس التاريخية . وانى لأشكر جون هاوز وجيرالد جوتليب من أعضاء هيئة الكلية على مساعدتهما القيمة .

وانى لاشكر بعض الجهات التى سمحت لنا باستخدام مصادرها، وفى مقدمتها ، اكاديمية العلوم السياسية ، ومجلة العلوم السياسية الامريكية ، والجمعية الامريكية للقانون الدولى ، ومجلة السياسة .

شيكاجو ــ ايللينويز　　　　هانزمور جنتاو

# تقديم الطبعة الأولى

نشأت فكرة هذا الكتاب ، من سلسلة المحاضرات التى ألقيتها فى موضوع السياسة الدولية فى جامعة شيكاجو منذ عام ١٩٤٣ · وبالرغم من انه يشمل المادة التقليدية التى تعطى فى دروس العلاقات الدولية ، الا انه يؤكد بصورة خاصة على المشاكل والقضايا الأساسية فى القانون الدولى والمنظمة الدولية والتاريخ الدبلوماتى ·

وانى لمدين بالكثير لطلابى · فقد أدت المناقشات التى امتازت بالحيوية ابان المحاضرات ، الى توضيح الأفكار التى أحملها تجاه المشاكل التى يناقشها هــــذا الكتاب · وأرى لزاما على أن أذكر من بين هؤلاء الطلاب عددا أدى خدمات خاصة ساعدت فى اصدار هذا الكتاب · ومنهم الآنسة مارى جين بنيديتز التى قامت باختزال جميع المحاضرات التى ألقيتها فى شتاء عام ١٩٤٦ ، ومادار فيها من مناقشات · ولا ريب فى أن الجهود البارعة والقاسية التى بذلتها فى عملية الاختزال والتسجيل ، هى التى مكنتنى من تجميع مادة الكتاب · وقد أعاننى المستر الفريد هوتز فى البحوث المبدئية التى أجريناها فى المراحل الأولى · أما العبء الرئيسى فى العون فقد وقع على عاتق المستر كينيث طومسون ، الذى أبدى اخلاصا وكفاية ممتازين · وقد تولى المستر تشارلز جونز رسم جميع الخرائط والأشكال ، بعد أن ساعده فيها المستر جون هورتون ·

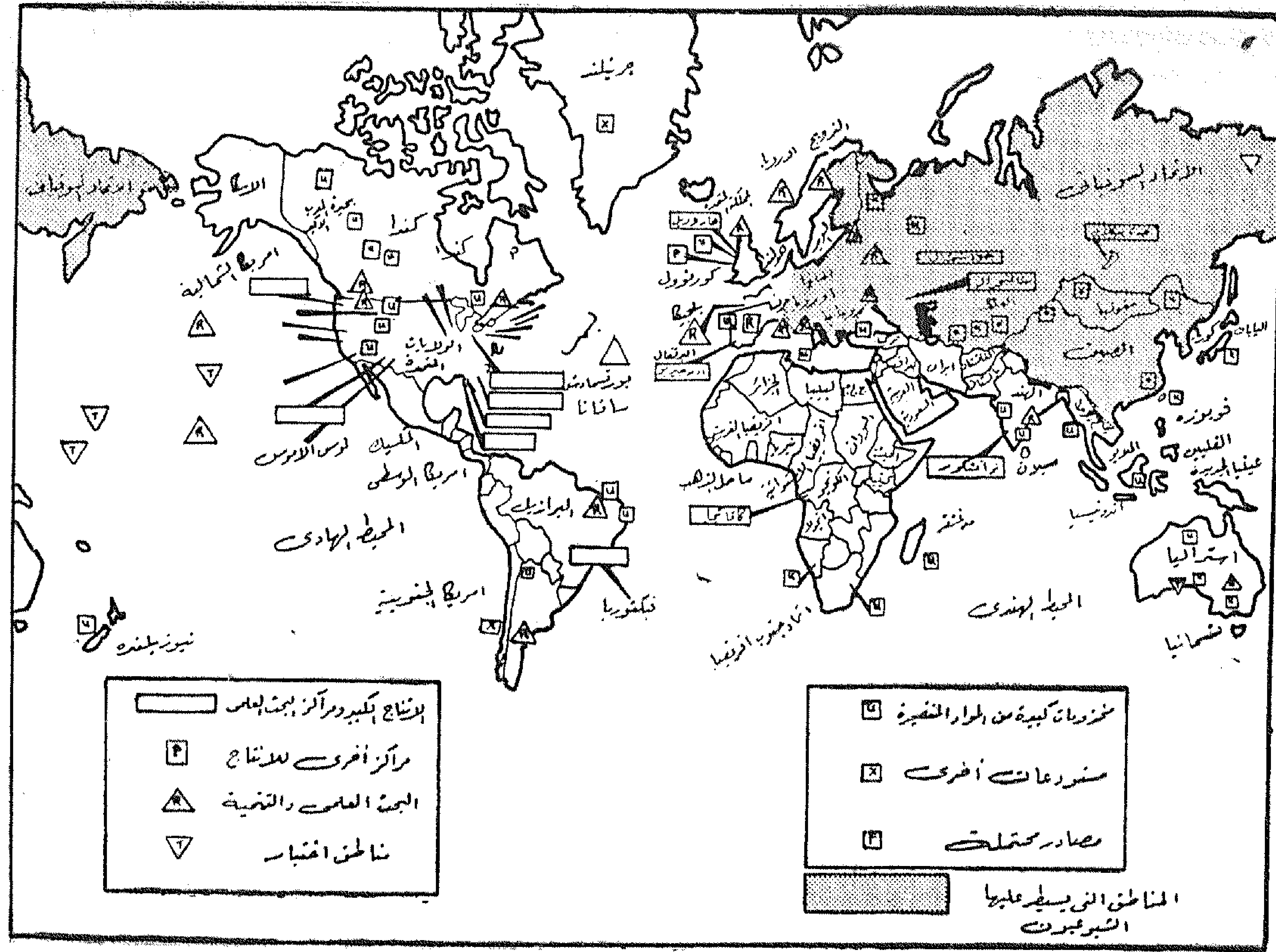
ولا ريب فى أنى مدين بالشكر الجزيل للأستاذ ليونارد وايت الرئيس الادارى لهيئة العلوم السياسية فى جامعة شيكاجو ، الذى هون على تفهمه العظيم ، العمل فى اعداد الكتاب ، كما أشكر الأستاذين والديمار جوريان من جامعــة نوتردام وادوارد شيلز من جامعــة شيكاجو ومعهــد العـــلوم السياسية والاقتصادية فى جامعة لندن ، لقراءتهما مسودة هذا الكتاب وتزويدى بملاحظاتهما ونصائحهما ونقداتهما ·

وأنا مدين بالشكر أيضا لعدد كبير من الزملاء منهم الأستاذ تشارلز هاردين الذى اختار عنوان الكتاب ، وللجنة البحوث العلمية الاجتماعية فى جامعة شيكاجو لاسهامها ماليا ، فى اصداره ٠

وقد استعنت فى بعض مواد هذا الكتاب بمقالات كنت قد نشرتها فى المجلة الامريكية للقانون الدولى ، والمجلة القانونية في جامعة كولومبيا، ومجلة السياسة لجامعة شيكاجو والمجلة القانونية لجامعة ييل ٠

شيكاجو ـ ايللينويز

**هانز مورجنتاو**




الخريطة رقم (١) الخريطة الذرية للعالم

# القسم الأول

## السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق

- ١ -

# نظرية واقعية فى السياسة الدولية

يهدف هذا الكتاب الى عرض نظرية في السياسات الدولية • ولايمكن اعتبار التجربة التى يحكم على هذه النظرية على ضوئها ، مطلقة أو بديهية ، بل اختبارية وذرائعية أيضا • ويعنى هذا ان من الواجب الحكم على النظرية لا على ضوء مبادىء اطلاقية مقررة أو مفاهيم لا تتصل بالواقع ، بل على ضوء هدفها ، وهو تنظيم مجموعة من الظواهر الطبيعية واضفاء المعانى عليها ، اذ بدون ذلك تظل مفتقرة الى التماسك ، وعسيرة على الفهم • ويجب أن تخضع هذه النظرية لاختبار مزدوج ، أحدهما تجريبى ، والآخر منطقى • ترى هل تخضع الحقائق كما تخضع للتفسيرات التى تعرضها النظرية عنها ؟ وهل تكون النتائج التى تصل اليها النظرية متطابقة مع الحاجات المنطقية النابعة منها ؟ أو بعبارة أخرى هل تكون النظرية متفقة مع الحقائق، ومع مقولاتها ؟

وتتعلق النظرية التى تثيرها هذه القضية بطبيعة السياسة • وماقصة الفكر السياسى الحديث الا قصة الصراع بين مدرستين تختلفان اختلافا جوهريا فى مفاهيمهما عن طبيعة الانسان والمجتمع والسياسة • ويعتقد المرء من أبناء المدرسة الأولى ان النظام السياسى الأخلاقى والعقلانى النابع من المبادىء المطلقة التى ثبتت صحتها ، قادر على الوجود الآن وفى كل مكان • فهذا الانسان يفترض وجود طيبة فطرية ومرونة لا حدود لها فى الطبيعة الانسانية ، وهو ينحى باللائمة فى فشل النسق الاجتماعى فى التوافق مع المقاييس العقلانية الى الافتقار الى العلم والفهم ، والى النظم الاجتماعية المنسوخة ، والى ما تحس به بعض الجماعات والأفراد من حرمان وفقر ، وهو يثق بالتعليم والاصلاح ، وباستخدام القوة عرضا فى اصلاح هذه العيوب •

وتؤمن المدرسة الثانية بأن العالم وهو يفتقر الى الكمال من وجهة النظر العقلانية ، وهو الثمرة الطبيعية للقوى الكامنة فى الطبيعة الانسانية وعلى الانسان اذا أراد اصلاح العالم،أن يتعاون مع هذه القوى لا أن يحاربها ولما كان هذا العالم ، تجسيدا لمصالح فطرية متعارضة وتناقضات بين هذه المصالح ، فان من العسير ادراك المبادىء الأخلاقية ادراكا كاملا ، وان كان فى الامكان تفهمها بصورة تقريبية عن طريق التوازن المؤقت فى المصالح ، والتسوية المؤدية لعناصر المنازعات • وهكذا ترى هذه المدرسة فى نظام الكوابح والموازنات مبدأ عالمى الشمول ، يجوز تطبيقه على كافة المجتمعات• وهى ترجع الى السوابق التاريخية لا الى المبادىء الاطلاقية ، فى سعيها لتحقيق الحد الأدنى من الشر اذا عجزت عن تحقيق الخير المطلق •

وقد جاز بالنسبة الى هذه العناية النظرية بالطبيعة الانسانية ، كما هى ، وبالعمليات التاريخية كما تتحقق فعلا ، اطلاق صفة الواقعية على هذه النظرية • فما هى خصائص الواقعية السياسية واتجاهاتها ؟ ليس فى وسعنا أن نحاول عرض فلسفة الواقعية السياسية ، عرضا منظما هنا ، ويكفى أن نبرز هنا ستة مبادىء جوهرية كثيرا ما أسىء فهمها •

### ١ ـ المبادىء الستة للواقعية السياسية :

١ ـ تعتقد الواقعية السياسية أن السياسة ـ شأنها فى ذلك شأن المجتمع عامة ـ خاضعة لتحكم عدد من القوانين الموضوعية التى تمتد جذورها فى الطبيعة الانسانية • ومن الضرورى لتحسين المجتمع ، تفهم القوانين التى يعيش المجتمع فى ظلها أولا • ولما كان عمل هذه القوانين لا يخضع لايثاراتنا ورغباتنا ، فان الناس لايتحدونها عادة الا وهم يدركون ان احتمال الفشل فى تحديهم أكبر من احتمال النجاح •

ولما كانت الواقعية تؤمن بموضوعية قوانين السياسة ، فانها ترى من الضرورى أن تؤمن باحتمال تطوير نظرية عقلانية تعكس هذه القوانين الموضوعية مهما كان عكسها من جانب واحد ومفتقر الى الكمال • وهى تؤمن أيضا باحتمال التمييز فى السياسة بين الحقيقة والرأى ، أى بين ماهو صحيح موضوعيا وعقلانيا • اذ تقوم الدولة التى يلقى العقل بأضوائه عليها على صحتها ، وبين ما لا يتعدى أن يكون حكما شخصيا • لا صلة له البتة بالحقائق ، وانما يستوحى وجوده من الاهواء ومن السراب الواهم •

ولم تتبدل الطبيعة الانسانية التى تجد قوانين السياسة جذورها فيها • عما كانت عليه منذ أيام فلاسفة الصين والاغريق التقليديين عندما

حاولوا اكتشاف هذه القوانين · وهكذا فان الجدة لا تعتبر فى حكم الضرورة فضيلة فى النظرية السياسية ، كما أن القدم لا يعتبر عيبا من العيوب · فهناك حقيقة واقعة ، وهى ان عدم السماع من قبل ، بنظرية سياسية ، ان وجدت هذه النظرية ، لا يكون فى الواقع ميزة لهذه النظرية ، وانما مصدر ضعف لها · وهناك حقيقة أخرى من الناحية الثانية وهى أن وجود أية نظرية سياسية منذ مئات السنين بل ألوفا ، كنظرية توازن القوى مثلا، لا يدعو الى الافتراض بأن هذه النظرية قد باتت منسوخة أو باطلة · فمن الواجب اخضاع أية نظرية سياسية لاختبار مزدوج من العقل والتجربة · وتجاهل هذه النظرية لأنها ظهرت قبل قرون طويلة ، لا يعنى التمسك بحجة معقولة ، وانما يعنى التمسك بغرض وهوى للعصرية يسلم بصحة تفوق الحاضر على الماضى · ولا يعنى التخلص من بعث مثل هذه النظرية على انها « موضة » شائعة ، أو « نزوة » من النزوات ، الا الافتراض بأن القضايا السياسية تخلو من الحقائق ، وتحفل بالآراء ليس الا ·

فالنظرية فى عالم الواقع ، تتألف من التثبت من الحقائق واضفاء معنى عليها عن طريق العقل · وهى تفترض أنه لا يمكن التثبت من طبيعة أية سياسة خارجية ، الا عن طريق تفحص مايتم تحقيقه من أعمال سياسية ، والنتائج المتوقعة لهذه الأعمال · وهكذا نستطيع أن نكتشف ما فعله الساسة بالفعل ، ونستطيع أن نستخلص من النتائج المرئية لأعمالهم ، حقيقة الأهداف التى سعوا اليها ·

لكن تحرى الحقائق لايكفى بحال من الأحوال · وعلينا فى سبيل اضفاء معنى على المواد الأولية الواقعية للسياسة الخارجية ، أن نبحث عن الواقع السياسى ، بشىء من التخطيط العقلانى ، الذى يوحى لنا بالمعانى المحتملة للسياسة الخارجية · ونحن نضع أنفسنا بعبارة أخرى ، فى مركز السياسى الذى يتحتم عليه أن يواجه مشكلة معينة من مشاكل السياسة الخارجية ، وفى ظروف معينة ، ونروح نسألها ، أى أنفسنا ، عن السبل العقلانية البديلة ، التى قد يختار منها هذا السياسى الذى يواجه تلك المشكلة فى مثل هذه الظروف ، مفترضين انه يتصرف دائما بطريقة عقلانية ، وعن أى هذه السبل قد يختارها فى ظروفه · ولا ريب فى أن اختبار هذه الفرضيات العقلانية على ضوء الحقائق العقلية ونتائجها ، هو الذى يضفى أى معنى على حقائق السياسات الدولية ، ويجعل فى الامكان الوصول الى نظرية فى السياسة ·

٢ ـ تتمثل اللافتة الرئيسية التى تساعد الواقعية السياسية فى

العثور على طريقها عبر الصورة الأمامية للسياسات الدولية ، فى مفهوم المصلحة ، الذى تعرفه تعابير السلطان • ويؤمن هذا المفهوم الصلة بين العقل الذى يحاول فهم السياسات الدولية وبين الحقائق التى يجب فهمها. وهو يصور السياسة على انها مجال مستقل عن غيره من المجالات الأخرى كالاقتصاد والأخلاق والجمالية والدين فى العمل والتفهم • وقد يستحيل بدون هذا المفهوم العثور على نظرية فى السياسة على الصعيدين الدولى والداخلى ، اذ بدونه لا نستطيع التمييز بين الحقائق السياسية وغير السياسية ، كما لا نستطيع ، تحقيق أى معيار للنسق المنظم فى المجال السياسى •

ونحن نفترض ان الساسة من رجال الدول ، يفكرون ويعملون فى حدود المصلحة التى تعرف كسلطان ، ولا ريب فى أن الأدلة التاريخية تدلل على صحة هذه الفرضية • ويتيح لنا هذا الافتراض ، أن نتابع وأن نتصور خطوات الساسة ، الغابرين والحاضرين والمقبلين فى الميدان السياسى • وهو يمكننا من معرفة مايكتبه عندما يوجه رسالة ، ومايتحدث به عندما يخاطب غيره من رجال السياسة ، ومن قرارة أفكاره وتصورها • واذا مافكرنا فى حدود المصلحة التى تعرف كسلطان ، فنحن نستطيع تصور ما يفعله هذا السياسى ، ونستطيع بصفة كوننا من المراقبين الذين يتجردون عن الهوى والغرض ، أن نفهم أفكاره وأعماله ، أحسن مما يفهمها هو ، العامل على المسرح السياسى نفسه •

ويفرض مفهوم المصلحة كسلطان نوعا من الانضباط الفكرى على المراقب ، كما يدخل شيئا من النسق العقلانى فى مادة السياسة ، ويمكن الناس من تفهم السياسة على أسسها النظرية • وهى تؤمن من ناحية العامل فى الميدان السياسى طرازا من الانضباط العقلانى فى العمل ، وتخلق ذلك الاستمرار المدهش فى السياسة الخارجية ، الذى يجعل السياسة الخارجية الامريكية أو البريطانية أو الروسيةتظهر كحلقة متصلة عقلانية ومفهومة ، تتفق الى حد كبير مع نفسها دون أى اعتبار للدوافع والايثارات والمزايا الفكرية والخلقية للساسة المتعاقبين • وتقوم النظرية الواقعية للسياسة الدولية آنذاك بالحذر والحيطة من الوقوع فى خطئين شائعين ، العناية بالحوافز والعناية بالايثارات العقائدية •

فالبحث عن التوجيه فى السياسة الخارجية عن طريق الحوافز التى تدفع الساسة ليس الا ، أمرا مضللا ، ولا طائل منه • ويقوم عدم جدواه من جراء الحقيقة الواقعة وهى أن الحوافز أكثر من الحقائق النفسية خداعا

وتضليلا ، اذ انها تتعرض للتشويه الذى يبعدها عن الحقيقة نتيجة مصالح العاملين فى المجال السياسى ومراقبتهم على حد سواء وعواطفهم • فهل نعرف بصورة مؤكدة حقيقة حوافزنا يا ترى ؟ وما الذى نعرفه عن حوافز الآخرين ؟

وحتى لو فرضنا القدرة على معرفة الحوافز الحقيقية للساسة ، فان هذه المعرفة لا تساعدنا كثيرا فى فهم السياسات الخارجية وقد تقودنا الى الضلال • وقد تكون معرفة حوافز السياسى ، موجها واحدا من الموجهات الكثيرة التى ترشدنا الى الاتجاه الذى تسير فيه سياسته الخارجية ، لكنها لاتستطيع أن تؤمن لنا على أى حال ، الدليل الوحيد الذى يمكننا من معرفة سياساته الخارجية • ولا تظهر الأدلة التاريخية أى ترابط حتمى ووثيق بين طبيعة الحوافز وطبيعة السياسة الخارجية ، وينطبق هذا القول على الطبائع السياسية والخلقية فى وقت واحد •

ونحن لا نستطيع أن نستخلص من النوايا الطيبة لأى سياسى بأن سياساته الخارجية ستكون ناجحة من الناحية السياسية ، وممدوحة من الناحية الأخلاقية • واذا ماحكمنا على دوافعه ، فان فى وسعنا القول ، بانه لن يسير عامدا على سياسات تعتبر خاطئة من الناحية الأخلاقية ، وان لم يكن فى وسعنا أن نتحدث بشىء عن احتمال نجاحها • واذا أردنا أن نعرف الخصائص السياسية والخلقية لأعماله ، فان علينا أن نتعرف الى هـــذه الأعمال ، لا الى دوافعه • ترى كم عدد الساسة الذين كانت دوافعهم فى البداية الرغبة فى تحسين أوضاع العالم ، ثم انتهت الى ترديتها وتحويلها الى الأسوأ ؟ وكم مرة حاولوا الوصول الى هدف معين ، ثم انتهوا الى تحقيق شىء آخر لم يكونوا يتوقعونه أو يرغبون فيه ؟

وكانت سياسات التهدئة التى اتبعها نيفيل تشمبرلين(١) ، صادرة كما نعتقد عن حوافز خيرة • وكان كما يبدو لنا أقل تأثرا بحوافز السلطان الشخصى واعتباراته من كثيرين غيره من رؤساء وزراء بريطانيا ، اذ أراد أن يحفظ السلام ، وأن يضمن السعادة لجميع المعنيين • لكن سياساته ، أدت الى حتمية الحرب العالمية الثانية ، والى انزال الشقاء الذى لا مثيـل له بملايين الناس • وكانت حوافز السير ونستون تشرشل على الغالب من

---

(١) نيفيل تشمبرلين ( ١٨٦٩ ـ ١٩٤٠ ) ـ سياسى انجليزى •• كان والده جـوزيف تشمبرلين من الساسة البريطانيين • تولى رئاسة الوزارة بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٠ وكان المدافع البارز عن سياسة ترضية المحور • اضطر الى الاستقالة من الوزارة بعد هزيمة الانجليز فى النرويج فى ابريل عام ١٩٤٠ • ( المعرب )

الناحية الأخرى ، أقل عالمية في مجالاتها ، وأضيق حدودا في اتجاهاتها ، بحيث هدفت الى تحقيق السلطان الشخصي والقومي ، ومع ذلك ، كانت السياسات الخارجية التي اتبعها والتي نبعت من هذه الحوافز الأقل نبلا ، متفوقة في مزاياها السياسية والخلقية على تلك التي اتبعها أسلافه · واذا ما حكمنا على روبسبير (١) من ناحية أهدافه ، كان في وسعنا أن نقول ، انه كان من أكثر الناس الذين وجدوا فضيلة · لكن ذلك التطرف الطوبيائي الذي نبع عن تلك الفضيلة هو الذي دفعه الى قتل من هم أقل منه فضيلة ، والى وصوله الى المقصلة ، وتحطيم الثورة التي كان يتولى قيادتها ·

وتؤمن الحوافز الخيرة ، الضمانات من السياسات السيئة المتعمدة ، وان كانت لا تضمن ان تكون السياسات التي توحي بها ناجحة من الناحية السياسية ، وخيرة من الناحية الخلقية · ولعل ما يحتاج الانسان لمعرفته كشيء له أهمية اذا أراد تفهم السياسة الخارجية ، ليست حوافز السياسي بل قدرته الادراكية على تفهم أسس السياسة الخارجية ،وقدرته السياسية على تحويل ما تفهمه الى عمل سياسي ناجح · وينشأ عن هذا ، انه في الوقت الذي يقرر فيه علم الأخلاق في اطلاقيته ، المزايا الخلقية للحوافز ، فان على النظرية السياسية ، ان تحكم على المزايا السياسية للادراك والارادة والعمل ·

وتتجنب النظرية الواقعية في السياسة الدولية أيضا الخطأ الشائع الآخر في معادلة السياسات الخارجية لأي سياسي بعواطفه الفلسفية والسياسية ، ومحاولة استخلاص تلك السياسات واستنتاجها من العواطف · وقد يلجأ الساسة ولا سيما في الظروف الراهنة الى عادة عرض سياساتهم الخارجية في اطارات عواطفهم السياسية والفلسفية ، رغبة منهم في كسب التأييد الشعبي لهذه السياسات · ولكنهم مع ذلك يميزون كما ميز لينكولن (٢) ، بين « واجبهم الرسمي » في أن يفكروا

---

(١) مكسمليان روبسبير ( ١٧٥٨ ــ ١٧٩٤ ــ كان زعيم اليعاقبة وهو الحزب الثوري المتطرف · فرض عهد الارهاب ابان الثورة الفرنسية واصبح الحاكم المطلق في فرنسا قبل أن يتدحرج رأسه على المقصلة ·

(٢) ابراهام لينكولن (١٨٠٩ ــ ١٨٦٥) ــ رئيس جمهورية أمريكا . ومن أبطالها البارزين في تاريخها القصير ، ولد في مساشوسيتس · ثم انتقل مع والده بعد وفاة أمه الى انديانا · لم يتلق العلم في صباه · زار نيو أورلبان . فثارت نفسه على معاملة العبيد · درس القانون بعد الخامسة والعشرين ، واصبح عضوا في الكونجرس عام ١٨٤٦ دافع عن حرية العبيد ، وخاض بسببهم الحرب الاهلية التي انتصر فيها ·
( المعرب )

ويعملوا طبقا للمصلحة العامة ، وبين « رغباتهم الشخصية » فى أن يروا قيمهم الاخلاقية ومبادئهم السياسية متحققة فى العالم كله ولا تتطلب الواقعية السياسية ، كما لا تتسامح بتجاهل المثل السياسية والمبادىء الاخلاقية ، ولكنها تتطلب حقا ، التمييز تمييزا واضحا بين الممكن والمستحب ، أى بين ما يكون مستحبا فى كل آن ومكان ، وبين ما يكون ممكنا فى ظروف زمانية ومكانية ، معينة ومحددة ٠

ومن المعقول ألا تتبع جميع السياسات الخارجية السبل العقلانية والموضوعية واللا عاطفية ٠ لكن العناصر العارضة التى تؤلف الشخصية والأهواء والايثارات الشخصية ، وجميع مظاهر الضعف فى الادراك والارادة التى يتعرض لها الانسان ، لا بد وأن تحول السياسات الخارجية عن وجهتها العقلانية ٠ وعندما توجه السياسة الخارجية بصورة خاصة تحت تأثير ظروف الاشراف الديمقراطى ، لا بد وأن تؤدى الحاجة الى حشد العواطف الجماهيرية فى تأييد السياسة الخارجية الى التأثير على عقلانية السياسة الخارجية نفسها ٠ ومع هذا فان أية نظرية فى السياسة الخارجية تهدف الى العقلانية ، لا بد وأن تمتنع فى الوقت الحاضر عن تلك العناصر اللاعقلانية ، وأن تحاول رسم صورة للسياسة الخارجية ، تعرض الأساس العقلانى الذى يمكن العثور عليه فى التجربة ، دون أن تتعرض لتلك الانحرافات العارضة عن العقلانية التى لا بد من وجودها فى ميدان التجربة ٠

والفرق بين السياسة الدولية كما هى فى الواقع وبين النظرية العقلانية المستمدة منها ، كالفرق بين الصورة الشمسية والرسم الزيتى ٠ فالصورة الشمسية تعرض كل ما تراه العين المجردة ٠ بينما لا يعرض الرسم الزيتى كل ما تراه العين المجردة ٠ وانما يعرض أو يحاول أن يعرض شيئا لا تستطيع أن تراه ، وهو الجوهر الانسانى فى الشخص موضوع الرسم ٠

ولا تنطوى الواقعية السياسية على النظرية فحسب وانما تنطوى أيضا على العنصر المعيارى ٠ فهى تعرف ان الواقع السياسى حافل بالعوارض ٠ وهى تبرز التأثيرات النموذجية التى تخلفها هذه العوارض فى السياسة الخارجية ٠ ومع ذلك فهى تشترك مع جميع النظريات الاجتماعية ، فى الحاجة من أجل تحقيق الفهم النظرى ، الى التأكيد على العنصر العقلانى للواقع السياسى ، وذلك لأن هذه العناصر العقلانية هى التى تجعل الواقع مفهوما للجانب النظرى ٠ فالواقعية السياسية تعرض

التركيب النظرى للسياسة الخارجية العقلانية ، التى لا تستطيع التجربة تحقيقها على الاطلاق ٠

وتعتبر الواقعية السياسية ، السـياسة الخارجية العقلانية فى الوقت نفسه سياسة رشيدة ٠ وذلك لأن هذه السياسة العقلانية وحدها هى التى تستطيع التقليل من المخاطر ، والبلوغ بالمنافع الى أقصى الحدود، وهى لهذا وحدها القادرة على الانسجام مع المرئيات الخلقية للروية والاناة والمتطلبات السياسية للنجاح ٠ وتود الواقعية السياسية من الصـورة الشمسية للعالم السياسى أن تكون مطابقة قدر الامكان للرسم الزيتى له ٠ ولما كانت تعى وعيا تاما الفجوة الحتمية القائمة بين السـياسة الخارجية الصالحة أى العقلانية ، وبين السياسة الخارجية القائمة ، فانها لا ترى وجوب تركيز النظرية على العناصر العقلانية للواقع السياسى فحسب ، وانما ترى أيضا ، وجوب كون السياسة الخارجية عقلانية بالنسـبة الى أهدافها الخلقية والعملية ٠

واذا كانت السياسة الخارجية الفعلية لا تتفق مع النظرية فان هذا لا يقلل من شأن النظرية أو يعتبر نتيجة ضعفها ٠ فمثل هذا القول يعتبر سوء فهم لحقيقة نيات هذا الـكتاب ، التى لا ترمى الى عرض وصـف كيفمـا اتفق للواقع السـياسى ، وانما ترمى الى عرض نظرية عقلانية للسياسة الدولية ٠ وعلى هذا الأساس فليس فى وسعها الا أن تستند الى الاختيار والانتقاء ٠ وبدلا من أن تؤدى الحقيقة الواقعـة مثلا وهى أن التوازن الكامل فى سياسة القـوة شىء لا وجود له فى عالم الواقع إلى اضعاف هذه النظرية ، فانها تبدأ أول ما تبدأ ، بالافتراض بأن الواقع ، عاجز فى هذا الصدد ٠

٣ ـ ولا تضفى الواقعية على مفهومها الأساسى عن المصلحة المسماة بالسلطان ، معنى محددا فى جميع الحالات ٠ ففكرة المصلحة هى فى الواقع جوهر السياسة ولبابها ، وهى لا تتأثر بظروف الزمان والمكان ٠ فلقـد حمل اللورد سـالسبورى (١) فى القرن التاسـع عشر القول الذى أورده ثوسيديدس (٢) ، والذى انبعث من تجاربه فى بلاد الاغريق القديمة ،

---

(١) اللورد روبرت أرثر تالبوت سيسيل ساليسبورى ( ١٨٣٠ ـ ١٩٠٣ ) ٠ وزير خارجية بريطانيا فى عهد دزرائيلى ( ١٨٧٨ ـ ١٨٨٠ ) ٠ أصبح رئيسا للوزراء فى أعوام ١٨٨٥ و ١٨٨٦ ـ ١٨٩٢ ، و ١٨٩٥ ـ ١٩٠٢ ٠ يعتبر من أبرز الساسة البريطانيين فى عهد الملكة فيكتوريا بعد دزرائيلى وجلادستون ٠

(٢) ثوسيديدس ( ٤٦٠ ـ ٤٠٠ ) ق٠م٠ من أشهر المؤرخين الاغريق ( المعرب ) :

بأن « وحدة المصلحة هي أوثق صلة بين الدول والأفراد » ، وراح يردده في قوله بأن « الوشيجة الوحيدة للوحدة بين الدول ، والتي يقدر لها البقاء ، هي عدم وجود المصالح المتضاربة بينها • ولقد عاد ماكس ويبر (١) ، في قرننا الحالي فردد هذه الفكرة وتوسع فيها عندما قال :

« تسيطر المصالح المادية والمعنوية ، لا الأفكار ، سيطرة مباشرة على أعمال الناس ، وتتحكم فيها • ومع ذلك فان « صور العالم » التي تخلقها هذه الأفكار ، كثيرا ما تعمل كمحولات ، تقرر الطرق التي تعمل فيها دينامية المصالح على ابقاء أعمال الناس هذه ،ماضية في حركتها »(٢)

لكن شكل المصلحة التي تقرر العمل السياسي في أية فترة معينة من فترات التاريخ ، يعتمد على المحتوى السياسي والثقافي الذي تصاغ فيه السياسة الخارجية • وفي وسع الأهداف التي تتبعها الأمم في سياستها الخارجية أن تصعد السلم الموسيقي للغايات التي نشدتها في الماضي أو تنشدها في المستقبل •

وتنطبق هذه الملاحظات ذاتها على مفهوم السلطان • فالجو السياسي والثقافي هو الذي يقرر محتوى هذا المفهوم ، وطريقة استخدامه • فقد ينطوي السلطان على أي شيء يقيم سيادة الانسان على الانسان ويضمن الحفاظ عليها ، ويكون بذلك شاملا لكافة العلاقات الاجتماعية التي تهدف الى تلك الغاية ابتداء من العنف البدني ، وانتهاء بأكثر الروابط النفسية التي يسيطر بها عقل على عقل آخر ، دقة ودهاء • فالسلطان يشمل كل أشكال السيطرة من انسان على آخر ، سواء أكان هذا الانسان منضبطا بالغايات الخلقية وواقعا تحت اشراف الكوابح الدستورية كما هو الوضع في الديمقراطيات الغربية ، أم كان واقعا تحت سيطرة تلك القوة البربرية التي لا كابح لها ولا زاجر ، والتي تستمد قوانينها من قوتها نفسها ، ومن مبرراتها الذاتية لتمجيد نفسها (٣) •

---

(١) ماكس ويبر ( ١٨٦٤ ـ ١٩٢٠ ) ـ أبرز علماء الاجتماع الألمان المحدثين •

(٢) كتاب « ماكس ويبر » لماريان ويبر ( طباعة توبنيجين ١٩٢٦ ) • ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨•

(٣) نحن لا نتفق مع المؤلف في قوله بأن الديمقراطيات الغربية تتبع غايات خلقية ، وتسير وفق كوابح دستورية ، لأن الواقع ينفي هذا القول • فالدول الغربية هي التي ترفع لواء الاستعمار وتطبقه ، ومعظم الدول الغربية كانت وما زالت ذات امبراطوريات استعمارية • أو تلك التي تطبق التفرقة العنصرية كما هي الحالة بالنسبة الى السود في الولايات المتحدة ، والتي ينعدم فيها التكافؤ بين الناس ، على أساس التقسيم الطبقي، لا يصح عليها قول المؤلف أبدا • ( المعرب )

ولا تفترض الواقعية السياسية أن الأوضاع المعاصرة التى تعمل السياسة الخارجية ضــمن اطارها ، بكل ما فيهــا من اغراق فى عدم الاستقرار ، وما تتعرض له من تهديد دائم بالعنف على أوسع نطاق · ثابتــة ولا تقبــل التبــدل · وبالرغم من أن توازن القوى ، عنصر كان موجودا طيلة العصور وفى مختلف المجتمعات ، كما يعرف واضعو كتاب « الاتحادى » (١) ، الا أن هذا التوازن قادر على العمل ، كما يعمل فى الولايات المتــحدة فعلا ، فى ظل ظروف الاستقرار النسبى والصراعات السلمية أيضا · واذا كان فى الامكان ، طبع صورة ثانية من العوامل التى ولدت تلك الاوضاع، فى المسرح الدولى، فان أوضاعا مماثلة من الاستقرار والسلام ، لا بد وان تسود المسرح الدولى ، كما ســادته فى فترات طويلة من التاريخ لدى بعض الأمم ·

وما يقال عن الطبيعة العامة للعلاقات الدوليــة ، ينطبق أيضــا على الدولة القومية ، كالمرجع النهائى للســـياسة الخارجية فى الوقت الحاضر · وفى الوقت الذى يؤمن فيه الواقعى حقا بأن المصلحة هى المعيار السرمدى ، الذى يقاس به العمل السياسى ويوجهه ، فان العلاقة المعاصرة بين المصلحة والدولة القومية ، ثمرة من ثمار التاريخ ، ولا بد أن تختفى أثناء سيره · وليس فى الموقف الواقعى ما يناقض الافتراض بأن التجزئة الراهنة للعالم السياسى الى دول قومية ، ستستبدل بوحدات أضخم ، ذات طبيعة مختلفة ، ومنسجمة مع الظروف التقنية والمتطلبات المعنوية للعالم المعاصر ·

ويفترق الواقعى عن الاتجـــاهات الفـكرية الاخرى ، فى رده على السؤال عن الطريقة التى يجب أن تتبع فى تحويل العالم المعاصر · وهو يعتقد ان هــذا التحول ، يمكن أن يتحقق عن طريق اســتخدام القوى السرمدية التى صاغت الماضى كمـا ستصوغ المستقبل استقبالا فعـالا · ولا يقتنع الواقعى بأن هذا التحول يمكن أن ينشــأ عن مواجهة الواقع السـياسى ذى القوانين الخاصة به ، بمثـل اخلاقية ، ترفض أخذ هـذه القوانين بعين اعتبارها ·

٤ ــ وتعى الواقعيــة السياسية الاهميــة المعنوية للعمل السياسى

---

(١) مجموعة من المقالات السياسية نشرت فى كتاب واحد ، وقد كتبها عدد من ساسة امريكا الأول وفى مقدمتهم هاملتون فى الدعوة الى الاتحاد التعاونى ( الفيدرالى ) ·
( المعرب )

وعيا كاملا . وهى تعى أيضا التوتر العنيف الذى لا يقهر بين الفروض الاخلاقية ، وبين متطلبات العمل السياسى الناجح . وهى لا ترغب فى التسامح مع ذلك التوتر وتجاهله ، مخافة أن تعقد الناحية السياسية والخلقية عن طريق اظهارها وكأن الحقائق الصارخة للسياسة أكثر ارضاء من واقعها ، وكأن القانون الاخلاقى أقل تزمتا من حقيقته .

وترى الواقعية ان المبادىء الخلقية العامة والشاملة لا يمكن أن تطبق على أعمال الدول ، فى أشكالها العامة المطلقة ، وانها لا بد من تنقيتها وترشيحها لتكون صالحة لظروف الزمان والمكان المحددة . وقد يقول الانسان لنفسه ... « دع العدالة تأخذ مجراها حتى ولو فنى العالم » ، ولكن ليس من حق الدولة أن تقول ذلك نيابة عن مواطنيها الذين ترعاهم . وعلى الفرد كما على الدولة ، ان يحكمها على العمل السياسى فى ضوء المبادىء الخلقية المقررة والشاملة ، كمبدأ الحرية مثلا . ولكن بينما يكون من حق الفرد من الناحية الخلقية أن يضحى بنفسه دفاعا عن مبادئه الخلقية ، فليس من حق الدولة أن تسمح لاعتراضها الخلقى على انتهاك الحرية ، بأن يقف فى طريق أعمالها السياسية الناجحة، المستوحاة من المبادىء الخلقية للوجود القومى . فليس ثمة من خلق سياسى دون روية ، أى دون اعتبار للنتائج السياسية المتوقعة من العمل الخلقى . وعلى هذا فان الواقعية تعتبر الروية أى وزن نتائج كل سبيل من سبل العمل السياسى ، القضية الكبرى فى السياسة . وتحكم الاخلاق من ناحية المطلق على العمل ، على ضوء انسجامه مع القانون الأخلاقى ، أما الاخلاق السياسية فتحكم على العمل على ضوء نتائجه السياسية . وقد وعت الفلسفات الكلاسيكية القديمة وفلسفات القرون الوسطى هذه الحقيقة كما وعاها لينكولن عندما قال ...

« أنا أعمل خير ما أعرف عمله ، وأقصى ما أستطيع ، وأنا عازم على أن أواصل ذلك حتى النهاية . فاذا كانت النتيجة طيبة ، فان كل ما يقال عنى ، يغدو أمرا لا قيمة له . أما اذا أثبتت النتيجة خطئى ، فاننى مهما أقسمت بأننى كنت على حق ، لن يجدى ذلك ولن يفيد » .

٥ ــ وترفض الواقعية السياسية الربط بين التطلعات الخلقية لأى شعب وبين القوانين الخلقية التى تسود الكون . وهى كما تميز بين الحقيقة والرأى ، تميز أيضا بين الحقيقة والعبادة . وتميل بعض الأمم ، وهى لا تستطيع مقاومة فعلها هذا طويلا ، الى الباس تطلعاتها الخاصة ، وأعمالها لبوس الأهداف الخلقية للكون . فهناك فرق بين معرفة ان الأمم

تخضع للقوانين الخلقية ، وبين ادعاء القدرة الثابتة على التمييز بين الخير والشر فى العلاقات بين الأمم · وهناك بون شاسع للغاية بين الاعتقاد ، بأن جميع الأمم تخضع لقضاء الله وأحكامه التى يعجز العقل البشرى عن ادراكها ، وبين الاعتقاد الكافى بأن الله يقف دائما الى جانب أمة واحدة · وأن ما تريده هذه الأمة لا بد وأن يكون من مشيئة الله ·

ولا ريب فى ان المعادلة التافهة بين قومية معينة وبين مشيئة العناية الالهية ، شىء لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الخلقية ، اذ انها تمثل نفس خطيئة الغرور التى طالما حذر المسرحيون الاغريق وأنبياء التوراة الحكام والمحكومين منها · وهذه المعادلة ضارة جدا من الناحية السياسية أيضا ، اذ أنها تولد الترفع فى الحكم ، وهو زيغ قد يحطم ـ متأثرا بالحماس المتعصب الأمم والحضارات تحت ستار المبدأ الخلقى ، أو المثل الأعلى ، أو الارادة الالهية ·

ولا ريب فى أن مفهوم المصلحة المسماة بالسلطان ، هو الذى ينقذنا من الناحية الأخرى ، من ذلك التطرف الخلقى ، والحمق السياسى· فلو تطلعنا الى جميع الأمم ، وبينها أمتنا بالطبع · ونظرنا اليها ككيانات سياسية تنشد مصالحها الخاصة المعرفة فى حدود السلطان ، فاننا نستطيع آنذاك أن نقضى بالعدل بينها جميعا · ويكون عدلنا هذا مزدوجا فى الواقع ، فنحن نستطيع أن نحكم على الأمم الأخرى كما نحكم على أمتنا · واذا ما تحقق لنا ذلك ، أصبحنا قادرين على نشدان سياسات تحترم مصالح الأمم الأخرى ، فى الوقت الذى نحمى فيه مصالحنا ونعمل على ترويجها · ولا ريب فى أن الاعتدال فى السياسة يعكس الاعتدال فى الأحكام الخلقية ·

٦ ـ ومن هنا يكون الفرق بين الواقعية السياسية وبين المدارس الفكرية الأخرى ، واقعيا ، وعميقا · ومهما تعرضت نظرية الواقعية السياسية لسوء الفهم وسوء التفسير ، فليس ثمة انكار للمواقف الخلقية والادراكية المميزة التى تقفها من القضايا السياسية ·

ويؤكد السياسى الواقعى من الناحية الادراكية ، استقلال المجال السياسى ، كما يؤكد كل من عالم الاقتصاد والقانونى وعالم الاخلاق استقلال مجاله الخاص به · فهو يفكر على صعيد المصلحة المسماة بالسلطان كما يفكر الاقتصادى على صعيد المنفعة ، والقانونى على صعيد التطابق بين العمل والقانون ، والاخلاقى على صعيد التوفيق بين العمل

والمبادىء الخلقية .. ويتساءل الاقتصادى ... « كيف يمكن لهـذه السياسة أن تؤثر على رفاه المجتمع كله أو جزء منه ؟ » ، ويتساءل القانونى « هل تتفق هذه السياسة مع نصوص القانون ؟ » ، كما يتساءل عالم الأخلاق .. « هل تتفق هذه السياسة مع المبادىء الخلقية » . أما الواقعى السياسى فيتساءل ... « كيف يمكن لهذه السياسة أن تؤثر على سلطان الأمة؟ » أو على سلطان الحكومة الاتحادية أو البرلمان أو الهيئات الزراعية أو ما شابه ذلك من منظمات ؟

ويعى السياسى الواقعى وجود معـايير فكرية أخرى غير المعيـار السياسى وصلتها بموضوعه ، ولكنه كواقعى سياسى لا يستطيع الا أن يخضع جميع هذه المعايير لمعياره السياسى . وهـو يفترق عن المدارس الفكرية الأخرى ، عندما تحاول هذه أن تفرض على المجال السـياسى ، معايير فكرية أخرى تصلح لمجالات ثانية . وهو عند هذه النقطة بالذات يتفق مع « الطريقة ـ الخلقية ـ القانونية » فى معالجة السياسات الدولية. ويمكن التدليـل على ان هذه القضية ليست مجرد شطحة من شطحات الخيال ، بل لباب المشكلة كلها ، بعدد من الأمثلة التاريخية ، التى نكتفى منها هنا بمثلين ليس الا (١) .

هاجم الاتحاد السوفياتى فنلندة فى عام ١٩٣٩ . وأصبحت فرنسا وبريطانيا العظمى تواجهان نتيجة هذا العمل ،قضيتين ، احداهما قانونية والأخرى سياسية . ترى هل كان العمل انتهاكا لميثاق عصبة الأمم ، واذا كان يعتبر انتهاكا ، فما الذى يتحتم على بريطانيا العظمى وفرنسـا أن تعملاه لمواجهته ؟ ويمكن الرد بالايجاب على الناحية القانونية بسهولة، اذ من الواضح ان الاتحاد السوفياتى ، قد خالف بعمله هذا ما نص عليه ميثاق العصبة . أما الرد على الناحية السياسية فيعتمد أولا ،على الطريقة التى يؤثر فيها العمل الروسى على مصالح فرنسا وبريطانيا العظمى ، ويعتمد ثانيا على التوزيع القائم للقوة بين فرنسا وبريطانيا من ناحية ، وبين الاتحاد السوفياتى والدول المحتملة العداء الأخرى كالمانيا خاصـة من الناحية الثانية . ويعتمد هذا الرد ثالثا على ما قد تخلفه الاجراءات المضادة من أثر على مصالح فرنسا وبريطانيا العظمى وعلى التوزيع المقبل للقوة . وقد رأت الدولتان بوصفهما العضوين البارزين فى عصبة الأمم،

(١) لمعرفة الأمثلة الأخرى راجع المقال الذى كتبه المؤلف نفسه فى العدد السادس والاربعين من مجلة العلوم السياسية الامريكية الصادر فى عام ١٩٥٢ ص ٩٧٩ عن « حوار عظيم آخر » ـ المصلحة القومية للولايات المتحدة » .

وجوب طرد الاتحاد السوفياتي من عضوية العصـــبة ، كما حال رفض السويد السماح لقواتهما بالمرور من أراضيها في طريقها الى فنلنده ، دون اشتراكهما في الحرب الى جانب فنلنده ضد الاتحاد السوفياتي • ولا ريب في ان رفض السويد هذا ، هو الذى انقذهما من أن تجدا نفسيهما بعد وقت قصير ، في حالة حرب مع الاتحاد السوفياتي والمانيا في آن واحد •

وكانت سياسة فرنسا وبريطانيا العظمى مثلا تقليديا للشرعية، من حيث انهمـــا سمحتا للرد على الناحية الشرعية ، وهو رد مشروع في مجاله ، بأن يقرر عملهما السياسي • وبدلا من توجيه الســـؤالين اللذين يتعلق أولهما بالقانون والآخر بالسلطان ، وجها سؤالا واحدا ، وهـــو سؤال القانون ، ولم يكن في وسع الرد الذى تلقياه ، أن يؤثر على القضية التي قد يعتمد وجودهما كله عليها •

ويشرح المثل الثاني « الطريقة الخلقية » في السياسات الدولية • فهو يتعلق بالوضع الدولى لحكومة الصين الشيوعية • وقد واجه ظهور هذه الحـــكومة العـــالم الغربى بقضـــيتين ، احداهما خلقية أو معنوية ، والأخرى سياسية • وهنا يبرز التساؤل ، هل تنطبق طبيعة تلك الحكومة وسياساتها على المبادىء الخلقية للعالم الغربى ؟ وهل يمكن للعالم الغربى أن يتعامل مع تلك الحكومة ؟ وكان الرد على السؤال الأول بالنفى • لكن هذا لم يعن حتمية الرد بالنفى أيضا على السؤال الثانى • وكان المعيـــار الفكرى الذى طبق في الرد على الســـؤال الأول ، أى الخلقى في منتهى البساطة ، وهو اختبار طبيعة الحكومة الشيوعية في الصين وسياساتها على مبادىء الاخلاقية الغربيـــة • لكن الرد على الســـؤال الثانى ، وهو السياسى ، تطلب من الناحية الاخرى ، اخضاع المعيار لاختبار المصـــالح المعقد ، والسلطان المتوافر لدى الجانبين ، وتأثير هذا السبيل أو ذاك من سبل العمل على معيارى المصالح والسلطان • ومن المحتمل أن يكون هذا الاختبار قد أدى أيضا الى الاستنتاج بأن من الأكثر صوابا وحكمة ، عدم التعامل مع حكومة الصين الشيوعية • ولا ريب في ان الوصول الى هذه النتيجة عن طريق تجاهل هذا الاختبار تجاهلا كاملا ، والاكتفاء بالرد على السؤال السياسى على صعيد القضية الاخلاقية ، يعتبر مثلا كلاسيكيا من أمثلة تطبيق « الطريقة الخلقية » على السياسات الدولية •

ولا يعنى هذا الدفاع الواقعى عن تحرر المجال السياسى عن التأثر بطرائق التفكير الأخرى ، تجاهل وجود هذه الطرائق وأهميتها • وهو يعنى ان لكل طريقة من هذه الطرائق مجالها الصالح وعملها الخاص بها • وتعتمد

الواقعية السياسية على مفهوم مجموعى للطبيعة الانسانية • فالانسان الواقعي مركب من الانسان الاقتصادى والانسان السياسى والانسان الاخلاقى والانسان الدينى وهلم جرا • والانسان الذى لا يعدو أن يكون « انسانا سياسيا » ليس الا ، هو أقرب الى الحيوان من أى شىء آخر ، اذ انه يكون مفتقرا الى الكوابح الخلقية • أما الانسان الذى لا يعدو أن يكون « انسانا اخلاقيا » ليس الا ، فهو أحمق ، اذ أنه يكون مفتقرا كل الافتقار الى الروية • أما الانسان الدينى ليس الا ، فهو قديس ، اذ أنه يكون مفتقرا كل الافتقار الى الرغبات الدنيوية •

واذا ما أدركنا ان جميع هذه الصور المختلفة للطبيعة الانسانية قائمة وموجودة ، فان الواقعية السياسية ترى انه اذا أراد الانسان تفهم أى من هذه الصور ، فان عليه أن يعالجها على ضوء خصائصها وصعيدها • وبعبارة أخرى ، اذا أردت أن أفهم « الرجل الدينى » فان على أن ابتعد لفترة معينة عن النواحى الاخرى للطبيعة الانسانية ، وأن أعالج الناحية الدينية وكأنها الناحية الوحيدة الموجودة • وعلى أيضا أن أطبق على المجال الدينى نفس معايير الفكر الخاصة به ، داعيا دائما لوجود معايير أخرى ،ولتأثير هذه المعايير على الخصائص الدينية للانسان• وما ينطبق على هذه الصورة من الطبيعة الانسانية ينطبق على الصور الأخرى • وليس ثمة من اقتصادى معاصر مثلا ، يرى فى علمه وفى علاقاته مع العلوم الاخرى عن الانسان ، نظرة تختلف عن هذه النظرة• ولا ريب فى ان هذه العملية من التحرر من المعايير الأخرى للفكر ، وتطوير عملية منها بشكل يتفق مع الموضوع ، هى التى طورها الاقتصاديون كنظرية مستقلة عن النشاط الاقتصادى للانسان • ولا ريب أيضا فى ان الاسهام فى خلق نظرية مماثلة فى ميدان السياسة هو هدف الواقعية السياسية •

ولعل من طبائع الأمور الا تلقى نظرية فى علم السياسة كهذه تستند الى نفس المبادىء ، تأييدا اجماعيا ، كما لا تلقى أية سياسة خارجية تقوم عليها مثل هذا التأييد • فالنظرية والسياسة تسيران جنبا الى جنب فى مواجهة اتجاهين فى ثقافتنا ، لا يمكن أن ينسجما مع نتائج وافتراضات أية نظرية موضوعية وعقلانية فى السياسة • ويستهين أحد هذين الاتجاهين بدور السلطان فى المجتمع على أسس فلسفية ، تنبع من تجارب القرن التاسع عشر وفلسفته ، وسنتحدث بشىء من التفصيل عن هذا الاتجاه فيما بعد • أما الاتجاه الثانى ، فينبع على النقيض من

النظرية الواقعية للسياسة وطبيعتها من العلاقة القائمة فعلا ، والتى يجب أن تقوم بين العقل الانسانى والمجال السياسى · ولا يستطيع العقل البشرى للأسباب التى سنتولى شرحها فيما بعد ، ابان عملياته اليومية ، ان ينظر الى حقيقة السياسة وجها لوجه فعليه أن يتنكر وأن يعرض الحقيقة للتشويه والامتهان والتنميق ، وكلما ازداد هذا التنكر وما يرافقه ، ازداد تورط الانسان فى العملية السياسية ولا سيما فى السياسات الدولية · ولا يستطيع الانسان أن يعيش راضيا كمخلوق سياسى مع نفسه ومع غيره من الناس الا اذا خادع نفسه فى موضوع طبيعة السياسة والدور الذى يؤديه على المسرح السياسى ·

وهكذا يكون من الحتمى ، ان النظرية التى تحاول فهم السياسة الدولية على حقيقتها ، وكما يجب أن تكون ، على ضوء طبيعتها الفطرية الأصيلة ، لا على ضوء ما يود الناس أن يروها فيه ، لابد وان نتغلب على المقاومة النفسية ، التى لا تحتاج فروع العلم الأخرى الى مواجهتها · ولهذا يتطلب الكتاب المخصص لفهم السياسات الدولية ايضاحا وتبريرا خاصين ·

- ٢ -

# علم السياسة الدولية

## ١ ـ فهم السياسة الدولية

### ( أ ) سبل مختلفة :

يهدف هذا الكتاب الى غايتين ، أولاهما البحث عن القوى التى تقرر العلاقات السياسية بين الأمم وتفهمها ، وثانيتهما تفهم الطرق التى تتداخل فيها هذه القوى مؤثرة بعضها فى بعض وفى العلاقات والنظم السياسية الدولية • ويعتبر هذا الهدف فى معظم الفروع الاخرى للعلوم الاجتماعية من الحقائق المسلم بها ، اذ ان الهدف الطبيعى لجميع المشاريع العلمية الكشف عن القوى التى تقوم وراء الظواهر الاجتماعية ، وطريقة عملها • ولا ريب فى ان التأكيد بصورة خاصة على هذا الهدف فى دراسة السياسات الدولية ، يكون فى موضعه تماما • ولقد كتب الدكتور جرايون كيرك فى هذا الموضوع يقول •••

« ظلت دراسة العلاقات الدولية فى الولايات المتحدة حتى عهد قريب ، خاضعة الى حد كبير ، لسيطرة اناس ، اختاروا أحد سبل ثلاثة • فلقد كان هناك أولا المؤرخون ، الذين اعتبروا العلاقات الدولية ، مجرد تاريخ حديث ، يجد فيه الدارس صعوبة من جراء الافتقار الى القدر الكافى من المعلومات المتوافرة • أما المجموعة الثانية ، فيمثلها رجال القانون الدولى ، الذين عنوا كل العناية بالنواحى القانونية للعلاقات بين الدول ، وان لم يقوموا بأية محاولة جدية ، للبحث فى الاسباب الرئيسية التى جعلت هذا الرباط القانونى مفتقرا دائما وباستمرار للكمال والكفاية • وكان ثمة اخيرا أولئك الذين كانوا أقل اهتماما بالعلاقات الدولية على حقيقتها منهم • بالنسق الأكثر كمالا ، الذى يود هؤلاء المثاليون لو اقاموه • ولم يقم الباحثون بدراسة القوى الجوهرية والمستمرة فى السياسات الدولية الا منذ أمد قصير • وبعد أن تأخروا طويلا ، اذ اقبلوا

على دراسة النظم التى تتضمن هذه السياسات لا بقصد اطرائها او ادانتها ، بل كمحاولة ، لتامين التفهم الأفضل لهذه الحوافز الاساسية التى تقرر سياسات الدول الخارجية ، وهكذا بات فى وسع العالم السياسى ان يقتحم الميدان الدولى فى النهاية (١) ·

وقد تبنى الأستاذ شارل اى · مارتن ، نظرية الدكتور كيرك · مشيرا الى المشكلة التى تواجه طلاب العلاقات الدولية وأساتذتها ، أكثر من أية مشكلة أخرى ، وهى الازدواجية التى يتحتم علينا أن نواجهها فى الحركة فى منطقتين مختلفتين ومتضاربتين ، وأعنى بهما منطقة منظمات السلام التي ترتبط بتسوية الخلافات والمنازعات ، ومنطقة سياسات القوة والحرب · لكن هذه الحقيقة حتمية ولا بد منها ، اذ لا مفر منها ··· وانى لأعتقد أن من أكثر التهم التى توجه الى موقفنا التعليمى فى العشرين سنة الأخيرة ، هى تجاهلنا بشىء من عدم الاكتراث ، لوجود الحرب ، وللكتب التى تتحدث عن نفوذ سياسات القوة · وانى أعتقد أن علماء السياسة يخطئون كل الخطأ وهم يفعلون هذا · فنحن فى رأيى ملزمون بدراسة سياسات القوة ومغازيها والأوضاع الناجمة عنها ، كما أن علينا أن ندرس كذلك وجود الحرب كنظام » (٢) ·

واذا ما عرفنا السياسات الدولية على هذا الصعيد كنظام أكاديمى فانها تغدو مختلفة عن التاريخ الحديث والأحداث الجارية والقانون الدولى والاصلاح السياسى ·

ولا ريب فى ان السياسات الدولية تشتمل على شىء أكثر من التاريخ الحديث ، والأحداث السائرة · فالمراقب يجد نفسه محاطا بمناظر عصرية ، تتعرض للتبدل فى المرئيات ، والتغير فى التأكيد عليها · وليس فى وسعه أن يجد الأرض الصلدة التى يقف عليها أو المعايير الموضوعية للتقويم ، دون أن تتوافر له الجوهريات التى تتكشف عن طريق السلسلة المتعاقبة من الاحداث الجديدة ، وترابطها مع الماضى السحيق والمزايا الدائمة للطبيعة الانسانية ، التى توجد فى حالتى الحاضر والماضى ·

وليس فى مكنتنا أن نهبط بالسياسات الدولية الى مستوى القواعد والنظم القانونية · فالسياسات الدولية تعمل ضمن اطار هذه القواعد ،

---

(١) المجلة الامريكية للقانون الدولى ـ العدد ٣٩ (١٩٤٥) · ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠ ·

(٢) « وقائع جلسات المؤتمر الثامن لأساتذة القانون والمواضيع المرتبطة به » ( واشنطن مؤسسة كارتيجى للسلام العالمى (١٩٤٦) · ص ٦٦ ·

وعبر ما فى هذه النظم من تذرع وتوسل · لكن هذه السياسات لا ترتبط بهذه القواعد أكثر من ارتبــاط السياسة الامريكية على الصعيد القومى بالدستور الامريكى ، والقوانين الاتحادية ، ووكالات الحكومة المركزية الاتحادية ·

ولا شك فى أننا نتفق فى موضوع المحاولات الجارية لاصــــلاح السياسات الدولية قبل السعى لتفهم حقيقتها ، مع ويليام جراهام سمنر فى قوله ···

« لعل اسوا نقيصة فى المناقشات السياسية ذلك التزمت العقائدى ، الذى يحدد مواقفه على اساس مبادىء أو افتراضات عظيمة ، بدلا من الوقوف عند التمحيص الدقيق للامور على النحو الذى هى فيه ، وللطبيعة الانسانية على الصورة التى توجد فيها ···· وكثيرا ما يصاغ الهدف المثالى على اساس اوضاع أسمى وافضل من الأوضاع القائمة فعلا ، وسرعان ما يصبح هذا الهدف المثالى ، وكأنه موجود فعلا ، ويغدو بصورة لا واعية ، اساس تكهنات ، لا اصل لها ولا وجود· ولا ريب فى ان طريقة اقامة تكهنات مطلقة على اسس سياسية ، طريقة شريرة ومؤذية للغاية · فهى تكتسب الشعبية والشيوع لسهولتها ، ومن الأهون على المرء أن يتصور عالما جديدا ، من ان يحاول معرفة العالم الذى يعيش فيه · ومن السهل على المرء ان يغوص فى تكهنات ترتكز على فرضيات قليلة واسعة ، اذ ان هذا اهون عليه من دراسة تاريخ الدول والنظم · وقد يكون من الأسهل على المرء ان يمسك بعقيدة شائعة ، من ان يحاول تحليلها ليرى مدى صحتها من خطئها · وتؤدى جميع هــــذه الأمور الى البلبلة والحــــيرة ، والى تبنى تعابير ومواقف ، تثير النقاش حولها ، دون أن تؤدى الى رخاء الأمم وازدهارها» (١)

## (ب) القيود على الفهم :

لعل غموض المادة التى يضطر الملاحظ الى التعامل بها، هى أهم صعوبة تواجه التحقيق العلمى فى طبيعة السياسات الدولية وطرائقها · ولا ريب فى ان الاحداث التى يتحتم عليه أن يتفهمها هى من الناحية الاولى عوارض فريدة فى نوعها · ولقد حدثت على الشكل الذى وقعت فيه مرة واحدة · لم يسبق لها أن حدثت فيه كما لا يتوقع لها ان تتكرر فيه · وهى فى الوقت نفسه متشابهة لأنها مظاهر لقوى اجتماعية ليست فى واقعهـا الا ثمرة الطبيعة الانسانية وهى فى أوضاع العمل · وينتظر منها أن

---

(١) مقال عن « الديمقراطية والحكم المســـئول » من مجموعة « تحرى الحقـــائق وغيره من المقالات » نيوهافن ـ مطبعة جامعة ييل ١٩١٤ · ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ·
( المؤلف )

تعرض نفسها فى ذات الصورة اذا حدثت فى أوضاع مماثلة • ولكن أين الخط الفاصل الذى يكمن رسمه بين التشابه والتفرد للتفريق بينهما •

ونحن نعرف مبادىء السياسات الدولية من المقارنة بين هذه الأحداث • فكل وضع سياسى معين لا بد وأن يصوغ سياسة خارجية معينة وينفذها • واذا ما تناولنا بالمعالجة وضعا سياسيا مغايرا ، جاز لنا أن نسأل أنفسنا •• ترى كيف يختلف هذا الوضع عن سابقه وكيف يشابهه ؟ وهل تؤكد أوجه الشبه السياسة التى تم الوصول اليها سابقا ؟ أو هل يسمح اختلاط أوجه الشبه والخلاف بالحفاظ على جوهر تلك السياسة ، بينما يجرى تعديلها من نواح أخرى ؟ وهل تبطل الفروق أوجه الشبه كلها مرة واحدة ، وتجعل السياسة السابقة عسيرة على التطبيق ؟ وعلى الانسان الذى يريد تفهم السياسات الدولية ، وادراك معنى الاحداث المعاصرة ، والتكهن بالمستقبل والتأثير فيه ان يتمكن من أداء المهمة الفكرية المزدوجة التى تتضح فى هذه الأسئلة • وعليه أيضا أن يميز بين أوجه الشبه والخلاف بين وضعين سياسيين مختلفين • وعليه كذلك أن يتمكن من تقدير أهمية هذه الأوجه ، لمختلف السياسات الخارجية البديلة • ولا ريب فى ان ثلاث سلاسل من الاحداث ،نستذكرها بصورة عارضة تمكننا من ايضاح المشكلة وكل ما فيها من مصاعب ومتاعب •

١ ـ فقد ألقى جورج واشنطن فى السابع عشر من سبتمبر عام ١٧٩٦ ، خطابا ودع فيه البلاد وحدد مبادىء السياسة الخارجية الامريكية فى الامتناع عن التدخل فى الشئون الأوربية • وعاد الرئيس مونرو ، فبعث برسالة الى الكونجرس فى الثانى من ديسمبر عام ١٨٢٣ ، حدد فيه سياسة امريكا الخارجية بصورة مماثلة • وانضمت الولايات المتحدة الى فرنسا وبريطانيا العظمى فى عام ١٩١٧ ، فى حربهما مع المانيا التى كانت تهدد استقلالهما • وعادت الولايات المتحدة فاتبعت نفس السبيل فى عام ١٩٤١ • وراح الرئيس ترومان فى الثانى عشر من مارس يعيد فى رسالة بعث بها الى الكونجرس صياغة مبادىء السياسة الامريكية الخارجية ويعرضها فى اطار الحصر على نطاق عالمى للتمدد الشيوعى •

٢ ـ وتحالف هنرى الثامن ملك انجلترا فى عام ١٥١٢ مع ملوك

آل هابسبرج (١) ضد فرنسا . وعاد فى عام ١٥١٥ فتحالف مع فرنسا ضد آل هالسبرج . وانضم الى هؤلاء فى عامى ١٥٢٢ و ١٥٤٢ ضـــد فرنسا . وتحالفت بريطانيا العظمى فى عام ١٧٥٦ مع بروسيا ضـــد آل هابسبرج وفرنسا معا . وفى عام ١٧٩٣ تحالفت بريطانيـا العظمى وبروســيا وآل هابسبرج ضـد نابليون . وتحالفت بريطانيـا فى عام ١٩١٤ مع فرنسا وروسيا ضد النمســـا والمانيا كما تحالفت فى عـام ١٩٣٩ مع فرنسا وبولنده ضد المانيا .

٣ ـ حاول كل من نابليون وغليوم وهتلر الاستيلاء على القـــارة الأوربية فكان نصيبهم الفشل .

ترى أهناك بين هذه السلاسل الثلاث من الأحداث أوجه شـــبه تسمح لنا بتكوين مبدأ للسياسة الخارجية ينطبق على كل سلسلة منها ؟ أو هل تختلف كل حادثة منها عن الحوادث الاخرى فى السلسلة نفسها ، بحيث تتطلب كل منها سياسة خارجية خاصة لها ؟ ولعل الصعوبة فى انخاذ هذا القرار ، هو مدى الصعوبة التى يواجهها المرء فى اصـــدار الأحكام المتعلقة بالشئون الخارجية ، وفى رسم المستقبل بصورة حكيمة ، وفى عمل الأشياء الصحيحة بالطرق الصحيحة وفى الوقت المناسب .

فهل يمكن اعتبار السياسة الخارجية التى تضمنها خطاب واشنطن الوداعى ، مبدءا عاما للسياسة الخارجية الامريكية أو هل كانت نابعة عن أوضاع مؤقته ، وكان لا بد من اختفائها مع زوال هذه الاوضاع ، وهل تتفق سياسات واشنطن ومونرو فى رسالتيهمـــــا مع ما يسمى بعقيدة ترومان ؟ وفى وسعنا أن نصوغ السؤال فى شـــكل آخر ، ونقول هل كانت عقيدة ترومان مجرد تعديل للمبدأ العام القائم وراء مفهومى واشنطن ومونرو فى السياسة الخارجيــة ؟ أو هل كانت عقيــدة ترومان خروجــا جذريا على تقاليد السياسة الامريكية ؟ فاذا صح انها خرجت عليها فهل يبرر تبدل الأوضاع هذا الخروج ؟ وهل تكون الفروق فى مواقف الولايات المتحدة على الصعيد الدولى فى أعوام ١٧٩٦ و ١٨٢٣ و ١٩٤١ و ١٩٤٧ ، مبررة للتباينات فىالسياسة الخارجية التىصيغت وطبقت بالنسبة الىهذه الاوضاع السياسية المختلفة ؟ وما هى أوجه الشبه والخلاف بين الاوضاع

---

(١) أسرة أوربية مالكة حكمت الامبراطورية النمسوية منذ القرون الوسطى حتى عام ١٩١٨ عندما انهارت امبراطورية النمسا والمجر فى أعقاب الحرب العالمية الاولى .

( المعرب )

التي واجهت أوربا فيهـــا الولايات المتحدة فى أعوام ١٩١٧ و ١٩٤١ و ١٩٤٧ وإلى أى مدى ٠ تطلبت من الولايات المتـــحدة الامريكية سياسات خارجية متماثلة أو متباينة ؟

وما معنى هذه التبدلات فى سياسة بريطانيا الخارجية ؟ ترى هل كانت وليدة الافراط فى نزعات ونزوات لدى الأمراء والساسة ؟ أو هل كانت مستوحاة من الحكمة المتجمعة لدى شعب يعى تمام الوعى القوى الدائمة التى تقرر العلاقات مع دول القارة الأوربية ؟

وهل كانت الكوارث التى حلت فى اعقاب المحاولات الثلاث للسيطرة على أوربا ، مجرد عوارض ناجمة عن أسباب مختلفة ؟ أو هل كان التشابه فى النتائج مشيرا الى أوجه شبه فى الوضع السياسى الشـــامل ، وهى أوجه شـــبه تعرض للعبرة للذين يفـــكرون فى محاولة ثانية من هـــذا الطراز تحملهم على التفكير فيها ؟ وهل تكون سياسات الاتحاد السوفياتى الاوربية بصورة خاصة مماثلة لسياسات نابوليون وغليوم وهتلر ؟ واذا افترضنا انها كانت مماثلة لها ، فهل يتطلب تماثلها سياسات فى الولايات المتحدة تشبه تلك التى اتبعتها فى عامى ١٩١٧ و ١٩٤١ ؟

وقد يبدو الرد أحيانا كما هو الحال بالنسبة الى تحليل السياسة الخارجية البريطانية فى منتهى الوضوح ، اذ ان تلك السياسة انبثقت عن الحكمة لا عن النزوات ٠ لكن هذا الرد يظل فى معظم الحالات ولا سيما اذا كنا نعالج الحاضر والمستقبل من النوع التجريبى الخاضع للتعديل ٠ وتكون الحقائق التى ينبثق منها الرد ، غامضة كل الغموض وعرضة للتبدل المستمر ٠ ولا ريب فى أن التاريخ لم يلقن الآخرين الذين لا يريدون ذلك ، شيئا سوى المشابهات الخاطئة ٠ وعندما يصـــبح هؤلاء مســـئولين عن سياسة بلادهم الخارجية ، فان الكارثة هى النتيجة الحتمية لسياستهم ٠ فلم يتلق غليوم وهتلر عبرة من مصير نابوليون ، اذ أنهمـــا اعتقدا أن هذه العبرة لن تعلمهما شيئا ٠ ولا ريب فى ان خطأ اولئك الذين جعلوا من نصيحة واشنطن عقيدة يؤمنون بها ويطيعونها طاعة عمياء لايقل عن خطأ أولئك الذين يرفضون هذه النصيحة رفضا مطلقا ٠

وأول درس يتحتم على طلبة السياسة الدولية تعلمه وعدم نسيانه ، هو أن ما فى الشئون الدولية من تعقيد ، يجعل الحلول البسيطة والنبوءات الصادقة تبدو متعذرة ٠ وهنا يفترق العالم البحاثة عن المشعوذ الدجال ٠ وتكشف معرفة القوى التى تقرر السياسات بين الأمم ، والطرائق التى تبدو فيها العلاقات السياســـية بينهـــا ، عن غموض الحقـــائق المتعلقة

بالسياسات الدولية • وتبدو الاتجاهات المتعارضة والمتناقضة في كل وضع من الأوضاع السياسية ، ولكن أحد هذه الاتجاهات لابد وان يكون هو المتغلب في ظل أوضاع معينة ، ولــكن يستحيل على المرء أن يتكهن بأى هذه الاتجاهات سيكون هو المتغلب فعلا • ولعل خير ما يفعله العالم المحقق في مثل هذا الوضع ، هو أن يتابع الاتجاهات المختلفة ، التى تكمن كاحتمالات فى ظل وضع سياسى معين•وفى وسعه أن يبرز الاوضاع المختلفة ، التى تجعل أحد هذه الاتجاهات أكثر قدرة على التغلب من غيره، وان يقدر بالتالى الاحتمالات للاوضاع والاتجاهات التى لابد وأن تسود فى الواقع •

ولما كانت حقائق السياسة الدولية خاضعة للتبدل المستمر ، فان شئون العالم كثيرا ما تخفى فى طياتها مفاجآت لكل من يحـــاول قراءة المستقبل على ضوء معرفته للماضى ، وعلى ضوء ما يحمله الحاضر من أدلة وعلامات • ولقد سبق لواشنطن ان اعلن فى عام ١٧٧٦ ، « ان مستقبل بلادنا يعتمد فى جميع الاحتمالات البشرية على جهد بضعة أسابيع » •لكن حرب الاستقلال لم تنته الا بعد سبع سنوات • وقد برر رئيس وزراء بريطانيا ويليام بيت (١) فى عـــام ١٧٩٢ ، قراره بتخفيض النفقـات العسكرية ، ولا سيما فى عدد رجال الاسطول الملكى ، معربا عن الأمل فى اجراء تخفيضات جديدة بقوله ••• « ليس ثمة من شك فى ان هذه البلاد لم تمر فى تاريخها بمرحلة كانت الاوضاع فيهـــا فى أوربا على هذا النحو الذى يدل بوضوح على ان خمسة عشر عاما أخرى ستنقضى فى سلام » • ولكن لم يمض شهران على قوله هذا حتى كانت الحرب تجتاح أوربا • ولم تمض سنة واحدة ، حتى كانت بريطانيا تجد نفسها متورطة فى هذه الحرب • وبدأت بذلك فترة من الحروب المستمرة دامت زهاء ربع قرن • وعندما أصبح اللورد جرانفيل وزيرا لخارجية بريطانيا فى عــام ١٨٧٠ ، أبلغه وكيل وزارته الدائم ، أنه « لم يسبق له طيلة مدة خدمته الطويلة ، ان خبر عهدا طويلا من الهدوء فى الشئون الخارجية كهـــذا العهد ، وانه لايعرف أن هناك قضية مهمة واحدة ، تستحق من الوزير أن يوليهـــا اهتمامه » ، وقـد قبـل الأمير الألمـانى ليوبولد هوهينزولرن سيجمارينجين فى نفس اليوم عرش أسبانيا ، وهو الحادث الذى أدى بعد ثلاثة أسابيع الى وقوع الحرب الفرنسية ـ البروسية •

(١) ويليام بيت الصغير ( ١٧٥٩ ـ ١٨٠٦ ) ـ من كبار ساسة بريطانيا • تولى رئاسة الوزراء مرتين أولاهما بين ١٧٨٣ و ١٨٠١ والثانية بين ١٨٠٤ و ١٨٠٦ •

( المعرب )

وعندما تلقى نبوءات كبار الساسة مثل هذا المصير السيىء ، فما الذى نستطيع توقعه فى تنبؤات من هم أقل منهم شأنا وتفكيرا ؟ ترى كم عدد الكتب التى عالجت موضوعات الشئون الدولية قبل الحرب العالمية الاولى ، عند ما كان الرأى العام يرى ان الحروب الكبرى باتت مستحيلة أو انها ستكون قصيرة الأمد ، والتى استطاعت أن تلمح شيئا مما وقع بالفعل ؟ وهل صدر كتاب فى فترة بين الحربين العالميتين ، استطاع معاونة القارىء فى أن يتصور النحو الذى ستكون عليه السياسات الدولية فى ستينات قرننا الحالى ؟ ومن كان فى وسعه أن يخمن فى بداية الحرب العالمية الثانية بشكل العالم السياسى فى نهايتها ؟ ومن كان يستطيع أن يعرف فى عام ١٩٤٥ ، ماذا ستكون عليه صورة العالم فى عام ١٩٥٤ ؟ واخيرا كيف يمكن لنا الوثوق اليوم بأولئك الذين يحاولون ان يصوروا بشىء من القطع والحسم البات ، ماذا سيكون عليه الغد ، وما الذى سيحمله لنا ؟ (١)

## ٢ ـ تفهم مشكلة السلام العالمى

تصل بنا هذه الاسئلة الى الهدف الثانى من هذا الكتاب فليس ثمة من دراسة للسياسة ، ولا دراسة للسياسات الدولية فى أواسط القرن العشرين ، يمكن لها أن تكون غير متحيزة • أى تفصل بين المعرفة والعمل ، وتسعى وراء المعرفة من أجلها وحدها ، ولم تعد السياسات الدولية عند الولايات المتحدة كما كانت طيلة القسم الاكبر من تاريخها ، مجرد سلسلة من الأحداث المجزية أو المغرمة ، دون أن تتعرض لقضية وجود البلاد ومصيرها • ولا ريب فى أن وجود الولايات المتحدة ومصيرها ، كان أكثر تأثرا بالاحداث الداخلية للحرب الاهلية مثلا ، منه بالسياسات الدولية

---

(١) يبدو خطل التكهنات فى الشئون الدولية بصورة واضحة فى الأخطاء المذهلة التى ارتكبها الخبراء ، الذين حاولوا التنبؤ بطبيعة الحرب التى تلى تكهناتهم • ولا ريب فى أن قصة هذه النبؤات ابتداء بميكافيلى ، وانتهاء بالجنرال جى • اف • سى • فولر ، هى قصة استنتاجات منطقية مقبولة فى حد ذاتها ، ولا علاقة لها باحتمالات التطور التاريخى الفعلى • فلقد توقع الجنرال فولر على سبيل المثال فى عام ١٩٢٣ ان تكون الغازات السامة هى السلاح الحاسم فى الحرب العالمية الثانية • راجع كتاب « اصلاح الحروب » ( نيويورك • داتون وشركاه ـ ١٩٢٣ ) •

( المعرب )

التى أدت الى الحرب المكسيكية والحرب الاسبانية الامريكية والى استنتاجات روزفلت من عقيدة مونرو . (١)

نكن حقيقتين من حقائق العصر الذى نعيش فيه ، قد عكستا الأهمية النسبية للسياسات الداخلية والدولية للولايات المتحدة عكسا تاما . والحقيقة الاولى هى ان الولايات المتحدة هى فى الوقت الذى أكتب فيه هذا الكتاب ، أقوى دولة فى العالم بأسره (٢) . ولكن لو قارنا قوتها بالقوة الفعلية والمحتملة للدولة المنافسة لها ، فاننا لانجد انها من القوة بحيث تستطيع تجاهل ماتتركه سياساتها على وضعها الدولى، ولمتكن السياسات التى تتبعها الولايات المتحدة فى المدة المنصرمة بيننهاية الحرب الاهلية وبداية الحرب العالمية الثانية ، تجاه جاراتها من الدول الامريكية اللاتينية والصين واسبانيا ، بالامر المهم . ولقد كان اكتفاؤها الذاتى بقوتها ، بالاضافة الى عمليات توازن القوى ، كافيين ليجعلا منها بلدا منيعا على المطامع التى لا حدود لها ، والتى يولوها النجاح ، أو على الخوف وخيبة الامل اللذين يرافقان الفشل . ففى وسع الولايات المتحدة أن تتقبل النجاح والفشل ، دون أن يدفعها نجاحها الى الافراط فى الطموح ، أو خوفها الى الافراط فى الخوف . وها هى ذى تقف الآن خارج أسوار قلعتها الامريكية ،موزعة العالم السياسى بأسره بين دول صديقة أو عدوة . وهكذا باتت خطرة ومعرضة للخطر ، تبعث الفزع فى الآخرين وتخشاهم بدورها .

ولا ريب فى أن الخطورة التى تنشأ عن قوة الدولة ، دون أن تكون من الطراز المسيطر بقوته على كل من عداه ، تشتد على ضوء الحقيقة الثانية ، وهى وجود ثورة ثلاثية الاوجه فى التركيب السياسى للعالم . فهناك أولا نظام الدول المتعددة . الذى عرف فى الماضى فى أوربا ، والذى استعيض عنه بنظام الاستقطاب العالمى فى قطبين ، يقع مركزهما خارج أوربا . يضاف الى هذا أن الوحدة المعنوية للعالم السياسى ، التى ميزت

(١) كان الرئيس مونرو وهو من رؤساء الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر قد وضع عقيدة نادى بموجبها بأمريكا للأمريكيين ، وقد جاء استنتاج الرئيس ثيودور روزفلت فى الرسالة التى بعث بها الى الكونجرس فى السادس من ديسمبر عام ١٩٠٤ والتى أعلن فيها حق الولايات المتحدة فى التدخل فى الشئون الداخلية لبلاد أمريكا اللاتينية. لمعرفة هذه الرسالة راجع كتاب « سجل الدبلوماتية الامريكية ـ وثائق وقراءات فى تاريخ العلاقات الامريكية الخارجية » اعداد بارتليت طبعة نيويورك (١٩٤٧) ص ٥٣٩

(٢) لو قال المؤلف ان الولايات المتحدة هى احدى أكبر دولتين قوة فى العالم لكان أكثر موضوعية . ولكنه كما يبدو قد كتب هذا الفصل فى موعد مبكر ، ولم يحاول اصلاحه فى طبعته الجديدة .

( المعرب )

الحضارة الغربية ابان الشطر الاكبر من تاريخهــا ، كانت قد تجزأت الى نظامين متضاربين فى الفكر والعمل، يتنافسان فى كل مكان على ولاء الناس. وأخيرا أصبحت الحرب الجماعية الشاملةأمرا ممكنا بفضل التقنية الجديدة . ولم يؤد تفــوق هذه العنـاصر الثلاثة الجديدة فى السياسات الدولية المعاصرة ، الى تعقيد مشكلة الحفاظ على السلام العالمى فحسب بل وأدى ايضا الى زيادة الاخطار الكامنـة فى الحـروب زيادة هائلة . ولمـا كانت الولايات المتحدة تحتل فى هذه الاوضاع العالمية مركزا متفوقا فى القوة ، وكذلك فى المسئولية ، فقـد أصبح تفهم القوى التى تصوغ السـياسات الدولية ، والعوامل التى تقرر سيرها ، تمثل للولايات المتحدة أمرا يفوق مجرد التلهية الفكرية ، ويتحول الى ضرورة أساسية .

وباتت دراسة السياســة الدولية من وجهة نظر الفائدة للولايات المتحدة المعاصرة ، تعنى الامعان فى التفكير فى المشاكل الحيوية التى تواجه السياسة الخارجية الامريكية فى عصرنا هذا . وبينما كان دعم المصالح القومية للولايات المتـحدة الامريكية الشغل الشاغل للسياسة الخارجية الامريكية كدولة عظمى بين الدول ، فقد بات الحفاظ على السلام الشغل الشاغل لجميع الامم فى هذا العصر الذى شهد حربين عالميتين ، والذى تعلم فيه كيفية شن الحرب الجماعية الشاملة . ولا ريب فى أن هذه المهمة لاتفوقها فى الاهميـة الا الاعتبـارات الأوليـة والحيوية للوجـود والامن القوميين .

ولعل هذا السبب هو الذى دفعنى الى تخصيص هذا الكتاب للبحث فى مفهومى القـوة والسـلام ، اللذين باتا يؤلفان محـور النقـاش فى السياسات الدولية فى أواسط القرن العشرين ، لاسيما وان وجود قوة ضخمة لم يشهد التاريخ لها مثيــلا من قبل فى الضخامة والسلطان ، قد أكسب مشكلة السلام أهمية بالغة تتطلب السرعة فى مجالات الاهتمام . فلا يمكن الحفاظ على السلام فى عالم باتت تطلعات الامم ذات السيادة فيه للســلطان والقوة ، الحـافز المحرك لهـا . الا بوسيلتين لا ثالثـة لهما ، أولاهما ، الجهاز المنضبط ذاتيا للقوى الاجتماعية ، الذى يعرض وجوده فى الصراع على السلطان فى المسرح الدولى ، أى توازن القوى . أما الوسيلة

الثانية فتتألف من القيود المعيارية التى تفرض على الصراع فى شكل قوانين دولية ، وأخلاق دولية ورأى عام عالمى . ولما كانت هاتان الوسيلتان كما تعملان اليوم ، عاجزتين عن الابقاء على الصراع من أجل السلطان ضمن اطارات سلمية ، فان ثلاثة اسئلة أخرى لا بد وان تثار ، وأن تتطلب الرد عليها وهى أهمية الاقتراحات الشائعة الرئيسية فى الحفاظ على السلام العالمى ؟ وماقيمة الاقتراح الرامى بوجه خاص ،للخلاص من بنيان للمجتمع العالمى يضم الامم ذات السيادة واستبداله بدولة عالمية واحدة ؟ وأخيرا ما برنامج العمل الذى يعنى بعبر الماضي ودروسه ويحاول تطبيقها على مشاكل الحاضر ؟

# القسم الثاني

## السياسة الدولية كصراع على السلطان

- ٣ -

# السلطان السياسى

## ١ ـ ما هو السلطان السياسى ؟ (١)

### ( أ ) علاقته بالامة كمجموع : ـ

ليست السياسة الدولية كغيرها من السياسات الا صراعا على السلطان . فالسلطان هو هدفها الآلى والفورى ، مهما كانت أهدافها النهائية البعيدة وقد ينشد الساسة والشعوب الحرية فى النهاية والأمن والازدهار والسلطان ، وقد يحددون أهدافهم على صعدان وفى مثل دينية وفلسفية واقتصادية واجتماعية . وقد يأملون فى تحقيق هذه المثل ، عن طريق قواها الذاتية أو تدخل السماء ، أو التطور الطبيعى للشئون الانسانية .

وقد يحاولون أيضا تحقيق هذه الاهداف بوسائل لا سياسية كالتعاون التقنى مثلا مع الامم الاخرى أو مع المنظمات الدولية . ولكنهم

(١) ـ يمثل مفهوم السلطان السياسى مشكلة من أعقد مشاكل علم السياسة واكثرها تعرضا للحوار والنقاش . ولا ريب فى أن قدرة أى مفهوم من مفاهيم علم السياسة على ايضاح الحد الأعلى من الظواهر الطبيعية التى تعتبر عادة ذات صلة بمجال معين من مجالات النشاط السياسى هى التى تؤلف قيمة هذا المفهوم . وهكذا فان دراسة أى مفهوم من مفاهيم السلطان السياسى ، لتفهم السياسات الدولية ، يجب أن تكون أكثر شمولا من الدراسة التى تجرى لأى مفهوم يتناول عمل السياسات المحلية . فالوسائل السياسية التى تستخدم فى السياسات المحلية ، هى أضيق نطاقا بكثير من تلك التى تستخدم فى السياسات الدولية .

( المؤلف )

فى محاولتهم تحقيق أهدافهم عن طريق السياسات الدولية ، انما يفعلون ذلك عن طريق الكفاح من أجل السلطان • فلقد أراد الصليبيون تحرير الاماكن المقدسة من سيطرة المسلمين (١) ، وأراد وودروويلسون ان يجعل العالم مكانا أمينا للديمقراطية ، كما أراد النـــازيون أن يجعلوا من أوربا الشرقية مقرا للاستعمار الالمانى وأن يســـيطروا على أوربا كلها ويحتلوا العالم•ولما كانوا جميعا قد لجأوا الى استخدام القوة لتحقيق هذه الاهداف، فقد مثلوا أدوارهم على مسرح السياسات الدولية • (٢)

وتنبع عن مفهوم السياسات الدولية نتيجتان ، أولاهما أن جميع الاعمال التى تقوم بها أية أمة بالنسبة الى أمة أخرى ، لا تحمل الطابع السياسى مطلقا • فكثير من هذه الاعمال وما يصحبها من نشاطات تؤدى دون أى اعتبار للسلطان ، كما أنها لاتؤثر عادة على ســلطان الدولة التى تؤديها ، ولا ريب فى أن كثيرا من النشـــاطات القانونيـــة والاقتصـــادية والانسانية والثقافية هى من هذا الطراز • وهكذا فان الدولة التى تعقد معاهدة لتبادل تسليم المجرمين مع دولة أخرى أو لتبادل السلع والخدمات مع غيرها ، أو تتعاون مع الدول الاخرى فى تقديم الغوث لضحايا الكوارث الطبيعية ، أو تعمل على نشر الآثار الثقافيـــة فى العالم ، لا تـــكون عادة منشغلة فى السياسات الدولية وهى تقوم بهذه الاعمال • وليس اقحام دولة نفسها فى السياسات الدولية بعبارة أخرى ، الا مجالا واحدا من مجالات النشاط المتعددة ، التى تسهم الدولة فيها فى المسرح الدولى •

ولا تتساوى جميع الدول عادة فى درجة انشغالها فى السياسات الدولية • وقد تتراوح درجة هذا الانشغال من الحد الاقصى الذى وصلت اليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى فى الوقت الحاضر الى الحد الادنى فى الانشغال الذى تمتاز به عدة دول كسويسرا ولكسمبورج وفنزويلا ، الى عدم التدخـــل المطلق الذى تمارســـــه كل من أمارتى ليخنينشـــتاين وموناكو • وفى مكنتنا ملاحظة حالات مماثلة من التطرف فى تاريخ بعض البلاد • فلقد كانت اسبانيا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر من

---

(١) تظهر هذه العبارة ولا ريب . لا سيما اذا عرفنا أن المؤلف استعمل عبارة «الكفرة» ليعنى بهم المسلمين ، مدى التعصب الذى يسود حتى العلماء فى الغرب ، تجاه الاسلام والمسلمين •

(٢) لمعرفة المزيد عن علاقة السلطان بالسياسات الدولية راجع كتاب «الاسباب الاقتصادية للحرب » من تاليف ليونيل روبينز ( لندن ـ جوناثان كيب ١٩٣٩ ) ص ٦٣ •
( المعرب )

أكثر الدول نشاطا واسهاما فى الصراع من أجـل السلطان على المسرح السياسى ، ولكنها لا تؤدى الآن الا دورا هامشيا ثانويا فيه • ويصدق هذا القول أيضا على بعض الدول الأخرى كالنمسا وسويسرا والسويد • أما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى والصين ، فقد أصبحت اليوم أكثر انشغالا فى السياسات الدولية ، مما كانت عليه قبل خمسين عاما أو عشرين أيضا • ويعنى هذا ان علاقة الامم بالسياسات الدولية ، تحمل فى الواقع صفة دينامية • وهى تتبدل بتبدل السلطان وتعلقاته ، فقد تدفع دولة الى مقدمة الصفوف المتصارعة على السلطان ، بينما قد تحرم دولة أخرى من القدرة على الاسهام اسهاما فعالا فى هذا الصراع • وقد تتبدل هذه العلاقة أيضا تحت تأثير التحولات الثقافية ، التى قد تحمل دولة على ايثار وسائل أخرى ، كايثار التجارة مثلا على السلطان •

(ب) طبيعته : ـ

وعندما نتحدث عن السلطان على صعيد هذا الكتاب ، فاننا لا نعنى به سلطان الانسان على الطبيعة أو على أى وسط فنى كاللغة أو الحديث أو الصوت أو اللون ، أو على وسائل الانتاج أو التوزيع ، أو حتى على نفسه ، فيما يسمى بضبط النفس • ولكننا نعنى به ، سيطرة الانسان على عقول الآخرين وأفعالهم • ونحن نشـير بتعبير السلطان السـياسى الى علاقات الاشراف المتبادل بين حاملى أية سلطة عامة ، وبين هؤلاء وبين الشعب فى مجموعه •

ويجب التمييز على أى حال بين السلطان السياسى والقوة من ناحية ممارستهما الفعلية للعنف السياسى • ولا ريب فى أن التهديد باستخدام العنف البدنى ، فى شكل عمل بوليسى ، أو سجن أو عقوبة بالموت أو الحرب ، يعتبر عنصرا كامنا فى السياسة • وعندما يتحول العنف الى واقع يرمز تحوله ، الى التخلى عن السلطان السياسى ، فى خدمة السـلطان العسكرى وشبه العسكرى • وتكون القوة المسلحة كتهديد أو كاحتمال بالتهديد العامل المادى الاكثر أهمية فى السياسات الدولية وذلك فى خلق السلطان السياسى للدولة • واذا ما تحول التهديد الى واقع ، أى الى حرب ، فانه يعنى استبدال السـلطان السـياسى بالعسكرى • وتحل الممارسة الفعلية للعنف البدنى محل العلاقة النفسية بين الجسدين ، ويكون أحدهما من القوة بحيث يستطيع السيطرة على حركات الآخر • ولهـذا السبب وحده ، يضيع العنصر النفسى للعلاقة السياسية فى عمليات العنف المادى ، ويتحتم علينا التمييز بين السلطانين العسكرى والسياسى •

والسلطان السياسى علاقة نفسية بين الذين يمارسونه وبين الذين يمارس بالنسبة اليهم • فهو يمنح الأولين سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذى يملكونه على عقولهم • وقد يمارس هذا النفوذ عن طريق الأمر أو التهديد أو الاقناع أو مزيج من أى اثنين أو أكثر من هذه الوسائل • فرئيس الجمهورية الامريكية مثلا ، يمارس سلطانه السياسى على الفرع التنفيذى من الحكومة طالما أن أعضاء هذا الفرع يطيعون أوامره • ولزعيم الحزب سلطان سياسى ، طالما انه يستطيع أن يكيف أعمال أعضاء حزبه طبقا لمشيئته • وفى وسعنا أن نشير أيضا الى السلطان السياسى لرجل الصناعة أو الزعيم العمالى ، أو المناور وراء الكواليس طالما ان ما يحبه أى واحد منهم يؤثر على أعمال غيره من الناس • وتمارس الولايات المتحدة سلطانها السياسى على بورتوريكو ، طالما ان سكان هذه الجزيرة ينفذون القوانين الامريكية ويسيرون بموجبها • وعندما نتحدث عن سلطان الولايات المتحدة السياسى فى أمريكا الوسطى ، فاننا نعنى بذلك انسجام ما تقوم به حكوماتها من أعمال مع رغبات الحكومة الامريكية • (١) وهكذا عند ما يقال بأن (ا) من الناس يمارس أو يرغب فى أن يمارس سلطانه السياسى على (ب) ، فان هذا يعنى ان (ا) قادر أو يريد أن يكون قادرا على السيطرة على بعض ما يقوم به (ب) من أعمال عن طريق التأثير على عقله وتفكيره •

ومهما كانت الاهداف المادية لاية سياسة خارجية ، كالحصول على موارد المواد الأولية والسيطرة على الطرق البحرية والتبدلات الاقليمية، فانها تنطوى دائما على السيطرة على اعمال الآخرين عن طريق التأثير على عقولهم • ويؤلف اعتبار خط الراين حدا لفرنسا ، كهدف طويل الامد من اهداف السياسة الفرنسية ، اشارة الى وجود هدف سياسى يرمى الى تحطيم رغبة المانيا فى مهاجمة فرنسا ، عن طريق جعل هذا الهجوم صعبا أو مستحيلا . ويرجع الفضل فى مركز بريطانيا المتفوق فى السياسات العالمية طيلة القرن التاسع عشر ، الى سياستها المدروسة ، فى حمل الآخرين على اعتبار معارضتها اما شديدة الخطورة نظرا لقوتها

---

(١) توضح الأمثلة التى أوردناها أعلاه ، الفرق بين السلطان السياسى كحقيقة اجتماعية مجردة ، كما هو الوضع بالنسبة الى المناور وراء الكواليس وبين السلطان السياسى كسلطة شرعية ، كما هو الوضع بالنسبة الى رئيس الجمهورية الامريكية • فكلا الرجلين يمارس سلطانا سياسيا • وان اختلفت طبيعة سلطانيهما ومصدرهما •

( المؤلف )

البـالغة ، او لاضرورة لها نظرا لاستخدام هـذه السـياسة بكثير من الاعتدال .

والهدف السياسى من الاستعدادات العسكرية مهمـا كان نوعها ، هو الحيلولة دون الدول الاخرى واستخدام قوتها العسكرية عن طـريق اظهار مافي هذا الاستخدام من خطر عليها هى . وعلى هذا يكون الهدف السياسى للاعداد العسكرى ، اظهار الاســتخدام العقلى للقوة الحربية بمظهر الشيء الذىلاضرورة له ، عن طريق اقناع العدو المحتمل ، بالعدول عن اســتخدامها . ولا يكون الهدف السـياسى للحرب نفسـها على هـذا الاســاس ، وبحكم الضرورة ، احتلال اراضى العدو أو ابادة جيوشـه بل حمله على تغيير رأيه ، والاذعان لارادة المنتصر .

ولذا يكون من الضرورى عند بحث موضوع السياسات الاقتصادية والاقليمية والعسـكرية فى الشـئون الدولية ، التمييز كل التمييز بين السياسات الاقتصادية التى تتبع لنفسها لا لهدف آخر وبين تلك التى تتبع كأدوات لسياســة معينة ، اذ تكون أهــداف هذه السياســة الاقتصادية مجرد وسيلة لتحقيق غاية وهى السيطرة على ســياسات دولة اخرى . وتقع سياسة التصدير السويسرية الى الولايات المتحـدة ضمن الفئة الاولى ، فى حين تقع سياسات الاتحاد السوفياتى الاقتصادية تجاه دول أوربا الشرقية ضمن المجموعة الثانية . وينطبق هذا أيضــا على الكثير من سياســات الولايات المتحدة تجـاه دول عـدة في امريكا اللاتينية وآسيا وأوربا . ولهذا التمييز أهمية عملية قصـوى ، وكثيرا ما ادى الفشـل في وجوده ، الى مزيد من الاضطراب في السـياسات وفى الرأى العام ايضا .

وتكون السياسة الاقتصادية او المالية او الاقليمية او العسكرية التى تتبع لنفسـها ، عرضة للتقويم على ضوء معاييرها الخاصة بها . ترى هل تكون نافعة من الناحية الاقتصادية أو المالية ؟ وما أثر اكتساب الملكية لبعض الاراضى على السـكان أو على اقتصــاد الدولة التى تكتسبها ؟ وما نتائج التبدل فى السياسة العسـكرية على التعليم والسكان والنظام السـياسى المحلى ؟ ولا ريب فى ان القرارات التى تتخذ بصــدد هـذه السياسات انما تتخذ بصورة خاصة على صعيد مثل هـذه الاعتبارات الذاتية .

ولكن عندما تهدف هذه السياسات الى زيادة سلطان الدولة التى تتبعهـا على غيرها من الدول ، يصبـح من الواجب الحكم على هـذه

السياسات وأهدافها بصورة أولية من وجهة نظر اسهامها فى السلطان القومى لتلك الدولة ۰ وقد تتبع سياسة اقتصادية نتيجة ارتباطها بسياسة معينة ، بالرغم من عدم وجود ما يبررها على الصعيد الاقتصادى الخالص والمجرد ۰ وقد تكون الطبيعة غير المربحة واللامضمونة لقرض يقدم الى دولة اجنبية حجة سليمة ضد اعطاء هذا القرض على أسس مالية خالصة ۰ ولكن هذه الحجة قد لا تكون مناسبة اذا كان القرض ، ـ مهما كان تقديمه ـ أمرا يفتقر الى الحكمة من وجهة النظر المصرفية المجردة ، يخدم أغراض الدولة المقرضة السياسية وقد تكون الخسائر الاقتصادية والمالية الناشئة عن مثل هذه السياسة مضعفة للدولة المقرضة في وضعها الدولى الى الحد الذى تصبح فيه النتائج السياسية المتوقعة منها ، على سبيل النفع ، تافهة ولا وزن لها ۰ ويمكن رفض هذه السياسات على هذا الأساس ۰ ولعل ما يقرر القضية فى مثل هذه الحالة ، لا يمثل في الاعتبارات الاقتصادية والمالية المجردة ، وانما في المقارنة بين التبدلات السياسية والاخطار التى تنطوى عليها هذه القضية أى التأثير المحتمل لهذه السياسات على سلطان الدولة المقرضة نفسها ۰

## ٢ ـ الحط من السلطان السياسى :

لما كان التطلع الى السلطان هو العنصر المميز للسياسات الدولية وغيرها من السياسات ، فان هذه السياسات الدولية تصبح فى حكم الواقع والضرورة ، من سياسات القوة والسلطان ۰ وبالرغم من أن هذه الحقيقة تبدو واضحة فى ممارسة الشئون الدولية ، فان معظم الأساتذة ورجال الدعاية والساسة ينكرونها فى تصريحاتهم ۰ ومنذ انتهاء الحرب النابليونية اقتنعت جماعات كبيرة فى العالم الغربى بأن الصراع من أجل السلطان على المسرح الدولى ، ظاهرة مؤقتة بل عارض تاريخى لابد وأن يختفى بزوال الأوضاع التاريخية المعنية التى أدت اليه ۰ وهكذا نرى أن جيريمى بنتام Geremy Bentham (١) آمن بأن التنافس فى الحصول على المستعمرات ، هو السبب فى جميع المشاكل الدولية ۰ وراح ينصح الحكومات

---

(١) جيريمى بنتام ( ١٧٤٨ ـ ١٨٣٢ ) ـ من علماء الاقتصاد السياسى فى بريطانيا ، ولد في لندن ودرس في أوكسفورد ، وهو واضع المذهب الفلسفى المعروف بالبنتامية ، والذى يقول بوجوب توفير أكثر ما يمكن من السعادة لأكبر عدد من الناس ۰ وله عدة كتب فى القانون والاقتصاد السياسى ، أهمها مبادىء فى الاخلاق والتشريع ، ونظام السجون، ومطارحات فى التشريع المدنى والجزائى ۰ ( المعرب )

بأن تحرر مستعمراتها ، اذ أن تحريرها يؤدى بحكم الضرورة الى زوال الصراعات الدولية والحروب (١) • واقتنع دعاة حرية التجارة من أمثال كوبدن Cobden (٢) وبرودون Proudhon (٣) ، بأن ازالة الحواجز التجارية هى الشرط الوحيد لاقامة الانسجام الدائم بين الأمم ، وانها قد تؤدى الى اختفاء السياسات الدولية بصورة كلية • ولقد قال كوبدن : « وقد نرى فى أية انتخابات قادمة ، تجربة بعدم تطبيق أية سياسات خارجية على أولئك الذين يعرضون أن يصبحوا ممثلى مناطق انتخابية حرة » (٤) ويرى ماركس وأتباعه أن الرأسمالية هى السبب فى جميع الخلافات الدولية والحروب • وهم يقولون ان الاشتراكية الدولية ستقضى على الصراع من أجل السلطان على المسرح الدولى ، وستحقق السلام الدائم • واشترك الليبراليون فى كل مكان فى القرن التاسع عشر ، فى الاعتقاد بأن سياسات القوة والحرب ، هى مخلفات لنظام منسوخ للحكم ، وأن انتصار الديمقراطية والحكم الدستورى على الحكم المطلق وحكم الفرد ، سيخلق الانسجام الدولى ، وأن السلام الدائم سينتصر على سياسات القوة والحرب • ولاريب فى أن وودرو ويلسون كان من أبرز المدافعين عن هذه المدرسة الفكرية الليبرالية ، وأوسعهم نفوذا •

وقد ارتبط فى العصور الحديثة ، الاعتقاد بأن فى الامكان ازالة الصراع من أجل القوة من الميدان العالمى ، بالمحاولات العظيمة التى جرت لتنظيم العالم ، كانشاء عصبة الأمم والأمم المتحدة • وقد أعلن (كوردل هل)

---

(١) كتاب « حرروا مستعمراتكم » طباعة روبرت هوارد ـ لندن ١٨٣٠ •

(٢) ـ ريشارد كوبدن ( ١٨٠٤ ـ ١٨٦٥ ) ـ سياسى انجليزى ، من قادة حركة التحرر الاصلاحى ، كان من دعاة حرية التجارة • وقد جاء فى خطبه التى صدرت عن مؤسسة ماكميلان فى عام ١٨٧٠ • قوله : « حرية التجارة ؟ ما هو معناها ؟ لماذا نحطم الحواجز التى تفصل بين الأمم ؟ ان هذه الحواجز تخلق وراءها مشاعر الكبرياء والثأر والكراهية والحسد ، التى كثيرا ما تنفجر فتصبح بلادا كثيرة ملطخة بالدم » أو قوله • ان « حرية التجارة هى القانون الدولى لله جل شأنه » • راجع كتاب حياة ريشارد كوبدن لجون موربى ( طباعة بوسطن لعام ١٨٨١ ) ـ ص ١٥٤ •

(٣) ـ برودون ( ١٨٠٩ ـ ١٨٦٥ ) ـ من المفكرين الاشتراكيين الفرنسيين أهم مؤلفاته نظام التناقضات الاقتصادية والفلسفية الذى وصف الملكية فيه بأنها سرقة ••• وهو يقول : « دعونا نزل التعرفات الجمركية ، وآنذاك يتحقق التحالف بين الشعوب . ويعترف بالتضامن وتقوم المساواة » • كتاب « مؤلفات برودون الكاملة ـ طباعة باريس لعام ١٨٧٨ ـ ص ٢٤٨ •

( المعرب )

(٤) الفقرة مقتبسة من كتاب « التاريخ المختصر لليبرالية البريطانية » ص ١٩٥ •

وزير خارجية الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٣ عند عودته من مؤتمر موسكو حيث أرسيت أسس الأمم المتحدة • ان قيام المنظمة العالمية الجديدة سيعنى نهاية سياسات القوة ، وابتداء عصر جديد من التعاون الدولى (١) وأعلن المستر فيليب نويل بيكر وزير الدولة البريطانى فى عام ١٩٤٦ فى مجلس العموم البريطانى ، ان الحكومة البريطانية « مصممة على استخدام منظمات الأمم المتحدة للقضاء على سياسات القوة ، لتضمن عن طريق الأساليب الديمقراطية ، سيادة ارادة الشعب » (٢) •

ولما كنا سنتحدث طويلا فيما بعد عن هذه النظريات والتوقعات المنبثقة منها ، فسنكتفى هنا بالقول بأن الصراع من أجل القوة ظاهرة شاملة زمانا ومكانا ، وان التجربة أقامت الدليل على صحة وجودها كحقيقة • وليس ثمة من يستطيع أن ينكر ان جميع الدول ، على اختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد التقت فى جميع الأزمنة والأماكن على الصراع من أجل القوة • وبالرغم من أن علماء الأجناس البشرية ، قد أظهروا بأن ثمة بعض الشعوب البدائية تبدو متحررة من الرغبة فى السلطان ، الا أن أيا منهم لم يبرهن لنا بعد : كيف يمكن نشر أوضاعهم العقلية والحياتية على صعيد عالمى ، بحيث يصبح فى الامكان ازالة الصراع من أجل القوة من المسرح الدولى (٣) ؟ • وقد لايكون من المجدى ، بل وقد يكون من المضر والمؤذى ، تحرير شعب أو أكثر من الشعوب فى العالم من الرغبة فى السلطان ، مع الابقاء عليها قوية عند الآخرين • واذا لم يكن فى الامكان ازالة هذه الرغبة فى كل مكان فى العالم ، فان أولئك الذين قد يبلون منها ، سيصبحون ضحايا لسلطان الآخرين •

وقد ينتقد بعضهم هذا الموقف الذى نقفه على اعتبار أن الاستنتاجات التى تستخلص من الماضى ، تكون غير مقنعة ، وان الوصول الى مثل هذه النتائج كان دائما السلعة الرائجة عند أعداء التقدم والاصلاح • وبالرغم من صحة القول بأن بعض الترتيبات والنظم الاجتماعية قد وجدت فى الماضى ، الا أن هذا لا يعنى بحكم الضرورة ، انها يجب أن تقوم فى المستقبل

---

(١) صحيفة النيويورك تايمز عدد ١٩ نوفمبر ١٩٤٣ الصفحة الاولى •

(٢) مناقشات مجلس العموم ـ السلسلة الخامسة ـ المجلد ٤١٩ ص ١٢٦٢ •

(٣) للمزيد من الاطلاع على مناقشة هذه المشكلة ، راجع مقال مالكولم شارب « العدوان ـ دراسة للقانون والقيم » • المجلد ٥٧ من السلسلة الاخلاقية ـ العدد الرابع ـ القسم الثانى ( يوليو ١٩٤٧ ) •

بصورة دائمة • ولكن الوضع قد يختلف على أى حال ، عندما لا نعالج الترتيبات والنظم الاجتماعية التى أوجدها الانسان بل تلك الاندفاعات النفسية ـ الحياتية الأولية ، التى تخلق المجتمعات عن طريقها • فالاندفاع من أجل الحياة والانتشار والسيطرة ، شائعة عند الناس جميعا (١) وتعتمد قوتهم النسبية على الاوضاع الاجتماعية التى قد تكون فى صالح اندفاع واحد ، وتميل الى اضعاف اندفاع آخر ، أو التى قد تضن بالاقرار الاجتماعى على بعض الظواهر المعينة لبعض هذه الاندفاعات، فى حين تشجع الظواهر الأخرى • واذا ما أخذنا الأمثلة من مجالات السلطان وحدها ، فان معظم المجتمعات تدين القتل كوسيلة للحصول على السلطان فى المجتمع ، مع ان جميع المجتمعات تشجع قتل الأعداء فى الصراع من أجل السلطان الذى يسمى الحرب • وينظر الديكتاتورون شزرا ، الى تطلعات مواطنيهم للسلطان السياسى ، فى حين تعتبر الدول الديمقراطية الاسهام الفعلى فى التنافس على السلطان السياسى واجبا ديمقراطيا • عندما يكون هناك تنظيم احتكارى للنشاطات الاقتصادية ، فان التنافس على السلطان الاقتصادى يكون مفقودا ، وتعتبر بعض مظاهر الصراع من أجل السلطان الاقتصادى فى بعض النظم الاقتصادية التنافسية عملا غير مشروع ، فى حين تشجع هذه النظم نشاطات أخرى •

واذا ما تجاهلنا بعض الأوضاع الاجتماعية المعينة،فان الحجة الحاسمة التى تساق ضد الرأى القائل بأن الصراع من أجل السلطان على الصعيد الدولى ، مجرد حادث تاريخى عارض ، يجب أن تنبثق من طبيعة السياسات الداخلية نفسها • ويكون جوهر السياسات الدولية هو الجانب المضاد للسياسات الداخلية • فالسياسات الدولية والداخلية هى فى الواقع صراع من أجل السلطان ، ولا تتعدل الا بالأوضاع المختلفة التى يقع الصراع بسببها فى المجالات الدولية والداخلية على حد سواء •

ويعتبر الميل للسيطرة بصورة خاصة عنصرا ماثلا فى جميع الترابطات الانسانية ابتداء بالأسرة وعبورا بالترابطات الأخوية والمهنية

---

(١) حاول علماء الحيوان أن يظهروا ان الاندفاع من أجل السيطرة ، موجود حتى عند الحيوانات كصغار الدجاج والقرود ، التى تخلق تسلسلا اجتماعيا على أساس الرغبة والقدرة على السيطرة • راجع كتاب ووردرالى « الحياة الحيوانية والنمو الاجتماعى » ( ويليامز وويلكينيز بلتيمور ـ لعام ١٩٣٢ ) وكتاب «الحياة الاجتماعية عند الحيوان» ( نورثون وشركاه ـ نيويورك لعام ١٩٣٨ ) •

( المؤلف )

والمنظمات السياسية المحلية وانتهاء بالدولة · ويكون الصراع النموذجي على صعيد الأسرة ، بين الحماة والصهر أو زوجة الابن في جوهره صراعا على السلطان ، اذ انه دفاع عن سلطان قائم ، ضد محاولة لاقامة سلطان جديد · وهو يرمز في شكله هـــذا الى الصراع على المسرح الدولى بين سياسات الوضع الراهن وسياسات الاستعمار · وتكون النوادى الاجتماعية، والرهبنات ، وهيئات الأساتذة ، والمنظمات العمالية ·· مسارح للصراع المستمر على السلطان ، بين الجماعات التى تريد الاحتفاظ بما لديها من سلطان وتلك التى تنشد الحصول على المزيد منه · ولا تدور المنازعات التنافسية بين المشروعات العمالية ، أو الخلافات العمالية بين أصـــحاب الأعمال والعمال ، عادة في سبيل المنافع الاقتصادية وحدها ، أو في سبيلها كشيء أساسى ، وانما تقع دائما في سبيل فرض نفوذ بعضها على بعض أى من أجل السلطان · وأخيرا تكون الحياة السياسية للأمة كلها ولاسيما اذا كانت تســـير على النظام الديمقراطى من الصعيد المحلى الى الصعيد القومى ، صراعا مستمرا من أجل السلطان · ويحاول الناس في جميع الانتخابات الدورية وفي عمليات الاقتراع في المجالس التشريعية ، وفى القضايا المعروضة أمام المحاكم ، وفي القرارات الادارية والاجراءات التنفيذية ، الحفاظ على سلطانهم على الآخرين أو فرضه · وتكون العمليات التى يتم فيها الوصول الى القرارات التشريعية والقضائية والتنفيـذية والادارية ، معرضة للضغوط والضغوط المقابلة من جماعات النفوذ التى تحاول الدفاع عما لديها من سلطان أو توسيعه · ولقد كتب جون أوف ساليسبورى (١) فى أيامه يقول :

« بالرغم من أنه لا يتاح لجميع الناس القبض على ناصية السلطان الملكى أو الحكومى ، فان الانسان الذى لا يستهويه الطغيان اما نادر أو غير موجود · ويعنى الطاغية فى الحديث العادى ، ذلك الانسان الذى يظلم شعبا بكامله عن طريق حكمه الذى يستند الى القوة ، لكن الانسان لا يستطيع أن يمثل دور الطاغية على الشعب كله ، ولكنه يستطيع ان يفعل ذلك ان اراد ، حتى ولو كان فى احط المنازل ، وحتى لو عجز المرء عن فرض سلطانه على الشعب باسره ، فانه سيحاول أن يفرضه على اوسع نطاق ممكن من الناس (٢) » ·

وبالنظر الى ما فى الصراع من أجل السلطان من وجود كلى فى جميع

---

(١) جون أوف ساليسبورى ( ١١١٥ ـ ١١٨٠ ) ـ فيلسوف وبحاثة انجليزى ·

(٢) كتاب السياسة لجون اوف ساليسبورى ترجمة جون ديكينسون (نيويورك ـ الفريد نويف ١٩٢٧ ) المجلد السابع ص ١٧ ·

العلاقات الاجتماعية ، وعلى جميع مستويات المنظمات الاجتماعية ، أيكون من المدهش أو المستغرب ، أن تصبح السياسات الدولية بحكم الضرورة والواقع ، من سياسات القوة ؟ أم لا يكون من المستغرب من الناحية الأخرى لو كان الصراع على السلطان ، صفة عارضة وسريعة الزوال من صفات السياسات الدولية ، أن يكون دائما وعنصرا حتميا فى جميع فروع السياسات المحلية ؟

## ٣ ـ سببان للحط من السلطان السياسى :

ينبع الحط من شأن الدور الذى يلعبه السلطان فى المسرح الدولى عن سببين جذريين أولهما فلسفة العلاقات الدولية التى سيطرت على الشطر الأكبر من القرن التاسع عشر ، والتى مازالت مسيطرة على الكثير من تفكيرنا فى الشئون الدولية حتى اليوم • أما السبب الثانى فهو الظروف السياسية والفكرية المعينة التى قررت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين بقية أرجاء العالم •

### ( أ ) فلسفة القرن التاسع عشر :

نتج الحط من السلطان السياسى فى القرن التاسع عشر عن تجاربه الداخلية • وكانت سيطرة النبلاء على الطبقات الوسطى هى الظاهرة المميزة لهذه التجربة • ولما كانت الفلسفة السياسية لهذا القرن قد وحدت بين هذه السيطرة وبين جميع صور السيطرة الأخرى ، فانها أضحت توحد بين معارضة السياسات الارستقراطية وبين العداء لكل شكل من أشكال السياسة • وتمكنت الطبقات الوسطى بعد انتصارها على الحكم الارستقراطى ، من اقامة نظام للسيطرة اللا مباشرة • فقد استعاضت عن التقسيم الطبيعى الى طبقات حاكمة وأخرى محكومة ، وعن الأسلوب العسكرى فى العنف المكشوف الذى عرف به الحكم الارستقراطى ، بقيود غير منظورة من التبعية الاقتصادية • وقد عمل هذا النظام الاقتصادى عن طريق شبكة من القواعد التكافؤية المشروعة ، أخفت وجود علاقات السلطان كلها • ولم يكن فى وسع القرن التاسع عشر أن يرى الطبيعة السياسية لهذه العلاقات التى اكتسبت الشرعية • وبدا انها تختلف اختلافا أساسيا عن كل ما جرى تحت ستار السياسة • وهكذا فان السياسة فى شكلها الارستقراطى أى الصريح والعنيف ، أصبحت تعنى السياسة كلها • وهكذا أيضا بدا الصراع من أجل السلطان السياسى فى الشئون الداخلية والدولية،

مجرد عارض تاريخي ، يقع مع ظهور الحكم الفردى ( الاوتوقراطى ) ولا بد أن يزول مع اختفاء هذا الشكل من الوجود ٠

### ( ب ) التجربة الامريكية :

وجد الربط بين سياسات القوة وبين الحكم الارستقراطى ، تأييدا له في التجربة الأمريكية ٠ ويمكن تبين السبب فى هذا الربط ، فى ثلاثة من عناصر تلك التجربة ، أولها : تفرد التجربة الامريكية ، وثانيها : العزلة الفعلية للقارة الامريكية عن مراكز الصراع العالمى فى القرن التاسع عشر، وثالثها : ما تميزت به المذهبية الامريكية السياسية من ميل انسانى الى السلام ومناهضة للاستعمار ٠

ولقد بين واشنطن في خطبته الوداعية ، ان فصم الروابط الدستورية بالتاج البريطاني ، انما كان يهدف الى بيان الشروع فى سياسة خارجية أمريكية مستقلة عما كان يدور فى أوربا باسم السياسة الخارجية ٠ فهو الذى قال : « ان لأوربا مجموعة من المصالح الأولية التى لا علاقة لنا بها على الاطلاق ، أو التى لنا بها علاقة تافهة وبعيدة ٠ ولعل هذا هو الذى يدفعها الى الاشتباك فى خلافات متكررة ، لا علاقة لنا بأسبابها بصورة رئيسية ٠ وقد يكون ، والحالة هذه ، مما يجفو الحكمة بالنسبة الينا ، أن نورط أنفسنا بروابط مصطنعة ، فى الشرور العادية الناجمة عن سياساتها، أو فيما تقيمه صداقاتها وعداواتها من مؤامرات واصطدامات » ٠ ولقد كانت السياسات الأوربية والسياسات الدولية تؤلفان شيئا واحدا فى عام ١٧٩٦ ، اذ لم تكن هناك سياسات دولية سوى تلك التى يشترك فيها ملوك أوربا ٠ وكانت « متاعب المطامع والمنافسات والمصالح والأمزجة والنزوات الأوربية » ، المظاهر الوحيدة للصراع الدولى على السلطان فى عيون الأمريكيين ٠ وكان انسحاب أمريكا من السياسات الأوربية على النحو الذى أعلنه واشنطن ، لا يعنى فى الواقع الا انسحابها من السياسات الدولية كلها ٠

لكن ترفع الأمريكيين عن التقليد الأوربى فى السياسات الدولية كان أكثر من مجرد برنامج سياسى ٠ وظلت هذه الحقيقة السياسية قائمة ، اذا ما استثنينا بعض الحالات الشاذة المعينة ، حتى نهاية القرن التاسع عشر٠ وكانت هذه الحقيقة ثمرة اختيار متعمد ، ونتيجة أوضاع جغرافية وضعية٠ وقد يجد الكتاب العاديون يد الله ، فى هذا الوضع الجغرافى الفريد لأمريكا وهو الوضع الذى حدد لأمريكا توسعها وعزلتها ٠ لكن المراقبين الأكثر

اتزانا ومسئولية ، منذأيام واشنطن ، كانوا حريصين على تأكيد الارتباط بين الأوضاع الجغرافية وبين الســـياسة الخارجية التى تحدد أهدافها على ضوء تلك الأوضاع ، متخذة منها الوسيلة لتحقيق الغاية التى تريدها ٠ وقد أشار واشنطن الى « وضعنا المنفصل والنائى » ثم راح يتساءل قائلا : « ترى لم نتجاهل ما فى مثل هذا الوضع الفريد من مزايا ؟ » وعندما اقتربت هذه الفترة من السياسة الخارجية الأمريكية من نهايتها ، كتب جون برايت (John Bright) (١) الى الفريد لوف Glfred Love (٢) يقول : « كلنا أمل فى أن هذه الملايين التى تتزايد باستمرار فى قارتكم ، لن تعرف الحرب بعد الآن ٠ وليس فى وسع أحد أن يهاجمكم ، كما أنكم تواقون الى الابتعاد عن التدخل فى نزاعات الدول الأخرى » (٣) ٠

وراح مواطنو العالم الجديد يرقبون من شواطىء القــارة الامريكية الشمالية ، المنظر الغريب للصراع الدولى على السلطان وهو يتكشف على الشواطىء النائية فى أوربا وافريقيا وآسيا ٠ ولما كانت سياستهم الخارجية هذه ، قد مكنتهم طيلة شطر كبير من القرن التاسع عشر ، من الاحتفاظ بدورهم كنظارة ، فان ما كان يحدث بالفعل كنتيجة لصورة تاريخية عابرة، كان يبدو فى عيون الأمريكيين وضعا « دائما » ، تم بمحض الاختيار وفرضته الطبيعة ٠ وكان أسوأ ما استطاعوا أن يفعلوه هو أن يواصلوا مراقبة لعبة سياسات القوة ، يقوم بها الآخرون ٠ أما أحسن ما فعلوه ، فهو أن الوقت كان قد حان بعد أن استقرت الديمقراطية فى كل مكان لاسدال الستار ، واختفاء لعبة سياسة القوة فى كل مكان ٠

وبدا لأمريكا أن رسالتها تقوم فى تحقيق هذا الهدف ٠ فلقد فهم المصير القومى للولايات المتحدة ، طيلة تاريخها فى اطار التحرر ومناهضة النزعة الحربية ٠ وقد اعتبرت هذه الرسالة القومية حيثما وجدت تعبيرا لها لا عدوانيا وانعزاليا ، كما حدث فى الفلسفة السياسية لجون كالهون

---

(١) جون برايت ( ١٨١١ ــ ١٨٨٩ ) ــ عضو فى البرلمان البريطانى ٠ كان من أبطـــال الليبرالية والمدافعين عن الحركات الاصلاحية للطبقة الوسطى فى انجلترا ٠

(٢) الفريد لوف ( ١٨٣٠ ــ ١٩١٣ ) ــ من دعاة السلام فى أمريكا ٠

(٣) ميرل كيرتى فى كتابها « الحرب والسلام ــ الصراع الامريكى ( ١٦٣٦ ــ ١٩٣٦ ) » ( طباعة نيويورك ٠ نورثون وشركاه لعام ١٩٣٦) ٠ ص ١٢٢ ٠

( المعرب )

(John Calhoun) (١) تشجيعا للحرية الداخلية ونشراتها • وهكذا نستطيع أن نفعل الكثير لنشر الحرية عن طريق حمل الآخرين على الاقتداء بنا فى القارات الأخرى بل وفى العالم بأسره ، مما يفوق ما نستطيع تحقيقه عن طريق ألف انتصار • وعندما بدت الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب الأسبانية ــ الأمريكية ، وكأنها على وشك التخلى عن هذا المثل الديمقراطى المناهض للاستعمار راح ويليام جراهام سمنر (William Graham Sumner) (٢) يعيد تأكيد جوهره بقوله : « لا ريب فى أن التوسع والاستعمار ، يمثلان الهجوم الكاسح على الديمقراطية ••• فهما على نقيض مع أحسن تقاليد الشعب الأمريكى ومبادئه ومصالحه » (٣) وعندما قارن سمنر بين اتجاهات سياسات القوة فى أوربا وبين التقاليد الأمريكية المثالية ، اتفق مع واشنطن ، فى انهما ضدان لا يجتمعان • ولكنه كانسان يستطيع التكهن بالغيب ، رأى أن أمريكا لابد وأن تسير بعد انتهاء حربها مع أسبانيا فى الطريق نفسه الذى سارت فيه أوربا فى الثورة والحرب •

وهكذا فان المفهوم العام فى القرن التاسع عشر ، كان قد خلق من الترابط بين طبيعة الشئون الخاجية وبعض العناصر المعينة فى التجربة الأمريكية اعتقادا ، بأن التورط فى سياسات القوة ليس بالأمر الحتمى ، وانما هو عارض تاريخى ، وان الأمم تستطيع الاختيار بين سياسات الفوة وغيرها من أشكال السياسة الخارجية التى لم تلطخ بالرغبة فى السلطان •

---

(١) جون كالهون ( ١٧٨٢ ــ ١٨٥٠ ) ــ سياسى وفيلسوف امريكى ، دافع عن مصالح المزارعين الارستقراطيين فى الجنوب ، وهو صاحب النظرية الدستورية فى ابطال القانون لما يسبقه • أصبح وزيرا للحرب بين عامى ١٨١٧ و ١٨٢٥ ونائبا لرئيس الجمهورية بين عامى ١٨٢٥ و ١٨٢٩ ووزيرا للخارجية فى عامى ١٨٤٤ ــ ١٨٤٥ •

(٢) ويليام جراهام سمنر (١٨٤٠ ــ ١٩١٠ ) ــ عالم اجتماعى واقتصادى أمريكى • كان أستاذا للسياسة والاجتماع فى جامعة ييل •

(٣) مقال عن « احتلال أسبانيا للولايات المتحدة » لويليام سمنر ( نيوهافن • مطبعة جامعة ييل لعام ١٩٤٠ ) • الجزء الثانى ص ٢٩٥ •

( المعرب )

- ٤ -

# الصراع على السلطان ـ سياسة الوضع القائم

ليست السياسات الداخلية والدولية الا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة ، هي الصراع من أجل السلطان • وتختلف ظواهرهما في مجالين مختلفين ، نتيجة اختلاف الأوضاع الخلقية والسياسية والاجتماعية التي توجد في كل منهما • وتعرض المجتمعات القومية درجة أكبر من التماسك الاجتماعي في داخلها منه فيما بينها • ويلتقي الانسجام الثقافي والوحدة التقنية ، والضغط الخارجي ، والتنظيم السياسي المتسلسل ، والأخير هو الأهم ، على العمل من أجل اظهار المجتمع القومي ككل متكامل ، منفصل عن المجتمعات القومية الأخرى • وعلى هذا فان النظام السياسي الداخلي ، أكثر استقرارا على سبيل المثال ، وأقل تعرضا للتبدلات العنيفة من النظام الدولي •

وتظهر جميع السجلات التاريخية أن الأمم ذات النشاط في السياسات الدولية • تستعد دائما وباستمرار ، للخوض في العنف المنظم الذي يتخذ صورة الحرب ، وهي لا تخلو منه اما في ماضيها أو في حاضرها ، أو في مستقبلها •ولقد أصبح العنف المنظم من الناحية الأخرى في السياسات الداخلية أداة نادرة من أدوات العمل السياسي على نطاق واسع • ولكن هذا العنف موجود دائما كاحتمال أيضا في هذا المجال ، وكثيرا ما أدى التخوف منه على شكل ثورة ، الى التأثير تأثيرا بالغا على الفكر والعمل السياسيين (١) • ويكون الفرق بين السياسات الداخلية والدولية في هذا المجال في الكم لا في الكيف •

وتكشف جميع السياسات من داخلية ودولية النقاب عن وجود ثلاث

(١) يصدق هذا القول بصورة خاصة على القرن التاسع عشر كما بين جوجوييلمو فيريرد ، في كتابه « مبادىء السلطان » ( نيويورك ـ بوتنام وأولاده ١٩٤٢ ) •

صور أساسية لها ، أى أن السياسة كسياسة تبحث دائما اما عن الاحتفاظ بالسلطان أو مضاعفته أو عرضه ٠

وهناك ثلاث سياسات دولية نموذجية تتصل وتتماثل مع هـــذه الأشكال الثلاثة النموذجية من السياسة ٠ فالدولة التى تميل سياستها الخارجية الى الاحتفاظ بالسلطان دون أية رغبة فى اعادة توزيعه لمصلحتها ، تسير على سياسة الحفاظ على الوضع الراهن ٠ والدولة التى تهدف سياستها الخارجية الى اكتساب المزيد من السلطان ، عن طريق احداث تبدل فى علاقات السلطان القائمة ، أى التى تنشد سياستها الخارجية تبدلا لمصلحتها فى أوضاع القوة والسلطان ، تسير على سياسة استعمارية ٠ أما الدولة التى تنشد سياستها الخارجية عرض ماتملكه من قوة وسلطان اما بقصد الاحتفاظ به أو زيادته ، فتسير على سياسة اظهار المهابة (١) ٠ ولكن علينا أن نلاحظ على أى حال ، بأن هذه الصور الثلاث ذات طبيعة مؤقتة ، وأنها عرضة للمزيد من الصقل والتشذيب (٢) ٠

---

(١) عندما تتخلى دولة فى بعض الحالات عن سلطانها ، دون أن تكون مرغمة على هذا التخلى تحت ضغط مادى ، كما فعلت بريطانيا عندما تخلت عن سلطانها فى الهند فى عام ١٩٤٧ ، أو كما فعلت الولايات المتحدة مرات عدة بالنسبة الى علاقاتها مع بعض دول أمريكا اللاتينية ، فانها فى عملها هذا ، لا تكون قد خرجت على هذه القواعد الثلاث للسياسة الدولية ٠ فالدولة فى عملها هذا انما تتصرف كالقائد العسكرى الذى قـد يتراجع فى بعض الظروف المعينة ، لأن جبهته قد أفرطت فى التوسع ، أو لأن طرق مواصلاته باتت مهددة ، أو لأنه يريد أن يركز قواته استعدادا للهجوم ٠ وقد تستبدل دولة سلطانها على دولة أخرى بشكل آخر من أشكال السلطان ، كاستبدال الســلطان العسكرى بالسياسى ، أو السياسى بالاقتصادى ، والعكس بالعكس ٠ وقد يكون هــذا العمل ناتجا عن تبدل فى أهداف سياستها الخارجية مما يتطلب تركيزا فى ناحية أخرى على المجهود العام ٠ ولا يعنى تخلى أية دولة طواعية عن سلطانها ، أنها لم تعد تأبه بالسلطان ، تماما كما لا يعنى تراجع قائد عسكرى انه لم يعد يأبه بالنصر ٠٠٠

تعليق المعرب ــ انا لا أعتقد ان بريطانيا قد خرجت من الهند طواعية ، كما يحاول المؤلف أن يوحى ، وانما خرجت مرغمة بعد نضال الشعب الهندى الطويل ، فى سبيل حريته واستقلاله ، ويصدق هذا على تحرر جميع المستعمرات السابقة الأخرى ٠

(٢) يجب ان نشير هنا بصورة خاصة الى ان هذه الصور المختلفة للسياسات الدولية =

وقد انبثق تعبير « الوضع الراهن » عن التعبير الدبلوماتي اللاتيني المعروف ، « الوضع القائم قبل الحرب » ، والذى يشير الى بعض البنود المعتادة فى معاهدات الصلح ، التى تقضى بانسحاب قوات العدو من الأراضى التى احتلتها ، واعادتها الى السيادة السابقة التى كانت ماثلة فيها قبل الحرب . وهكذا فقد نصت معاهدتا الصلح مع ايطاليا (١) ومع بلغاريا (٢) فى نهاية الحرب العالمية الثانية على « انسحاب جميع قوات الحلفاء والقوات المسلحة الأخرى المشتركة معها » من أراضى هاتين الدولتين « فى أسرع وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك مرور تسعين يوما على سريان المعاهدة الحالية » (٣) ويعنى هذا النص على أن الوضع الذى كان قائما فى هذه المناطق قبل الحرب ، يجب أن يعود الى حاله فى غضون الفترة المقررة (٤) .

وتهدف سياســة الوضع الراهن الى الحفاظ على التوزيع القائم للسلطان فى لحظة معينة من لحظات التاريخ . وفى وسع المرء أن يقول ان سياسة الوضع الراهن ، تؤدى للسياسات الدولية ، المهمة نفسها التى

---

= لا تتطابق بحكم الضرورة مع الحوافز الواعية فى عقول الساسة أو عقــول مؤيدى سياساتهم الخارجية . فقد لا يشعر الساسة والمؤيدون بالطبيعة الفعلية للسياسات التى يسيرون عليها ويؤيدونها . يضاف الى هذا ، ان الدولة قد تعتزم متابعة سياسة الوضع الراهن ، فى الوقت الذى تسير فيه دون وعى منها على سياسة استعمارية . ولقد قيل عن البريطانيين انهم حققوا امبراطوريتهم فى «نوبة من نوبات اللاوعى». ونحن نعنى فى الحديث فى النص أعلاه بالطبيعة الفعلية للسياسات المتبعة لا بدوافع متبعيها. تعليق المعرب : نظرة سطحية جدا للطبيعة الاستعمارية . والمقصود بهذا القول « ان صح » الحكومة البريطانية ، لكنه لا يصــلح على الشركات البريطانية ذات المصــالح الاستثمارية والاستغلالية ، فهى التى احتلت وسيطرت فى البداية ثم سلمت ما احتلته من بلاد الى الحكومة البريطانية . ومن هنا لا يصح القول بأن الامبراطورية البريطانية الاستعمارية أقيمت بدون وعى ، اذ أن الشركات البريطانية كانت واعية تماما لما تفعله .

(١) المادة (٧٣) فى النيويورك تايمز عدد ١٨ يناير ١٩٤٧ ـ ص ٢٦ .

(٢) المادة (٢٠) من نفس العدد من النيويورك تايمز ص ٣٢ .

(٣) تضم المادة الثانية والعشرون من معاهدة الصلح مع المجر ، والمادة الواحدة والعشرون من معاهدة الصلح مع رومانيا ( نفس العدد من النيويورك تايمز ص ٣١ و ص ٣٤ ). نفس النص ، مع احتفاظ الاتحاد السوفياتى بالحق فى الابقاء فى المناطق المذكورة على القوات التى يراها ضرورية للحفاظ على خطوط مواصلاتها مع قوات احتلالها فى النمسا .

(٤) لمعرفة المزيد من الأمثلة القديمة ـ رجع كتاب « انتهاء الحرب ومعاهدة الصلح » لمؤلفه كولمان فيليبسون ( نيويورك . داتون وشركاه ١٩١٦ ) . ص ٢٢٣ وما بعدها .

تؤديها السياسة المحافظة في الشئون الداخلية · وتكون اللحظة المعينة فى التاريخ ، التى تصلح كمرجع لسياسة الوضع الراهن ، عند انتهاء الحرب عادة ، أى عندما يتحول توزيع السلطان الى معاهدة صلح قانونية · ويصح هذا لأن الهدف الرئيسى من معاهدات الصلح ، هو وضع التبـــدل فى السلطان الناشىء عن النصر والهزيمة فى الحرب التى انتهت فى شـكل قانونى ، وضمان استمرار التوزيع الجديد للسلطان بالاشتراطات القانونية· وهكذا يكون الشكل النموذجى لسياسة الوضع الراهن ، ظهورها بمظهر الدفاع عن معاهدات الصلح التى مثلت نهاية الحرب العامة السابقة · ولقد فعلت الحكومات والأحزاب السياسية الأوربية التى اتبعت سياسة الوضع الراهن بين عامى ١٨١٥ و ١٨٤٨ ، ذلك دفاعا عن معاهدة الصلح فى عام ١٨١٥ التى أنهت حروب نابليون · وكان الهدف الرئيسى من قيـــام « التحالف المقدس » الذى أنشأته هذه الحكومات فى عام ١٨١٥ ، الحفاظ على الوضع الراهن على النحو الذى كان فيه عند انتهاء حروب نابليون ، وكان بذلك بمثابة ضامن لمعاهدة الصلح المسماة بصلح باريس فى عام ١٨١٥ ·

وهكذا تكون العلاقة بين سياسة الدفاع عن الوضع الراهن فى عام ١٨١٥ وبين معاهدة باريس والحلف المقدس مماثلة للعلاقة بين السياسة المؤيدة لبقاء الوضع الراهن لعام ١٩١٨ ، بين معاهدات الصلح لعام ١٩١٩ ، وعصبة الأمم · وقد وجد توزيع السلطان على النحو الذى وجد فيه فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، تعبيره القانونى فى معاهدات الصلح لعام ١٩١٩ · وأصبح الهدف الرئيسى لعصبة الأمم الحفاظ على السلام عن طريق الحفاظ على الوضع الراهن لعام ١٩١٨ ، كما أقرته فى الصيغة القانونية معاهدات عام ١٩١٩ · وتنص المادة العاشرة من ميثاق العصبة على الزام أعضائها « باحترام وحماية السلامة الاقليمية والاستقلال السياسى الراهن لجميع أعضائها من أى عدوان خارجى » ، وقد اعتبرت هذه المادة أن من أهداف عصبة الأمم الحفاظ على الأوضاع القائمة الاقليمية ، كما أقرتها معاهدات صلح عام ١٩١٩ · وعلى ضوء هذا كان النضال فى فترة بين الحربين ضد الوضع القائم أو دفاعا عنه ، نتيجة معارضة النصوص الاقليمية لمعاهدة فرساى وضمانتها فى البند العاشر من ميثاق العصبة أو الدفاع عنها · ولهذا كان من الطبيعى من وجهة نظر الدول التى تعارض الوضع القائم كما أقرته معـاهدات صلح عام ١٩١٩ ، أن تفصم هـــذه الدول ارتباطاتها بالعصبة وتنسحب منها ، كما فعلت اليابان فى عام ١٩٣٢ وألمانيا فى عام ١٩٣٣ وايطاليا فى عام ١٩٣٧ ·

ولا يقتصر ظهور سياسة الوضع القائم على معاهدات الصلح والمنظمات الدولية التى تدعمها • وقد تلجأ بعض الدول الراغبة فى الحفاظ على توزيع معين للسلطان • الى المعاهدات الخاصة كأداة لها « كمعاهدة الدول التسع المتعلقة بالمبادىء والسياسات التى يجب اتباعها فى القضايا المتعلقة بالصين، والتى وقعت فى واشنطن فى السادس من فبراير عام ١٩٢٢ (١) » و « معاهدة الضمان المشترك بين ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا » الموقعة فى لوكارنو فى السادس عشر من أكتوبر عام ١٩٢٥ (٢) •

وقد أحالت معاهدة الدول التسع سياسة « الباب المفتوح » التى كانت الولايات المتحدة تتبعها فى الصين الى سياسة متعددة الجوانب ، تعهدت جميع الدول المهتمة بموضوع الاتجار مع الصين ، كما تعهدت الصين نفسها باحترامها • وكان الهدف الرئيسى لهذه المعاهدة ، ضمان الاستمرار لتوزيع السلطان فى موضوع الصين على النحو الذى كان عليه فى ذلك الحين بين الدول المتعاقدة • وقد عنى هذا بقاء الحقوق الخاصة التى حصلت عليها بعض الدول ولا سيما بريطانيا واليابان فى مناطق معينة من الصين كمنشوريا والموانىء المختلفة ، سليمة على حالها ، مع عدم قيام الصين بمنح أية امتيازات خاصة جديدة لأى من الدول المتعاقدة •

وقد حاول اتفاق لوكارنو للضمان المتبادل ، استكمال الضمانات العامة ببقاء الأوضاع الاقليمية القائمة على النحو الذى كانت فيه فى عام ١٩١٨ ، والمنصوص عليها فى المادة العاشرة من ميثاق العصبة ، باتفاق خاص يتناول موضوع الحدود الغربية لألمانيا • وقد أشارت المادة الأولى من المعاهدة بمنتهى الوضوح والصراحة الى ضمان « الحفاظ على الأوضاع الاقليمية القائمة ، والناشئة عن الحدود بين ألمانيا وبلجيكا وبين ألمانيا وفرنسا » •

وتعمل معاهدات التحالف فى العادة على الحفاظ على الوضع القائم من نواح معينة • وهكذا نجد أن بسمارك حاول فى عام ١٨٧١ ، وبعد انتهاء الحرب بانتصار بلاده على فرنسا ، وبعد أن تحققت الامبراطورية الألمانية ، الحفاظ على الموقف المسيطر الجديد لألمانيا فى أوربا ، عن طريق المحالفات التى كان يهدف منها الى منع فرنسا من القيام بحرب ثأرية ضدها •

---

(١) نشرة سلاسل المعاهدات الامريكية رقم ٦٧١ ( واشنطن ١٩٢٣ ) •
(٢) المجلة الامريكية للقانون الدولى • المجلد (٢٠) - لعام ١٩٢٦ • الملحق رقم ٢٢ •

وعقدت ألمانيا والنمسا في عام ١٨٧٩ حلفا للدفاع المتبادل ضد روسيا ، في حين راحت فرنسا وروسيا تعقدان في عام ١٨٩٤ تحالفا دفاعيا ضد الحلف الألماني النمسوي · ولا ريب في أن الخوف المتبادل من أن يكون التحالف المضاد هادفا الى تغيير الوضع القائم بالرغم من ادعائه الحفاظ عليه ، كان من العوامل الرئيسية في نشوب ذلك الحريق الهائل والعام المسمى بالحرب العالمية الأولى ·

وكان الهدف من معاهدات التحالف التي عقدتها فرنسا في فترة ما بين الحربين مع الاتحاد السوفياتي وبولنده وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ورومانيا الحفاظ على الوضع الراهن من محـــاولات ألمانية متوقعة لأحداث تبدل فيه · وكان للمعاهدات المماثلة التي عقدت بين تشيكوسـلوفاكيـا ويوجوسلافيا ، وبين هاتين ورومانيا ، وبين تشيكوسلوفاكيا والاتحـــاد السوفياتي نفس الاهداف · لاريب في أن افتقار هذه الاحلاف الى الفاعلية عندما تعرضت الى محك التجربة بين عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٩ ، هو الذي دفع ألمانيا ، أو كان بين الأسباب التي دفعتها الى مهاجمة بولنده في عام ١٩٣٩ · وكان التحالف البريطاني ـ البولندي الذي عقد في الخامس من ابريل عام ١٩٣٩ ، المحـــاولة الأخيرة قبـــل انفجار الحـــرب ،للحفاظ على الاوضاع الاقليمية القائمة على حدود ألمانيا الشرقية على الاقل · ولا ريب في أن الأحلاف التي عقدها الاتحاد السوفياتي في هذه الأيام مع بلاد أوربا الشرقية ، وتلك التي عقدتها دول أوربا الغربية فيما بينها وبالاشتراك مع الولايات المتحدة ، انما تهدف أيضا الى الحفاظ على الأوضاع الراهنة على النحو الذي أقرها فيه في مناطق أوربا المختلفة توزع السلطان في نهاية الحرب العالمية الثانية ·

وكان مبدأ مونرو(١) ، المظهر البارز لسياسة الوضع الراهن التي تركت أثرا بالغ الأهمية في الولايات المتحدة ، وكانت حجر الزاوية في علاقاتها الخارجية · فهذا البيان السياسي الصادر من جانب واحد ، والذي ضمنه الرئيس مونرو الرسالة السنوية الى الكونجرس في الثاني من ديسمبر عام ١٨٢٣ ، وضع الأساسين الرئيسيين لأية سياسة من سياسات الوضع الراهن · فهو يشترط من الناحية الأولى ، احترام الولايات المتحدة

---

(١) المبدأ الذي نادى به الرئيس الامريكي مونرو منذ القرن التاسع بأن أمريكا للأمريكيين وان لا حق للدول الاوربية في التدخل فيها ·

ـ المعرب ـ

للتوزيع الراهن للسلطان فى نصف الكرة الغربى ، « دون التدخل حاليا أو فى المستقبل ، فى المستعمرات أو المحميات القائمة لأية دولة أوربية فى القارة الأمريكية » . وهو يعلن من الناحية الأخرى مقاومة الولايات المتحدة ومعارضتها لأى تبدل فى التوزيع القائم للسلطان من قبل أية دولة غير أمريكية ، مع « عدم السماح لأية دولة أوربية بالتدخل فى شأن الدول التى أعلنت استقلالها وحافظت عليه ، بقصد السيطرة على مصيرها بأى شكل من الأشكال أو الضغط عليها ، واعتبار كل اجراء من هذا النوع مظهرا من مظاهر المواقف غير الودية من الولايات المتحدة » ، ولقد حدد الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت فى الخطاب الذى ألقاه فى الهيئة التنفيذية لاتحاد الجامعة الأمريكية ، فى الثانى عشر من أبريل عام ١٩٣٣ ، ما يعنيه مبدأ مونرو وقال انه : « هدف وما زال يهدف الى عدم السماح لأية دولة غير أمريكية ، بالسيطرة على أى جزء جديد من النصف الغربى من الكرة الأرضية بأى شكل من الأشكال » (١) .

ولقد قلنا ان الهدف من سياسة الأمر الواقع ، الحفاظ على توزيع السلطان على النحو الذى هو فيه فى أية لحظة معينة من لحظات التاريخ . ولا يعنى هذا أن هذه السياسة تتعارض حتما مع أى تبدل مهما كان شكله، وفى الوقت الذى لا تعترض فيه هذه السياسة على أى تبدل لمجرد التبدل ، نراها تعترض على أى تبديل يصل حدود الانعكاس فى علاقات السلطان بين دولتين أو أكثر من النوع الذى يعمل على انزال منزلة أية دولة الى منزلة ثانوية ، لتحل محلها فى منزلتها الأولى السابقة دولةأخرى . لكن التعديلات الثانوية والفرعية فى توزيع السلطان بحيث تبقى على الأوضاع النسبية لسلطان الدول المعنية على حالها ، لاتتعارض مع سياسة الوضع القائم على الاطلاق . فشراء الولايات المتحدة فى عام ١٨٦٧ لولاية ألاسكا وضمها اليها لم يؤثر على الوضع القائم بين الولايات المتحدة وروسيا فى تلك الأيام ، اذ ان حصول الولايات المتحدة على هذه المنطقة التى كانت تعتبر بالنسبة الى تقنيات الحرب والمواصلات ، منطقة يستحيل الوصول اليها ، لم يؤثر الى حد كبير على توزيع السلطان بين الولايات المتحدة وروسيا .

---

(١) « سياسة روزفلت الخارجية بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٤١ – خطب روزفلت ورسائله » ( نيويورك . مؤسسة ويلفريد فونك – عام ١٩٤٢ ) ص ٤ .

ولم يكن حصول الولايات المتحدة على جزر « فوجين » من الدانمارك فى عام ١٩١٧ ، يعنى بالنسبة الى جمهوريات أمريكا الوسطى ، اتباع سياسة من جانب الولايات المتحدة تهدف الى تغيير الوضع الراهن · وبالرغم من أن سيطرتها على هذه الجزر قد عزز موقفها الدفاعى عن مداخل قناة بناما الى حد كبير ، الا أنها لم تحدث أى تبدل فى أوضاع السلطان النسبية بين الولايات المتحدة وجمهوريات أمريكا الوسطى · ومن المحتمل أن يكون كسب هذه الجزر قد عزز موقف الولايات المتحدة المسيطر فى البحر الكاريبى ، الا أنه لم يخلق هذه السيطرة · ولذا فهو لم يتعارض مع سياسة الوضع القائم · ولكن فى وسع الانسان أن يقول ان هذا العمل بتعزيزه تفوق الولايات المتحدة على جمهوريات أمريكا الوسطى ، قد عزز التوزيع القائم للسلطان ، وخدم أهداف سياسة الوضع القائم ·

( ٥ )

# الصراع على السلطان - الإمبريالية

## ١ ـ ما الذى لا تعنيه الامبريالية ؟

قد تظهر أية دراسة موضوعية لاستيلاء الولايات المتحدة على جزر العذارى ( فيرجين ) ، ان هذا الاستيلاء ، كان جزءا من سياسة الأمـر الواقع فى تلك المنطقة ، لكن كثيرا من المراقبين ، يرون أن هذه الحركات وما شابهها لتعزيز أوضاع الولايات المتحدة فى البحر الكاريبى ، ليست الا حركات امبريالية .وقد لجأ هؤلاء المراقبون الىاستخدام تعبير«الامبريالية». لا بقصد تمييز طراز معين من السياسة الخارجية تمييزا موضوعيا ، بل بقصد الحد من سياسة يعارضها المراقب ويسعى الى الحط من شأنها . وقد بات هذا التعبير يستخدم بصورة شائعة فى أهداف الجدال حتى ان كلمة الاستعمار أو الامبريالية ، تستخدم اليوم ، لوصف أية سياسة خارجية مهما كان شكلها الفعلى ، يقف الانسان منها موقف المعارضة .

فأعداء انجلترا مثلا يتحدثون عن الامبريالية البريطانية فى عام ١٩٥٤ كما كانوا يتحدثون عنها فى عام ١٩٤٠ أو ١٩٤١ . وأعداء روسيا يطلقون نعت « الامبريالى » على كل مايفعله الاتحاد السوفياتى فى مجال السياسة الخارجية . وظل الاتحاد السوفياتى يطلق على الحرب العالمية الثانية نعت الامبريالية الحوافز ، الى أن هوجم فى عام ١٩٤١ ، فأصبحت الحرب منذ تلك اللحظة كفاحا ضد الامبريالية . وأصبح تعبير الامبريالية الامريكية شائعا على ألسنة أعداء الولايات المتحدة وناقديها فى كل مكان . وكثيرا ما وصفت النظم الاقتصادية بأنها سياسات خارجية امبريالية ، ووصفت بعض الجماعات الاقتصادية من أرباب المصارف ورجال الصناعة بالطابع الامبريالى كما توصف النظم السياسية بهذا الوصف رغبة فى زيادة البلبلة .

وهكذا فقد تعبير الامبريالية عن طريق استعماله على هذا النحـو الجزافى كل معنى محدد له • فالانسان امبريالى عند غيره ، اذا كان لايتفق مع هذا الغير فى سياساته الخارجية • ويصبح لزاما فى مثل هذه الحالة ، على أية دراسة علمية ، أن تخرج على الاســـتعمال المألوف للتعبير ، وأن تضفى عليه معنى حياديا أخلاقيا يمتاز بالتحديد والموضوعية ، ويكون نافعا فى الوقت نفسه لكل نظرية وتطبيق فى الشئون الدولية (١) •

وقبل أن نتساءل ، ترى ما هى الامبريالية ؟ • علينـا أن نحدد مالا تعنيه الامبريالية حقا ، وما يلتصق بتعبيرها من معان زيفا وباطلا • وهناك ثلاثة أخطاء كثيرة الشيوع فى هذا الصدد تستحق منا العنـاية والدرس •

١ ــ ليست كل سياسة خارجية تهدف الى زيادة سلطان أية أمة من الامم هى فى حكم الواقع مظهرا من مظاهر الامبريالية • ولقد أظهرنا خطل هذا الرأى عند حديثنا عن سياسة الأمر الواقع • وعرفنا الامبريالية بأنها السياسة الهادفة الى الاطاحة بالوضع القائم • وقلب علاقات السلطان القائمة بين دولتين أو أكثر ، رأسا على عقب • أما السياسة التى تنشد مجرد التعديل ، تاركة جوهر علاقات السلطان سليما على حاله ، فانها قد تواصل العمل ضمن الاطار العام لسياسة الأمر الواقع •

وهناك فئتان مستقلتان تنظران الى وجود التماثل أو حتى الترادف بين تعبير الامبريالية ، وبين الزيادة المتعمدة فى السلطان كحقيقة قائمة• فهناك أولا ، الفئات التى تعادى من ناحية المبدأ دولة معينة وسياساتها ، كأعداء بريطانيا أو أعداء روسيا أو امريكا ، ويعتبر أفراد هــذه الفئات وجود الدولة التى يعادونها عداء مجردا ، خطرا يهدد العالم كله • وعندما تشرع أية دولة لها أعداؤها من هذا الطراز فى أى عمل يؤدى الى زيادة سلطانها ، فان كارهيها هؤلاء أو الخائفين منها ، يرون فى عملها هــذا

(١) يستخدم هذا التعبير عادة كمرادف لأى شكل من أشكال التوسع الاستعمارى ، كما جاء على سبيل المثال فى كتاب « الامبريالية والسياسة العالمية » لباركر توماس مون (طباعة مكميلان ــ نيويورك لعام ١٩٢٦ ) • وقد لا يكون ثمة اعتراض على هذا الاستعمال من الناحية العلمية ، طالما انه لا ينطوى على نظرية عامة للسياسات التوسعية ، فى حقيقتها• ولما كان همنا منصرفا فى نص هذا الكتاب الى الخصائص العامة للسياسات الدوليـة التوسعية ، فان من الواضح ان هذا المفهوم الذى يحدد فى ظاهره التوسع الاستعمارى ليس الا ، يكون اضيق من نطاق أهدافنا فى هذا الكتاب •

ــ المؤلف ــ

نقطة وثوب فى طريق السيطرة على العالم ، أى بعبـــارة أخرى ، مظهرا من مظاهر السياسة الامبريالية • أما الفئة الثانية فتضم أولئك الذين يعتبرون أنفسهم وارثى فلسفة القرن التاســـع عشر السياسية • وهم يرون فى أى سياسة خارجية فعالة ، شرا لابد وأن يختفى فى المستقبل القريب ، ولذا فهم يستنكرون كل سياسة خارجية تهدف الى الزيادة فى السلطان • وهم يميلون والحالة هذه الى تصوير تلك السياسة الخارجية بالشر المجسد الذى يسمونه الامبريالية •

٢ ـ ليست كل سياسة تهـدف الى الحفاظ على امبراطورية قائمة امبريالية • فهناك اعتقاد ذائع بأن كل ما تفعله دولة من الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة ، للحفاظ على وضعها المتفوق فى بعض المنـــاطق ، عمل امبريالى • وهكذا يطلق اســـم الامبريالية على كل ما يرمى الى الحفاظ على امبراطورية قائمة والدفاع عنها، وضمان استقرارها ، بدلا من أن يطلق على العملية الحركية الديناميـــة الرامية الى خلق امبراطورية جديدة • وبالرغم من أن العقل يقضى بتطبيق تعبير « الامبريالية » على السياسات الداخلية لأية امبراطورية قائمة ، فان من الخطأ ، الذى يثير البلبلة ، تطبيقه على سياساتها الدولية ذات الطابع الجامد الثابت الى حد كبير ، وذلك لأن الامبريالية فى السياسات الدولية تناقض الجمود والأمر الواقع ، وتعنى المحتوى الحركى الدينامى • ولا ريب فى ان تاريخ ما يسمى بالامبريالية البريطانية قد يوضح لنا هذا المفهوم •

ترجع فكرة الامبريالية البريطانية فى جذورها الى بريطانيا العظمى نفسها • ولقد استعملت لأول مرة على لسان المحافظين بزعامة دزرائيلى فى الحملة الانتخابية لعام ١٨٧٤ ـ وكانت فكرة الامبرياليـــة البريطانية كما حملها دزرائيلى ، وكما طورها جوزيف تشـــمبرلين فيمـــا بعـد ونستون تشرشل ، النقيض لما اســـماه المحـــافظون بعالمية الأحرار ودوليتهم • وقد وجدت الفكرة التعبير الواضح المحدد عنها فى البرنامج السياسى المسمى « بالاتحـــاد الفيدرالى الامبريالى » • وكانت أهم نقاط هذا البرنامج (١) توحيد بريطانيـــا العظمى وممتلكاتها ودمجهـــا فى امبراطورية موحدة لها تعرفتها الجمركية الحامية • و (٢) الاحتفاظ بأراض حرة فى المستعمرات للانجليز و (٣) توحيد القوات المسلحة و (٤) اقامة جهاز تمثيلى مركزى فى لندن •

وعندما وضع هذا البرنامج الامبريالى ، وشرع فى تنفيـذه ، كان

التوسع الاقليمى لبريطانيا العظمى قد بلغ نهـــايته بوجه عام • وكان برنامج « الامبريالية » البريطانية والحالة هـــذه برنامج ارساء للقواعد وتثبيتها ، لا للتوسع • وكان همها أن تؤمن وتستغل ما ســـبق لها أن استولت عليه • وكانت تسعى الى تثبيت أقدام التوزع للسلطان الذى تحقق بعد خلق الامبراطورية البريطانية •

وعندما برر كيبلينج ( Kipling ) (١) الامبريالية البريطانية ووصفها بأنها « عبء الرجل الأبيض » ، كانت بريطانيـا قد حملت هذا العبء • فمنذ سبعينات القرن الماضى ، أصبحت الامبريالية البريطانية، أى سياسة بريطانيا الخارجية تجاه مستعمراتها وراء البحار ، سياســة الحفاظ على الوضع القائم ، وبذلك فقدت طبيعتها الامبريالية ، فى المعنى الدقيق للتعبير • ومع ذلك فان القوى المناهضة للامبريالية والاستعمار فى بريطانيا العظمى وغيرها ، قبلت الشعارات الامبريالية التى رفعهـا دزرائيلى وتشمبرلين على علاتهـــا ، وخلطت بين آثار الامبريالية وبين الامبريالية نفسها ، وراحت تعارض سياسة الاستغلال ، وارساء القواعد البريطانية فى افريقيـــا والهند ، على أنها سياسة امبريالية • وعندما رفض تشرشل فى الواقع فى عام ١٩٤٢ أن يتولى « الاشراف على تصفية الامبراطورية البريطانية » ، لم يكن يتحدث كاستعمارى امبريالى ، وانما كان يتحدث كمحافظ فى السياسة الخارجية يدافع عن الوضع القــائم للامبراطورية •

ولا ريب فى ان الامبريالية البريطانية وخصومهـــا • هما المثلان البارزان على الخلط بين الدفاع عن الامبريالية وتثبيت أقدامها من ناحية وبين الامبريالية من الناحية الأخرى • ولكنهما ليسا المثلين الوحيدين على أى حال • فعندما نتحدث عن الامبراطورية الرومانيـــة وعن الامبريالية الرومانية فاننا نفكر بالطبع فى تلك الفترة من التــاريخ الرومانى التى تبدأ بأغسطس ، الامبراطور الأول الذى حكم ما كان يســـمى آنذاك بالامبراطورية الرومانية • ولكن عندما أعطى أغسطس لروما وممتلكاتها دستور الامبراطورية ، كان توسع رومه قد وصل الى نهـــايته • وكانت السياسة الخارجية للجمهورية منــذ أيام حروب قرطاجنـــة حتى انقلاب

---

(١) رديارد كيبلينج ( ١٨٦٥ ـ ١٩٣٦ ) ـ شاعر بريطانى وقصاص كبير ، أصبح يسمى شاعر الملك • نال جائزة نوبل عام ١٩٠٧ فى الادب • ولد فى بمباى فى الهند • ومن مؤلفاته كتاب « الأدغال » • استعمارى النزعة •

( المعرب )

يوليوس قيصر على النظام الجمهورى ، امبريالية بالمعنى الدقيق للتعبير • وكانت الصورة السياسية للكرة الأرضية قد تبدلت ابان ذلك وغدت رومانية • وعملت سياسة الاباطرة الرومان الخارجية ، والحروب المستمرة التى خاضوها ، على حماية الفتوحات الرومانية السابقة وضمان سلامتها • ولم تختلف سياسة الرومان الخارجية عن السياسات الامبريالية لبريطانيا العظمى بين عهدى دزرائيلى وتشرشل ، فى أنها كانت سياسة حفاظ على الوضع القائم • وعندما كانت تقع فتوحات كتلك التى حدثت فى أيام تراجان مثلا ، فان هذه السياسات كانت تهدف الى الحفاظ على تفوق الامبراطورية الرومانية •

ويصح هذا أيضا بصورة رئيسية على النواحى الاقليمية للامبريالية الامريكية منذ بداية القرن العشرين حتى الحرب العالمية الثانية • فلقد كان النقاش الضخم الذى دار بين أنصار الامبريالية الامريكية وخصومها فى الحقب الأولى من القرن الحالى ، يدور حول نمط التوسعات الامبريالية العظيمة التى وقعت فى القرن التاسع عشر• ولقد كانت السياسة التى تركز حولها ذلك النقاش ، فى معظمها سياسة ارساء قواعد وحماية ، واستغلال ، أى سياسة الوضع القائم • وعندما أشار ويليام جراهام سمنر فى عام ١٨٩٨ ، الى سياسة التوسع الاقليمى الامريكية بأنها « استعادة الولايات المتحدة من أسبانيا » (١) ، كان يشير الى سياسة كانت قد انتهت • وعندما أعلن الشيخ البرت بيفريدج أن « الله قد منحنا البراعة فى الحكم ، بحيث نستطيع تولى شئون الادارة والحكم لدى شعوب متوحشة ، وصلت حد الشيخوخة » ، كان يحاول تبرير السيطرة القائمة ، لا تأييد التوسع المقترح للمستقبل (٢) •

وهكذا فان معظم المناقشات التى تدور حول موضوع الامبريالية فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، انما تسير على أسس التوسع الاستعمارى القديمة ، مع الحكم عليها أو تبريرها على ضوء نتائجها اللاحقة • ولا يعنى النقاش على صعيد السياسات الفعلية التى تتبع فى المستقبل ، الا بنتيجة هذه السياسات الامبريالية ، أى بادارتها وحفاظها على الامبراطورية • وليس من العسير العثور على تفسير لذلك • فلقد بدا

---

(١) راجع القول السابق لنفس الشخص فى نهاية الفصل الثالث •

(٢) خطاب فى مجلس الشيوخ فى التاسع من يناير ١٩٠٠ ، اعيد طبعه فى كتاب « سجل الدبلوماتية الامريكية » من اعداد روهل بارتليت (نيويورك ـ الفريد نريف ١٩٤٧) • ص ٣٨٨ •

النقاش العظيم فى بريطانيا العظمى ، بعد تمجيد المحافظين للامبراطورية البريطانية وهى الشكل الذى أرادت به بريطانيا أن توازن التيار القومى فى القارة الأوربيـــة • فلقد كانت الامبراطورية البريطانية امبراطورية استعمارية ، وأصـــبحت والحالة هذه النموذج المثـــالى للامبراطورية العصرية • وأصبح اكتســـاب المستعمرات واستغلالها مرادفين لتعبير الامبراطورية • مما أدى الى اكتساب هذا التعبير ، محتوى اقتصـــاديا دون أن تكون له صفة الشمول • وأدى هذا المحتوى الاقتصادى الى ظهور مجموعات من الأفكار الشـــاملة والمنظمة والســـائدة ، حاولت تفســـير الامبريالية ، تفسيرا عصريا ، أى تفسير النظريات الاقتصادية للاستعمار والامبريالية • ونصـــل هنـــا الى الخطأ الثـــالث الذى حجب عن عيوننا الصورة الصحيحة لطبيعة الامبريالية (١) •

## ٢ ـ النظريات الاقتصادية للامبريالية

### ( أ ) النظريات الماركسية والليبرالية « والشيطانية »

تطورت النظريات الاقتصـــادية للامبريالية والاستعمار فى ثلاث مدارس فكرية مختلفة ، وهى المدرسة الماركسية ، والمدرسة الليبرالية ، والمدرسة التى طالما سميت « بالنظرية الشيطانية » للامبريالية (٢) •

وتقوم النظرية الماركسية عن الامبريالية ، على الايمان بأن جميع الظواهر السياسية انعكاس للقوى الاقتصادية ، وهو الايمان الذى يعتبر قاعدة الفكر الماركسى • وعلى ضوء هذا الايمان ، فان الظاهرة السياسية

---

(١) بالرغم من الطريقة العلمية التى يعالج فيها المؤلف هذه الناحية مستندا الى فرضيته فى ان الامبريالية تعنى الحركية المستمرة التى تتناقض مع جمود سياسة الأمر الواقع ، الا أننا نرى ان هذه المناقشة خاطئة لانها تقوم على اساس خاطىء • فالامبريالية لا تعنى مجرد التوسع ، الذى يتسم بالحركية ، وانما تعنى الاستغلال الذى قد يجمع بين الحركية وبين جمود الوضع القائم • ومن هنا تجوز تسمية الحفاظ على الوضـــع الاستعمارى والامبريالى القائم ، امبريالية أيضا • يضاف الى هذا ان النتيجة التى يحاول المؤلف الوصول اليها ، تجعل من الامبريالية التى قامت فى الماضى على الاغتصاب • أمرا مشروعا بعد أن أصبحت أمرا واقعا ، وهو ما لايمكن القول به ، على اعتبار ان الواقع الذى لايقوم على حق لايمكن أن يصبح مشروعا •

( المعرب )

(٢) كتاب «النظرية الشيطانية فى الحرب» لشارلز بيرد ( نيويورك ـ مطبعة الطليعة ١٩٣٦) • راجع أيضا « الجمهورية الجديدة » المجلد ٨٦ أعداد ٤ و ١١ و ١٨ مارس ١٩٣٦

للامبريالية هي ثمرة النظام الاقتصادى الذى تنشأ فيه ، وهو الرأسمالية وترى النظرية الماركسية أن المجتمعات الرأسمالية عاجزة عن أن تجد في داخلها أسواقا كافية لتصريف منتجاتهـــا ومجالات اســتثمارية كافية لرساميلها ، وهي تميل تبعا لذلك ، الى استعباد منــــاطق لارأسمالية واسعة ، لتحويلها في النهاية الى أسواق لتصريف الفائض من منتجاتها ، ولتأمين الفرص لاستثمارات الفائض من رساميلها ٠

وقد اعتقد الماركســــيون المعتدلون من أمثـــال كوتســكى (١) وهيلفردينج (٢) ، أن الامبريالية ســياسة رأسمالية ، وان الســياسة الامبريالية تغدو فى التالى موضوع اختيار يختلف ميل الرأسمالية اليه في درجته على ضوء الظروف الخاصة فى كل حالة ٠ ولقد رأى لينين (٣) ، وأتباعه من أمثال بوخارين من النــاحية الأخرى (٤) ان الامبريالية هى الرأسمالية والعكس بالعكس ٠ فالامبريالية تغدو مرادفة للرأسمالية فى المرحلة الأخيرة من مراحل تطورهـــا ، وهى مرحلة الاحتكار ٠ ويقول لينين ٠٠٠ « تغدو الامبريالية هى الرأســـمالية ٠ فى تلك المرحلة من مراحل تطورها التى تصبح فيها سيطرة الاحتكارات ورأس المال ٠ ثابتة وطيدة ، والتى يغدو لتصدير الرساميل فيهـــا أهمية كبرى ٠ وتشرع الاحتكارات الدولية الضخمة فى تقسيم العالم الى مناطق لنفوذها ، وتكون الدول الرأسمالية ، قد أكملت تقسيم بلاد العالم فيما بينها » (٥) ٠

ويرى الماركسيون أن الرأسمالية هى الشر الأكبر ، وان الاستعمار والامبريالية ليسا الا مظهرين بارزين حتميين أو محتملين من مظاهرها ٠

---

(١) كارل جوهان كوتسكى (١٨٥٤ ـ ١٩٣٨) ـ أبرز القادة النظريين فى الاشتراكية الالمانية والنمسوية ٠

(٢) رودلف هيلفردينج ( ١٨٧٧ ـ ١٩٤١ ) ـ اشتراكى المانى وعالم فى الاقتصاد ٠ أصبح وزيرا للمالية فى ألمانيا فى عام ١٩٢٣ وفى عام ١٩٢٨ ٠

(٣) مؤلفات لينين ( نيويورك ـ دار النشر الدولية ٠ ١٩٢٧ ) المجلد ١٨ ، والمختارات ( نفس الناشر ٠ ١٩٣٥ ) ـ المجلد الخامس ٠

(٤) نيقولاى بوخارين (١٨٨٨ ـ ١٩٣٨) ـ شيوعى روسى ٠ أصبح فيلسوف الفكر النظرى الشيوعى بعد وفاة لينين وكان عضوا فى المكتب السياسى ٠ أعدمه ستالين فى عمليات تطهير عام ١٩٣٨ ٠ راجع كتاب « الاستعمار ( الامبريالية ) والاقتصاد العالمى» (نيويورك المكتب الدولى للنشر ١٩٢٩ ) ٠ ولقد اشترك من الكتاب الشيوعيين فى تطوير هــذه النظرية الماركسية عن الاستعمار كل من روزا لوكسمبرج وفريتز ستيرنبرج ٠ راجع كتاب « الازمة القادمة » لستيرنبرج ( شركة جون داى ـ ١٩٤٦ ) ٠

(٥) الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية ( نيويورك نفس مكتب النشر ـ ١٩٣٣ ) ٠ ص ٧٢ ٠

أما المدرسة الليبرالية التى يعتبر جون هوبسون (١) ، ممثلها الأكبر (٢) ، فتعنى أول ما تعنى بالامبريالية التى تجد فيهـــا النتيجة لا للراسمالية كرأسمالية ، بل لبعض العيوب القائمة فى النظام الرأسمالى . وتتفق المدرسة الليبرالية مع الماركسية ، فى أنها ترجع بالامبريالية فى مسبباتها الى البحث عن منافذ فى الأسواق الخارجية للفائض من السلع ورءوس الأموال . لكن هوبســـون وأتباعه ، يرون أن التوسع الاســـتعمارى ( الامبريالى ) ، لا يمثل الطريقة الحتمية والاكثر عقلانية لتصريف هـذه الفوائض والانتفاع منها . وهم يقولون انه لما كانت هـذه الفوائض هى ثمرة سوء التوزيع فى القـــوة الشرائية ، فان العلاج يقوم فى توسيع الأسواق الداخلية عن طريق الاصلاحات الاقتصادية كزيادة الأجور وازالة الافراط فى الوفور . ولعل هذا الايمان بالبديل المحلى للامبريالية هو الذى يميز على الغالب المدرسة الليبرالية عن المدرسة الماركسية .

وتعمل النظرية « الشيطانية » للامبريالية ، على مستوى فكرى أقل مرتبة بكثير من النظريتين السابقتين . ويحملها عادة « السلاميون » ، وقد غدت سلعة يتاجر بها الشيوعيون . وقد يقال عنها انها غدت الفلسفة الرسمية للجنة ناى ، (Nye Committee) التى قامت بين عامى ( ١٩٣٤ ــ ١٩٣٦ ) ، بالتحقيق نيابة عن مجلس الشيوخ الامريكى فى تأثير المصالح المالية والصناعية على اشتراك الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الأولى . وقد أدت الدعايات التى رافقت أعمال هذه اللجنة الى أن تغدو النظرية « الشيطانية » للامبريالية فى وقت ما ، التفسير الأكثر ذيوعا للشـــئون الخارجية التى تسير عليها الولايات المتحدة . ولا ريب فى أن ما تمتاز به هذه النظرية من بساطة ، كان السبب فى انتشارها وشيوعها . ولقد أشارت بأصابع الاتهام الى بعض الفئـــات المعينة التى أفادت من الحرب كصانعى المواد الحربية ، ويطلق عليهم اسم صانعى العتاد ، والمصرفيين الدوليين فى وول ستريت وأمثالهم . ولما كانت هذه الفئات تنتفع من الحرب ، فانها لابد وأن تهتم بوجود الحروب . وهكذا يتحول المنتفعون من الحرب الى دعاة لها ، والى شـــياطين ، يخططون للحروب ، لضمان الاثراء .

وبينما يعـــادل المتطرفون من الماركســـيين بين الرأســـمالية والامبريالية ، ويرى الماركسيون المعتدلون وأتباع هوبسون فى الامبريالية

---

(١) جون هوبسبون ( ١٨٥٨ ــ ١٩٤٠ ) ــ عالم اقتصادى بريطانى .

(٢) كتاب « الامبريالية » ( لندن ــ اللين واونوين ١٩٣٨ ) . ( المعرب )

النتيجة الطبيعية للمساوىء الذاتية فى النظام الرأسمالى ، يرى أصحاب نظرية « الشـــيطان » أن الامبريالية والحروب ليست الا مؤامرات من الرأسماليين الشريرين لزيادة مكاسبهم المادية الخاصة ٠

**(ب) نقد لهذه النظريات :**

تعجز جميع التفاســير الاقتصادية للامبريالية ، سواء كانت من النوع البدائى ، أو النوع المثقف ، عن الصمود أمام الحجج المستمدة من أدلة التاريخ ٠ ويحول التفســير المادى للامبريالية ، التجربة التاريخية المحدودة ، التى تقوم على حالات فردية معينة الى قانون تاريخى عام ٠ وقد يكون صحيحا حقا ، ان عددا صغيرا من الحروب قد وقع فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، وفى القرن العشرين ، تلبية لدوافع اقتصادية بصورة عامة تقريبا ٠ لكن هناك حروبا اخرى ٠ لم تكن ناجمة عن أهداف اقتصادية مهمة ، كالحرب الفرنسية البروسية مثلا لعام ١٨٦٦ والحرب الفرنسية الألمانية لعام ١٨٧٠ ٠ فلقد كانت هاتان الحربان سياسيتين بل امبرياليتين حقا ، وقد وقعتا ، لاقامة توزيع جـديد للســـلطان ، أولاهما ، بالنسبة الى بروسيا داخل ألمانيا نفســها ، والثانية لمصلحة ألمانيا داخل نظام الدول الأوربية ٠ ولا تظهر حرب القرم بين عامى ١٨٥٤ و ١٨٥٦ ، والحرب الاسبانية الامريكية لعام ١٨٩٨ والحرب الروسية اليابانية بين عامى ١٩٠٤ و ١٩٠٥ ، والحـرب الايطالية التركية لعامى ١٩١١ و ١٩١٢ ، وغيرها من الحروب البلقـــانية العديدة ، أية دوافع اقتصادية الا فى حدود ضيقة ، هذا ان وجدت اطلاقا ٠ وكانت الحربان العالميتان من الحروب السياسية اذ توقفت على نتيجتيهما ، السيطرة على أوربا ان لم تكن على العالم كله ٠ ومن الطبيعى أن يحقق النصر فى أى من هذه الحروب فوائد اقتصادية ، وأن تسفر الهزيمة فى ذيولها عن خسائر اقتصـــادية بالغة ٠ لكن هذه الآثار ، ســـواء أكانت منافع أم خسائر ، لم تكن بيت القصيد ، وانما كانت ثمارا فرعية لنتائج النصر والهزيمة السياسية ٠ وكذلك لم تكن هذه الآثار الاقتصادية ، الحوافز التى قررت فى عقول الساسة المسئولين قضايا الحرب والسياسة ٠

ويتضح من هذا أن النظريات الاقتصادية للامبريالية لا تجد سندا لها من تجارب الفترة التاريخية ، التى يفترض أنها تتصل بهـا اتصالا وثيقا ، والتى يفترض أنها ترتبط بالامبريالية أيضا ان لم تكن صورة لها ، وأعنى بها عهد الرأسمالية ٠ يضاف الى هذا أن الفترة الرئيسية للتوسع الاســتعمارى ، الذى تميل النظريات الاقتصـــادية الى ربطه

بالامبريالية وجعلهما شيئا واحدا ، قد سبقت عصر نضوج الرأسمالية ، ولا يمكن أن تعزى الى التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي السائر في طريق الانحلال · واذا ما قارنا الفتوحات الاستعمارية التي وقعت في القرنين التاسع عشر بتلك التي حدثت في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، فانها تبدو ضئيلة وتافهة · وها هي ذي المراحل الأخيرة من الرأسمالية تشهد أيضا تصفية الامبراطوريات الاستعمارية على نطاق واسع تمثل في انسحاب بريطانيا العظمى وفرنسا وهولنده من القارة الآسيوية ·

وتبدو قرائن التاريخ ، أقل مواتاة لآراء النظريات الاقتصادية ، اذا ما حاول المرء اختبار هذه النظريات على ضوء القرائن ، التي تعرضها عمليات بناء الامبراطوريات في العصور التي سبقت نشوء الرأسمالية · فلقد كانت السياسات التي أدت في القرون الغابرة الى قيام الامبراطوريات المصرية والآشورية والفارسية امبريالية على صعيدها السياسي · ويصدق هذا أيضا على فتوحات الاسكندر الأكبر وسياسات روما في القرن الأخير الذي سبق التاريخ الميلادي · وأظهرت الفتوحات العربية في القرنين السابع والثامن الميلاديين جميع ظواهر الامبريالية الاستعمارية (١) · ولجأ البابا أوربان الثاني ، الى استخدام نفس الحجج المذهبية النموذجية ليدعم سياسته الامبريالية ، عندما عرض في عام ١٠٩٥ ، على مجمع كلير مونت الأسباب التي تدعوه الى اعداد الحملة الصليبية الأولى بقوله ··· « فهذه الارض التي تسكنونها ، تحيط بها البحار من معظم نواحيها ، والجبال العالية من النواحي الباقية ، أضيق من أن تستوعب أعدادكم الكبيرة · يضاف الى هذا أنها تخلو من كل ثراء ، ولا تستطيع أن تؤمن الطعام لفلاحيها · ولعل هذا هو السبب الذي يدعوكم الى قتال بعضكم بعضا ، وابتلاع أحدكم الآخر ، وان كثيرين منكم لابد وأن يفنوا

---

(١) أنا أختلف مع المؤلف في ادعائه بان الفتوحات العربية كانت خططا امبريالية ، ونتيجة أهداف استعمارية · فلقد كانت هذه الفتوحات في الواقع اندفاعات ثورية لنشر الرسالة الثورية التي جاء بها الاسلام ، ولم تكن بقصد استعمار الشعوب أو التحكم فيها · وكان يكفي ان يتحول أي فرد من شعوب البلاد المفتوحة الى الاسلام ، ليتحول الى مواطن كامل في الدولة العربية له نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها أي من الفاتحين · وليس أدل على خطل هذا الادعاء ، من أن الدولة العربية في معظم عهودها الزاهرة لم تكن خاضعة لحكم عنصري يتولاه العرب ، وانما كان أبناء الشعوب الاخرى من الذين اعتنقوا الاسلام يشتركون في الحكم أيضا ويتولون أرفع المناصب ·

— المعرب —

فى هذه الصراعات المحلية » (١) • وكان لويس الرابع عشر ، وبطرس الأكبر ونابليون الأول • أعظم الامبرياليين الذين عرفتهم العصور التى سبقت العهد الرأسمالى •

وتشترك امبرياليات العصور التى سبقت العهد الرأسمالى ، مع امبرياليات هذا العهد فى الميل الى الاطاحة بعلاقات السلطان القائمة ، وفرض السيطرة الاستعمارية الامبريالية مكانها • ولكن هذين العهدين الامبرياليين يشتركان أيضا فى اخضاع الاهداف الاقتصادية للاعتبارات السياسية •

ولم تكن الفتوحات التى قام بها الاسكندر الاكبر أو نابليون الاول ، أو السياسات الامبريالية التى اتبعاها الا ناتجة عن نفس الاهداف التى دفعت هتلر الى سياساته ، وهى الطمع فى الكسب الشخصى ، أو الرغبة فى الخلاص من سوء التوزيع فى نظامه الاقتصادى • وكل ما فعله هؤلاء جميعا ، هو ما يفعله رجل الصناعة ، أو يستهدفه ، عندما يحاول أن يقيم « امبراطوريته » الصناعية ، عن طريق تكديس المشروعات فوق بعضها ، منفذا اياها على التوالى، الى أن يتمكن من السيطرة على الصناعة التى تخصص بها بصورة احتكارية أو شبه احتكارية • وكل ما نشره امبرياليو عصر ما قبل الرأسمالية وامبرياليو العصر الرأسمالى ، وينشده رأسماليو « الامبريالية » اليوم ، هو السلطان ، لا الكسب المادى • ولا يكون رجل الصناعة هذا أكثر اندفاعا وراء هدفه الامبريالى بحكم الضرورة الاقتصادية أو الطمع الشخصى من نابليون مثلا • وليست المكاسب الشخصية ، وحل المشاكل الاقتصادية عن طريق التوسع الامبريالى ، بالنسبة اليهم جميعا ، الا فكرة سعيدة لاحقة أو ثمرة فرعية مستحبة • لكنها ليست على أى حال ، الهدف الذى يجتذب الحوافز الامبريالية (٢) •

(١) كتاب « مصدر تاريخ العصور الوسطى » من اعداد اوج ( نيويورك ــ شركة الكتب الامريكية لعام ١٩٠٧ ) • ص ٢٨٦ •

(٢) بالرغم من وجود بعض المنطق الظاهرى فيما يقوله المؤلف فى هذا الصدد ، الا انه يتراءى لى وجود شىء من السطحية المتعمدة فى هذا التفكير • اذ لايمكن اتهام مؤلف كمورجنتاد بالسطحية الحقيقية • فالدوافع الاقتصادية الكامنة أو الظاهرة • هى وراء السياسات الاستعمارية والامبريالية كلها • وقد لاتكون هذه الدوافع ظاهرة ، بل انه الدوافع السياسية ، قد تكون هى الظاهرة ، لكن هذا لايمنع من بقاء الحقيقة الواقعة ، وهى ان الاقتصاد هو الحافز الحقيقى وراء الامبريالية كلها • وما السلطان السياسى فى الواقع الا وسيلة لفرض السلطان الاقتصادى الذى هو الغاية • ولا ريب فى انه الأوضاع العالمية الراهنة فى محاولة الاستعمار التخلى عن السلطان السياسى للاحتفاظ بسلطانه الاقتصادى فى مستعمراته السابقة الا الدليل على مانقول • فهو يتخلى عن الواسطة ليحتفظ بالغاية • ( المعرب )

ولقد سبق لنا أن رأينا أن الاقتصاد سواء أكان رأسماليا أم غير رأسمالى ، لا يؤلف العامل الذى يقرر الامبريالية • وسنرى بعد قليل أن الرأسماليين كرأسماليين ليسوا امبرياليين • فالنظريات الاقتصادية ترى ولاسيما نظرية « الشيطان » منهـــا أن الرأسماليين يستخدمون الحكومات أدوات لتنفيذ سياساتهم الامبريالية • لـــكن التحريات التى أجريناها فى الأمثلة التاريخية التى تورد لدعم التفسير الاقتصادى• تظهر أن هناك علاقات عكسية كانت تقوم بالفعل بين الساسة والرأسماليين • فالحكومات هى التى تضع السياسات الامبريالية بوجه عام ، ثم تدعو الرأسماليين الى دعمها • ويتضح من هذا ، أن الأدلة التاريخية تشير الى تفوق السياسة على الاقتصاد ، وان « حكم المالى ••• على السياسات الدولية » ليس فى الواقع ، وفى كلمات الاستاذ شومبيتر (١) « الا خرافة صحفية ، تتعارض تعارضا واضحا مع الحقيقة » (٢) •

واذا ما استثنينا بعض الأفراد من الرأســـماليين ، نجـــد أنهم كمجموع ، لا يمثلون المحرضين على السياسات الامبريالية ، بل انهم لم يكونوا يؤيدونها تأييدا حماسيا • ولا ريب فى أن ما صدر عن الجماعات والأحزاب الســـياسية التى تمثل العنصر الرأســـمالى فى المجتمعات العصرية ، من مطبوعات وسياسات ، يقيم الدليل على وجـــود معارضة تقليدية من جانب طبقات التجار والصناعيين لأية ســـياسة خارجية ، كالامبريالية قد تؤدى الى الحرب • وفى هذا يقول الاستاذ فاينر :

•• ولقد كانت الطبقات الوسطى فى معظم الحالات هى التى تؤيد النزعات السلامية والعالمية ، والتفاهم الدولى ، وتسويةالمنازعات عن طريق الحلول الوسطى ، ونزع السلاح • اذا كان لهذه الاتجاهات من انصار • وكان النبلاء والزارعون والعمال فى المدن فى معظم الحالات هم الذين يؤلفون ذوى النزعات التوســـعية الامبريالية والتعصب السوفيتى وكان الناطقون بلسان « المصالح المالية » فى البرلمان البريطانى ، وممثلو الطبقات الوسطى فى المناطق الصناعية الشمالية ، وممثلو الاحياء التجارية فى مدينة لندن • هم الذين دعوا الى التفاهم ابان حروب نابليون ، وحرب القرم ، وحرب البوير ، والفترة التى انقضت بين وصول هتلر الى الحكم وبين غزو الالمان بولندة • وكانت دوائر رجـــال الاعمال فى الولايات المتحدة ، هى التى ابدت اشد المعارضة للثورة الامريكية ، ولحرب عام ١٨١٢ ،

---

(١) جوزيف شومبيتر ، عالم اقتصادى معروف توفى عام ١٩٤٧ وهو مؤلف الكتاب المعروف « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » الذى توليت تعريبه ، ونشر فى مجموعة « اخترنا لك »

(٢) كتاب « الحلقات الاعمالية » لشومبيتر ( نيويورك ولندن ـ شركة ماك جرو هيل للنشر لعام ١٩٣٩ ) • الجزء الاول • ص ٤٠٥ ـ الهامش رقم (١) ؛

وامبريالية عام ١٨٩٨ ، وللسياسة المناهضة للنازية التى اتبعتها حكومة روزفلت قبل الهجوم على ميناء اللؤلؤ (١) ٠

ولقد كانت العقيدة السائدة لدى الطبقة الرأسمالية ، ولدى الرأسماليين كأفراد منذ كتابات السير اندرو فريبورت فى « السبكتاتور » (٢) فى مستهل القرن الثامن عشر ، حتى كتاب « الوهم الأعظم » لنورمان انجيل (٣) ، هى ان « الحرب لا تنفع ولا تجدى ، وانها تتعارض مع وجود المجتمع الصناعى ٠ فالسلام وحده ، هو الذى يسمح لهذه الحسابات العقلانية التى يقيم عليها الرأسماليون أعمالهم ، بأن تتحقق ٠ وتحمل الحرب معها عنصرا من اللاعقلانية والفوضى ، يكون غريبا على روح الرأسمالية نفسها ٠ وتنطوى الامبريالية التى تعنى قلب علاقات السلطان القائمة على الاخطار الحتمية للحرب ٠ ولهذا فان الرأسماليين كمجموعة ، يعارضون فى الحرب ٠ وهم لا يبدءون ، وانما يكتفون تحت الضغط ، وبعد طويل التردد ، السياسات الاستعمارية التى قد تؤدى ، بل التى أدت فى حالات كثيرة الى الحرب (٤) ٠

---

(١) مقال عن «السلام كمشكلة اقتصادية » ليعقوب فاينر فى مجلة « الاقتصاد الدولى » ( المطبعة الحرة ــ جلينكو لعام ١٩٥١ ) ص ٢٥٥ ، وكتاب « التجارة والرق ــ تجار نيويورك والصراع الحتمى » لفيليب فونز ( مطبعة جامعة كارولينا الشمالية لعام ١٩٤١)، عن معارضة تجار نيويورك ونيوانجلند للحرب الاهلية ، وبيان ديزرائيلى الموجه الى اللورد سالسبورى فى ٢٦ سبتمبر عام ١٨٧٦ ٠ اذ قال : « تقف جميع الطبقات من ذوى المال والتجارة ، ضد الحرب ٠ ولا ريب فى ان التقرير الذى بعث به السفير البريطانى فى المانيا الى وزارة خارجيته عشية نشوب الحرب العالمية الأولى أى فى الثلاثين من يونيو عام ١٩١٤ ، فى منتهى الاهمية فى هذا الصدد ٠ فقد جاء فى التقرير مايلى : « سمعت من جهات عدة ان الدوائر المالية والصناعية هنا تعارض فى الحرب بجميع صورها » ( مجموعة الوثائق البريطانية عن اسباب الحرب ١٨٩٨ ــ ١٩١٤ ) ٠ ( لندن ــ مطبعة الحكومة ١٩٢٦ ) المجلد ١١ ، ص ٣٦١ ٠ ( المؤلف )

(٢) الاسم الذى كان يوقع به ريشارد ستيل وجوزيف اديسون مقالاتهما فى الشئون الراهنة فى صحيفة السبكتاتور اليومية ، فى بداية القرن الثامن عشر ٠

(٣) نورمان انجيل ( ١٨٧٤ ــ ) من دعاة السلام فى بريطانية ٠ اشتهر بكتابه « الوهم الاعظم » الذى نال صيتا شعبيا ضخما فى عام ١٩١٠ ، والذى تضمن النظرية القائلة بان الحرب لاتجدى ، وان الامم لو ادركت هذه الحقيقة لما وقعت حروب بينها ٠ ( المعرب )

(٤) اختلف مع المؤلف فى رأيه هذا بأن الرأسمالية تكره الحرب ، وتحب السلام لانه يضمن لها مصالحها ٠ واود ان ارد عليه مستشهدا بالوقائع التاريخية نفسها ٠ فالحقائق التاريخية التى قام الدليل على صحتها ، تثبت ان الرأسمالية البريطانية ومعها الألمانية بوجه خاص هى التى ساعدت النازية على الانتشار فى المانيا فى عشرينات القرن ومطلع ثلاثيناته ، وغذتهابالمال ، والعون المعنوى ٠ والنازية هى المسئولة عن الحرب الثانية ٠ =

ترى كيف كان من الممكن اذا ، لمجموعة من العقـــائد كالنظريات الاقتصادية المتعلقة بالاستعمار ، والتى تتناقض تناقضا بينا مع الحقائق التى أثبتت التجارب صحتها ، أن تسيطر على عقول الناس ؟ هناك ردان على هذا السؤال • فقد سبق لنا أن أشرنا الى الميل العـــام لدى عصرنا الراهن لتحويل جميع المشاكل السياسية الى مشـــاكل اقتصـــادية (١) • ويســـأل الرأســـماليون وناقـــدوهم عن هذه الخطيئة الجوهرية • فالرأسماليون يتوقعون من تطور الرأسمالية بعد أن تحررت من القيود الوراثية التى كانت قائمة فى العصر السابق لها ، وبعد أن سارت على قوانينها الأصلية وحدها ، الحصول على الازدهار والسلام • أما الناقدون فواثقون من أن هذين الهدفين لا يتحققان الا بزوال النظام الرأسمالى • وقد تطلع الجانبان الى العلاجات الاقتصادية للمشاكل السياسية • وقد اقترح بنتام (٢) ، تحرير المستعمرات كوسيلة لازالة الصراعات الامبريالية التى تؤدى الى الحرب • ورأى برودون (٣) وكوبدن (٤) وأشياعهما فى التعرفات الجمركية المصدر الوحيد للصراعات الدولية ، وناقشـــا بأن السلام لا يكون الا فى توسع حرية التجارة ونشرها •

وكثيرا ما ســـمعنا فى عصرنا هذا من يقـــول ، بأنه لما كانت الامبرياليات الألمانيـــة والايطالية واليـــابانية قد نشأت عن حاجـــات اقتصادية ، فان هذه البلاد الثلاثة كانت ستتراجع حتما عن سياساتهـــا الامبريالية لو أنها تلقت قروضا ومستعمرات ومنافذ الى المواد الأولية • ويمضى هذا المنطق فيقول : ان الامم الفقيرة ، تمضى الى الحرب للخلاص من المتاعب الاقتصادية ، وانه لو قامت الدول الغنية بتخفيف متاعبها هذه ،

---

= وبذلك تكون الرأسمالية هى التى أشعلت الحرب الثانية بصورة لا مباشرة • وما يقال عن مساعدات الرأسمالية للنازية ، يقال عن مساعداتها للصهيونية ، وهى حركة عدوانية أسفرت عن حرب محلية ، واغتصاب استعمارى فى الوطن العربى كما يقـال عن مساعداتها لحركات التفسخ ضد ارادة الشعوب فى كثير من البلاد • مبقية على عوامل الحرب فى كوريا وفيتنام مثلا •

(١) راجع كتاب المؤلف « الرجل العلمى وسياسات القوة » ( مطبعة جامعة شيكاجو ١٩٤٦ )• ص ٧٥ •

(٢) جيريمى بنتام ( ١٧٤٨ ـ ١٨٣٢ ) ـ عالم اقتصادى بريطانى • ولد فى لندن ودرس فى اكسفورد • من أشهر كتبه الاصلاح البرلمانى • ومبادىء فى الأخلاق والتشريع •

(٣) برودون ـ ( ١٨٠٩ ـ ١٨٦٥ ) فيلسوف اجتماعى فرنسى •

(٤) ريشارد كوبدن ( ١٨٠٤ ـ ١٨٦٥ ) سياسى بريطانى وزعيم من زعماء حركة الاصلاح الليبرالى ، وقد ركز عنايته فى الدعوة الى حرية التجارة • ( المعرب )

فان السبب الذى يدفعها الى الحرب يزول حتما • وقد اعتقد أنصار النظام الرأسمالى وخصومه فى العصر الكلاسيكى للرأسمالية بأن الحوافز الاقتصادية التى بدت مقررة لما يصنعه رجال الاعمال ، هى التى توجه أعمال جميع الناس أيضا •

ويقوم السبب الثـــانى فى التقبل السريع للتفاسير الاقتصادية للرأسمالية فى سرعة تصديقها وتقبل المنطق لها • ولاريب فى أن ما قاله الاستاذ شومبيتر عن النظرية الماركسية للاســـتعمار ، مازال صحيحا بوجه عام • فهو الذى يقول ••• « لقد ثبتت صحة مجموعة من الحقائق الجوهرية المتصلة بعصرنا • وقد انجلى الكثير من الضباب الذى كان يلف السياسات الدولية ، بعمل قوى واحد من أعمال التحليل » (١) • فالسر الكامن فى تلك القوة التاريخية اللاانســـــانية والمهددة ، بل والقاتلة المسماة بالاستعمار ، والامبريالية ، والمشكلة النظرية فى تعريفها كطراز مميز للسياسات الدولية ، والصعوبة العملية فوق ذلك كله فى الاعتراف بها كوضع محدد ، ومواجهتها بالوسائل الصالحة واللازمة ، كلها تحولت الى مجرد رغبات كامنة أو مساوى للنظام الرأســمالى • وعندما تعرض ظاهرة الرأسمالية نفسهـــا اما للتفهم النظرى أو التطبيق العملى ، فان المخطط المبسط الذى يرافق هذا العرض سيؤمن الرد الأوتوماتيكى الذى يريح العقل من متاعبه •

### ٣ ـ أشكال الامبريالية المختلفة :

لعل خير طريقة لايضاح الطبيعــة الصحيحة للامبريالية كســياسة ابتكرت للاطاحة بالوضع القـــائم • تمثل فى دراسة بعض الاوضـــاع النموذجية المعينة التى تؤيد السياسات الامبريالية الاستعمارية والتى لو اتيحت لها الظروف الوضعيةوالذاتية اللازمة لقيام سياسة خارجية فعالة، لابد وأن تؤدى الى سياسة امبريالية كاملة •

### ( أ ) اغراءات الامبريالية :

من الطبيعى أن تسير الدولة التى تتوقع النصر فى حربها مع دولة أخرى على سياسة تهدف الى احداث تبدل دائمفى علاقات السلطان مع العدو المهزوم • ولا ريب فى أن هــذه الدولة ستسير على هــذه السياسة ، مهما

(١) كتاب « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » لجوزيف شومبيتر • تعريب • خيرى حماد • ( المعرب )

كانت الدوافع لها عند نشوب الحرب • فالهدف من سياسة التبدل عن طريق تحويل العلاقة بين المنتصر والمهزوم ، هى التى تبدو واضحة للعيان فى نهاية الحرب كوضع قائم ، بالنسبة الى معاهدات الصلح • وهكذا تتحول الحرب التى خاضها المنتصر فى بدايتها كحرب دفاعية للحفاظ على الوضع الذى كان قائما قبل الحرب ، عند اقتراب النصر ، الى حرب امبريالية ، تهدف الى ايجاد تبدل دائم فى الوضع القائم •

ولقد غدا « الصلح القرطاجى » الذى حول الرومان بموجبه علاقات سلطانهم مع القرطاجيين بصورة دائمة الى مصلحتهم ، المثل الذى يحتذى فى معاهدات الصلح التى تميل الى الابقاء بصورة مستمرة على العلاقة بين المنتصر والمهزوم على النحو الذى توجد فيه يوم انتهاء العمليات الحربية • ويرى الكثيرون من المراقبين أن معاهدة فرساى والمعاهدات اللاحقة بها لتسويات الصلح بعد الحرب العالمية الاولى ، قد حملت نفس الطابع • ولا ريب فى أن السياسة التى تهدف الى الصلح على هذا الطراز، تعتبر بموجب تعريفنا سياسة امبريالية ، وذلك لأنها تحاول الاستعاضة عن الأوضاع التى كانت قائمة قبل الحرب ، والتى كان الخصوم فيها اما متكافئين أو قريبين من التكافؤ ، بوضع آخر يقوم بعد الحرب، يغدو فيه المنتصر السيد الدائم للمهزوم •

ولا ريب فى أن وضع التبعية هذا ، والذى قصد منه أن يستمر ، قد يولد لدى المغلوب رغبة فى قلب الموازين على المنتصر ، والاطاحة بالوضع القائم الذى تولد عن النصر ، واستبدال المواقع بين المهزوم والغالب فى سلم السلطان • ويعنى هذا أن السياسة الامبريالية التى اتبعها المنتصر توقعا منه لنصره ستؤدى الى سياسة امبريالية أخرى من جانب المهزوم • وما لم يتعرض هذا المهزوم للدمار النهائى القاطع، أو ما لم يصبح مؤيدا طواعية لقضية المنتصر ، فانه سيظل تواقا الى استعادة ما فقده ، والتطلع الى أكثر منه أيضا •

ولعل المثل النموذجى للامبريالية الناشئة كرد فعل على امبريالية الآخرين الناجحة، هو امبريالية الالمان بين عام١٩٣٥ وبداية الحرب العالمية الثانية • فلقد تميز الوضع القائم فى أوربا فى عام ١٩١٤، بوجود مجموعة من الدول الكبرى ، وهى النمسا وفرنسا والمانيا وبريطانيا وايطاليا وروسيا • ولكن انتصار الحلفاء فى الحرب الاولى وما تبعها من معاهدات الصلح ، خلقا وضعا جديدا قائما ، كان ثمرة السياسات الامبريالية التى

سارت عليها فرنسا · وقد أقر هذا الوضع سيطرة فرنسا التى مارستها بالتحالف مع معظم الدول الحديثة الخلق فى الاوربتين الشرقية والوسطى ·

وتظاهرت السياسة الألمانية الخارجية بين عامى ١٩١٩و١٩٣٥ بالعمل ضمن اطار هـذا الوضع القائم ، بينمـا كان الاعداد يجرى سرا على قدم وساق للاطاحة به · ولقد حاولت هـذه السياسة الحصول على تساهلات لألمانيا ، ولكنها قبلت على أى حال ، وبصورة مؤقتة على الاقل ، مع شىء من التحفظات العقلية ، علاقات السلطان على النحو الذى أقرته معاهـدة فرساى ، ولم تقم هذه السياسة بتحدى هذه العلاقات جهارا ، وان كانت قد حاولت ادخال بعض التعديل عليها مع الابقاء على سلامة جوهرها · وكانت هذه هى « سياسة التنفيذ » أى تنفيذ معاهدة فرساى التى سارت عليهـا جمهورية ويمار · ولا ريب فى أن هذه المحاولة لتحسين موقف ألمانيا الدولى ، مع تقبل الوضع الذى أقامته فرساى ولو بصورة مؤقتة ، هى التى أثارت المعارضة العنيفة من جانب الوطنيين والنازيين · ولم يكد النازيون يصلون الى الحكم فى عام ١٩٣٣ · ويثبتون أقدامهم داخليا حتى بادروا الى الغاء النصوص العسكرية فى معاهدة فرساى فى عام ١٩٣٥ · وراحوا فى عام ١٩٣٦ ، انتهاكا منهم لنفس المعـاهدة ، يحتلون منطقة الراين ، ويلغون ترتيب نزع السلاح من المناطق الالمانية المجاورة للحدود الفرنسية · ودفعت السياسة الامبريالية لألمانيا النازية ، بهذه الاجراءات الى العراء ، اذ أنهـا لم تكن الا الحلقات الأولى فى سلسلة أعربت عن تصميم ألمانيا على عدم الرضا بالوضع الذى أقامته فرساى كأساس لسياستها الخارجية ، وعلى العمل من أجل الاطاحة بذلك الوضع ·

وهناك وضع آخر يساعد السياسات الامبريالية ، وهو وجود دول ضعيفة أو ما يسمى بالفراغات السياسية · فمثل هذه الدول أو الفراغات تجتذب الدول القوية وتسهل لها العمل · ولاريب فى أن هذا الوضع هو الذى خلق الامبريالية الاستعمارية · ولا ريب فى أنه أيضا الذى مكن ثلاث عشرة ولاية أمريكية اتحدت فى البداية من التحول الى دولة عظمى تشمل القارة · وكانت امبريالية نابليون تشبه الى حد ما امبريالية هتلر ولاسيما فى فترة الحرب الصاعقة التى شهدها عام ١٩٤٠ · ولما كان عهد الاستعمار قد وصل الى نهايته وولى ، ولما كانت الاوضاع قد أدت الى خلق مجموعتين دوليتين عظيمتين ، تقف الواحدة منهما فى وجه الاخرى ، فان الامبريالية الناشئة عن العلاقات بين الامم القوية والضعيفة ، وعن استهواء الفراغات السياسية للأقوياء ، لم تعد محتملة فى المستقبل ، كما كانت فى الماضى·

**(ب) أهداف الامبريالية الثلاثة :**

لما كانت الامبريالية تنشأ عن ثلاثة أوضاع نموذجية ، فانها تتحرك والحالة هذه نحو ثلاثة أهداف نموذجية أيضاً • فقد تهدف الامبريالية أولا الى السيطرة على جميع الكرة الارضية المنظمة سياسيا ، أى اقامه امبراطورية عالمية • وقد تهدف ثانيا الى اقامة امبراطورية أو تجمع ذى أبعاد قارية ، أى فى قارة واحدة• وقد تهدف ثالثا الى تفوق محلى للسلطان وبعبارة أخرى قد لا تكون للسياسة الامبريالية أية حدود سوى تلك التى تضعها مقاومة الضحايا المحتملين لهذه السياسة ، أو قد تكون لها حدود جغرافية مقررة ، كالحدود الجغرافية لأية قارة ، أو قد تكون محصورة فى أهداف محلية للدولة الامبريالية نفسها •

ولعل أبرز الامثلة التاريخية على الامبريالية اللا محدودة ، سياسات التوسع التى سار عليها الاسكندر الأكبر والرومان والعرب(١) فى القرنين السابع والثامن للميلاد ، ونابليون الأول وهتلر • وتشترك جميع هذه السياسات الامبريالية فى حافز واحد على التوسع لا يعرف لنفسه حدوداً عقلانية ، ويعيش وينمو على ما يحققه من نجاح ، ولا يتوقف الا اذا قامت قوة تفوق قوته بوقفه عند حده والا مضى الى نهاية العالم السياسى المعروف(٢) ولايكتفى مثل هذا الحافز بما حصل عليه ، طالما ان ثمةموضعا آخر يصلح للسيطرة، أى جماعة سياسية منظمة يتحدى مجرد استقلالها،

---

(١) كيف يقرن المؤلف المغرض فتوحات العرب بفتوحات نابليون والاسكندر مع أن الفتوحات الأولى كانت لنشر الرسالة المحمدية الهادفة الى رفع مستوى الانسان واعزازه ( المعرب )

(٢) عرض هوبس التحليل التقليدى لهذه الرغبه اللامحدودة فى السلطان فى الفصل الحادى عشر من كتابه « البهيموت » ( مطبعة افريمان ) • ص ٤٩ والصفحة التالية لها. اذ يقول ••• « فهناك أولا ، ميل عام عند الانسان ، بل رغبة دائمة ولا يقر لها قرار للمزيد من السلطان تلو السلطان ، بحيث لا تهدأ الا عند الموت • ولا يقوم السبب فى هذه الرغبة ، فى أمل الانسان فى الحصول على المزيد من الراحة النفسية الطاغية بما حققه ، أو فى ان الانسان لايرضى بالاعتدال فى سلطانه ، وانما يقوم على أنه لا يستطيع الاطمئنان الى ما حصل عليه من سلطان ووسائل للعيش الهنيء الا باكتساب المزيد منهما • وهذا هو السبب الذى يدفع الملوك ، وقد تحقق لهم السلطان الأكبر الى محاولة الاطمئنان عليه فى الداخل عن طريق القوانين وفى الخارج عن طريق الحروب • وعند ما يتحقق لهم هذا ، تنبع لديهم رغبات جديدة ، فبعضهم ينشد الشهرة المنبثقة عن الفتح ، بينما ينشد البعض الثانى الراحة والاغراق فى الشهوات الحسية والبعض الثالث الاعجاب من المنافقين الذين يملأون أذنيه بالتفوق فى فن أو طافة فكرية أخرى •

( المؤلف )•

شهوة الفاتح فى السلطان• وسنرى بعد قليل، ان هذا الافتقار الى الاعتدال والتطلع الى احتلال كل مايمكن احتلاله، وهما طابعا الامبريالية اللامحدودة، كانا فى الواقع ، وفى الماضى السبب فيما لحق هذه السياسات نفسها من تحطيم • ولعل رومه ، كما سنرى فيما بعد ، كانت الاستثناء الوحيد من هذا الوضع •

وتبرز الأمثلة على الامبرياليــة الجغرافيه المقررة الحدود بوضوح فى سياسات الدول الاوربيه الراميــه الى اكتساب مواقع متفوقه فى القــارة الاوربية نفسها ، كسياسات لويس الرابع عشر ونابليون الثالث وغليوم مثلا • وكانت مســاعى مملــكة بيدمونت الايطاليــة فى ظل كافور (١) للسيطرة على شبهجزيرة ايطاليا كلها فى خمسينات القرن الماضى،والحروب البلقانية فى عامى ١٩١٢ و ١٩١٣ والتى اشتركت فيها جهات عدة لضمان السيطرة على البلقان ، ومحاولات موسولينى لتحويل البحر المتوسط الى بحيرة ايطالية ، أمثلة أخرى على هذه الامبريالية الجغرافية المحددة ، ضمن حــدود قارة واحدة على الاكثر • ولا ريب فى أن الحــدود الجغرافيــة لقارة واحدة ، هى التى حددت للسياسة الامريكية فى القرن التاسع عشر ، الى حد كبير ولكن ليس كليا •• أهدافها فى التوسع المتدرج للحكم الامريكى ليشمل الجزء الاكبر من القارة الامريكية الشــمالية ، وذلك لأن الولايات المتحدة لم تحاول ضم كندا والمكسيك الى منطقة سيطرتها ، رغم وقوعهما فى أمريكا الشمالية ، وبالرغم من أنها كانت قادرة على أن تفعل ذلك• وقد تحددت الامبريالية القــارية هنا بحدود محليــة موضعية تتناول جزءا من القارة ليس الا •

ويؤلف هــذا الطراز المختلط من الامبريالية أيضــا لباب السياسة الخارجية الامريكية تجــاه النصف الغربى من الــكرة الارضية كمجموع • فلقد أقام مبدأ مونرو عن طريق فرض سياسة الوضع الراهن على النصف الغربى بالنسبة الى الدول اللا أمريكية ، درعا تقفالولايات المتحدة وراءه لتضمن تفوقها فى تلك المنطقــة الجغرافية • لــكن السياسة الامريكية لم تكن موحدة فى امبرياليتها دائما ضمن هذه الحدود الجغرافية • فبالرغم من أن هذه السياسة كانت امبريالية صريحة فى معظم الاحايين تجـــاه جمهوريات أمريكا الوسطى وبعض جمهوريات أمريكا الجنوبية ، الا أنها لم

---

(١) كاميليو كافور ( ١٨١٠ ـ ١٨٦١ ) ـ سياسى ايطالى • كان رئيسا لوزراء سردينيا بين عامى ١٨٥٢ و ١٨٥٩ وعامى ١٨٦٠ و ١٨٦١ • يرجع اليه اكبر الفضل فى تحقيق الوحدة الايطالية • ( المعرب )

تكن كذلك مع بعض الجمهوريات الاخرى كالارجنتين والبرازيل، وان كانت قد حاولت الاحتفاظ دائما بتفوقها عليهــا ، وهو تفوق جاء نتيجة لعملية طبيعية أكثر منه لسياسة أمريكية متعمدة • وبالرغم من أنه كان فى وسع الولايات المتحدة أن تفرض تفوقها على هذه البلاد فى شــكل زعامة فعلية تقيمها ، الا أنها لم تفعل ذلك • وهكذا نجد امبريالية محلية ، حتى ضمن الاطار العام للسياسة الجغرافية المحددة •

ويمــكن العثور على النمــاذج الصحيحة للامبرياليــة المحليــة فى السياسات الملكية التى اتبعت فى أوربا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر • ولقــد مثل كل من فريدريك الاكبر ولويس الخــامس عشر وماريا تريزا وبطرس الاكبر وكاترين الثانية ، القوى المحركة لهذا الطراز من السياسة الامبريالية الخارجية فى القرن الثامن عشر • أما فى القرن التاسع عشر ، فكان بسمارك ، الأستاذ الاول لهذه السياسة الامبريالية الرامية الى الاطاحة بالاوضاع القائمة،واقامة تفوق سياسى ضمن حدود هويختارها• ولاريب فى أن الفرق بين السياسة الامبريالية المحلية والامبريالية القارية، والامبريالية اللا محدودة ،هــو الفرق بين السياسات الخارجية لــكل من بسمارك وغليوم وهتلر • فلقد هدف بســمارك الى فرض التفوق الالمانى فى أوربا الوسطى ، ثم جاء غليوم فأراد فرضه على أوربا كلها، ثم جاء هتلر فسعى الى فرضه على العالم بأسره • وتحمل الأهداف التقليدية للامبريالية الروسية كالسيطرة على فنلندة وأوربا الشرقية والبلقان والمضائق وايران طابع الامبريالية المحلية •

ولا تكون حدود هذا الطراز من الامبريالية ، كحدود الطراز الجغرافى المحدد منها ثمرة الحقائق الوضعية للطبيعة ، بحيث يكون من العسير تقنيا أو مما يجفو الحكمة سياسيا تخطيها ، ولكنها تكون على النقيض من ذلك ، ثمرة الخيــار الحر بين عدد من السبل البــديلة ، يمثل أحدها فى سياسة الحفاظ على الوضع القائم ، والآخر فى الامبريالية القارية ، والثالث فى الامبريالية المحلية • ولقد ساد البديل الثــالث والاخير ، أى الامبريالية المحلية فى القرن الثامن عشر ، لوجود مجموعة دوليــة يقرب التكافؤ فى القوة بين أعضائها مما لايشجع على أية محاولة لفرض الامبريالية القارية• وقد أثبتت التجارب التى مر بها لويس الرابع عشر، مدى الخطورة فى مثل هذه المحاولة • يضــاف الى هذا أن امبريالية القرن الثــامن عشر ، كانت وليدة اعتبارات تتعلق بسلطان الملوك وأمجادهم، لا بالعواطف الجماهيرية، للقوميات الحديثة • وقد عملت هــذه الاعتبــارات ضمن اطار مشترك من

التقاليد الملكية والحضارة الأوربية فرض على الممثلين على المسرح السياسى قيودا خلقية لا توجد فى عهود الاندفاعات القومية والدينية ٠

ويظهر عنصر الخيار الذى يميز سياسات الامبريالية المحلية، بوضوح فى القرن التاسع عشر فى تاريخ سياسة بسمارك الخارجية ٠ فقد تحتم عليه أولا أن يتغلب على معارضة المحافظين البروسيين الذين أيدوا سياسة الوضع القائم لبروسيا معارضين سياسة بسمارك فى الامبريالية المحلية التى تهدف الى فرض الزعامة على ألمانيا ٠ وعندما حققت الحروب الظافرة صحة سياسة بسمارك ، تحتم الدفاع عنها الآن ضد أولئك الذين أرادوا أن يمضوا الى أبعد من الحدود التى وضعها هو للزعامة البروسية أولا ، والزعامة الألمانية فيما بعد ٠ ولا ريب فى أن اقالة غليوم لبسمارك من منصبه فى عام ١٨٩٠ ، عنت نهاية الامبريالية المحلية ، وبداية ميل الى الامبريالية القارية كسياسة خارجية مقررة لألمانيا ٠

**(ج) طرائق الامبريالية الثلاث :**

وكما أن هناك أشكالا ثلاثة للامبريالية بالنسبة الى الأوضاع التى تنبثق عنها فى العادة ، وأشكالا ثلاثة لها بالنسبة الى أهدافها ، فان هناك ثلاثة أشكال مميزة أيضا للوسائل النموذجية التى تستخدم فى تطبيق السياسات الامبريالية ٠ ولذا علينا أن نميز بين الامبريالية العسكرية والامبريالية الاقتصادية ، والامبريالية الثقافية ٠ وهناك خطأ شائع فى الخلط بين هذه الطرائق الثلاث وبين أهداف الامبريالية٠ وقد نشأ هذا الخطأ عن النظريات الاقتصادية للامبريالية من ناحية ، وعن اهمال عنصر القوة فى العلاقات الدولية ، وهو الاهمال الذى أشرنا اليه سابقا من ناحية أخرى ٠ وتنشد الامبريالية العسكرية الفتوحات العسكرية ، بينما تنشد الامبريالية الاقتصادية استغلال الموارد الاقتصادية للشعوب الاخرى ، وتنشد الامبريالية الثقافية ، حلول ثقافة محل أخرى ، تهدف دائما الى نفس الغايات الامبريالية ٠ وتكون نتيجة هذه الطرائق الثلاث ، الاطاحة بالوضع القائم وانعكاس علاقات السلطان بين الدولة الامبريالية وبين الضحايا المحتملين لسياساتها ٠ وتتحقق هذه الغاية الثابتة بالطرائق العسكرية والاقتصادية والثقافية اما معا أو فرادى ٠ وعلينا أن نعالج الآن هذه الطرائق الثلاث ٠

## الامبريالية العسكرية :

يعتبر الاحتلال العسكرى أكثر أشكال الامبريالية وضوحا وقدما ، وخلوا من الصقل والتهذيب • فلقد كان الفاتحون العظام فى العالم دائما، أعظم الامبرياليين• وتمثل الميزة الكبرى لهذه الطريقة من وجهة نظر الدولة الامبريالية ، فى الحقيقــة الواقعة ، وهى أن العــلاقات الجديدة للسلطان النابعة عن الاحتلال العسكرى ، لا يمكن أن تتبدل كقاعدة عامة الا نتيجة حرب جديدة تشــنها الدولة المغـلوبة ، مع أن ظروف النصر تكون عادة ضدها • وكان فى وسع نابليون الأول مثلا أن يعتمد على سلطان الفكر الذى خلقتــه الثورة الفرنسية وحده ، لضــمان زعامة فرنســا فى أوربا والعالم ، أى كان فى وسعه ، بعبارة أخرى ، أن يختار الامبريالية الثقافية بدلا من الفتح العسكرى • ولكن كان فى وسعه من الناحية الأخرى ، اذا حقق الفتوحاتالعسكرية واحتفظ بها، أن يصل الى هدفه الامبريالى بسرعة أكبر وأن يستمد من عملية الفتح ، الحد الاقصى من الرضا الشخصى الذى يمنحه النصر فى المعركة للمنتصرين • لكن الاوضاع التى تحدد صحة هذا القول وحدها ، تشير الى ما فى الفتح العسكرى كطريقة للامبريالية من عيوب ضخمة • فالحرب مقامرة ، وقد تكسبها الدولة أو تخسرها • وقد تتمكن الدولة التى تشن حروبها لتحقيق غاياتها الامبريالية ، أن تشيد لنفسها امبراطورية وأن تحتفظ بها كما فعلت رومه ذات يوم ، ولكنها قد تفوز بها ثم لا تلبث أن تضيعها فى سعيها الى المزيد كما حدث بالنسبة الى نابليون • وقد تفوز بها كذلك ثم تضيعها ، وتسقط فريسة لامبريالية الظافرين كمــا حدث لألمانيا النازية واليــابان • فالامبريالية العسكرية مقامرة خطيرة قد تنطوى على أعظم المخاطر •

## الامبريالية الاقتصادية :

تكون هذه الامبرياليةأقل بروزا وأقل فاعلية من الطريقة العسكرية، وهى كأسلوب عقلانى فى اكتساب السلطان ، ثمرة العصور الحــديثة • ولهذا فقد تزامنت مع عصر التوسع التجارى والرأسمالى • ولعل أبرز مثل عصرى لها ما يسمى الآن «بامبريالية الدولار» • لكنها لعبت دورها البارز أيضا فى تاريخ الامبريالية البريطانية والفرنســية • فلقــد تعزز النفوذ البريطانى فى البرتغال منذ مطلع القرن الثامن عشر تعزيزا قويا بالسيطرة الاقتصادية• وكانت السيادة البريطانيةفى الوطن العربى نتيجةالسياسات الاقتصادية ، التى لا يعتبر تعريف « دبلوماتية الزيت » بعيدا عنها • وقد

اعتمــد النفوذ الفرنسي المتفوق ، والذى مارسته فرنســا فى بعض البلاد كرومانيا مثلا فى فترة ما بين الحربين ، على العوامل الاقتصادية الى حد كبير .

ولعل الخصـــائص المشـــتركة بين السياسات التى نسميها عادة بالامبريالية الاقتصادية تبدو من الناحيــة الأولى ، فى الميــل الى الاطاحة بالوضع القائم عن طريق التبدل فىعلاقات السلطان بين الدول الامبريالية وغـيرها ، وفى ان يتحقق ذلك من الناحيــة الثانية عن طريق السيطرة الاقتصادية لا عن طريق الفتح الاقليمى . واذا عجزت دولة أو عزفت عن الغاية عن طريق فرض سيطرتها على أولئك الذين يحكمون تلك البلاد . احتلال بلاد ما لفرض سيطرتها عليها ، فان فى وسعها أن تحقق نفس ولنضرب مثلا بجمهوريات أمريكا الوسطى . انها جميعا دول مستقلة ذات ســيادة ، تملك جميع المقومات السيادية ، وتعرض حيازتها لها . ولــكن لما كانت الحياة الاقتصادية فى هذه الجمهوريات كلها ، تعتمد اعتمادا كاملا على صادراتها الى الولايات المتحدة ، فانها فى وضع لا يمكنها من السير الى أمد بعيد فى سياسات من أى نوع ، داخلية كانت أم خارجية ، لا ترضى بها الولايات المتحدة .

وتبدو الطبيعة الخفية واللامباشرة للامبريالية الاقتصادية رغمفاعليتها كطريقة فى تحقيق السيطرة على دول أخرى والحفـاظ عليها ، فى الحالات التى تتنافس فيها دولتان امبرياليتان فى وقت واحد ، عن طريق الوسائل الاقتصادية على تحقيق السيطرة على تلك الدول وقد يكون من المجدى هنا أن نورد كمثل ، التنافس القديم للغاية بين بريطانيا العظمى وروسيا على السيطرة على ايران ، وان كان هذا التنافس قد نفذ فى أوقات طويلة ، عن طريق الوسائل العسكرية . وقد وصف الاستاذ بى. اى. روبرتس، الاوضاع فى ايران التى كانت تسمى فارس ، قبل نشوب الحرب العالمية الاولى بقوله ...

**.. تتعرض فارس للضغط الروسى فى الشمال ، والضغط البريطانى من الجنوب ، وان اختلف مدى نفوذ هاتين الدولتين فيها . فبريطانيا العظمى تقبض بيدها على التجارة الخارجية لجنوب فارس كلها ، كما أنها تسيطر بصورة عامة على السواحل الأسيوية الممتدة من عدن غربا الى بلوخستان شرقا .... ولم تطمع بريطانيا العظمى فى اى يوم فى أراضى فارس من الناحية الاقليمية .... وتمكنت روسيا عن طريق تطوير ملاحتها فى نهر الفولجا ، وانشاء الخط الحديدى الذى يعبر القفقاس ، من السيطرة على التجارة الخارجية لشمال فارس كلها . لكن اسلحة روسيا التجارية تقوم فى الاحتكار والمنع . فلقد فرضت حظرا على**

فارس يمنعها من انشاء السكك الحديدية في بلادها ، وعارضت دائما كل اجراءات قد تؤدى الى النهوض بالبلاد (١)

وقامت المنافسة التجارية والسياسية لبريطانيا العظمى آنذاك كما تقوم المنافسة الامريكية المماثلة اليوم ، فى الحيلولة دون وقوع ايران كلها • فى الفلك الروسى •

ويجب أن نضيف الى العوامل التى كانت سائدة قبل الحرب العالمية الاولى ، عامل الاستغلال التنافسى لموارد الزيت القائمة ، والتنافس على امتيازات جديدة في شمال ايران وجنوبها • ولقد عكست السياسات الخارجية للحكومة الايرانية وأحيانا سياساتها الداخلية في عهد التنافس السياسي والاقتصادى بين بريطانيا وروسيا في تلك المنطقة عكسا أمينا ، ضخامة الضغوط الاقتصادية وأحيانا العسكرية التى كانت تتعرض لها ايران من الدولتين المتنافستين• وكثيرا ما تزايد النفوذ الروسى في الحالات التى يعد الروس فيها بمنح امتيازات اقتصادية لا تستطيع بريطانيا أن تمنحها • أو يمنحونها فعلا فيها ، أو فى الحالات التى يهددون فيها بسحب امتيازات كانوا قد منحوها فى الماضى• ويصح هذا القول ذاته على بريطانيا أيضا • ولم تجرؤ روسيا على تحقيق أطماعها الاقليمية فى ايران ، كما لم تكن لبريطانيا أطماع من هذا الطراز • ولكن الدولتين حاولتا فرض سيطرتهما على الحكومة الايرانية ، التى تسيطر بدورها على حقول الزيت وعلى الطريق الى الهند •

## الامبريالية الثقافية (٢) :

لعل ما نسميه بالامبريالية الثقافية ، هو أكثر طرائقها مكرا ودهاء ولو قدر لها أن تنجح بمفردها ، فستكون أكثر السياسات الامبريالية نجاحا • فهى تهدف الى الغزو الاقليمى أو السيطرة على الحياة الاقتصادية

---

(١) كتاب « تاريخ كمبردج الحديث » ـ الطبعة الشعبية ـ الفصل ١٢ ـ ص ٤٩١

(٢) ينطبق على كل ما سنبحثه هنا اسم الامبريالية المذهبية على اعتبار ان « المذهبية » تشير عادة الى الصراع بين الفلسفات السياسية • لكن هناك سببين على الاقل • يحملاننا على استعمال تعبير الامبريالية الثقافية • فالثقافة من الناحية الاولى تشمل جميع التأثيرات الفكرية من سياسية وغيرها ، مما يستخدم كوسيلة لتحقيق الأهداف الامبريالية • أما السبب الثانى فهو اننا قد استخدمنا تعبير « المذهبية » فى الفصل السابع من هذا الكتاب فى محتواه الاجتماعى المحدد ، وقد يرتبك القارىء من جراء استعماله هنا فى محتوى شائع عام •

( المؤلف )

مستخدمة من احتلال عقول الناس والسيطرة عليها الوسيلة لتغيير علاقات السلطان بين أى بلدين • ولو استطاع المرء أن يتصور ، سيطرة ثقافة الدولة (أ) ، بكل ما فيها من مذهبية سياسية ومالها من أهداف امبريالية محددة ، على عقول جميع المواطنين الذين يقررون السياسات فى الدولة (ب) فانها أى الدولة الأولى تكون قد حققت نصرا كاملا ، واقامت سيطرتها على أسس أكثر ثباتا من سيطرة أى فاتح عسكرى أو سيد اقتصادى • فهى لن تكون فى حاجة الى استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ، أو فرض ضغطها الاقتصادى على الدولة ( د ) لتحقيق غاياتها ، وذلك لأن تبعية الدولة (ب) لارادتها تكون قد تحققت عن طريق الاقناع الذى تقوم به ثقافة متفوقة ومذهبية سياسية مستهوية وجذابة •

لكن هذه الحالة فرضية ليس الا • فالامبريالية الثقافية لاتستطيع أن تحقق نصرا كاملا يجعل من الطرائق الاخرى أمرا لا ضرورة له • والدور النموذجى الذى تؤديه الامبريالية الثقافية فى عصرنا الحديث ثانوى بالنسبة الى الطرائق الاخرى • فهى تضعف من قيمة العدو ، وتمهد الطريق للاحتلال العسكرى أو التسلل الاقتصادى • ولقد وجد الرتل ( الطابور ) الخامس فى الحرب العالمية الماضية ، وكان أبرز انتصار حققه هذا الطابور فى العصر الحديث يمثل فى عمليات الأرتال النازية الخامسة فى أوربا قبل الشروع فى الحرب وعند بدايتها • وقد نجح عمل هذا الرتل نجاحا ملحوظا فى النمسا ، حيث تولت حكومة نازية التفكير فى عام ١٩٣٨ ، دعوة القوات الالمانية الى احتلال البلاد • وكان نجاحه كبيرا أيضا فى كل من فرنسا والنرويج ، حيث تحول عدد من المواطنين من ذوى النفوذ داخل الحكم وخارجه الى كويزلنجيين (١) ، أى تحولوا الى العقيدة النازية وفلسفتها وأهدافها الدولية • وليس من المبالغة فى شىء ان قلنا ان هذه البلاد كانت قد غزيت جزئيا بسلاح الامبريالية الثقافية ، قبل أن يأتى الغزو العسكرى فيكمل المهمة • ولا ريب فى أن بريطانيا العظمى باعتقالها جميع النازيين المعروفين ، والميالين الى النازية فى بلادها ، عند بدء الحرب العالمية الثانية ، قد اعترفت بخطر الطريقة النازية فى التسلل الثقافى على الدول التى يحتمل أن تكون ضحايا للامبريالية الالمانية •

ولا ريب فى أن الشيوعية الدولية تعتبر اليوم مثلا آخر بارزا على

---

(١) نسبة الى كويزلينبج ، أو رجل الطابور الخامس النرويجى • وكان هذا الرجل واسمه الكامل فيرد – كويزينبج ، زعيما فاشيا نرويجيا ساعد الالمان على وضع خطتهم لغزو بلاده فى عام ١٩٤٠ ، ثم أصبح رئيسا للوزراء • شنقه شعبه فى عام ١٩٤٥

الامبريالية الثقافية ، سبقت فى وجودها الأرتال الألمانية الخامسة وتبعتها، ولما كان توجيه جميع الأحزاب الشيوعية والاشراف عليها فى جميع البلاد يصدر عن موسكو ، فان هـذه تعمل على أن تكون السياسات التى تتبعها الأحزاب الشيوعية فى كل بلد من البلاد منسجمة مع السياسات الخارجية للاتحاد السوفياتي . وكلما ازداد نفوذ الحزب الشيوعى فى اى بلاد ، ازداد نفوذ الاتحاد السوفياتي فى هذه البلاد . واذا ما وصل الحزب الشيوعى الى الحكم فى أى بلد من البلاد ، فان الحكومة الروسية المسيطرة على الاحزاب الشيوعية تصبح مسيطرة على حكومة تلك البلاد (١) .

ويعرض الأسلوب الذى يتبعه الاتحاد السوفياتي فى فرض سيطرته على بلاد أوربا الشرقية ، مثلا بارزا على العلاقة القومية الوثيقة بين الامبريالية الثقافية وبين الأشكال الأخرى للفتح الامبريالى . ويكون نشر الشيوعية عن طريق الاحزاب الشيوعية التى توجهها موسكو فى هذه البلاد ، وسيلة لتحقيق غاية وهى السيطرة الروسية، وتكون مترابطة كل الترابط مع الوسائل الأخرى التى تؤدى الى نفس الغاية . وهكذا يكون الاحتلال العسكرى حجر الزاوية فى السيطرة الروسية على أوربا الشرقية. ويكون اشراف الروس على الحياة الاقتصادية لأوربا الشرقية العامل المساعد على ضمان هـذه السيطرة وعلى ما يلحق بها من تبعية اقتصادية من هذه الدول للاتحاد السوفياتى . وأخيرا حاول الاتحاد السوفياتى الاستعاضة عن الولاءات التى كانت تشعر بها شعوب أوربا الشرقية وبصورة تقليدية الى بلادها ودياناتها وأحزابها ، بالولاء للشيوعية وبالتالى للاتحاد السوفياتى ، وذلك لتجعل من هـذه الشعوب أدوات طيعة للسياسات السوفياتية .

وتكون الامبريالية الثقافية للحكومات الجماعية ، حسنة التنظيم والانضباط ، وذلك لان هذه الحكومات قادرة بفضل طبيعتها الجماعية ، على

---

(١) أعتقد أن المؤلف قد جاوز الموضوعية فى تحليله هذا ، فالعلاقة التى تقوم بين الاحزاب الشيوعية علاقة عقائدية لاسياسية ، واذا كان ثمة من تبعية للحزب الشيوعى السوفياتى صاحب السلطان السياسى فى الاتحاد السوفياتى ، فانها تبعية عقائدية لا سياسية بوصفه الحزب الأكبر فى حركة عالمية ترمى الى السيادة المطلقة للبيروليتارية فى العالم، لا الى السيادة السياسية القومية لأى دولة من دول العالم الشيوعى ، باستثناء حقيقة أخرى . هى ان الشيوعيين فى العالم ينظرون الى الاتحاد السوفياتى كالحصن الذى يحمى العقيدة الشيوعية . ولعل خروج بعض الدول الشيوعية على سياسة موسكو الدولة ، كالبانيا ومن قبلها يوجوسلافيا وبعدها الصين ، خير دليل على ما نقول .
( المعرب )

فرض سيطرة صحيحة ونفوذ موجه على أفكار مواطنيها وأنصارها الأجانب وأعمالهم • وبينما كان أسلوب الامبريالية الثقافية قد تكيف وانضبط على أيدى الجماعيين وصيغ فى شكل سلاح سياسى فعال للرتل الخامس فى العصور الحديثة ، فان استخدام العواطف الثقافية وعلاقات الود السياسى كسلاح للامبريالية قديم قدم الامبريالية نفسها • ولا ريب فى أن تواريخ بلاد الاغريق العريقة وايطاليا فى عهد النهضة حافلة بالقصص التى تم تنفيذ السياسات الامبريالية فيها عن طريق الارتباطات مع الانصار السياسيين فى صفوف العدو ، لا عن طريق الفتوحات العسكرية • ولعبت المنظمات الدينية المرتبطة بالحكومات أو التى تعتبر جزءا منها دورا هاما فى العصور الحديثة فى السياسات الامبريالية ذات الطابع الثقافى • ولعل السياسات الامبريالية لروسيا القيصرية التى استخدمت المركز المزدوج للقيصر كرئيس للحكومة الروسية وللكنيسة الارثوذكسية لتوسيع سلطان روسيا ونشره على اتباع الكنيسة الارثوذكسية فى كل مكان فى البلاد الاجنبية خير نموذج على هذا • ويعود الفضل فى تمكن روسيا من أن تخلف تركيا فى القرن التاسع عشر كالدولة المتفوقة فى البلقان الى الامبريالية الثقافية التى استخدمت الكنيسة الارثوذكسية كسلاح للسياسة الخارجية الروسية •

وكانت الرسالة الحضارية لفرنسا فى هذا المجال العلمانى من أسلحة الامبريالية الفرنسية القوية • وكان الاستخدام المتعمد للمزايا الجذابة للحضارة الفرنسية فى تحقيق أهداف السياسة الفرنسية الخارجية حجر الزاوية فى الامبريالية الفرنسية فى بلاد منطقة شرق البحر المتوسط فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى • وكانت موجة العطف العام فى العالم ، التى سارعت لنجدة فرنسا فى الحربين ، ثمرة الامبريالية الثقافية التى عززت بدورها الامبريالية العسكرية الفرنسية فيما بعد أى فى السنوات الظافرة فى نهاية الحربين المذكورتين • وقد تكون الامبريالية الثقافية التى تتخذ شكل الثقافة القومية لأية أمة ، أقل انضباطا وحركية بكثير فى نشر الثقافة الجماعية ، ولكنها لا تكون أقل أثرا وفاعلية • وبينما تعتمد الأخيرة كل الاعتماد على ما فى المذهب السياسى من ترابط ، فان الثقافة الأولى ، تؤثر على الجماعات المثقفة ذات النفوذ فى البلاد الاجنبية بما تملكه من مزايا حضارية جذابة ، الى أن تكون هذه الجماعات قد مالت الى أن تجد فى الاهداف والطرائق السياسية لتلك الحضارة جاذبية لا تقل عن الأولى •

ولقد سبق لنا أن بينا أن الامبريالية الثقافية تلعب فى الغالب دورا

ثانويا بالنسبة الى الشكلين الثانيين فى الامبريالية وهما الشكل العسكرى والشكل الاقتصادى ٠ وفى الوقت الذى تقف فيه الامبريالية الاقتصادية أحيانا بمفردها ، نجدها فى الغالب ، مؤيدة للسياسات العسكرية ٠ وفى الوقت الذى تكون فيه الامبريالية العسكرية من الناحية الاخرى ، قادرة على أن تحقق الفتح دون أى عون من الطرائق اللاعسكرية، الا أن أية ملكية لا يمكن أن تستمر اذا ارتكزت على القوة العسكرية وحدها ٠ وهكذا لايعد الفاتح لفتوحاته العسكرية عنطريق التسلل الاقتصادى والثقافى وحدهما، وانما يقيم امبراطوريته على أسس غير عسكرية أيضا ، تضم قبل كل شىء السيطرة على معيشة الشعب المحتل ، والتحكم فى عقول أبنائه ٠ واذا ما استثنينا روما وحدها ، وجدنا أن عظام الامبرياليين منذ أيام الاسكندر حتى عهد نابليون وهتلر قد فشلوا فى تلك المهمة الماكرة والمعقدة رغم خطورتها ٠ ولقد عنى فشلهم فى السيطرة على عقول الشعوب التى احتلوا بلادها ، نهاية امبراطورياتهم والقضاء عليها ٠ ولا ريب فى أن الأحلاف المتكررة والمتجددة ضد نابليون وثورات البولنديين ضد الروس طيلة القرن التاسع عشر ، والمقاومة السرية فى كل مكان ضد هتلر ، وكفاح ايرلنده والهند فىسبيل حريتهما ضد الحكمالبريطانى هىالأمثلة النموذجية فى العصور الحديثة لتلك المشكلة الرئيسية التى لم تستطع الا قلة من السياسات الاستعمارية حلها ٠

## ٤ ـ اكتشاف السياسة الامبريالية ومواجهتها :

تقودنا الاعتبارات السابقة الى السؤال الجوهرى الذى يواجه جميع الموظفين العامين الذين يكونون مسئولين عن سير الشئون الخارجية وجميع المواطنين الذين يحاولون تكوين رأى ذكى فى القضايا الدولية ٠ ويتعلق هذا السؤال بطبيعة السياسة الخارجية التى تتبعها دولة أخرى ، وبالتالى بطراز السياسة الخارجية الذى لا بد وأن يتبع بالنسبة الى هذه السياسة٠ هل تكون السياسة الخارجية للدولة الاخرى استعمارية أولا ؟ وبعبارة أخرى ، هل تحاول هذه السياسة الاطاحة بالتوزيع القائم للسلطان ، أو هل تتصور مجرد اجراء تعديلات فيه ضمن الاطار العام للوضع القائم ؟ ولقد قرر الرد على هذا السؤال ، مصير الدول ، وكان الخطأ فيه فى الغالب يعنى الخطر القاتل او الدمار الفعلى ، اذ على صحة الرد يتوقف نجاح السياسة الخارجية المنبثقة منه ٠ وفى الوقت الذى يكون فيه من الخطر المميت مواجهة الخطط الامبريالية باجراءات تتفق مع سياسة من سياسات الأمر الواقع ، فان من الأقل خطرا ، ان نعامل السياسة التى تنشد اجراء

التعديلات ضمن اطار الوضع القائم وكأنها سياسات امبريالية · ولعل المثل النموذجي على الخطيئـة الأولى ، سـياسة الترضية التى اتبعت مع ألمانيا فى أواخر ثلاثينات القرن الحالى · وكان للخطيئة الأخرى أثر حاسم فى السـياسات الخارجية للدول الاوربيـة العظمى فى الحقب التى سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى ·

## ( أ ) مشكلة السياسة ، الحصر والترضية والخوف

لما كانت سـياستا الامبريالية والوضع القـائم ، تختلفان اختلافا جوهريا فى طبيعتهما ، فان السياسات التى يقصد منها ان تواجههما لا بد وان تختلف اختلافا جوهريا أيضا · فالسياسة الصالحة لمواجهة سياسة الوضع القائم ، قد لا تكون كافية لمواجهة سياسة امبريالية · فسياسـة الوضع القـائم التى تنشد التعـديلات ضمن التوزيع الشامل والراهن للسلطان ، لا تعالج الا بسياسة من الأخذ والعطاء ، والتوازن ، والحلول الوسط ، أى بسـياسة تستخدم أسـاليب التعديل ضمن اطار التوزيع الشامل للسلطان ، للحصول على الحد الأعلى من الفوائد ، دون التعرض الا الى الحد الادنى من الخسارة · أما الامبريالية التى تهدف الى الاطاحة بالتوزيع الراهن للسلطان ، فيجب أن تقابل بسياسة من الحصر ، تدعو دفاعا منها عن التوزيع الراهن لهذا السلطان ، الى التوقف عن أى عدوان جديد وتوسيعه ، أو أى اقلاق للوضع القائم من جانب الدولة الامبريالية. وتقيم سياسة الحصر جدارا اما ان يكون حقيقيا كسور الصين العظيم أو خط ماجنيو الفرنسى ، أو وهميا كخط الحدود الذى رسم فى عام ١٩٤٥، بين الفلك السوفياتى والعالم الغربى ، ويعنى هذا الجدار فى الواقع أن يقول للدولة الامبريالية ·· « هذا هو حدك ولا تقدم بعده » ، محذرا تلك الدولة من أن أية خطوة أخرى وراء الخط ، لا بد وأن تعنى الحرب ·

والترضية سياسة خارجية تحـاول مواجهة تهـديد الامبريالية ، بأساليب تتفق مع سياسة الوضع القائم · وتحاول الترضية ان تعالج موضوع الامبريالية ، وكأنها سياسة من سياسات الأمر الواقع · وهى تخطىء فى نقل سياسة الحلول الوسط من الجو السياسى المواتى للحفاظ على الوضع القائم ، والذى تمت اليه ، الى جو يتعرض للهجوم الامبريالى، الذى لا شأن لها به · وفى وسع المرء أن يقـول بأن الترضية سـياسة فاسدة من سياسات الحلول الوسط ، تتعرض للخطأ ، من جراء الخلط بين السياسة الامبريالية وسياسة الأمر الواقع ·

ولعل من المهم ان نلاحظ بالنسبة الى الميل السائد الآن لاستخدام تعبير « الترضيه » بصورة لا تمييز فيهـا ، وكانها تعبير مشـين ، بان الترضية والامبريالية مترابطتان منطقيا • ويعنى هذا بعبارة أخرى ، أن وجود سياسة الترضية من ناحية يفترض وجود السياسة الامبريالية من الناحية الاخرى • فاذا قلنـا ان الدولة (أ) تتبع سـياسة الترضية مع الدولة (ب) ، فان هذا يعنى فى الوقت نفسـه ان الدولة الثـانية تتبع سياسة استعمارية مع الأولى • واذا كان القول الثانى خاطئا ، فان القول الاول لا بد وأن يكون خاليا من كل معنى •

ويرى متتبع سـياسة الترضية فى الطلبـات المتوالية من الدولـة الامبريالية أهدافا عقلانية التحديد ، تكون متفقة فى حد ذاتها مع الحفاظ على الامر الواقـع ، ويجب التصرف معهـا اما عن طريق الترضـية أو طبق ما فيها من جدارة كامنة فيها • ويقوم خطؤه فى انه لم ير أن هذه الطلبات المتلاحقة ، ليست محصورة فى حدود معينة ، أو نابعة من شكاوى محددة ، وانما هى حلقات فى سلسلة تقف الاطاحة بالوضع القائم فى نهايتها • ولا ريب فى ان التوفيق بين السياسات المتعارضة على أساس المبادىء القانونية أو الخلقية ، أو عن طريق المساومة الدبلوماتية ، هو فى الواقع المهمة العظمى الملقاة على عاتق الدبلوماتية التى تعمـل فى الجانبين ضمن الحدود المعترف بها للوضع القائم • ولما كان الجانبان يقبلان التوزيع الراهن للسلطان ، فانهما يستطيعان تسوية خلافاتهما ، اما على أساس المبدأ ، أو عن طريق التفاهم على حل وسط ، اذ مهما كانت التسـوية ، فانها لن تؤثر بحال من الاحوال على التوزيع الأساسى للسلطان بينهما •

لكن الوضع يختلف على أى حال ، عندما تكون لأى منهما أو لكليهما مخططات امبريالية أى عندما ينشدان تحولا جوهريا فى التوزيع الراهن للسلطان • وتغدو تسوية الطلبات المتبادلة على أساس المبادىء القانونية والخلقية ، أو عن طريق اساليب المساومة ، دون الاهتمام بالتأثير الذى قد تتركه التسوية على توزيع السلطان ، بمثابة تبدل متقطع فى علاقات السلطان لمصلحة الدولة الامبريالية • فهذه الدولة تكون محبوة دائمـا بحلول التفـاهم الوسـط ، وهى تعنى كل العنـاية فى اختيار الأسس لطلباتها بحيث تكون المبادىء مواتية لها• وستؤدى هذه التبدلات المتقطعة فى النهـاية الى زيادة فى انعكاس عـلاقات السـلطان لمصلحة الدولـة الامبريالية ، وسيكون فى مكنة الدولة الامبريالية أن تكسب نصرا حاسما ولا دمويا على خصم لا يعرف الفرق بين التفاهم والترضية •

ولقد شرعت ألمانيا فى سياساتها الامبريالية بصورة علنية فى عام ١٩٣٥ ، وذلك عن طريق الغاء نصوص نزع السلاح فى معاهدة فرساى، مشيرة الى فشل الدول الاخرى فى تحقيق هذا النزع والى الزيادة فى تسلح كل من فرنسا وروسيا • واذا ما أخذ هذا القول على علاته ، ولم ينظر الى الاعتبارات الاخرى المتعلقة بالاهداف البعيدة ، فانه يقوم على أساس سليم من وجهة نظر المبدأ القانونى فى المساواة • واذا ما استثنينا الاحتجاجات والمحالفات التى لم تتعد حدود الاوراق التى كتبت عليها ، فقد كان أول رد فعل ملموس على هذه الخطوة الألمانية الأولى فى طريق بناء الامبراطورية ، توقيع الاتفاق البحرى الألمانى الانجليزى بعد ثلاثة أشهر، والذى وافقت فيه بريطانيا العظمى على أن تكون لألمانيا قوة بحرية لاتزيد على ٣٥ فى المائة من مجموع قوة بريطانيا البحرية • ولقد وجدت اعادة احتلال المانيا لمنطقة الراين فى عام ١٩٣٦ ، والغاؤها اتفاق الاشراف الدولى على ممراتها المائية فى وقت لاحق من نفس العام ، التأييد من وجهة نظر المبدأ القانونى فى المساواة ، هذا اذا قبل المرء الحدود العقلانية المبينة للمطالب على انها حدود فعلية • وكان فى الامكان ايضا تبرير ضم النمسا فى عام ١٩٣٨ ، بمنتهى السهولة ، على أساس حق تقرير المصير القومى، وهو أحد الاهداف المعلن عنها ، فى الحرب العالمية الاولى ، كأهداف الحلفاء من حربهم •

وراحت المانيا تطالب فى عام ١٩٣٨ أيضا بالأجزاء الألمانية من تشيكوسلوفاكيا • وأقرت تسوية ميونيخ مطالب الألمان • وعندما أعلن هتلر قبيل تسوية ميونيخ ان الاجزاء الألمانية من تشيكوسلوفاكيا ، هى آخر مطلب اقليمى لألمانيا فى أوربا ، كان يعنى بقوله هذا أن ضم هذه المناطق غاية فى حد ذاتها ، وانها محصورة ضمن اطار الحدود العقلانية وادعى أن السياسة الالمانية تعمل ضمن الاطار العام للوضع الاوربى القائم ، وانها لا ترمى الى الاطاحة به ، وأن على الدول الاوربية الاخرى ان تنظر الى السياسة الالمانية الخارجية من هذه الزاوية ، وان تتعامل معها على هذا الاساس ، ولم تقتنع الدول الغربية بأن ما بدا من المانيا كسياسة وضع قائم ، كان منذ البداية سياسة امبريالية ذات ابعاد قارية ان لم تكن عالمية الا فى نهاية شهر مارس عام ١٩٣٩ ، أى قبل خمسة أشهر من قيام الحرب العالمية الثانية عندما طالبت بضم تشيكوسلوفاكيا كلها ، وببعض المناطق فى بولندا •

وكان توزيع السلطان فى أوربا قد تبدل فى ذلك الحين لمصلحة

المانيا . وقد جرى هذا التبدل الى الحد الذى لم تعد فيه الا الحرب وحدها، دون أى اجراء آخر ، تستطيع أن تحول دون مزيد من السلطان لألمانيا . ولقد باتت المانيا من القوة بحيث أصبحت قادرة على أن تتحدى جهارا ، الوضع الذى أقامته فرساى ، كما باتت مكانة الدول المرتبطة بنظام فرساى ، أى سمعة قوتها ، خفيضة الى الحد الذى عجزت فيه عن الدفاع عما بقى من الوضع القائم ، بالوسائل الدبلوماتية وحدها . ولم يعد أمامها مجال للخيار ، فاما التسليم واما الحرب . وهكذا تحول متبعو سياسة الترضية فى عام ١٩٣٨ ، اما الى كويزلينجيبن ، اذا اعتقدوا أن مقاومة الامبريالية الألمانية مستحيلة ، أو الى ابطال حرب عام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، وهم الذين رأوا أن المقاومة حتمية من الناحية الخلقية مهما كانت نتيجتها ، حتى ولو لم تؤد الى نجاح .

وهكذا كانت الكارثة النهائية ، والخيارات المفجعة التى واجهت الكارثة بها ، الممثلين على المسرح الدولى ، مقررة منذ البداية ، وقد قررتها تلك الخطيئة الأولية من الاستجابة الى سياسة امبريالية ، وكأنها سياسة للوضع القائم .

واذا ما أفلحت سياسة الحصر فى وقف سياسة امبريالية عند حدها، أو اذا سارت الثانية طريقها حتى توقفت من نفسها اما لأنها حققت أهدافها كلها ، أو لأنها استنفدت طاقاتها . فان سياسة الحصر التى تعنى المقاومة التى لا هوادة فيها ، قد تخلى مكانها لسياسة التفاهم على الحلول الوسط ، أى سياسة الاخذ والعطاء . وتتحول مثل هذه السياسة ، رغم بشاعتها عندما تحاول ترضية الامبريالية ، الى فضيلة عندما تهدف الى تقبل سياسة الوضع القائم الذى تخلى عن مطامحه الامبريالية ، ولعل هذا التمييز هو الذى أشار اليه السير ونستون تشرشل . عندما تحدث فى مجلس العموم البريطانى فى الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٣٨ بقوله :

« لا ريب فى أن قول رئيس الوزراء ، بانه لن تكون ثمة ترضية ، يلقى تأييدا شاملا . فهو شعار صالح للبلاد كلها . ولكن يبدو لى على اية حال انه فى حاجة الى المزيد من التعريف الدقيق فى هذا المجلس . وكان ما نعنيه حقا ، كما اعتقد ، هو الترضية عن طريق العنف او الخوف . فقد تكون الترضية صالحة أو سيئة طبقا للظروف . وقد تكون اذا انبثقت عن الخوف او العنف مميتة وعابثة. أما الترضية النابعة عن القوة ، فنبيلة ومجيدة ، وقد تكون الطريق الوحيدة الى السلام العالمى ، بل اكثر هذه الطرق امنا ووصولا الى ذلك السلام » .

ولعل الخطيئة الجوهرية الاخرى ، التى يتعرض للوقوع اليها ،

المسئولون عن الشئون الخارجية ، هو انعكاس السياسة التى تحدثنا عنها حتى الآن • فهى تخلط بين سياسة الوضع القائم والسياسة الامبريالية• وقد تلجأ الدولة (أ) نتيجة هذا الخطأ الى بعض الاجـراءات الدفاعية فى محتواها ، كالتسلح واقامة الحصون والاحلاف ، بالنسبة الى الدولة (ب). وقد تلجأ الثانية بدورها ، مقابل ذلك الى اجراءات مضادة ، لأنها تجد أن الدولة الاولى • قـد عكفت على سـياسة امبريالية • وتقرر هـذه الاجراءات المضادة ، المخاوف القائمة عند الدولة (أ) ، من سياسات (ب)، وهلم جرا • وينتهى الوضع بالبلدين اما الى تصحيح اخطائهما ، بالنسبة الى سياساتهما المتقابلة ، أو الى تزايد الشكوك المتبادلة بينهما ، نتيجة التوالد المتقابل لها ، مما يؤدى فى النهاية الى الحـرب بينهما • وهكذا تولد الخطيئة الاولى ، حلقة مفرغة شريرة • وقد تجد دولتان او اكثر ، تسعى كل منهما ، الى الحفاظ على الوضع القائم ، ولكنها واثقة من وجود مخططات امبريالية ، لدى الدول الاخرى ، ما يدعم أخطاءها هى فى الحكم ، والعمل ، فى اخطاء الاخريات ، وفى مثل هذا الوضع ، لن يحـول الا الجهد الذى يفوق طاقة البشر دون تدهور الأوضاع ووصولها الى نهاية مفجعة •

ويوضح تاريخ الدبلوماتية الأوربية بين الحرب الفرنسية ــ الألمانية فى عام ١٨٧٠ وبين نشـوب الحرب الكونية الأولى فى عام ١٩١٤ ، هذا الوضع تمام الايضاح • ولقد تحولت السـياسة الخارجيـة الألمانية بعد النهاية الظافرة لحرب عام ١٨٧٠ ، واقامة اسس الامبراطورية الألمانية الى الناحية الدفاعية ، وظلت هذه السياسة لا تعنى الا بالحفاظ على الموقف الذى حققته المانيا فى أوربا ، والا بالخطر الذى حدده قول بسمارك المشهور عن كابوس الاحلاف ، والذى عنى أن قيـام تحالف معـاد ولا سيما بين فرنسا وروسـيا ، قد يؤدى الى تحـدى ذلك الوضع • وكان التحالف الثلاثى بين المانيا والنمسا وايطاليا ، الاداة التى استخدمتها المانيا فى سياستها الدفاعية • وقد تعزز هذا التحالف أيضا بمعاهدة الأمن المتبادل مع روسيا التى تعهدت بموجبها كل من روسيا والمانيـا باحترام حيـاد الاخرى فى أى نزاع تشتبك فيه احداهما مع دولة ثالثة •

وقرر غليوم بعد اقصاء بسمارك عن الوزارة فى عام ١٨٩٠ • عدم تجديد هذه المعاهدة مع روسيا ، خوفا من أن يؤدى تجديدها الى ابعـاد النمسا عن حلفها مع المانيا وتحطيم التحالف الثلاثى • وسرعان ما دخلت روسيا فى عامى ١٨٩١ و ١٨٩٤ فى اتفاقات مع فرنسا ، كانت دفاعية

فى طابعها ، وأوحى بها التخوف من نيات التحالف الثلاثى • وتوقعت نصوص الميثاق العسكرى الذى عقد بين الدولتين فى عام ١٨٩٤ ، بوجه خاص ، تحولا محتملا للتحالف الثلاثى من اداة دفاعية الى اداة امبريالية. وهكذا كان لا بد من بقاء هذا الميثاق ، طالما أن الحلف الثلاثى قائم فى حيز الوجود • وقد اشترطت النصوص الرئيسية للميثاق ان تمد روسيا يد المساعدة العسكرية الى فرنسا اذا تعرضت هذه لهجوم من المانيا ، أو من ايطاليا بعون من ألمانيا • ونص الميثاق أيضا على أن تفعـل فرنسا نفس الشىء بالنسبة الى روسيا فى حالة تعرض هذه الى الهجوم من ألمانيا أو من النمسا بمساعدة المانيا • واتفقت الدولتان على تعبئة جميع قواتهما فورا فى حالة قيام دول التحالف الثلاثى ( يسمى احيانا الاتفاق الثلاثى ) • بتعبئة قواتها •

وهكذا نجد أن الخوف من الأحلاف المعادية أدى الى قيام التحالف الثلاثى أولا ، ثم ما لبث ان أدى الخوف من حله الى فصم المانيا لعلاقاتها الودية مع روسيا • وأثمر الخوف من نيات التحالف الثلاثى أخيرا ، قيام الحلف الفرنسى ــ الروسى • وهكذا أيضا كانت المخاوف المتبـــادلة بين هذين الحلفين الدفاعيين ، والافتقار العام الى الامن ، نتيجة الطبيعة المتقلبة للأقوال الامبريالية التى كانت تصدر عن غليوم ، هما العـاملان اللذان أوحيا بالمناورات الدبلوماتية التى وقعت فى الحقبتين اللتين سبقتا الحرب العالمية الاولى.وقد استهدفت هذه المناورات اما خلق تشكيلات جديدة، تحطم التحالفات القائمة أو ضمان مساعدة الدول التى كانت بعيدة حتى الآن للاحلاف القائمة • ولكن الجائحة العامة ما لبثت أن وقعت فى عام ١٩١٤ ، بعد أن غدت حتمية من جراء الخوف من ان يقوم الجانب الآخر ، باحداث تبدل حاسم لمصلحته فى علاقات السلطان ، هذا اذا لم يسارع هو باجراء مثل هذا التبدل ، وكان هذا الخوف هو الحافز بصورة خاصة لكل من روسيا والنمسا ، من جراء انتمائهما الى الكتلتين المتعـاديتين • وأدى التخوف من الامبريالية المتوقعة ، الى ظهور امبريالية اخرى كرد فعل على تلك ، مما أدى بدوره الى وجود المبررات للتخوف الاصلى •

**(ب) مشكلة اكتشاف الامبريالية :**

لا ريب فى ان الترضية التى تعنى محاولة التفاهم على حل وسط مع امبريالية لم يعترف بها كامبريالية ، والخوف الذى يخلق الامبريالية من العدم ، هما الردان الخاطئان ، بل الخطيئتان المميتتان اللتان يتحتم على كل

سياسة خارجية واعية تجنبهما ، لكن هـذه السـياسة الخارجية الذكية والواعية ، والتى تميز الامبريالية أنى وجدت وتقرر طبيعتها المحددة تواجه صعوبات خمسا ، كل واحدة منها ذات طبيعة عسيرة على التغلب ٠

ولقد أشار بوخارين العـارض الأول للعقيدة الشـيوعية منذ وفاة لينين حتى عملية التطهير الكبرى فى أواسط الثلاثينات الى هذه الصعوبة الاساسية الأولى ، وحاول ان يقيم الدليل على سخف التفسير اللااقتصادى للامبريالية ملخصـا رأيه على النحو التالى : « الامبريالية هى سـياسة الفتح ٠ ولكن أية سياسة من سياسات الفتح لا تعنى الامبريالية » (١) ولا ريب فى ان هذا القول صحيح ، ويتفق مع ما قلناه سابقا عن الفرق بين سياسة الفتح التى تعمل ضمن اطار الوضع القـائم وبين تلك التى تعمل على الاطاحة بهذا الوضع ٠ ويؤلف تحـويل هذا الفـرق الى وضع محـدد ، مشـكلة معقدة ٠ فكيف كان فى وسع أى انسـان أن يعرف بالتحقيق والضبط كل ما أراده هتلر من أهداف ٠ فلقد دأب منذ عام ١٩٣٥ على توجيه طلباته واحدا اثر آخر ، وهى طلبات كان فى الامكان التوفيق بين كل منها وبين الوضع القـائم ، وان كان كل واحد منها ، يصلح لأن يكون خطوة فى طريق اقامة الامبراطورية ٠ وكانت طبيعة هذه الخطوات الفردية فى حد ذاتها غامضة ، ولم تحسر النقاب والحالة هذه عن الطبيعة الفعلية للسياسة التى كانت هذه الخطوات تؤلف عناصرها ، اذن كيف يسع الانسان والحالة هذه ان يجد الرد على سؤالنا هذا ؟

وقد يكون فى مكنة الانسان ان يعثر على هذا الرد مهما كان من النوع التجريبى ومعرضا للشكوك ، فى وضعين من ثلاثة أوضاع نموذجية تؤيد السياسات الامبريالية ٠ فلقد كانت الرغبـة فى الاطاحة بالوضع الذى اقامته معاهدة فرساى منذ البداية من النقاط الرئيسية فى البرنامج النازى الذى تحول عام ١٩٣٣ الى برنامج رسمى للحكومة الالمانية ٠ ولقد كان فى وسع الانسان بالنسبة الى هذا الهدف ، ان يتوقع من الحكومة الألمانية متابعة سياسة خارجية تعمل على تحقيق هذا الهدف حالما تتـاح الفرصة لتحقيقه ، أى فى اللحظة التى تغدو فيها الدول المرتبطة بالوضع الذى أقامته معاهدة فرسـاى ، عاجزة أو عازفة عن الدفاع عنـه دفاعا فعالا ٠

---

(١) راجع كتاب بوخارين « الامبريالية والاقتصاد العالمى » – طبعة الناشرين الدوليين فى نيويورك لعام ١٩٢٩ ٠ ص ١١٤

وتزداد خطورة هذه الصعوبة الأولية والأساسية من جراء الحقيقة الواقعة وهى أن السياسة التى تبدأ بالبحث عن التعديلات ضمن التوزيع القائم للسلطان قد تغير طبيعتها اما فى أثناء ما تحققه من نجاح ، أو فى أثناء ما تمنى به من فشل وخيبة أمل • وقد توحى السهولة التى يتم فيها الوصول الى الاهداف الأولية ضمن الاطار القائم لتوزيع السلطان، من الناحية الاخرى ، للدولة الساعية الى التوسع ، بأنها تتعامل مع خصوم ضعفاء أو مفتقرين الى التصميم ، وان فى الامكان تحقيق العلاقات القائمة للسلطان دون أى جهد كبير ، أو تعرض للمخاطرة • وهكذا قد تنشأ الشهية الى الأكل مع الطعام ، وقد تتحول السياسة الناجحة للتوسع ضمن اطار الوضع القائم الى سياسة امبريالية • وقد يصح هذا أيضا على السياسات التوسعية الفاشلة ضمن اطار الوضع القائم ايضا • وتصل الدولة الفاشلة فى تحقيق أهدافها المحددة ، والتى ترى صعوبة فى الوصول اليها ضمن العلاقات القائمة للسلطان ، الى النتيجة التى تدفعها الى وجوب تغيير هذه العلاقات ، هذا اذا رغبت فى التأكد من حصولها على ما تريد •

وعندما تكون السياسة قابعة فى الحدود الاقليمية المجردة ، توضح طبيعة الاهداف الاقليمية احيانا ، طبيعة السياسة المتبعة • وقد يكون الهدف مثلا ، نقطة ذات أهمية سوقية ، يؤدى الحصول عليها وحدها الى تبدل فى علاقات السلطان فى تلك المنطقة المعنية • ولكن مثل هذا العون لا يكون متوقعا • ولذا لا بد من مواجهة صعوبة اضافية اذ تستخدم السياسة الخارجية وسائل التسلل الاقتصادى والثقافى وحدها • وتكون هذه الطرائق ، ايضا ، غامضة ، بالنظر الى طبيعة السياسة التى تخدمها، ولكن هذا الغموض يكون أكبر من ذاك الذى يرافق الطريقة العسكرية التى تضع لنفسها حدودا اقليمية واضحة • ويكون التوسع الاقتصادى والثقافى عادة مفتقرا الى الوضع المحدد الواضح ، كما يتصل بعدد كبير وضخم من مختلف الأشخاص الذين يفتقرون الى التحديد • يضاف الى هذا أن عدد الدول التى تمارس هذا التوسع يكون كبيرا ، ولا محدودا • ولا ريب فى أن تصوير التوسع الاقتصادى والثقافى كأدوات للاستعمار ، تختلف عن السياسات المماثلة التى لا تضع أهدافا خفية للسلطان أبعد من حدود الأهداف الاقتصادية والثقافية الجلية ، واللاامبريالية ، مهمة شاقة للغاية • ولاريب أيضا فى أن الاشارة الى الأوضاع النموذجية المواتية للسياسات الاستعمارية ، ستكون نافعة ومجدية هنا كذلك •

فالسياسات الاقتصادية العملية التى كانت سويسرا تتبعها فى المجال الدولى ، لم تكن تحمل فى أى يوم طابعا امبرياليا • أما السياسات الخارجية البريطانية فكانت تحمل فى حالات كثيرة ، وبالنسبة الى بعض الدول ، خصائص امبريالية • لكن هدف هذه السياسات تحول اليوم الى الناحية الاقتصادية المجردة ، أى انها تحاول أن تحصل لسكان الجزر البريطانية على ضرورات الحياة • وهى تهدف الى تحقيق البقاء الاقتصادى عن طريق الموازنات التجارية التى تكون فى صالحها ، لا عن طريق فرض السلطان السياسى أو الاحتفاظ به على الدول الاجنبية • ولم تخضع السياسات الاقتصادية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية أحيانا للاعتبارات السياسية ، الا بالنسبة الى بعض المناطق ذات الاهمية السوقية ، كمصر وايران مثلا ، وقد حملت هذه الاعتبارات احيانا ، وفى ظل أوضاع معينة طبيعة امبريالية (١) •

وكان لا بد للتسلل الثقافى الاسبانى الى دول امريكا اللاتينية من أن يخلو من الاهمية الامبريالية ، اذ ان ماتمثله أسبانيا من ضعف عسكرى بالنسبة الى الولايات المتحدة ، يحول بينها وبين التفكير فى تغيير علاقات السلطان لمصلحتها فى هذه الدول • ولقد كانت الرسالة الفرنسية الثقافية فى بعض البلاد وفى ظروف معينة غاية فى حد ذاتها ، ولكنها خضعت فى ظروف مختلفة وفى بعض البلاد الاخرى الى الاهداف الامبريالية • وقد تتحول طبيعة التوسع الاقتصادى والثقافى هنا ، مع التحول فى الأوضاع السياسية • وعندما تلوح الفرصة ، قد يتحول « مخزون حسن النوايا » ، أو الوضع المتفوق فى التجارة الخارجية لبلاد أخرى ، والذى حصلت عليه أية دولة ، كغاية لا كوسيلة ، فجأة الى مصدر من مصادر السلطان السياسى ، والى اداة محتملة وقوية فى الصراع من أجله • ولكن عندما تتبدل الظروف ثانية فان هذا التحول قد يفقد مزيته المكتسبة بصورة مفاجئة ايضا •

لكن التغلب على جميع هذه الصعوبات ، وبروز السياسة الخارجية على حقيقتها كسياسة امبريالية ، لا يعنى انتهاء المتاعب ، اذ سرعان

---

(١) لم تتخل بريطانيا • وحتى هذه اللحظة عن نياتها الامبريالية فى الوطن العربى الذى تؤلف مصر جزءا منه • ولعل هذه الحقيقة تبدو بصورة جلية فى العدوان الثلاثى على مصر ، فى عام ١٩٥٦ • وفى هذه الحرب الاستعمارية التى تشنها بريطانيا فى هذه الأيام على الجنوب المحتل • أو فى سياساتها المحمومة فى عمان وامارات الخليج للاحتفاظ بسيطرتها فيها • ( المعرب )

ما تبدو صعوبة جديدة ، تتعلق بطراز الامبريالية الذى يتحتم على المرء أن يعالجه • فقد تجد الامبريالية المحلية الناجحة ، فى نجاحها الحافز على التوسع شيئا فشيئا ، الى أن تتحول الى امبريالية قارية أو عالمية الشمول • وقد تجد أية بلاد بصورة خاصة ، ان من الضرورى ، لضمان التفوق المحلى ، وتثبيت أقدامه ، ان تحصل على تفوق فى السلطان على نطاق أكبر وأوسع ، وانها لا تحصل على الأمان والطمأنينة الا اذا أقامت امبراطورية عالمية واسعة • وهناك قوة دينامية عادة فى الامبريالية ، تحد عقلانيتها على صعدان هجومية أو دفاعية ، تبدأ من منطقة محدودة ، لتمتد منها الى القارة فالعالم كله • وكانت الامبراطورية المقدونية فى عهد فيليب والاسكندر ، والامبريالية النابليونية من هذا الطراز • وقد تتراجع من الناحية الأخرى سياسة امبريالية عالمية الشمول ، اذا وجدت مقاومة من قوة تفوقها الى منطقة مقررة ومحددة جغرافيا ، كما قد ترضى بالتفوق المحلى • وقد تفقد أيضا كل ميولها الامبريالية ، وتتحول الى سياسة للأمر الواقع • ويمكن تتبع التطور من الامبريالية ذات الحدود الجغرافية المقررة الى الامبريالية المحلية ، ومنها الى اضاعة الميول الامبريالية بصورة دائمة وكلية ، فى تاريخ الامبريالية السويدية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر •

وهكذا لا يكون تقويم أية ميول امبريالية وبالتالى أية سياسات تعارضها ، نهائيا على الاطلاق ، وذلك لان هذه السياسات والسياسات المعارضة لها ، تتعرض دائما لاعادة التقويم واعادة الصياغة • ولكن واضعى السياسات الخارجية يتعرضون دائما لاغراء اعتبار أى شكل معين من أشكال التوسع الامبريالى ، أو أى شكل آخر من أشكال السياسة الخارجية ، شيئا دائما ، والسير فى سياسة خارجية تتفق مع ذلك الشكل وتتكيف معه حتى فى حالة تبدله • وتتطلب الامبريالية العالمية الشمول، اجراءات مضادة ، تختلف عن تلك التى تكون مناسبة للامبريالية المحلية، ولاريب فى أن الدولة التى تواجه هذه بالاجراءات الصالحة لمواجهة تلك ، تسبب لنفسها التعرض لبعض الاخطار التى تحاول تجنبها • وتمثل صعوبة أخرى فى الحاجة الى الاعتراف بسرعة بأى تبدل فى السياسة الامبريالية لدولة أخرى، كما يمثل مصدر آخر من مصادر الخطأ فى الفشل فى تكيف سياسة الدولة المعنية الخارجية بصورة سريعة مع مثل هذا التبدل •

وأخيرا تعرض الامبريالية مشكلة تشترك فيها مع جميع السياسات

الخارجية ، التى تتضمنها ، لكن عرضها لها يكون على أى حال فى صورة حادة للغاية ، وتقوم المشكلة فى اكتشاف الطبيعة الصحيحة لأية سياسة خارجية عادة وراء حجب مذهبيــة تتنكر بهـا • وتزداد متاعب التمييز الكامنة فى الامبريالية نفســها ، من جــراء الحقيقة الواقعــة وهى أن أية سياسة خارجية لا تعرض نفسها على حقيقتها الا فى النادر وان اية سياسة امبرياليــة ، لا تحسر النقـاب عن وجهها الصحيح فى اقوال ممثليها • وسنبحث فى الفصل السابع من هذا الكتاب ، الاسباب التى تؤدى الى هذا الوضع والصور النموذجية التى تظهر فيها هذه المذاهب • وسيتضح اثناء ذلك البحث مدى الصعوبة فى التمييز بين مظاهر السياسة الخارجية ولبابها •

# - ٦ -

# الصراع على السلطان ـ سياسة المكانة

لم تعترف الكتابات السياسية العصرية الا نادرا بحقيقة سياسة المكانة وبأنها المظهر الأساسى الثالث للصراع على السلطان على المسرح الدولى . ولهذا الاهمال سببان أولهما ان سياسة المكانة قد استخدمت الاشكال الارستقراطية للاختلاط الاجتماعى على النحو المتبع فى عالم الدبلوماتية ، كوسيلة اساسية من وسائلها . ولا ريب فى ان ذلك العالم بما فيه من قواعد شكلية ، وما يدور فيه من خلافات على الوثبة والاسبقية ، وشكلياته الفارغة ، هو النقيض الصحيح للطريقة الديمقراطية فى الحياة . وقد مال حتى أولئك الذين لم يقتنعوا كل الاقتناع بان سياسات القوة ، ليست الا الوراثة الارستقراطية ، الى أن يروا فى سياسة الهيبة والنفوذ كما يمارسها الدبلوماتيون لعبة تناقضية ، تمتاز بالسخف والهزل ، وتخلو من أى ارتباط عضوى باعمال السياسات الدولية .

يضاف الى هذا ان المكانة ، اذا ما قورنت باكتساب السلطان والحفاظ عليه ، ليست الا غاية فى حد ذاتها . وتكون سياسة المكانة فى معظم الحالات ، احدى الأدوات التى تحاول سياسات الوضع القائم والامبريالية ، تحقيق غاياتها عن طريقها . ويجعل هذا من السهل علينا أن نستنتج أن سياسة المكانة ليست مهمة ، ولا تستحق منا مناقشة علمية منظمة .

لكن سياسة المكانة فى الواقع ، فطرية كعنصر فى العلاقات بين الدول ، كما هى بالنسبة الى العلاقات بين الافراد ، مهما تعرضت هذه السياسة للمبالغة والسخف فى استعمالاتها . ويتضح هنا أيضا ، أن السياسات الدولية والداخلية ليست الا مظاهر مختلفة لشىء واحد

لا يتغير ، وفى هذين المجالين تكون الرغبة فى المكانة الاجتماعية قوة حركية قوية تقرر العلاقات الاجتماعية ، وتخلق النظم الاجتماعية • وينشد الفرد دائما ، الاعتراف من زملائه بالاهمية التى يضفيها على نفسه • وهو لا يستطيع أن يعى ما يعتبره مزايا متفوقة فيه ، وان يتمتع بهـا تمتعا كاملا ، الا على ضوء ما يسمعه من مديح من الآخرين واطراء لطيبته وذكائه وقوته • وهو لا يستطيع الحصول على ما يتوق اليه من حدود الضمان والثراء والسلطان ، التى يرى أنه يستحقها الا عن طريق اشتهاره بالتفوق • وهكذا فان مايراه الناس فينا لا يقل فى أهميته ، عما نحن فعلا عليه فى الصراع من أجل الوجود ، ومن أجل السلطان • لأنه يؤلف المادة الأولية فى بناء العالم الاجتماعى • ولاريب فى آن الصورة التى تبدو فى مرآة عقول زملائنا أى مكانتنا هى التى تقر — ما نحن عليه كأعضاء فى المجتمع ، لا أصل هذه الصورة التى قد تكون انعكاسا مشوها عنه •

ولهذا يكون من الضرورى ، بل ومن المهم أيضا التأكد من أن الصورة العقلية التى يكونها الآخرون عن وضع أى انسان فى المجتمع ، تمثل بأمانة وصدق الوضع العقلى ان لم تبزه فى تمثيلها له • وهذا هو ما نعنيه بسياسة المكانة • فالهدف من هذه السياسة التأثير على الدول الاخرى ، بالسلطان الذى تملكه دولة بصورة فعلية ، أو بالسلطان الذى تعتقد أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنهـا تملكه • وهناك أداتان رئيسيتان تحققان هـذا الغرض ، وهما المظاهر الدبلوماتية فى أوسع معانيها ، وعرض القوة العسكرية •

### ١ — المظاهر الدبلوماتية :

هناك قصتان من حياة نابليون ، تظهران بوضـوح ، الرموز التى يعرب فيها أى حاكم عن مركز قوته وسلطانه فى مظاهر شكلية ، وتعرض الأولى منهما نابليون وهو فى ذروة سلطانه ، بينما تعرضه القصة الثانية وقد خلف هذا السلطان وراءه •

فى عام ١٨٠٤ وكان البابا يستعد لتتويج نابليون امبراطورا ، أخذ الحاكمان يتأهبان ليظهر كل منهما سلطانه المتفوق على الآخر ، لما فى ذلك من مصلحة له • وقد أفلح نابليون فى تأكيد تفوقه ، لا بأنه تناول التاج بيديه ووضعه على رأسه بدلا من ان يسمح للبـابا بذلك فحسب ، بل

وبحيلة مظهرية ابتكرها ، ورواها الدوق روفيجو ، أحد قادة نابليون ووزير شرطته فى مذكراته على النحو التالى :

•• وقد مضى يقابل البابا وهو فى طريقه الى نامور • وادعى رغبة منه فى تجنب الاحتفال به ، بأنه ماض الى رحلة صيد ، ولذا كان رجال حاشيته مع معداتهم فى الغابة • ووصل الامبراطور على متن جواده ، وهو فى لباس الصيد مع حاشيته • وحدث اللقاء على قمة التل ، وفى ضوء القمر ، فقد وصلت عربة البابا ، وخرج من بابها الأيسر بملابسه البيضاء • وكانت الأرض قذرة ، ولم يرغب فى الخروج من العربة بحذائيه البيضاوين الحريرين ولكنه اضطر الى أن يفعل ذلك اخيرا •

وترجل نابليون ليستقبل البابا ، وتعانقا ، وتقدمت عربة الامبراطور التى دفعت عمدا الى الامام ، وكأن تقدمها جاء عرضا نتيجة اهمال السائق ، بينما وقف الرجال عند بابيها المفتوحين من اليمين والشمال • وعند ما حان وقت الركوب ، استقل نابليون العربة من بابها الايمن ، بينما قاد أحد الضباط البابا الى الباب الأيسر ، بحيث دخل الرجلان العربة من بابيها فى وقت واحد • وجلس الامبراطور طبعا الى اليمين ، وقررت هذه الخطوة بالطبع دون اى نقاش ، طريقة المراسيم التى تجب مراعاتها طيلة الوقت الذى سيقضيه البابا فى باريس (١)

ووقعت القصة الثانية فى دريسدن فى عام ١٨١٣ ، بعد هزيمة نابليون فى روسيا ، وعندما أصبح الامبراطور مهددا من تحالف يضم أوربا كلها ، وهو التحالف الذى قدر له ان ينزل به بعد فترة قصيرة الهزيمة المفجعة فى ليبزيج • ولقد حاول نابليون فى مقابلة مع مترنيخ استغرقت تسع ساعات ، منع المستشار النمسوى من الانضمام الى هذا التحالف المعد ضده • وعامل مترنيخ نابليون كرجل قضى عليه بالزوال، بينما ظل نابليون يتصرف كسيد أوربا كلها ، كما كان بالفعل طيلة حقبة كاملة انقضت • وبعد مشاجرة كلامية عنيفة ، أراد نابليون ان يختبر مدى سيطرته ، فأسقط قبعته على الأرض ، متوقعا من الناطق بلسان التحالف المعادى له ، ان يلتقطها له • وعندما تظاهر مترنيخ بأنه لا يراها ، تبين للرجلين معا ان تبدلا حاسما قد وقع فى مكانة البطل المنتصر فى أوستر ليتز وواجرام وسلطانه • وقد لخص مترنيخ الوضع فى نهاية المقابلة ، عندما أبلغ نابليون يقينه من ضياعه •

وتكون العلاقات بين الدبلوماتيين بالطبع ، كأداة لسياسة من سياسات الهيبة والنفوذ ، اذ ان الدبلوماتيين ليسوا الا الممثلين الرمزيين

---

(١) مذكرات الدوق روفيجو ( لندن ١٨٢٨ ) • الجزء الاول • القسم الثانى ص ٧٣

لبلادهم (١) • والاحترام الذى يقابل به الدبلوماتى ، انما هو موجه الى بلاده ، كما أن مايبديه هو من احترام انما يصدر عن بلاده، كما ان الاهانة التى تصدر عنه أو يتلقاها ، انما تكون فى الواقع صـادرة عن بلاده أو موجهة اليها • ويحفل التاريخ بالامثلة التى توضح هذه النقاط ، والتى تضفى عليها أهمية فى السياسات الدولية •

ولقد جرت العادة فى معظم البلاطات على ان يقوم الموظفون العاديون بتقديم السفراء الأجانب الى الملك ، فى حين يقـوم الأمراء بتقديم سفراء الملوك • وعندما أمر لويس الرابع عشر أحد الأمراء وهو أمير اللورين فى عام ١٦٩٨ بتقديم سـفير جمهـورية البندقية اليه ، طلب المجلس الأعلى لجمهـورية البندقية من السـفير الفرنسى ان يبلغ الملك ان الجمهورية لن تنسى ابدا هذا الشرف الذى أولاها اياه ، كما بعث المجلس برسالة شكر خاصة الى الملك • وقد أومأت فرنسا بهذه الاشارة الى انها تعتبر جمهورية البندقية ، فى منزلة المملكة من ناحية السلطان ، وكانت هذه المكانة هى التى دفعت البندقية الى ابداء الشكر والاعتراف بالجميل • وجرت عادة البـابوات فى البلاط البابوى على استقبال الممثلين الدبلوماتيين لمختلف أنماط الدول فى قاعات مختلفة • فكان البـابا يستقبل سفراء الملوك المتوجين وجمهورية البندقية فى صـالة الملوك ، فى حين كان يستقبل ممثلى الأمراء الآخرين والجمهوريات الأخرى فى صالة النبلاء (الدوقات) • ويقال ان جمهورية جنوا قد عرضت على البـابا الملايين ليستقبل ممثلها فى صالة الملوك لا فى صالة النبلاء ، ولكن البابا رفض تلبية الطلب، نظرا لمعارضة البندقية التى لم تكن ترغب فى أن تعامل جنوه على قدم المساواة معها ، فالمساواة فى المعاملة ، تعنى المسـاواة فى المـكانة ، أى فى مدى السلطان المعروف ، وهو ما لا توافق عليه الدولة ذات المكانة الارفع •

وكانت العادة فى البلاط العثمانى حتى نهاية القرن الثامن عشر ، عندما يقدم السفراء ، أو من يمثلونهم من أعضاء سفاراتهم الى السلطان فى الآستانة ، ان يمسك موظفو التشريفات فى البلاط بأذرعهم وأن تظل رءوسهم منحنية الى الأرض • وكانت العادة بعد تبادل الخطب التقليدية بين السفير والصدر الأعظم ( رئيس الوزراء ) ان يهتف موظفو الحاشية السنية بقولهم : « الحمد لله الذى أرغـم الكفرة على المجىء لتقديم الولاء

(١) لمعرفة ما يقوم به الدبلوماسيون من مهام كثيرة ، راجع الفصل الحادى والثلاثين من هذا الكتاب •

الى سدتنا السنية المجيدة» • وكان القصد من اذلال ممثلى البلاد الاجنبية، تجسيد ، ما للبلاد التى يمثلونها من سلطان خفيض اذا ما قورن بسلطان الباب العالى •

وكانت العادة فى أيام الرئيس ثيودور روزفلت ان يستقبل جميع الممثلين الدبلوماتيين فى اليوم الأول من ينـاير ، ليقدموا اليه تهـانيهم بالعام الجديد • وعاد الرئيس تافت فأبطل هذه العادة ، وأمر بأن يستقبل السفراء والوزراء المفوضون بصورة فردية. وعندما وصل الوزير الاسبانى المفوض الذى لم يكن قد أبلغ بهذا التغيير الى البيت الابيض فى الاول من يناير عام ١٩١٠ ، للاشتراك مع السفراء فى المقابلة ، رفض موظفو الدار ذلك • وعلى الاثر استدعت الحكومة الاسبانية ، وزيرها المفوض، واحتجت لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وهكذا نجد ان دولة كانت قد فقدت قبل عهد قصير امبراطوريتها ، وتحولت الى منزلة دولة من الدرجة الثالثة تصر على الاقل ، على الاحتفاظ بالمكانة التى كانت تتفق مع عظمتها السابقة •

وعندما أجلس وزير خارجية الاتحاد السوفياتى فى احتفالات النصر فى باريس فى عام ١٩٤٦ ، فى الصف الثانى فى حين كان ممثلو الدول العظمى الاخرى يجلسون فى الصف الأول ، غادر قاعة الاجتماع محتجا، وهكذا نجد ان دولة كانت منبوذة الى عهد طويل من المجتمع الدولى ، قد وصلت الى مركز الدولة العظمى الذى لا يناقش ، وأصرت على أن تكون لها المكانة التى تستحقها بفضـل مركزها الجديد • ولم يستطع تشرشل وستالين وترومان فى مؤتمر بوتسدام عام ١٩٤٥ الاتفاق على ايهم يجب أن يدخل قاعة الاجتماع أولا ، مما أجبرهم فى النهاية على الدخول اليها من ثلاثة أبواب مختلفة فى الوقت نفسه • وكان هؤلاء القادة السياسيون الثلاثة يجسدون سـلطان دولهم • وكان لا بد للسـابقة التى تعطى لأى منهم ، ان تعطى لدولتـه مكانة متفـوقة على الدولتين الأخـريين ، وهو ما تأبيانه وترفضانه • ولما كانت الدول الثلاث تدعى تكافؤا فى السلطان، فقد كان لزاما عليهم ان يهتموا ، بالحفاظ على تلك المكانة التى يجد فيها ذلك التكافؤ التعبير الرمزى عنه •

وتشرح المقتطفات التالية من مقـال يصـور المسرح الاجتماعى فى واشنطن الأهمية السياسية لما يجرى بين جميع الدبلوماتيين من مباريات فى الحفلات العامة •••

.. ولا ريب فى أن موضوع ما اذا كانت السفارات الاجنبية تكسب شيئا فعليا لبلادها ، من جراء هذه الاختلاطات الاجتماعية ، قضية قابلة للنقاش ، فليس ثمة حدود فى هذا الوضع ، وان كان معظم السفراء ، يقومون بجولاتهم الاجتماعية بشىء من الجدية المتزمته ، ويعتبرونها من أهم النواحى الفعالة والمثمرة فى مهمتهم . ومن المحتمل ان يكونوا على حق فى هذا .

.. فالكياسة الدبلوماتية تحد على أى حال من نشاطات أى سفير فى العاصمة التى يمثل بلاده فيها . ومن المؤكد ان أى سفير لايرغب فى أن يظهر فى البرلمان الامريكى مختلطا بأعضاء الكونجرس ، أو مسجلا بصورة علنية رد فعله على نغمة المناقشات التشريعية واتجاهها . ومع ذلك عليه أن يتلقى قدرا كافيا من الانطباعات الدقيقة عن الشئون والموظفين فى امريكا ، وأن يترك شيئا من طابعه الشـــخصى وشخصية بلاده فى عقول الناس بوجه عام .

« ولهذا يكون الطريق الاجتماعى هو سبيله الوحيد الى ما يريد ، وما لم يتميز بالجاذبية وبالتكيف مع الصالونات التى يغشاها ، فلن يكون ذا نفع لبلاده فى مهمته السفارية ....

.. ولما كان ممثلو الدول الامريكية اللاتينية يقيمـــون أعظم الحفلات فى واشنطن وأكثرها تكلفة ونفقات ، ولا يجنون منها كما يبدو الا القليل جدا ، فهناك ميل شديد الى الغائها على اعتبار أنها لاتعدو مجرد اللهو . لكن هذا الميل خاطىء على أى حال . فكل ما ينشده هؤلاء الامريكيون اللاتينيون هو المكانة ، أى المكان المتكافىء فى أسرة الدول الامريكية . وهل هناك من يستطيع القول بأن هؤلاء عن طريق عرض تراثهم ، وكياساتهم المتألقة ، وأفكارهم النيرة فى سلسلة لا تبارى فى الحفلات ، لا يؤدون شيئا لتحقيق هذه الغاية التى ينشدونها ؟ (١)

وتجد سياسة المكانة شأنها فى ذلك شأن سياسة ما تملكه الدولة من سلطان ، أو ما تظن انها تملكه أو تريد من الدول الأخرى ان تعتقد بأنها تملكه ، ميدانا فسيحا ومثمرا فى اختيار المكان المناسب للاجتماعات الدولية . وعندما تتنافس مطالب متعادية مع بعضها ، ويكون فى الامكان التوفيق بينها عن طريق الحلول الوسط ، يختار مكان اللقاء عادة فى البلاد التى لا تشترك فى التنافس على المكانة . ولعل هذا هو السبب الذى دعا الى اختيار لاهاى فى هولنده ، وجنيف فى سويسرا ، مكانين صالحين لعقد المؤتمرات الدولية . ويعنى التحول من مكان أثير للقاء الى مكان آخر ، وقوع تحول فى تفوق السلطان . وكانت الأغلبية الغالبة من المؤتمرات الدولية تعقد فى باريس فى الشطر الاكبر من القرن التاسع عشر . لكن عقد مؤتمر برلين فى عام ١٨٧٨ ، فى عاصمة الامبراطورية الألمانية التى

---

(١)« سياسات الولائم » مقال فى مجلة فورشون عدد فبراير ١٩٥٢ . ص ١٢٠

تم انشاؤها بعد انتصارها على فرنسا ، قد بين للعالم كله ، المكانة الجديدة لألمانيا ، التى جعلت منها اكبر قوة مسيطرة على القـارة الأوربية ، وقد اعترض الاتحاد السوفياتى منذ البـداية على اختيـار جنيف مقرا للأمم المتحدة ، وذلك لأن هذه المدينة السويسرية ، كانت تمثل فى الماضى النقطة الحفيضة فى المكانة الروسية فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين • وعندما أظهر توزيع السلطان فى الأمم المتحـدة المجتمعة فى نيويورك أن الاتحاد السوفياتى يقف فى جانب الأقلية التى تواجهها أغلبية تتزعمها أمريكا دائما ، أوصى الاتحاد السوفياتى بنقل مقر الامم المتحدة الى جنيف التى لا تحمل اية اشارة رمزية لتفوق أمريكا •

وتصر الدولة المتفوقة فى سلطانها فى مجال معين أو منطقة معينة ، على أن تعقد المؤتمرات الدولية التى تتناول القضـايا المتعلقة بذلك المجال أو تلك المنطقة ، فى أراضيها أو فى أراض قريبة منها • ويتضح من هذا ان معظم المؤتمرات الدولية التى تعالج القضـايا البحـرية ، قد عقـدت فى مدينة لندن • أما المؤتمرات الدولية المتعلقة باليابان ، فقد عقدت فى الغـالب اما فى واشنطن أو فى طوكيو • وعقدت المؤتمرات التى تتعلق بمصير أوربا بعد الحرب العالمية الثانية اما على الارض الروسية كمؤتمرى موسكو ويالطا : أو فى مناطق يحتلها الاتحـاد السوفياتى كبوتسدام ، أو مناطق قريبة من الارض الروسية كطهران • ولكن لم تحل نهاية عام ١٩٤٧ ، حتى كانت الاوضاع قد تبدلت تماما الى الحد الذى دفع الرئيس ترومان ، الى أن يعلن بشىء من التأكيـد ، بأنه لن يجتمع الى السـيد ستالين في أى مكان آخر سوى واشنطن (١) .

## ٢ ـ عرض القوة العسكرية

تسـتخدم سياسة المكانة ، بالاضافة الى الاجراءات الدبلوماتية ، التظاهرات العسكرية كوسيلة لتحقيق غاياتها .ولما كانت القوة العسكرية هى المعيار الواضح لسـلطان الدولة وقوتها ، فان عرضها يسـاعد على التأثير على الدول الاخرى ، بما لديها من قوة وسلطان . ويدعى الممثلون العسكريون للدول الاجنبية مثلا الى المناورات العسكرية والبحرية التى تجرى فى أيام السلم ، لا بقصد اطلاعهم على الاسرار العسكرية ، بل بقصد التأثير عليهم وعلى حكوماتهم ، بما لـدى تلك الدولة المعنية من استعداد

---

(١) النيويورك تايمز عدد ١٩ ديسمبر ١٩٤٧ الصفحة الاولى وعدد ٢٧ يوليو ١٩٤٨ الصفحة الاولى وعدد ٤ فبراير ١٩٤٩ الصفحة الاولى •

عسكرى ، وكان القصد من دعوة المراقبين الأجانب الى تجربتى القنابل الذرية فى المحيط الهادى فى عام ١٩٤٦، تحقيق الهدف نفسه. فقد كانت الغاية التأثير على المراقب الأجنبى من الناحية الاولى بما لدى الولايات المتحدة الامريكية من قوة بحرية ضخمة وبما حققته من منجزات تقنية هائلة من الناحية الثانية . ولقد كتبت صحيفة النيويورك تايمز تقول.. أجمع واحد وعشرون مراقبا من أعضاء لجنة مراقبة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة ، على أن الولايات المتحدة قد قصفت مجموعة من السفن أضخم من مجموع عدد من الاساطيل العالمية (١) . وكان القصد أيضا ان يرى المراقب الاجنبى بنفسه من الناحية الاخرى ، ماتستطيع القنبلة الذرية ان تفعله فوق الماء وتحته ، وان الدولة التى تحتكر القنبلة الذرية تتفوق فى القوة العسكرية بكثير على الدول التى لاتملكها من الناحية الاخرى . وكان الجمع بين هذين العاملين ، يضفى على الولايات المتحدة المكانة التى تريدها كأقوى دولة فى العالم .

ولما كانت الاساطيل البحرية تتميز بالحركة السريعة التى تمكنها من حمل سلطان الدولة التى تملكها وعلمها الى زوايا العالم الاربع ، ولما كانت هذه الاساطيل تترك أثرا عظيما بظهورها ، فقد كانت التظاهرات البحرية في الماضى اداة مناسبة وصالحة لسياسة المكانة . وتمثل زيارة الاسطول الفرنسى فى عام ١٨٩١ لميناء كرونستاد الروسى ، والزيارة المقابلة التى قام بها الاسطول الروسى في عام ١٨٩٣ . لميناء طولون الفرنسى ، نقطة تحول في التاريخ السياسى العالمى ، اذ ان هاتين الزيارتين المتبادلتين قد عرضتا على العالم كله ، التضامن السياسى والعسكرى القائم بين فرنسا وروسيا ، والذى لم يمض عليه طويل وقت حتى كان يتبلور فى شكل تحالف سياسى وعسكرى . وكان ايفاد الدول البحرية الكبيرة ، بين آونة وأخرى لوحدات من قواتها الحربية الى موانىء الشرق الاقصى ، قد بين لشعوب هذه المنطقة تفوق السلطان الغربى . ودابت الولايات المتحدة الامريكية من وقت الى آخر ايضا على أن تبعث بأساطيلها الى موانىء أمريكا اللاتينية ، لتذكير دولها المعنية بأن القوة البحرية الامريكية هى المتفوقة في النصف الغربى من الكرة الأرضية .

وتقوم الدولة البحرية اذا ماتعرض سلطانها أو تعرضت مطالبها فى أية منطقة مستعمرة أو شبه مستعمرة ، للتحدى من جانب أهل تلك المنطقة أو أية دول أخرى منافسة لها ، بارسال بارجة أو مجموعة من

---

(١) عدد النيويورك تايمز أول يوليو لعام ١٩٤٦ الصفحة الثالثة .

بوارجها الحربية الى تلك المنطقة لتكون رمزا لسلطانها على تلك البلاد. ولعل أشهر مثل على هذا الطراز من سياسة المكانة ، تلك الزيارة التى قام بها غليوم فى عام ١٩٠٥ على ظهر بارجة ألمانية الى ميناء طنجة فى المغرب ، بقصد معارضة ما لفرنسا من مطالب فى تلك المنطقة . ولا ريب فى أن الرحلات البحرية التى تقوم بها الوحدات البحرية الامريكية منذ عام١٩٤٦ الى الموانىء الايطالية واليونانية والاغريقية ، هى الرد الصحيح على مطامع روسيا في تلك المنطقة . ولاريب أيضا في ان اختيار اكثر المناطق فى اوربا الغربية تعرضا للخطر ، أماكن لمناورات القوات المشتركة للتحالف الغربى انما قصد منه اظهار القوة العسكرية للتحالف الغربى ، وتصميمه على استخدام هذه القوة وتنفيذها دفاعا عن الوضع القائم في أوربا الغربية .

وتكون التعبئة العامة أو الجزئية هى الشكل الاكثر تطرفا من الاشكال العسكرية لسياسة المكانة . ومن المحتمل ان تكون هذه التعبئة كأداة لسياسة المكانة قد غدت منسوخة اليوم ، طالما أن حرب المستقبل ستتطلب على الغالب الاعداد الكلى فى جميع الاوقات . وقد كانت الدعوة الى الخدمة العسكرية في الماضي وحتى عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، لفئات معينة من القوات الاحتياطية أو لجميع الصالحين للخدمة العسكرية ، أداة قوة فى سياسة المكانة . فعندما عبأت روسيا على سبيل المثال فى شهر يوليو عام ١٩١٤ ، جيشها لتلحقها فى ذلك كل من النمسا وألمانيا وفرنسا ، وعندما عبأت فرنسا وتشيكوسلوفاكيا قواتهما في سبتمبر عام ١٩٣٨ ، وعادت فرنسا فعبأت جيشها في مارس وسبتمبر عام ١٩٣٩ كان القصد من هذه التعبئات دائما ، العرض على الاعداء والاصدقاء على حد سواء ، مالدى الدولة الواحدة من قوة عسكرية ، وتصميمها على استخدام تلك القوة في تأييد غاياتها السياسية .

وهنا تستخدم المكانة ، أي سمعة السلطان لدى الدولة كزاجر من الحرب واستعداد لها . وكل ماتأمل فيه الدولة ، ان تكون مكانتها كبيرة الى الحد الذى يمنع الدول الأخرى من التفكير فى حربها . ويؤمل في الوقت نفسه ، في حالة فشل سياسة المكانة هذه ، بأن تؤدى تعبئة القوات المسلحة قبل اندلاع نيران الحرب بصورة عملية ، الى وضع الدولة التى تعلنها فى أحسن موقف عسكرى نافع وممكن فى ظل جميع الأوضاع والظروف . وتميل السياسات العسكرية والسياسية عند ذلك الحد ، الى أن تغدو ناحيتين مختلفتين من شىء واحد ، وستتاح لنا الفرصة في فصول لاحقة ، لنشير الى العلاقة الوثيقة بين السياسات الدولية ، وبين السياسة العسكرية في أوقات السلام كما في أوقات الحروب .

### ٣ ـ هدفان لسياسة المكانة

لسياسة المكانة هدفان نهائيان محتملان ، اولهما الحصـول على المكانة في حد ذاتهـا ، وثانيهما الحصول على المكانة دعمـا لسياسة الوضع القائم او الامبريالية . وبينما يبحث فى المجتمعات القومية عن المكانة عادة كغاية ، الا أنها لا تكون الا نادرا الهدف الاول فى السياسات الدولية . وتكون هذه المكانة فى السياسات الدولية ،وفى أحسن الحالات، الثمرة النافعة للسياسات التى لا تهدف في النهاية الى الاشتهار بالقوة، وانما الى الحصول على لبابها وجوهرها . وفي وسع الأعضاء الأفراد في مجتمع قومي يعيشون في وجودهم وفى مركزهم الاجتماعى في ظل حماية نظام متكامل من النظم الاجتماعية وقواعد السلوك ، ان يغرقوا أنفسهم فى التنافس على المكانة ، كطراز من اللعبة الاجتماعية التى لاضير فيها . لكن الدول التى يتحتم عليهـا ان تعتمـد كأعضـاء فى المجتمع الدولى كل الاعتماد على سلطانها لحماية وجودها ومركزها من ناحية القوة والسلطان لا تستطيع أن تتجاهل الاثر الذى يتركه اكتساب المكانة أو ضياعها على مركز سلطانها على المسرح الدولى .

ولعله ليس من قبيل الصدفة العارضة كما اشرنا من قبل ، ان يميل مراقبو الأوضاع الدولية الذين يقللون من أهمية السلطان الى عدم العناية بمواضيع المكانة عناية كافية . ولعله ليس من قبيل الصدفة العارضة أيضا أن يكون المتهوسـون بذواتهم من الحمقى هم الذين يميلون وحدهم الى اتباع سياسة المكانة كغاية لذاتها . ولعل غليوم وموسولينى هما خير مثلين في العصور الحديثة على هذه السياسة . فقد أثملهما السـلطان الداخلى الذى حققاه مؤخرا ، واعتبرا السـياسة الدولية ، شـكلا من أشكال اللهـو الشخصى ، حيث يتمتع الواحد منهما عن طريق تمجيد دولته ، واذلال الدول الاخرى ، عن تمتعه بتفوقه الشخصى . ولا ريب في انهما بعملهما هذا قد خلطا بين المسرحين الداخلى والدولى . فعرض هذا السلطان فى الداخل ، أو التظاهر به على الاقل ، لا يكون أكثر فى أسوأ الحالات ، من حماقة لا ضير فيها ولا أذى . أما فى الخارج ، فيكون هذا العرض بمثابة اللعب بالنار ، التى تحرق اللاعب بها ، اذا لم تكن لديه القوة التى تتفق مع اعتقاده أو مع تظاهره . ويميل حـكم الرجل الواحد ، سواء أكان ملـكية مطلقة أم ديكتاتورية الى اعتبـار الامجـاد الشخصية للحاكم ، والمصالح السياسية لدولته شيئا واحدا . ويكون هذا الاعتبار من وجهة نظر السير الناجح للسياسة الخارجية ، ضعفا خطيرا ، اذ انه يؤدى الى سياسة من سياسـات المكانة على اعتبار انها

غاية ، مع تجاهل المصالح القومية وتعرضها للخطر ، أو تجاهل السلطان المتوافر لدعمها .

وينبع الدور الذى تؤديه سياسة المكانة لسياسات الوضع القائم والامبريالية من طبيعة السياسات الدولية نفسها . فالسياسة الخارجية لأية دولة هى دائما النتيجة الطبيعية لتقويم علاقات السلطان على النحو الذى توجد فيه بين الدول المختلفة فى أية لحظة معينة من لحظات التاريخ ، وعلى النحو الذى قد تتطور اليه في المستقبل القريب والبعيد أيضا . وتقوم السياسة الخارجية للولايات المتحدة على سبيل المثال ، على تقويم لسلطان الولايات المتحدة نفسها بالنسبة الى سلطان بريطانيا العظمى مثلا والاتحاد السوفياتى والأرجنتين ، والى التطور المقبل المحتمل لسلطان هذه الدول المختلفة نفسها • وتقوم السياسات الخارجية لبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتى والارجنتين أيضا على تقويمات مماثلة ، تتعرض دائما وباستمرار لاعادة النظر ، لجعلها سليمة حتى اللحظة الاخيرة .

والمهمة الأولى لسياسة المكانة ، التأثير على هذه التقويمات . فلو تمكنت الولايات المتحدة مثلا من أن تؤثر بسلطانها على دول أمريكا اللاتينية الى الحد الذى يقنعها ، بأن تفوقها فى النصف الغربى من الكرة الارضية ، لايقبل التحدى ، فان سياستها للوضع القائم في النصف الغربى ، لاتتعرض للتحدى ، ويكون نجاحها والحالة هذه مضمونا . ولعل الفضل فى الاستقرار السياسى النسبى الذى نعمت به أوربا فى عشرينات قرننا الحالى ومستهل ثلاثيناته ، يعود الى المكانة التى كانت لفرنسا كأقوى دولة عسكرية في العالم . وتدين الامبريالية الالمانية بانتصاراتها فى أواخر الثلاثينات الى نجاح سياسة مكانتها . فقد تمكنت هذه السياسة من اقناع الدول المعنية بالحفاظ على الوضع القائم بتفوق ألمانيا ان لم نقل باستحالة قهرها • ولقد حقق عرض الأفلام التسجيلية لحرب المانيا «الصاعقة» فى بولنده وفرنسا على النظارة الاجانب وجلهم من القادة السياسيين والعسكريين هذا الهدف تمام التحقيق • ومهما كانت الغايات النهائية للسياسة الخارجية لأية دولة ، فان مكانتها ، أو مالسلطانها من سمعة ، يعتبر عاملا هاما وأحيانا حاسما فى تقرير نجاح سياستها الخارجية أو فشلها • ولهذا تكون سياسة المكانة عنصرا لا غنى عنه فى السياسة الخارجية القومية •

وقد اعتمدت الحرب الباردة التى سيطرت على العلاقات بين العالم الغربى والكتلة السوفياتية منذ أواخر اربعينات هذا القرن ، على أسلحة

المكانة قبل كل شيء • ولقد حاولت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ان تؤثر الواحـدة منهما على الأخـرى بقـواها العسـكرية وطاقاتهـا الاقتصادية ومبادئها السياسية ، لاضعاف معنويات الأخرى ، والحيلولة دون قيامها بخطوة لايمكن اصلاحها عن طريق الحرب • وقد حاولت كل واحدة منهما في الوقت نفسه ، التـأثير على حليفاتها . وعلى أعضـاء الحلف المعادى لها ، وعلى الدول اللاملتزمة أيضـا بهذه المزايا . وكان هدفها الابقاء على ولاء حلفائها ، واضعاف وحدة الحلف المعادى لهـا ، وكسب تأييـد الدول اللاملتزمة لسيـاساتها . وباتت المكانة من أهم الاسلحة السياسية بصـورة خاصـة في هـذا العصر . الذى لايقتصر الصراع فيه على السلطان على استخدام الطرائق التقليدية من الضغط السياسي والقوة العسكرية ، وانما يتعـداه الى الاجـراءات اللازمـة للسيطرة على عقول الناس . وتخاض الحرب الباردة فى مناطق آسـيا الفسيحة والشرق الاوسط وافريقيـا بوجه خاص ، على صعيد التنافس ، بين فلسفتين سياسيتين متنازعتين وبين طريقتين مختلفتين فى الحياة • ولعل هـذا يؤلف طريقة أخرى للقول بأن المكانة أو سمعة السـلطان والاداء السياسي، قد غدت الهدف الرئيسى الذى تخاض الحروب السياسية من أجله • والدعاية هى الاداة الـكبرى لهذا الصراع ، اذ انهـا تهدف الى الرفع من مكانة جانبها والحط من مكانة الجانب الآخر •

وتحقق سياسة المـكانة نصرها الحقيقى الـكبير ، عندما تضفى على الدولة التى تستخدمها ، سمعة كبيرة بأنها ذات سلطان ، بحيث تتمكن من تجنب استخدامه فعليا لتحقيق أغراضها • وهناك عاملان يجعلان مثل هذا النصر فى حيز الامكان ، أولهما السمعة بالسلطان الذى لا يمكن تحديه ، وثانيهما الاستهتار بالقدرة على ضبط النفس فى استخدامه • ولا ريب فى أن الامبراطوريتين الرومانية والبريطانية ، وسياسـة حسن الجـوار التى تسير عليها الولايات المتحدة ، هى خير نماذج فعلية على هذا التزاوج النادر بين العاملين •

ويرجع الفضـل فى العمر الطويل الذى عاشـته الامبراطورية الرومانية ، اذا ما قورن بمصير الانحلال السريع الذى يحل بصورة عامة، بالبنيانات الامبراطورية ذات الابعاد المماثلة ، الى الاحترام العميق الذى كان يفرضه الاسم الرومانى على المناطق الواقعةفىحدود هذه الامبراطورية• وكانت رومة متفوقة فى دهائها السياسي وقوتها العسكرية على أى جزء آخر من الاجزاء التى تؤلف الامبراطورية • ولا ريب فى أنها بعملها على تخفيف عبء التفوق الى أقصى حد يمكنها من تحمله • حرمت الشـعوب

الخاضعة لهـــا من الحافز الذى يدفعهـــا لتخليص أنفسها من السيطرة الرومانية • وقد يثور شعب واحد أو اثنـــان من الشعوب الخاضعة فى أسوأ الحالات ، ولكن لم يكن ثمة أبدا حافز كاف يدعو الشـــعوب كلها الى تشكيل ائتلاف تكون له القوة الكافية لتحدى رومة وسلطانها • وكانت تعالج الثورات الفردية المعزولة والمتفرقة بسرعة وفاعلية كبيرة عن طريق القوة الرومانية المتفوقة، عاملة بذلك على زيادة مكانتها فى دنيا السلطان• ولا ريب فى ان المقابلة بين المصير المرعب الذى كان يلقاه كل من يجرؤ على تحدى رومة ، والوجود السلمى والناجح للشعوب الاخرى التى ظلت على ولائها لرومة ، وعاشت فى حماية القانون الرومانى ، قد ضـاعف من اشتهار رومة بالاعتدال فى ممارسة سلطانها •

وكانت هذه الشهرة أيضا بالسلطان ملطفة بالقدرة على ضبط النفس من الأسس التى قامت عليها الامبراطورية البريطانية • ولقـــد دهش المراقبون من قدرة بضعة ألوف من الموظفين البريطانيين على السيطرة على بضع مئـــات الملايين من الجنود ، ومن روابط الولاء الطوعى التى جعلت الممتلكات المستقلة ( الدومنيونات ) ، تتحد مع امبراطوريتها • لكن الهزائم المعيبة التى منيت بهـا بريطانيا العظمى ، ابان الحرب العـالمية الثانية على أيدى اليـابانيين حطمت الى الابد ما كان لهـا من شهرة لسلطانهـا الذى لا يتحدى (١) • ولاريب فى أن شعار المناداة بالحرية الوطنية التى رفعته الشعوب التابعة ، فى جنـوب شرقى آسيا ، قد محا من الذاكرة الحـكم المتسامح الذى نبع عن الحكمة والتجربة الطويلة • وهكذا عندما زالت هذه المكانة المزدوجة ، وافتقرت بريطانيا الى الموارد التى تمكنها من الحفاظ على امبراطوريتهـا بالقوة العـارية المجردة ، لم تبق الاجزاء الآســـيوية من الامبراطورية البريطانية على وضعها بعد انتهاء تلك المكانة •

ولقد اعتمدت زعامة الولايات المتحدة فى النصف الغربى من الكرة الأرضية بعد الشروع فى اتباع سياسة حسن الجوار ، على سمعة سلطانها الذى لا يتحدى ، لا على ممارسة هذا السلطان نفسـه ممارسـة فعلية • ولقد كان تفوق الولايات المتحدة فى النصف الغربى من الوضوح والطغيان بحيث كانت مكانتها وحدها كافية لتأمين المركز الذى تريده بين الجمهوريات

---

(١) فات المؤلف هنا أن يذكر أن مظاهر الهيبة البريطانية قد اختفت نهائيا بعد تجربتها الفاشلة للسلطان العسكرى فى العدوان الثلاثى على قناة السويس • فقد تمكن شعب مصر ، وأبناء بورسعيد ، من اظهار هـذه الهيبة بمظهرها الحقيقى الضعيف ، بعد أن فقدت مقومات قوتها •

الامريكية والمتفق مع سلطانها (١) • وفى وسع الولايات المتحدة أحيانا أيضا ألا تتعمد الاصرار على المكانة التى تستحقها ، لان ما تمتاز به من ضبط نفس تعرضه على هذا النحو ، يجعل زعامتها أخف مذاقا على جاراتها فى الجنوب • ولقد عنت الولايات المتحدة منذ شروعها فى سياسة حسن الجوار ، بأن تعقد مؤتمرات دول الجامعة الامريكية فى بلدان أمريكا اللاتينية لا فى الولايات المتحدة • ولما كانت الولايات المتحدة تملك فى النصف الغربى جوهر السلطان الذى لا يتحدى ، فانها قد تجد من الافضل ، بل من الأصوب والأكثر حكمة ، الا تصر على الاحتفاظ لنفسها بجميع مظاهر المكانة التى تسير جنبا الى جنب مع السلطان الطاغى ، وأن تسمح لدولة أخرى من دول النصف الغربى بأن تتمتع على الاقل بمظاهر السلطان فى شكل من أشكال المكانة •

### ٤ ــ عيبان فى سياسة المكانة :

قد لا تكتفى الدولة باتباع سياسة المكانة على أى حال • فقد تحقق الكثير أو القليل التافه عن طريق هذه السياسة ، وتتعرض فى كلتا الحالتين لخطر الفشل • وكثيرا ماتفرط فى التهويل فى رسم صورة سلطانها محاولة بذلك اكتساب الشهرة بالسلطان ، ومتجاوزة فى الواقع حدود ما تملكه منه • وهى فى الحقيقة تقيم سلطانها فى مثل هذه الحالة على الظواهر لا على الجوهر واللباب • وتتحول سياسة المكانة هنا الى سياسة « بلف » ليس الا • ولعل أبرز مثل على هذه السياسة فى التاريخ الحديث سياسة ايطاليا بين الحرب الحبشية فى عام ١٩٣٥ والحملة الافريقية فى عام ١٩٤٢• فلقد أقدمت ايطاليا مدفوعة بسياسة التوسع الاستعمارى ، التى سارت عليها لتجعل من حوض البحر المتوسط بحيرة ايطالية• على تحدى بريطانيا العظمى فى أثناء الحرب الحبشية ، والحرب الاهلية الاسبانية بين عامى ١٩٣٦و١٩٣٩ ، بالرغم من أن بريطانيا كانت أول دولة بحرية فى العالم، وكانت الدولة المتفوقة فى حوض البحر المتوسط • وقد فعلت ايطاليا هذا عن طريق خلق الانطباع بأنها دولة عسكرية من الدرجة الاولى ، ونجحت فى سياستها هذه طيلة الوقت الذى لم تجرؤ فيه دولة أخرى على وضع

---

(٢) كتب المؤلف كتابه هذا قبل ثورة كوبا ، وتمكنها من تحدى سلطان الولايات المتحدة ، فى عقر دارها • ولا ريب فى ان هذه الاسس التى قامت عليها السياسة الامريكية فى النصف الغربى من الكرة الارضية ، قد انهارت بعد قيام ثورة كوبا الناجحة • ولعل هذا يفسر المواقف المحمومة التى تقفها الولايات المتحدة من ثورة كاسترو •

( المعرب )

ادعاءاتها هذه فى محك التجربة • ولكن عندما تعرض سلطانها للاختبار ، تبين بوضوح الفرق بين ما حققته من سمعة فى مجالات السلطان ، تمكنت عامدة من خلقـه عن طريق عدد من الابتـكارات الدعائيـة ، وبين حقيقـة سلطانها • وسرعان ما تبين أن سياسة المـكانة التى اتبعتها لم تكن أكثر من مجرد أسطورة من أساطير « البلف » •

ويبدو جوهر سياسة « البلف » هـذه ، فى الحيلة المسرحيـة التى يلجأ اليها المخرجون ، عنـدما يدفعون بعـدد من الممثلين الثانويين الذين يرتدون ملابس الجنود ، للمرور فى المسرح ، والاختفاء وراء الـكواليس ليعودوا من الناحية الاخرى ثانية وثالثة ، تاركين الانطباع بأنهم يؤلفون عددا كبيرا من الجنود • ويخدع الجهلة والسذج بسهولة ، بظهور هذه القوة المسلحة الكبيرة • واذا تطلب اخراج المسرحيـة أن يشتبك هذا الجيش فى معركة مع جيش آخر ، فان « الخدعة » سرعان ما تصبح واضـحة للجميع وهنا تهبط سياسة «البلف» الى أصولها ، وتظهر حيلها واضحة فى شكل بدائى • ومن السهل على هذه السياسة أن تنجح على المدى القصير ، لكنها على المدى الطويل لا تستطيع تحقيق النجاح الا اذا تمـكنت من أن تؤجل الى أجل غير مسمى ، اختبار التمثيل الفعـلى ، وهو ما لا تستطيع الفراهة السياسية مهما ارتقت فى مستواها أن تضمنه •

ولعل خير ما يفعله الحظ والحكمة السياسية ، هو الافادة من النجاح الأولى لسياسة « البلف » فى الوصول بالقوة الفعلية للدولة الى الحد الذى ظهرت فيه • ففى الوقت الذى تكون الدول الاخرى قد « خدعت » وأولت سلطان تلك الدولة اعتبارا لا يستحقه ، تكسب هذه الدولة وقتا يمكنها من الوصول بالسلطان الفعلى والمكانة الى مستوى واحد • وقد تلجأ الدولة التى تتأخر فى أى سباق على السلطان ولا سيما فى ميـدان التسلح الى اخفاء ضعفها تحت ستار سياسة من سياسات « البلف » بينما تحاول فى الوقت نفسه التغلب على الصعوبات التى تواجههـا • فعندما تعرضت بريطانيا العظمى فى خريف عام ١٩٤٠ـ١٩٤١ وشتائه لخطر الغزو الفعلى ، كانت مكانتها التى تفوق فى الواقع فى تلك الايام حقيقة قوتها المسلحة ، عاملا مهما للغاية ، فى منع الالمان من القيام بأية محاولة لغزو أراضيها وتمـكنت فى الوقت الذى احتفظت فيـه بتظاهرها بالقوة الدفاعيـة من اكتساب القوة الفعلية وتحقيقها • وعلينا أن نلاحظ على أى حال أن الحظ سارع لنجدة سياسة « البلف » هذه فى صورة الاخطاء العسكرية التى

ارتكبها هتلر ، وأن بريطانيا لم تتبع هذه السياسة بمحض اختيارها وانما أرغمت عليها ارغاما كضرورة حتمية وكآخر وسيلة يائسة لانقاذها (١) ٠

وبالرغم من أنه قد يكون من الصحيح بصورة عامة القول بأن اتباع سياسة « البلف » في السياسات الدوليـة ، خطأ بالغ ، الا أن من الخطأ أيضا المضي الى الطرف الآخر ، والاكتفاء بمكانة في مجالات السلطان تكون أقل من السلطان الفعلي لتلك الدولة ٠ ولعل أبرز الامثلة على هذه «السياسة السلبية من سياسات المكانة » موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في فترة مابين الحربين وفي السنوات الاولى من الحرب العالمية الثانية بوجه خاص ٠

فلقد كانت الولايات المتحدة الامريكية عند نشوب الحرب الثانية أقوى دولة في طاقاتها على وجه الـكرة الأرضية ، وكانت قد جهرت بمعارضتها لسياسات ألمانيا واليابان الامبريالية ٠ ومع ذلك فقد مضت ألمانيا واليابان في طريقهما ، وكأن الولايات المتحدة كقوة من الدرجة الاولى ، غير موجودة على الاطلاق ٠ وتقوم أهمية الهجوم على ميـنـاء اللؤلؤ ( بيرل هاربور ) من وجهة نظر النقطة التي نناقشها ، في انه كان تعبـيرا ضمنيا عن احتقار اليابان لقوة الولايات المتحدة العسكرية ٠ وكانت مكانة الولايات المتحدة أو ما لقوتها من سمعة، في الحضيض ، بحيث استطاعت اليـابان أن تقيم خططها الحربيـة على أساس الافتراض بأن قوة أمريكا العسـكرية لن تبل مطلقا من الضربة الموجعة التي تلقتها في ميناء اللؤلؤ ، في وقت مناسب يمكنها من التأثير على نتيجة الحرب ٠ وكانت مكانة أمريكا هابطة الى الحد الذي دفع المانيا وايطاليا بدلا من محاولة الابقاء عليها خارج الحرب الاوربية الى التلهف على ادخالها الحرب ، باعلانهما اياها عليها في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤١ ٠ ويقال ان هتلر ، ذكر في عام ١٩٣٤ ، أن « الجندي الامريكي

---

(١) في وسع الانسان أن يقول وهو مطمئن ، أن بريطانيا كانت مدينة في احرج لحظتين في تاريخها الطويل في نجاتها ، الى حد كبير ، الى مالها من هيبة ومكانة ٠
ففي عام ١٨٠٧ ، وكانت أوربا بأسرها قد غدت راكعة تحت أقدام نابليون ، في الوقت الذي ركزت فيه فرنسا جميع جهودها على تحطيم بريطانيا ، وقعت فتنة خطيرة في الاسطول البريطاني ٠ ولم تبق هناك الا سفينتان على ولائهما تقفان حائلا بين الجزر البريطانية والقارة الاوربية ٠ وكانت بريطانيا في شتاء عام ١٩٤٠ ــ ١٩٤١ ، لاسباب مختلفة ، قد غدت أيضا في وضع يائس ٠ ولكن كانت الحقيقة التي ينظر فيها الى بريطانيا في كلتا الأزمتين ، أحد العوامل التي منعت اعداءها من مهاجمتها بالرغم من أن توزيع السلطان الفعلي كان يدعوهم الى مثل هذا الهجوم ٠

( المؤلف )

ليس بالرجل المحارب فالانحلال الذى يسود هذا العالم الجديد ، وما يعنيه من انحطاط ، يبدو بوضوح وجلاء فى افتقاره الى الكفاية العسكرية » (١)٠

ولا ريب فى أن التقليل الهائل من قيمة أمريكا ، يعود الى حد كبير الى عدم وجود سياسة « مكانة » أمريكية ،تبنى لهـا السمعة على أساس القوة العسكرية ٠ وبدلا من أن تظهر الولايات المتحدة للدول الأخرى ما تعنيه طاقاتها المادية والبشرية ، على صعيد القوة العسكرية ، نراها متلهفة على أن تظهر للعالم عدم رغبتها ان لم نقل عجزها عن تحويل هذه الطاقات الهائلة الى أدوات فعلية للقتال ٠ وهكذا جلبت الولايات المتحدة التجاهل والهجوم من أعدائها عليها ، والفشل لسياساتها ، والخطر القاتل على مصالحها الحيوية ٠

وقد تعرض الاتحاد السوفياتى لنتائج مماثلة ، لا لأنه أهمل اتباع سياسة المكانة ، بل لأنه فشل فى اتباعها ٠ فلقد ظلت سمعة الاتحاد السوفياتى من ناحية القوة فى الحضيض طيلة الفترة التى انقضت بين الحربين ٠ وبالرغم من أن المانيا وفرنسا وبريطانيا قد سعت أحيانا للحصول على تأييد روسيا لسياساتها الخارجية ، فان أية دولة منهم ، لم تكن تنظر الى قوة روسيا العسكرية نظرة تقدير تكفى لحملها على التغلب على نفورها من المذهبية السياسية السوفياتية ، وعلى خوفها من انتشار هذه المذهبية فى بقية أرجاء أوربا ٠ وعندما جابهت بريطانيا العظمى وفرنسا على سبيل المثال ، فى أثناء الازمة التشيكوسلوفاكية فى عام ١٩٣٨ ، وجوب الخيار بين السكوت على التوسع الامبريالى الالمانى وبين محاولة وقفه بمساعدة الاتحاد السوفياتى ، كانت مكانة الاتحاد السوفياتى خفيضة الى الحد الذى دعا الدولتين الأوربيتين الغربيتين الى رفض اليد الروسية الممدودة للتعاون بلا تردد ٠ وقد بلغت المكانة العسكرية للاتحاد السوفياتى حدها الادنى من الهبوط فى أثناء الحملة التى قامت بها ضد فنلندة فى عامى ١٩٣٩ و١٩٤٠ عندما تمكنت فنلندة الصغيرة من الصمود فى وجه العملاق الروسى ٠ ولاريب فى أن هذا الافتقار الى المكانة كان أحد العوامل التى أقنعت القيادة العليا الألمانية ،والقيادات العليا للدول الحليفة بعجز الاتحاد السوفياتى عن الصمود فى وجه الهجوم الالمانى ٠

وعلى أية سياسة خارجية حكيمة ألا تعتبر هذا القياس للمكانة والسلطان الفعلى قضية لا تستحق ايلاءها أهمية ٠ فلو ظهر الاتحاد

(١) كتاب « صوت الدمار » لهرمان روشنينج ( نيويورك ـ الناشر ـ بوتمان واولاده لعام ١٩٤٠ ) ٠ ص ٧١ ٠

السوفياتى على حقيقته وحقيقة ما لديه من قوة فى أعوام ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤١ ، أى لو كانت شهرته متعادلة مع حقيقة قوته ، فان سياسات الدول الأخرى تجاهه ، لا بد وأن تكون مختلفة عما كانت عليه فى الواقع، ولتغير مصير الاتحاد السافياتى بل والعالم كله • وسواء أكان الاتحاد السوفياتى اليوم قويا بالفعل كما يبدو أم أقل أم أكثر قوة ، فهذه قضية جوهرية تهم الاتحاد السوفياتى نفسه بل والعالم بأسره • ويصح هذا أيضا على الولايات المتحدة وعلى كل دولة تلعب دورا فعالا فى السياسات الدولية • ولعل مهمة سياسة المكانة الحكيمة ، أن تعرض على الدول الأخرى حقيقة ما لدى صاحبة هذه السياسة من قوة ، دون زيادة أو نقصان •

# - ٧ -
# العنصر المذهبى فى السياسة الدولية

## ١ ـ طبيعة المذاهب السياسية (١)

لعل من خصائص السياسات كلها ، سواء أكانت داخلية أم دولية٠ أن مظاهرها الأساسية لاتظهر فى العادة على حقيقتها أى كمظاهر للصراع على السلطان ٠ وكثيرا ما يوضح عنصر السلطان كالهدف الفورى للسياسة المتبعة ويبررها على الصعدان الاخلاقية والقانونية والحياتية ٠ وكلما اوغل الفرد فى تورطه فى الصراع على السلطان ٠ كلما بات أقل قدرة على رؤية هذا الصراع على حقيقته ٠ ولا يتورع الممثل على المسرح السياسى عن « تمثيل فصل » من الفصول عن طريق اخفاء الطبيعة الصادقة لاعماله السياسية وراء قناع من المذهبية السياسية ٠ وكلما زاد نأى الفرد عن أى

(١) يستخدم تعبير المذهب عادة فى معناه العام ليعنى المعتقدات الفلسفية والسياسية والخلقية ٠ وسنعالج الموضوع الذى يشير اليه هذا المفهوم العام للمذهب فى الفصول الأخيرة من هذا الكتاب ٠ أما ما تعالجه من مفهوم المذهب فى هذا الفصل ، فيتعلق بما أسماه كارل مانهايم « بالمذهب المحدد » ( راجع كتاب « المذهب والطوبائية » لكارل مانهايم ـ طباعة هاركورت بريسى وشركاه ـ نيويورك ـ عام ١٩٣٦ ٠ ص ٤٩ ) ، حيث يقول : « يستنبط المفهوم المحدد للمذهب ، عندما يكون التعبير يعنى اننا نشك فى الآراء ، والصور التى يقدمها الينا الخصم ٠ فنحن نعتبرها ٠ أقنعة واعية ومتعمدة لاخفاء الصورة الحقيقية للوضع ، التى لايكون تمييزها تمييزا صحيحا ، متفقا مع مصالح هذا الخصم ٠ وتتراوح هذه الأضاليل بين الأكاذيب الواعية المتعمدة ٠ وبين الاقنعة نصف الواعية والمفتقرة الى الذكاء وبين المحاولات المدروسة لتضليل الآخرين وبين خداع النفس » ٠ ويقول فى ص ٢٣٨ أيضا : « ولقد جعلت دراسة المذاهب مهمتها ٠٠ رفع الاقنعة عن الاضاليل الواعية الى حد ما ، وعن تنكر جماعات المصالح الانسانية ، ولا سيما الاحزاب السياسية » ٠

( المؤلف )

صراع سياسى معين ، كلما بات أكثر قدرة على فهم طبيعته الصحيحة . وعلى هذا فليس من قبيل الصدفة العارضة أن يكون الأغراب أكثر تفهما لسياسات دولة معينة من أبناء تلك الدولة ، وان يكون الباحثون اكثر استعدادا من الساسة لفهم ما تعنيه السياسة . يضاف الى هذا ان الساسة يميلون ميلا قويا الى خداع انفسهم فى موضوع ما يعملونه ، عن طريق الاشارة الى سياساتهم لا على صعيد السلطان ، بل على صعيد المبادىء الخلقية والقانونية والضرورات الحياتية ، وهكذا بينما تهدف جميع السياسات بعبارة أخرى الى نشدان السلطان ، فان ما تعمله المذاهب هو أن تجعل التورط فى ذلك الصراع على السلطان مقبولا من الناحيتين النفسية والخلقية ، لدى الممثلين أنفسهم وجماهير نظارتهم .

وتؤدى هذه المبادىء القانونية والخلقية والضرورات الحياتية عملا مزدوجا فى نطاق السياسات الدولية . وهى اما أن تكون الاهداف الغائية للعمل السياسى التى كنا قد أشرنا اليها من قبل ، أى الاهداف النهائية التى ينشد السلطان السياسى تحقيقها ، أو الذرائع والجبهات الكاذبة التى يختفى وراءها عنصر السلطان الكامن فى جميع السياسات . وقد تحقق هذه المبادىء والضرورات عملا واحدا أو آخر ، وقد تحقق العملين معا وفى آن واحد .وقد يكون المبدأ الخلقى كالعدل مثلا ، والضرورة الحياتية كالمستوى اللائق للعيش ، هدف السياسة الخارجية ، أو مذهبها ، بل قد يكونان الهدف والمذهب فى وقت واحد . ولما كان بحثنا هنا لا يعنى بالاهداف الغائية لأى سياسات الدولية ، فسنكتفى بمعالجة المبادىء الخلقية والقانونية والضرورات الحياتية ، على ضوء ما تؤديه من عمل على صعيد المذاهب .

وليست هذه المذاهب الثمرة العارضة لتضليل بعض الافراد الذين يجب استبدالهم بآخرين أكثر منهم صدقا ونزاهة ليجعلوا سير الشئون السياسية أكثر شرفا وكرامة . فخيبة الأمل ، تعقب دائما مثل هذه التطلعات ولا ريب فى ان رجال المعارضة الذين كانوا ارفع الناس صوتا فى الكشف عن انحرافات السياسة الخارجية كفرانكلين ديلانو روزفلت وتشرشل ، قد أثاروا اشمئزاز اتباعهم وذعرهم ، عندما أصبحوا مسئولين عن تسيير دفة الشئون الخارجية بلجوئهم الى استعمال الأقنعة المذهبية ، ولعل الطبيعة الاصيلة للسياسة هى ارغام الممثل على المسرح السياسى ، على استخدام مذهبيته ، لاخفاء الهدف الفورى لعمله . فالسلطان هو هذا الهدف من العمل السياسى ، وليس السلطان السياسى الا التحكم فى

عقول الناس واعمالهم . ومع ذلك فان الذين يقع عليهم الاختيار ليكونوا الاهداف المتوقعة لسـلطان الآخرين ، كثيرا ما يحزمون أمرهم ، على اكتساب السـلطان بدورهم على الآخرين . ويكون الممثـل على المسرح السياسى والحالة هذه دائما ، السيد ، والتابع المتوقع فى الوقت نفسه . وتكون حريته ، وهو ينشد السلطان على الآخرين ، مهددة برغبة مماثلة عند غيره من الناس .

وتتصل ازدواجية التقويم الخلقى من الانسان لهذا الوضع الذى يعيش فيه بازدواجيته كمخلوق سياسى . فهو يعتبر رغبته فى السلطان رغبة عادلة ، فى حين يعتبر رغبة الآخرين فى التسلط عليه رغبة ظالمة . ولقد عثر الروس بعد الحرب العالمية الثانية على التبرير لمخططاتهم من أجل السلطان فى اعتبارات الأمن الخاصة بهم ، لكنهم اعتبروا توسـع السلطان الامريكى عملا امبرياليا يمهد الطريق للفتح العالمى والتوسع ، ونحت الولايات المتحدة المنحى نفسه فى وصفها للتطلعات الروسية ، فى الوقت الذى تنظر هى فيه الى اهدافها الدولية كضرورات يحتمها الدفاع القومى . ويقول جون ادامز (١) فى هذا .

.. يخيل لصاحب السلطان دائما انه ذو روح عظيمة وآراء واسعة ، تتعدى فهم الضعفاء ، وانه وهو ينتهك كل مالله من قوانين ، انما يخدم الله . وتنطوى عواطفنا ومطامحنا وشهواتنا وحبنا وسخطنا ، وغير ذلك من الظواهر ، على الكثير من الدهاء الغيبى ، والبلاغة الطاغية ، بحيث تفرض نفسها على فهمنا وضمائرنا ، وتحولهما الى جانبها .

ويكون هذا الازدواج فى التقويم الذى تمتاز به اسـاليب جميع الدول فى معالجة مشكلة السلطان ، كامنا فى طبيعة السياسات الدولية نفسها . فالدولة التى لا تكترث بالمذهبية ، وتعلن جهارا رغبتهـا فى السلطان ، ومعارضتها تبعا لذلك فى اية تطلعات ممـاثلة له من الدول الاخرى ، تجد نفسها فورا ، فى وضع سيىء وحاسم فى صراعها من أجل السلطان . فهذا الاعتراف الصريح من جانبها ، يوحد من الناحية الاولى جميع الدول الاخرى فى مقاومتها العنيفة لهذه السياسة الخارجية الصريحة

---

(١) جون ادامز (١٧٣٥ ـ ١٨٢٦) ـ ثانى رئيس للجمهورية الامريكية ( ١٧٩٧ ـ ١٨٠١ ) . اختير ممثلا لبلاده فى فرنسا فى عام ١٧٧٧ ، وفى مؤتمر باريس عام ( ١٧٨٣ ) الذى أنهت معاهدته حرب الاستقلال الامريكية . أصبح سـفيرا لبلاده فى لندن بين عامى ١٧٨٥ و ١٧٨٨ . منع اثناء حكمه باعتداله وحكمته ، نشوب الحرب مع فرنسا . ( المعرب )

في بيانها ، وقد تفلح في ارغام تلك الدولة التي تسير على تلك السياسة على استخدام المزيد من القوة بشكل يفوق ماكان لازما في البداية • يضاف الى هذا ان مثل هذا الاعتراف يغني التنكر صراحة للمعايير الخلقية ، المعترف بها على صعيد عالمي في المجتمع الدولي ، ويضع تلك الدولة المعنية في وضع ، يفرض عليها متابعة سياستها الخارجية بكثير من الاسترخاء ، وعذاب الضمير ، وعلى القائد الناطق باسم الدولة ، اذا أراد حشد الشعب وراء سياسة حكومته الخارجية ، وتعبئة جميع طاقاته وموارده القومية لدعم تلك السياسة ، ان يلجأ الى ابراز الضرورات الحياتية التي تفرض تلك السياسة كالوجود القومي مثلا ، والمبادىء الخلقية التي تدعمها ، كالعدل والحق مثلا ، وان يجتنب الاشارة الى السلطان ، لافي قليل ولافي كثير • وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع الدولة بواسطتها الحصول على تأييد الشعب وحماسته في تقديم التضحيات ، وهما شرطان اساسيان لنجاح السياسة الخارجية في امتحان القوة العصيب الذي تتعرض له •

هذه هي القوى النفسية التي تولد حقا المذاهب في السياسات الدولية ، وتجعل منها اسلحة في الصراع من اجل السلطان على المسرح الدولي ، والحكومة التي تجد سياستها الخارجية تجاوبا لدى العقائد الادراكية والقيم الخلقية لشعبها • تتفوق تفوقا كبيرا ، على الدولة المعادية لها ، والتي لاتفلح في اختيار الاهداف التي يتجاوب شعبها معها • أو تلك التي تبدو ، ولو في ظاهرها ، متجاوبة مع تطلعات ذلك الشعب • والمذاهب كغيرها من الافكار أسلحة تستطيع أن ترفع المعنويات القومية ، وأن تعزز برفعها سلطان الدولة ، وهي في عملها هذا قد تنجح في الخفض من معنويات الخصم الى حد كبير • ولا ريب في ان اسهام النقاط الاربع عشرة التي جاء بها الرئيس وودرو ويلسون في الحرب العالمية الأولى ، ذلك الاسهام العظيم في انتصار الحلفاء عن طريق تعزيز معنويات الحلفاء واضعاف معنويات الخصوم ، يعتبر المثل النموذجي لأهمية العامل المعنوى في السياسات الدولية (١) •

## ٢ ـ مذاهب نموذجية في السياسات الخارجية :

تدفع طبيعة السياسات الدولية ، السياسات الامبريالية ، الى التنكر عمليا وراء الأقنعة المذهبية ، في حين تظهر سياسات الوضع القائم في الغالب على حقيقتها دون زيف أو اصطناع • وتؤدى هذه الطبيعة في

(١) سنعود الى بحث موضوع المعنويات القومية بصورة عامة في الفصل التاسع من هذا الكتاب

الوقت نفسه الى أن تصبح بعض اشكال المذاهب منسجمة مع اشكال معينة من السياسات الدولية ·

**( أ ) مذاهب الوضع القائم :**

فى وسع سياسة الوضع القائم دائما ، ان تعرض طبيعتها الصادقة، وان تتجاهل الأقنعة المذهبية ، وذلك لان هذا الوضع قد اكتسب نتيجة وجوده حدا معينا من الشرعية الخلقية (١) فلابد لكل شيء موجود ، أن يكون ثم مايبرر وجوده ، والا لما وجد · ولما كانت الدولة التى تسير على سياسة الأمر الواقع تنشد الحفاظ على السلطان الذى تحقق لها · فانها قد تجتنب الحاجة الى تبديد سخط الدول الأخرى وشكوكها هى فى نيات الآخرين · ويصح هذا القول بوجه خاص ، عندما يكون الحفاظ على الوضع الاقليمى القائم ، غير معرض للهجوم الشرعى أو القانونى ، وعندما يكون السلطان القومى ، قد استخدم بصورة تقليدية لمجرد الحفاظ على الوضع القائم · ولا تحتاج بعض الدول كسويسرا والدنمارك والنرويج والسويد الى التردد فى تعريف سياساتها الخارجية على صعيد الحفاظ على الأوضاع القائمة ، طالما أن هذا الحفاظ يعتبر مشروعا بصورة عامة ، لكن هناك دولا اخرى ، كبريطانيا وفرنسا ويوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، كانت تسير فى فترة ما بين الحربين بصورة عامة على سياسة الوضع القائم لاتستطيع الاكتفاء بمجرد القول بأن سياساتها الخارجية تهدف الى الدفاع عن ممتلكاتها · اذ لما كانت شرعية الوضع القائم منذ عام ١٩١٩ ، معرضة للتحدى ، داخل هذه الدول وخارجها · فانها كانت فى حاجة الى الاستناد الى بعض المبادىء المثالية ، لمواجهة هذا التحدى · وقد حققت لهـا مثل السلام العالمى والقانون الدولى هذا الهدف تمام التحقيق ·

وتصلح مثـل السلام والقـانون الدولى كمثل للدفاع عن سياسـة الوضع القائم · ولما كانت السياسات الامبريالية بسعيها لتقويض الوضع

(١) لا يمكن للوضع القائم الذى لا يستند الى الحق والعدل · أن يصبح شرعيا من الناحية الخلقية أو القانونية ، مهما استند الى مبررات تؤيده فى السياسة الدولية ، وليس أدل على هـذه الحقيقة من وضع اسرائيل · فقد قامت على أساس أن من لا يملك منح من لايستحق كما قال سياده الرئيس عبد الناصر ، وطنا له اهله واصحابه ، دون مراعـاة حقوق شعبه فى تقرير مصيره · وسواء أكانت اسرائيل عضوا فى الامم المتحدة ، كما هى بالفعل ، أم اعترفت بها عشرات الدول ، فان وضعها القـائم لا يعتبر مشروعا ولا بد للحق من أن يعود الى أصحابه ·

( المعرب )

القائم ، تقود الى الحرب فى الغالب ، ويجب ان تأخذ احتمال الحرب دائما فى حسابها ، فان السياسة الخارجية ذات الميول والمبادىء السلامية ، تكون على نفس الاساس ، مناهضة للامبريالية ، ومؤيدة للحفـــاظ على الوضـــع القائم ٠ ولا ريب فى أن الســـياسى الذى يعبر عن أهدافه فى سياسة الوضع القائم ، مستندا الى قيم السلام ، انما يلصق لوثة الدعوة للحرب بخصومه من الامبرياليين ، مطهرا بذلك ضميره وضمائر مواطنيه من الشكوك الخلقية ، وآملا فى الحصول على تأييد جميع البلاد التى يهمها الحفاظ على الاوضاع القائمة (١) ٠

وتؤدى مثل القانون الدولى مهمة مذهبية مماثلة لسياسات الوضع القائم ٠ فالقانون بوجه عام ، والدولى منه بوجه خاص ، هو فى الواقع قوة اجتماعية ثابتة لامتحركة ٠ فالقانون يحدد التوزيع المعين للسلطان ويعرض معايير واجراءات للتأكد من وجوده والحفاظ عليه فى أوضاع محدودة ويسمح القـــانون المحلى عن طريق نظـــام متطور للتشريع والقرارات القضائية ، والتنفيذ ، باجراء تعديلات بل وفى بعض الحالات بتبدلات هامة ضمن اطار التوزيع العام للسلطان ٠ أما القانون الدولى، فيمتاز نظرا لعدم وجود مثل هذا النظام الذى يسمح باجراء التبدل القانونى ، كما سنرى فيما بعد، بالجمود كقوة اجتماعية من الناحية الاساسية٠ ولذا فان الاستناد الى القانون الدولى ، والى « النظام الذى يفرضه القانون » والى « الاجراءات القانونية العادية » فى تأييد سياسة معينة ، يشير دائما الى القناع المذهبى الذى تختفى وراءه سياسة الوضع القائم ٠ وعندما تقوم منظمة دولية ، كعصبة الامم مثلا ، وبوجه خاص ، للحفـــاظ على وضع معين قائم ، فان تأييد تلك المنظمة يغدو معادلا لتأييد ذلك الوضع القائم المعين ٠

ولقد أصبح من الشائع بعد انتهاء الحرب العـــالمية الاولى ، الافادة من المذهبيات الشرعية فى تبرير سياسة الوضع القائم ٠ ولماكانت أحلاف العهود التاريخية السابقة لم تختف من الوجود ، فانها مالت الى أن تغدو «ترتيبات اقليمية» تدخل ضمن اطار منظمة شرعية شاملة وعامة ٠ ويؤدى «الحفاظ على الوضع القائم» الى «الحفاظ على السلام والامن الدوليين» ٠ ولا تقوم مجموعة الدول ذات المصلحة الواحدة فى الحفـــاظ على الوضع القائم ، بحماية مصلحتها هذه ضد أى تهديد من مصدر معين ، بانشـــاء

---

(١) راجع بعد خمس صفحات ، رأينا فى التحول الاخير الذى طرأ على مذهب الســلام ، وراجع أيضا ما كتبناه فى الفصل السادس عشر من هذا الكتاب

( المؤلف )

ما كان يسمى فى الماضى «بالاحلاف المقدسة» وانما بانشاء « نظام للأمن الجماعى » أو عقد « معاهدة للمساعدة المتبادلة » · ولما كانت التبدلات فى الاوضاع القائمة تتم دائما على حساب الدول الصغيرة ، فان الدفاع عن حقوق هذه الدول ، كبلجيكا فى عام ١٩١٤ وفنلندة وبولندة فى عام ١٩٣٩ ، يصبح فى ظل الاوضاع المناسبة ، مذهبا آخر من مذاهب سياسة الوضع القائم ·

(ب) مذاهب الامبريالية :

تحتاج سياسات الامبريالية دائما الى المذهبية ، وذلك لانها على النقيض من سياسة الوضع القائم ، تحتاج فى كل حين الى ما يقيم الدليل على صحتها· فعليها أن تبرهن على أن الوضع القائم الذى تعمل على الاطاحة به ، يستحق هذه الاطاحة ، وان الشرعية الخلقية المتصلة فى عقول الكثيرين بالاوضاع القائمة ، يجب أن تخضع الى مبدأ أسمى من مبادىء الاخلاق ، يدعو الى توزع جديد للسلطان · ولقد كتب جيبون (١) فى هذا يقول :

« يجب العثور فى الفقه القانونى للفاتحين على دافع اما للأمن أو للثأر فى كل حرب ، وعلى حافز للشرف أو الحماسة ، وللحق أو المصلحة » (٢)

ولما كانت المذاهب النموذجية للامبريالية ، تستخدم المفاهيم الشرعية ، فانها لا تستطيع أن تستند الى القانون الدولى الايجابى ، أى الى القانون الدولى كما هو فى الواقع · ولقد سبق لنا ان رأينا ان الطبيعة الجامدة للقانون الدولى ، تجعل منه الحليف العقائدى الطبيعى للوضع القائم · فالطبيعة الحركية للامبريالية ، تتطلب مذهبية حركية مماثلة · ولعل عقيدة القانون الطبيعى ، أى القانون كما يجب أن يكون ، هى التى تؤمن على صعيد القانون الحاجات المذهبية للامبريالية · وتقوم الدولة الامبريالية ، رغبة منها فى تحدى اجحاف القانون الدولى على النحو الذى يوجد فيه مجسدا فى الوضع القائم ، بالاستناد الى قانون أسمى يماثل

---

(١) ادوارد جيبون ( ١٧٣٧ ــ ١٧٩٤ ) أشهر المؤرخين الانجليز · وضعه كتابه « انحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها » فى مصاف أبرز المؤرخين فى العالم · كان والده عضوا فى مجلس العموم · درس فى جامعة اوكسفورد

(٢) كتاب « انحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها » ــ طبعة المكتبة العصرية · الجزء الثانى · ص ١٢٣٥ ·

متطلبـــات العدل • وهكذا نجد أن ألمانيا النازية أقامت طلباتها لتعديل الوضع القائم الذى فرضته معاهدة فرساى على مبادىء المســـاواة التى انتهكتها تلك المعاهدة • وكان طلبها الخاص بالمستعمرات التى حرمتها منها معاهدة فرساى حرمانا كاملا ، ومطالبتها بتعديل النصــوص المتعلقة بنزع السلاح لجانب واحد ، منبثقين من المبدأ نفسه •

وعندما لاتوجه السياسة الامبريالية ، ضد وضع قائم معين ناتج عن حرب خاسرة ، وانما تنبع من فراغ فى السلطان يغرى الآخرين بالفتح، تحل المذاهب الخلقية التى تجعل منها واجبا حتميا فى الاحتـــلال ، محل الاستعانة بقانون طبيعى عادل ، للاطاحة بقانون ايجابى مجحف • وهكذا يظهر احتلال الشعوب الضعيفة بمظهر «رسالة الرجل الابيض» و «الرسالة القومية » و « القدر العظيم » و « الامانة المقدسة » و « الواجب المسيحى » ونجد ذلك فى كثير من التعابير المماثلة • وكثيرا ما تنكرت السياسات الامبريالية الاستعمارية بوجه خاص وراء الشعارات المذهبية من هذا الطراز كشعار « نعمة الحضارة الغربية » التى كان على الرجل الأبيض المحتل ، أن يحملها لشعوب العالم الملونة • ويحمل المذهب اليابانى عن منطقة الرخاء المشترك لشرق آسيا ، نفس المعنى ذى الرسالة الانسانية • وعندما تتفق فلسفة سياسية ، يكون لها طابع الحماس الدينى مع السياسة الامبريالية تصبح أداة جاهزة للتنكر المذهبى • ولقد برزت الامبريالية العربية فى عصر الفتوحات العربية نفسهـــا بأداء الرسالة الدينية (١) • واجتاحت امبريالية نابليون اوربا كلها تحت شعارات « الحرية والاخاء والمساواة » وافادت الامبريالية الروسية ولا سيما فى تطلعها الى القسطنطينية ومضائق الدردنيل ، من استخدام العقيدة الارثوذكسية ، والجامعة السلافية والثورة العالمية والدفاع ضد التطويق الرأسمالى ، اما بصورة متعاقبة واما فى وقت واحد •

وقد آثرت مذاهب الامبريالية فى العصور الحديثة ولا ســيما تحت

---

(١) لم تكن رسالة الاسلام التى حملها الفاتحون العرب فى القرن الثامن للميلاد ، مبررا لسياسة امبريالية كما يحاول المؤلف ان يقول ، وانما كانت حقيقة واقعة • وليس ادل على هذه الحقيقة من ان العرب كانوا يعاملون سكان البلاد المفتوحة ، بعد اعتناقهم الاسلام ، معاملة العرب انفســـهم فى الحقوق والواجبات ، مما ينفى وجـود أية نوايا امبريالية •

— المعرب —

تأثير الفلسفات الاجتماعية لداروين (١) وسبنسر (٢) الاستناد الى الحجج الحياتية . واذا ما تحولت فلسفة تنازع البقاء وبقاء الأصلح الى عالم السياسة الدولية ، ، فانها ترى فى التفوق العسكرى للدولة القوية على الدولة الضعيفة ، ظاهرة طبيعية ، تجعل من الاخيرة الهدف المقدر لسلطان الأولى . ويكون مما يتعارض مع الطبيعة ، طبقا لهذه الفلسفة ألا يسيطر القوى على الضعيف ، او ان يحاول الضعيف الوقوف على قدم المساواة مع القوى . فللدولة القوية حق فى « ان يكون لها مكان تحت الشمس » ، لانها « ملح الارض » . ولقد اكتشف عالم اجتماعى المانى مشهور فى الحرب العالمية الاولى ، ان « البطل » الألمانى لابد وان ينتصر على «التاجر» البريطانى ، وان على الاجناس الدنيا ان تخدم الجنس السيد ، بحكم قانون الطبيعة الذى لا يستطيع معارضته الا الحمقى والأوغاد ، وهؤلاء يلقون مصيرهم العادل فى العبودية والابادة .

وقد اضفت الشيوعية والفاشية والنازية والامبريالية اليابانية على هذه المذاهب الحياتية شكلا ثوريا ، فالامم التى اختارتها الطبيعة لتسود العالم ، مازالت فى وضع متمدن نتيجة خداع الأمم الاخرى ، وعنفها . والذين لايملكون رغم حيويتهم ، معزولون عن ثروات الارض التى يستغلها الاغنياء المنحلون من الذين يملكون . وعلى الامم البروليتارية التى تلهمها المثل السامية ، أن تحارب الامم الرأسمالية التى تدافع عن أكياس أموالها . ولقد وجدت مذهبية الزيادة فى عدد السكان استجابة خاصة فى المانيا وايطاليا واليابان . فالالمان شعب يفتقر الى المجال الحيوى . وهم اذا لم يجدوه ، يتعرضون للاختناق ، واذا لم يحصلوا على مصادر المواد الدولية يتضورون جوعا . وقد استخدمت ايطاليا واليابان فى ثلاثينات القرن

---

(١) شارل داروين ( ١٨٠٩ ـ ١٨٨٢ ) ـ من أكبر الفلاسفة البريطانيين الحديثين ومن علماء الطبيعة . وقد اشتهر بالنظرية التى عرفت باسمه . وأولع منذ حداثته بعلم الحياة بالنسبة الى الحيوان والنبات ، وبجمع الفراش . وتعرف نظرياته بعلم اصول الاجناس عن طريق الاختيار الطبيعى . وقد درس فى جامعة كمبردج .

(٢) سبنسر ( ١٨٢٠ ـ ١٩٠٣ ) ـ الفيلسوف البريطانى المعروف وله عدة مؤلفات فى الاشتراكية .

( المعرب )

الحالى هذا المذهب بصور مختلفة لتبرير سياساتهما التوسعية واخفاء أهدافهما الامبريالية (١) ٠

وكان مذهب مناهضة الاستعمار ٠٠٠ القناع الأكثر شيوعاً ، والمبرر الاكثر استعمالا للسياسات الامبريالية فى كل حين(٢) ٠ وقد أكثر الناس من استخدام هذا المذهب ، لأنه اكثر مذاهب الامبريالية فاعلية ٠ ولقد ذكر هيوى لونج (٣) Huey Long ان الفاشية ستفد الى الولايات المتحدة تحت ستار مكافحة الفاشية كما ان الامبريالية قد وفدت الى بلاد

---

(١) يظهر تعداد السكان والاحصاءات الاقتصادية الطبيعية المذهبية المجردة للمطالبة بالمستعمرات ٠ التى وجدت ما يبررها فى المانيا وايطاليا واليابان فى فترة ما بين الحربين ، نتيجة ضغط السكان والمتاعب الاقتصادية ٠ فلقد كانت مساحة المستعمرات الالمانية الاربع فى افريقيا نحوا من ٩٣٠ ألف ميل مربع ، وكانت تضم فى عام ١٩١٤ نحوا من اثنى عشر مليونا من الناس منهم عشرون ألفا من البيض ليس الا ٠ وكان يقال فى تلك الايام ان عدد الألمان الذين يعيشون فى باريس يربو على عددهم فى المستعمرات الالمانية كلها ٠ ولم تضم الاريتريا بعد خمسين عاما من تحولها الى مستعمرة ايطالية ، فى ارضها التى تشمل الفى ميل مربع من المناطق الصالحة للاسكان الا اربعمائة من الايطاليين ليس الا ٠ واستوعبت مستعمرتا اليابان فى كوريا وفورموزه ، فى غضون أربعين عاما عددا يقل عن الزيادة الطبيعية السنوية فى عدد السكان فى اليابان نفسها ٠ وتنطق الارقام بالكثير أيضا عن الاهمية الاقتصادية للمستعمرات لما يسمونه بالبلد الام ، بالنسبة لألمانيا وايطاليا ٠ فلم تزد واردات المانيا من مستعمراتها وصادراتها اليها فى عام ١٩١٣ على نصف واحد فى المائة من مجموع تجارة المانيا الخارجية كلها ٠ وبلغت واردات ايطاليا من مستعمراتها فى عام ١٩٣٣ ، ( ٦ر١ ) فى المائة من مجموع وارداتها ، بينما لم تتعد صادراتها اليها فى نفس العام نسبة (٢ر٧) فى المائة من مجموع صادراتها ٠ وكانت نسبة كبيرة من هذه الصادرات من المواد الحربية ٠ أما مستعمرات اليابان فكانت على جانب كبير من الاهمية لتجارتها ، اذ بلغت نسبة تجارتها معها فى عام ١٩٣٤ ، نحوا من ٢٥ فى المائة من مجموع تجارتها الخارجية ( منها ١ر٢٣ فى المائة من الواردات و ٢٢ فى المائة من مجموع الصادرات ، راجع كتابي « المشكلة الاستعمارية » من منشورات المؤسسة الملكية للشئون الدولية ( طبعة جامعة اكسفورد لعام ١٩٣٧ ) ص ٢٨٧

( المؤلف )

(٢) لاريب فى أن مذهب مناهضة سياسات القوة ، يعتبر شكلا من أشكال مذهب مناهضة الامبريالية ٠ وتكون الأمم الأخرى طبقا لهذا المذهب مدفوعة فى سياساتها ، بتطلعاتها الى السلطان ، بينما تكون الأمة المتحررة من مثل هذه الحوافز الوضيعة سائرة نحو أهداف مثالية نقية ٠

(٣) هيوى لونج ( ١٨٩٣ ـ ١٩٣٥ ) ـ حاكم لويزيانا بين عامى ١٩٢٨ و ١٩٣١ ، وعضو مجلس الشيوخ الامريكى بين عامى ١٩٣١ و ١٩٣٥ ٠

( المعرب )

كثيرة متنكرة فى مذهب مناهضة الامبريالية . ولقد مضى الفريقان المتحاربان الى حربى عام ١٩١٤ و ١٩٣٩ ، للدفاع عن نفسيهما ضد امبريالية الجانب الآخر . وهاجمت ألمانيا الاتحاد السوفياتى تحت ستار الادعاء بالرغبة فى احباط المشاريع السوفياتية الامبريالية . وقد وجدت سياسات أمريكا وبريطانيا وروسيا الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية المبرر لها فى الأهداف الامبريالية للدول الأخرى . وتضمن الدولة عن طريق عرضها لسياستها الخارجية على أنها سياسة مناهضة للامبريالية أى سياسة تدافع عن الوضع القائم وتحميه ، دون النظر الى طبيعة هذه السياسة الحقيقية ، تنقية ضمائر شعبها ، والحصول على ثقته فى عدالة قضيته ، وهى مشاعر بدونها لا يمكن للشعب أن يؤيد سياسة حكومته الخارجية تأييدا صادقا يدفعه الى الحرب الناجحة من أجلها . وتعمل هذه الطريقة فى الوقت نفسه ، فى حصر العدو ومضايقته ولا سيما اذا كان أقل تأهبا من الناحية المذهبية ، بحيث لا يستطيع ان يتأكد من الجانب الذى يقف العدل فيه .

### (ج) المذاهب الغامضة :

تستمد المذهبية المناهضة للامبريالية فاعليتها من غموضها ، فهى تثير الحيرة لدى المراقب الذى لا يستطيع أن يثق دائما فيما اذا كان يتعامل مع مذهب من مذاهب الامبريالية ، أو مع التعبير الصحيح لسياسة الوضع القائم . ويكون الأثر المربك قائما ، عندما لا يكون المذهب صحيح الوضع ، كما كان الأمر بالنسبة الى طراز معين من السياسة ، ولكن يستطيع التزيى به المدافعون عن الوضع القائم ، وحاملو لواء الامبريالية . وتكون المذاهب المتعلقة بالحق القومى فى تقرير المصير ، وبالأمم المتحدة من هذا الطراز . وقد انضم مذهب جديد يتعلق بالسلام الى هذه المذاهب بصورة متزايدة منذ بداية الحرب الباردة .

وقد برر مبدأ الحق القومى فى تقرير المصير على النحو الذى ارتآه وودرو ويلسون ، تحرير قوميات أوربا الوسطى والشرقية من السيطرة الاجنبية . وكان هذا المبدأ معارضا من الناحية النظرية ، لا لوضع الامبراطوريات القائم فحسب بل وللامبرياليات من كل نوع ، سواء من جانب الدول الامبريالية القديمة كالمانيا والنمسا وروسيا ، أو من جانب الأمم الصغيرة المحررة ، لكن تحطيم النظام الامبريالى القديم استدعى على الفور ، وتحت ستار تقرير المصير ظهور امبرياليات جديدة . وكان ظهور

امبرياليات بولنده وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ويوجوسلافيا ، بارزا بقدر ما كان حتميا ، وذلك لان فراغ السلطان الذى خلفه انهيار النظام الامبريالى القديم ، كان لابد وأن يملأ ، وكانت الدول الحديثة التحرر مستعدة لاشغاله · ولم تكد هذه الدول تثبت اقدامها فى مجالات السلطان حتى راحت تلجأ الى مبدأ حق تقرير المصير نفسه ، دفاعا عن الوضع القائم الجديد · وكان هذا المبدأ أقوى سلاح عقائدى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ·

وكانت لمحة من لمحات العبقرية الدعائية هى التى حملت هتلر على أن يلجأ الى مبدأ حق تقرير المصير القومى لاخفاء سياساته فى التوسع الاقليمى وتبريرها · وقدر للاقليات الألمانية فى تشيكوسلوفاكيا وبولنده أن تلعب تحت شعار حق تقرير المصير القومى الدور نفسه فى تحطيم الوجود القومى لهاتين الدولتين ، الذى كانت القوميات التشيكية والسلوفاكية والبولندية قد لعبته تحت نفس الشعار فى تحطيم الوجود القومى للامبراطورية النمسوية المجرية · ولما وجدت الدول المنتفعة من الوضع القائم الذى خلقته معاهدة فرساى ، ان سلاحها المذهبى قد انعكس عليها ، لم تجد مذهبية جديدة للدفاع عن وضعها القائم الا باللجوء الى القانون والنظام · وهكذا سلمت النمسا وتشيكوسلوفاكيا لألمانيا ، وتعرضت بولنده لخطر قاتل · ولم تكد تسوية ميونيخ تنتهى ، وتجاب المانيا الى طلباتها بالنسبة الى تشيكوسلوفاكيا ، حتى راحت صحيفة التايمز اللندنية ، وقد جعلت من المذهب الألمانى مذهبها تعلن قائلة : « لجأ الهر هتلر الى مبدأ تقرير المصير الذى نادت به معاهدة فرساى ، لتغيير نصوصها وقد لقيت طلباته هذه الاستجابة الكاملة » (١) ولا ريب فى أن التاريخ الحديث لم يشهد الا نادرا مثلا بارزا كهذا المثل على أهمية المذاهب فى السياسات الدولية · وعلى التأثير المحير للمذهب الغامض اذا ما استخدم بصورة تنطوى على المقدرة والبراعة ·

وكان القصد من الأمم المتحدة عند انشائها ، ان تعمل كأداة فى يد الصين وفرنسا وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها للحفاظ على الوضع الذى اقامه انتصار هذه الدول فى الحرب العالمية الثانية · لكن الدلائل قامت فى السنوات التى تلت نهاية الحرب الثانية مباشرة ، على ان هذا الوضع القائم مؤقت ، وعرضة لتفسيرات

---

(١) صحيفة التايمز اللندنية عدد ٢٨ من سبتمبر عام ١٩٣٨ ·

ومطالب متناقضة تصدر عن الدول المختلفة • وكان المذهب الذى أنبت الامم المتحدة ، السلاح الذى استخدمته هذه الدول المتعـــددة لتحقيق اهدافها في اخفاء تفسيراتها ومطالبها وتبريرها ، ونحن نرى جميع الدول تقريبا تتظاهر بالدفاع عن الأمم المتحدة مســـتندة الى ميثاقها فى تأييد سياساتها الخاصة • ولما كانت هذه السياسات متضاربة • فان الاشارة الى الأمم المتحدة وميثاقها ، تصبح حيـــلة مذهبيـــة تبرر بها كل دولة سياستها الخاصة بها ، على ضوء مبادىء مقبولة على صعيد شامل ، وتخفى بها فى الوقت نفسه طبيعة هذه السياسة الحقة • ولعل غمـــوض هذه السياسة يجعل من هذا المبدأ ، سلاحا لبعث الحيرة عند الأعداء ، وتقـوية الأصدقاء •

وقد بات مذهب السلام ، يؤدى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية دورا مماثلا يتزايد باستمرار • وبالنظر الى الخوف الشامل من قيام حرب عالمية ثالثة ، تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل الحديثة لم يعد فى وسع أية حكومة ان تحصل على التأييد لسياساتها الخارجية من شعبها والشعوب الاخرى ، اذا لم تستطع اقناعها بنياتها السلمية • وهكذا غدت « مؤتمرات السلام » • و « هجوم السلام » و « حملات السلام » أسلحة دعائية معروفة فى الحرب الباردة • وتكون هذه التعبيرات التقريبيـــة الشمول عن النيات السلمية دون أى معنى ، كاشارات الى السياســـات الخارجية الفعلية المتبعة ، طالما أن من الأمور المسلم بها ، أنه بالنسبة الى ما فى الحروب العصرية من احتمالات التدمير التى لايعرف مداها ، فان جميع الدول تؤثر متابعة أهدافها بالوسائل السلمية لاعن طريق الحرب• لكن هذه التعبيرات تؤدى مهام سياسية خطيرة على الصعيد نفسه ، فهى تميل الى ان تخفى السياسات الفعلية المتبعة وراء ســـــتار من الاهداف السلمية المعلن عنها • وهى تميل أيضا الى اجتذاب التأييد من جميع ذوى النيات الحسنة فى كل مكان ، لسياساتها ، مهما كانت حقيقتها ، طالما انها تبدو هادفة الى الحفاظ على السلام ، كهدف يتطلع اليه جميع ذوى النيات الحسنة فى كل مكان بمنتهى الشغف والحماسة •

### ٣ ـ مشكلة التمييز :

وعلى ضوء هذا كله ، تغدو مهمة الكشف عما وراء هذه الاقنعـــة المذهبية كلها ، وتبين القوى السياسية والظواهر الفعلية التى تقوم وراءها من اهم الواجبات المترتبة على دارسى السياسات الدولية ، واكثرها مشقة

وصعوبة · وتمثل أهمية هذا الواجب فى أن التقرير الصحيح لطبيعة السياسة الخارجية التى يتحتم على المرء التعامل معها ، يغدو أمرا مستحيلا بدون هذا الكشف · ويعتمد تمييز الاتجاهات الامبريالية ، وطبيعتها الخاصة على التمييز الواضح بين الادعاء المذهبى الذى يستنكر عادة الأهداف الامبريالية كلية وبين الاهداف الفعلية للسياسات المتبعة · ولا ريب فى أن اجراء هذا التمييز بصورة صحيحة ، يعتبر مهمة شاقة ، وذلك بسبب المشقة العامة التى يلقاها المرء فى تبين المعنى الصحيح لأى عمل انسانى · باستثناء ما يعتقد صاحب العمل ، او يتظاهر بأنه عناه · وتتعقد هذه المشكلة وتزداد خطورتها نتيجه صعوبتين تمتاز بهما من ناحية شمولها على الاقل السياسات الدولية كلها · أما الصعوبة الاولى فهى تمييز الادعاء أو الخداع فى سياسات المكانة عن الأقنعة المذهبية للامبريالية الفعلية · وأما الصعوبة الثانية فهى ان يكتشف المرء وراء مذهب الوضع القائم أو الامبريالية المحلية ، المعنى الحقيقى للسياسة المتبعة فعلا ·

ولقد أتيحت لنا الفرصة من قبل للاشارة لسياسات غليوم ، التى حملت عن طريق تعبيراتها ومظاهرها ، الانطباع بأنها امبريالية واضحة، فى حين كانت فى الحقيقة والواقع مزيجا غريبا من المشاريع الامبريالية والتفاخر المجنون ، ولم يميز العالم كذلك اللباب الامبريالى الصادق لسياسات هتلر وموسولينى الخارجية على صعيد شامل ، حتى أواخر الثلاثينات ، اذ كان الميل سائدا لتفسيرها على انها مجرد « بلف » وتفاخر يستهدفان الاستهلاك المحلى · وتتعقد مشكلة تقرير الطبيعة الصحيحة للسياسة الخارجية المختفية وراء أقنعة مذهبية متعمدة او لاواعية بصورة خاصة ، عندما تكون مذاهب الوضع القائم ، هى الاقنعة التى تختفى وراءها · ولا ريب فى أن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية تعرض امثلة صارخة ومبنية على هذه الصعوبة فى السياسات الخارجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ·

فقد أعربت كلتا الدولتين عن أهداف سياساتهما الخارجية فى صور متماثلة ، تتصل كلها بمذاهب الوضع القائم · ولقد أعلنت كل واحدة منهما ، أن ليست لديها أية أطماع اقليمية تتعدى حدود الخطوط العسكرية التى أقرتها اتفاقات طهران ويالطه وبوتسدام ، وما تم التفاهم عليه بين القادة العسكريين عند انتهاء الحرب · واتفقتا معا على التأكيد بأن كل ما يهمهما ، هو أن تريا دولا ديمقراطية حرة تقوم فى كل مكان · وان ما يوجه الواحدة منهما فى سياساتها الخارجية لا يعدو اعتبارات الأمن

والدفاع القومى ، وان ايا منهما تجد نفسها مضطرة ، وبالرغم من ميولها ورغباتها ، للدفاع عن نفسها تجاه امبريالية الدولة الأخرى ، أى الامبريالية الرأسمالية بالنسبة الى الاتحاد السوفياتى ، والامبريالية الشـــيوعية بالنسبة الى الولايات المتحدة ٠

ويبدو أن معظم الامريكيين والروس يؤمنون كل الايمـــان بأن هذه الأقوال تعبير صادق عن الطبيعة الصادقة لسياسة بلادهم الخارجيـــة ٠ ولكن ليس من المعقول أن تكون الدولتان على صواب ، فى الوقت الذى قد تكونان فيه معا أو على انفراد على خطأ ٠ فقد يكون الاتحـاد السوفياتى هو الذى يسىء فهم السياسة الخارجيـــة الامريكية ، وقد تكون الولايات المتحدة هى التى تسىء فهم السياسة الخارجية السوفياتية ، بل وقد تسىء كل واحدة منهما فهم سياسة الاخرى فى وقت واحد ٠ ولا يكون حل هذه الاحجية التى يعتمد عليها مصير العالم ، فى طبيعة المذاهب وحدها بل وفى مجموع العوامل التى تقرر السياسة الخارجية للدولة ٠ وســـنفيض فى الحديث عن هذا الموضوع فى مكان لاحق ٠

# القسم الثالث

# السلطان القومي

## - ٨ -
# جوهر السلطان القومي

### ١ ـ ما هو السلطان القومي ؟

سبق لنا ان ذكرنا اننا نعني بالسلطان ، قوة أي انسان في التحكم على عقول غيره من الناس واعمالهم ، وهي ظاهرة طبيعية ، تقوم عندما يعيش الناس على اتصال اجتماعي بعضهم ببعض • ولقد تحدثنا عن سلطان الدولة أو « السلطان القومي » ، وكان هذا المفهوم واضحا تلقائيا ويجد التفسير الكافي له ، فيما قلناه عن السلطان بوجه عام • ومع ذلك ، فبالرغم من سهولة فهم الدوافع التي تحفز الافراد على نشدان السلطان ، فان السؤال الذي يبرز أمامنا ، هو كيف نستطيع تفسير التطلع الى السلطان في التجمعات المسماة بالأمم ؟ وما هي الامة ؟ وما الذي نعنيه بما ننسبه الى الأمة الممثلة في الدولة من تطلعات وأعمال ؟

من الواضح ان الأمة كأمة ليست بالشيء التجريبي • وليس في الامكان رؤيتها واختبارها • وكل ما يمكن ملاحظته تجريبيا فيها هم الافراد الذين ينتمون اليها • وينشأ عن هذا ان الأمة حقيقة مطلقة تضم عددا من الافراد ، يشتركون في خصائص معينة ، هي التي تجعل منهم أعضاء في أمة واحدة • وقد ينتمي الفرد بالاضافة الى انتمائه الى أمة ، والتفكير والاحساس والعمل ضمن اطارها ، الى دين ، أو طبقة اجتماعية أو اقتصادية ، أو حزب سياسي أو أسرة ، وقد يفكر ويشعر ويعمل ضمن اطار ما ينتمي اليه من هذه الوحدات ايضا وينبثق من هذا ، اننا عندما نتحدث على صعيد تجريبي عن سلطان اية امة او سياستها الخارجية ، فاننا لا نعني بذلك سوى سلطان افراد معينين ينتمون الى تلك الامة وسياساتهم الخارجية •

لكن هذه النتيجة تثير مشكلة أخرى · فسلطان الولايات المتحـدة وسياستها الخارجية ، لا يعنيان كما هو واضح سلطان جميع الافراد الذين يمتون الى الامة المسماة بالولايات المتحدة الامريكية وسياساتهم الخارجية ولم تؤثر الحقيقة الواقعة وهى ان الولايات المتحدة الامريكية خرجت من الحرب العالمية الثانية كأقوى دولة على وجه البسيطة على سلطان الاغلبية الغالبة من الأمريكيين الافراد · لكنها أثرت فى الوقت نفسه على أى حال ، على سلطان جميع الافراد الذين يتولون ادارة الشئون الخارجيـــة للولايات المتحدة ، ولا سيما أولئك الذين يتحدثون باسم الولايات المتحدة ويمثلونها على الصعيد الدولى · فالأمة تمارس سياساتها الخارجية كمنظمة قانونية تسمى الدولة ، ويعمل رجالها كممثلين لهذه الأمة فى الشئون الدولية فهم ينطقون باسمها ويفاوضون على عقد المعاهدات نيابة عنها ، ويحددون اهدافها ، ويختارون الوسائل لتحقيقها · ويعملون على الحفاظ على سلطانها ونشره وزيادته · فهم الافراد الذين يحملون سلطان أمتهم عندما يظهرون كممثلين عنها على المسرح الدولى ، وينفذون سياساتهـا ، ولا ريب فى اننا نشير الى هؤلاء عندما نتحدث على صـــعيد تجريبى عن سلطان الامة وسياستها الخارجية ·

اذن كيف يمكن لهذه الاغلبية الغالبة من الافراد الذين ينتمون الى أية أمة ، بالرغم من عدم تأثر سلطانهم الفردى ، بتقلبات الســـلطان القومى ، أن يربطوا أنفسهم بسلطان أمتهم وسياساتها الخارجية ، وان يمارسوهما وكأنهما سلطانهم وسياساتهم ، مقبلين على ذلك ، بحماسة عاطفية تتفوق عادة على تعلقهم العاطفى بتطلعاتهم الفردية الخاصـــة الى السلطان ؟ ولا شك فى اننا فى عرضنا لهذا السؤال ، نضع مشـــكلة القوميات الحديثة فى صورتها الصحيحة · فلقد كان الأفراد فى العهـود التاريخية السابقة ، يقررون التجمع الذى يربطون أنفسهم به وبسلطانه وتطلعاته ، على ضوء روابطهم العرقية والدينية ، أو اشتراكهم فى الولاء لأمير أو لسيد اقطاعى · أما فى عصرنا هذا ، فقد كشفت ارتباطات الافراد بسلطان امتهم وسياساتها الخارجية ، ارتباطاتهم القديمة وتفوقت عليها، اذن كيف يمكن لنا ان نفسر هذه الظاهرة الجديدة فى ظواهر القوميـــة العصرية ؟

ولقد سبق لنا ان رأينا ونحن نناقش مذاهب السياسات الخارجية، أن تطلعات السلطان عند الآخرين ، تحمل عند الفرد ، طالع اللا اخلاقية· وبينما يجد هذا الموقف أحد جذوره ، فى رغبة الضحية المتوقعة لســلطان

الآخرين في الدفاع عن حريته ضد هذا الخطر الذي يهدده ، فان الجذر الثاني ، ينبع من محاولة المجتمع كمجموع ، التغلب على التطلعات الفردية للسلطان وكبح جماحها • ولقد أقام المجتمع شبكة من قواعد السلوك والمبتكرات التنظيمية ، للسيطرة على حوافز السلطان الفردية • وتقوم هذه القواعد والابتكارات ، اما بتحويل حوافز السلطان الفردية الى أقنية وسبل لا نعرض فيها المجتمع للخطر ، او باضعافها ، أو بوقفها كلية ولا ريب في ان القوانين والسنن والاعراف ، والنظم الاجتماعية والترتيبات العديدة كلها ، كالمسابقات التنافسية ، والحملات الانتخابية والالعاب ، والنوادي الاجتماعية ، والمنظمات الاخوية كلها تخدم هذا الهدف •

ويعجز معظم الناس نتيجة لهذا عن ارضاء رغباتهم في السلطان ضمن المجتمع القومي ، ففي مثل هذا المجتمع تتحكم مجموعة صغيرة نسبيا في شئون السلطان على جماهير الشعب ، دون أن تخضع لقيود شاملة يفرضها الشعب • وهكذا تكون جماهير الشعب الغالبة هي الخاضعة للسلطان بدلا من أن تكون هي التي تمارسه • وعندما يعجز الناس عن ارضاء رغباتهم ضمن الحدود القومية ، يخرجون بهذه التطلعات التي لم تتحقق الى المسرح الدولي • وهناك يجدون ارضاء يعوض عليهم ما ينقصهم عن طريق ربط انفسهم بالاندفاعات القومية للسلطان ، وعندما يفكر المواطن الامريكي بسلطان بلاده ، يحس بنفس الفخار الذي كان يحس به المواطن الروماني ، عندما كان يربط بين نفسه وبين رومة وسلطانها ، ويقارن بينه على نفس الصعيد وبين الاجنبي قائلا « انني مواطن روماني » فعندما نحس بأننا ننتمي الى اقوى أمة في العالم ، الامة التي لاتفوقها في قدرتها الصناعية واختراعاتها التقنية أية أمة أخرى ، نحس بالزهو والفخار ، اذ نخدع انفسنا بهذا الاحساس ، ونشعر وكأننا جميعا ، لا كأفراد بل كمجموع ، ننتمي الى أمة واحدة ، تملك مثل هذا السلطان الرائع وتمارسه ، ويصبح السلطان الذي يمارسه ممثلونا على المسرح الدولي سلطاننا ، ونعوض كل ما نحس به من خيبة أمل ضمن المجتمع القومي بهذا السرور التعويضي ، الذي يغشانا من وجود سلطان الامة •

وتعمل هذه الاتجاهات النفسية عند الاعضاء الافراد الذين ينتمون الى الامة ، وتجد دعما لها في قواعد السلوك وفي تنظيمات المجتمع نفسه • ويكبح المجتمع التطلعات الى السلطان الفردي ضمن المجتمع القومي ، ويضع علامة مهينة على بعض دوافع السلطان ، التي تشير الى التمجيد الفردي ، ولكنه يشجع ويمجد اتجاهات الغالبية الغالبة في الجماهير التي

تحس بخيبة الأمل فى اندفاعاتها الفردية من أجل السلطان ، وربطهـا نفسها بصراع الأمة من أجله على المسرح الدولى • واعتبر السلطان الذى ينشده الفرد لمصلحته هو شر لا يتسامح معه الا ضمن حدود معينـة ، وفى صور محددة ، ويصبح السلطان المتنكر وراء المذاهب ، والمنشـود باسم الأمة ومن أجلها ، شيئا طيبا يجب على جميع المواطنين ان يسعوا من أجل الحصول عليه • وليست الرموز القومية ، ولا سيما تلك التى تشير الى القوات المسلحة والعلاقات مع الدول الاخرى ، الا ادوات لذلك الربط بين الفرد وبين سلطان أمته ، وتميل سنن المجتمع وأعرافه الى أن تجعل ذلك الربط مستهويا للافراد ، عن طريق الجوائز التى تعرضها ، والعقوبات التى تفرضها •

وهكذا لا يكون من قبيل الصدفة العارضة ، ان تظهر بعض فئـات السكان بمظهر أكثر المؤيدين نضالا للتطلعات القومية للسلطان على المسرح الدولى ، أو أنها ترفض العمل من أجلها رفضا باتا ، وتكون هذه الفئـات هى التى تتعرض لفرض السلطان من الآخرين ، كما تكون اكثر الجماعات حرمانا من المنافذ لاندفاعات سلطانها ، وأقلها اطمئنانا الى ما تملكه من سلطان ضمن المجموعة القومية • ولا ريب فى أن الطبقـات الوسـطى الخفيضة ، ولا سيما من العمال « ذوى الياقات البيضاء » ، مع الاغلبيـة من جماهير العمال (١) تربط نفسها ربطا كاملا بالتطلعات القوميـة للسلطان • واذا لم تكن كذلك ، وهنا يبرز المثل الواضح فى الطبقـات البروليتارية الثورية فى اوربا ، فانها لاتربط نفسها بالتطلعات القومية على الاطلاق • وفى حين تكون الفئة الأخيرة ، أقل الفئات تعرضـا لاهتمام سياسات الولايات المتحدة الخارجية فان الفئـات الاولى تحتل منزلة أكثر أهمية •

وعلى المرء ان يبحث هنا عن جذور القومية الحديثة وعن تفسـير العنف المتزايد الذى يصاحب متابعة السياسات الخارجية فى العصـور الحديثة وليس الافتقار المتزايد عند الفرد للضمان فى المجتمعات الغربية ولا سيما فى الطبقات الدنيا ، وتفسخ المجتمعات الفردية بصورة عامة، الا الصورة المبالغة لما تمنى به حوافز السلطان الفردى من خيبات أمل• ولقد أدت هذه الخيبات بدورها الى ظهور الرغبة المتزايدة فى العثور على

---

(١) تكون هذه الأغلبية على صعيد السـلطان أقل الفئـات خسـارة واكثرهـا ربحـا من السياسات الخارجية ذات الاتجاه القومى ، باستثناء فئة العسكريين •

المؤلف

الرباط التعويضى ـ مع التطلعات القومية الجماعية للسلطان • ولقد كانت هذه الزيادة فى الرغبة كمية بقدر ما هى نوعية •

## ٢ ـ جذور القومية الحديثة :

لم تكن هناك حتى عهد الحروب النابليونية ، الا جماعات صـــغيرة من الناس ، تربط نفسها بالسياسات الخارجية للأمة ، ومن الصحيح ان يقال ان السياسات الخارجية لم تكن قومية بل أسرية ملكية ، ولذا كان الارتباط مع سلطان الملك الفرد وسياساته الخارجية لامع السلطان الجماعى للأمة وسياساتها الخارجية • ولا ريب فى ان جوتيه (١) كان صادقا عندما حدد هذا المعنى فى فقرة رائعة من سيرة حياته التى كتبها ، اذ قال : « كنا نشعر جميعا مع فردريك الاكبر ، ولكننا لم نكن نحس بشىء مع بروسيا » •

وكتب توماس جيفرسون (٢) الى جون هولنيز فى التاسع عشر من فبراير عام ١٨٠٩ يقول : « وتكون هذه المجتمعات العلمية فىسلام دائما وان كانت دولها فى حالة حرب ، وهى تؤلف كجمهورية الادب ، اخوية عظيمة ، تنتشر فى العــــالم كله ، ولا تقوم أية حكومة متحضرة بوقف اتصالاتها » •

وبدأ مع حروب نابليون عهد السياسات الخارجية القومية والحروب ، أى عهد الربط بين الجماهير الواسعة لمواطنى اية دولة ، وبين الســــلطان القومى والسياسات القومية ، وكان الشك يقوم حتى نشوب الحرب العالمية الاولى ، فى مدى الارتباط بين اعضاء الاحزاب الاشتراكية الاوربية وبين سلطان دولها المختلفة وسياساتها الخارجية • لكن ماقامت به جمـــاهير العمال فى جميع البلاد المتحاربة من اسهام كامل فى الحرب ، أوضـــح بصورة خاصة ، الارتباط الذى يقوم بين السكان جميعا وبين ســـلطان الدولة التى يمتون اليها وسياساتها الخارجية •

---

(١) جوهان وولفجانج جوتيه ( ١٧٤٩ ـ ١٨٣٢ ) شاعر ألمانيا الكبير ، وكاتبها المسرحى والقصصى •

(٢)توماس جيفرسون ( ١٧٤٣ ـ ١٨٢٦ ) ـ ثالث رئيس للجمهورية الأمريكية ( ١٨٠١ ـ ١٨٠٩ ) واضع اعلان الاستقلال ، عمل سفيرا فى باريس ووزيرا للخارجية •

( المعرب )

## (أ) التراجع عن القومية بين الواقع والصورة :

لكن الحرب العالمية الثانية بينت وجود تراجع معين عن ذلك الحد الاقصى من الارتباط الذى شهدته الحرب العالمية الأولى ، وقد وقع هـذا التراجع فى قمة الهرم الاجتماعى وقاعدته على السواء · فلقد ظهرت من الناحية الأولى جماعات صغيرة ولـكنها قوية من القادة العسكريين والسياسيين والمفكرين من الميالين للفاشية فى كل من بريطانيا العظمى وفرنسا ، وقد تراوح موقفها بين رفض الارتباط بسياسات بلادها وبين ايثار الارتباط بأعدائها القوميين · وكان مثل هؤلاء القادة ، يشعرون بعدم الاطمئنان الى مراكز سلطانهم ، بسبب الضعف السياسى والعسكرى الاولى فى بلادهم ، وبدا لهم ان العدو وحده هو القادر على ضمان هذه المراكز لهم فى قمة الهرم الاجتماعى فى بلادهم · أما من الناحية الثانية فان الشيوعيين الفرنسيين الذين يدينون بولائهم فى وقت واحد لوطنهم فرنسا وللاتحاد السوفياتى ، لم يستطيعوا ربط أنفسهم ربطا كاملا بأمتهم الا بعد الهجوم الالمانى على الاتحاد السوفياتى فى عام ١٩٤١ ، حيث أسفر هذا الهجوم ، عن ظهور هذين الولاءين فى اتجاه واحد ، وقد عجز الهجوم الألمانى على فرنسا وحدها ، عن اثارتهم لمقاومة الغزاة مقاومة فعالة · ولكن عندما وقع الهجوم الالمانى على الاتحاد السوفياتى ، وأصبحت فرنسا والاتحاد السوفياتى حليفين فى نضال مشترك ، راح الشيوعيون الفرنسيون يقاومون الغزاة الألمان فى فرنسا بوصفهم العدو المشترك لفرنسا والاتحاد السوفياتى · وهكذا توقف ارتباط الشيوعيين الفرنسيين بسياسات فرنسا القومية ، على مدى ارتباط هذه السياسات بالمصالح والسياسات السوفياتية · وهكذا يكون الولاء الشيوعى للمصالح والسياسات الاجنبية · والمقدم على الولاء للمصالح والسياسات القومية ظاهرة عالمية ، تعتبر تحديا لوحدة الدولة القومية ووجودها ·

ولا يمكن اعتبار ما يصيب التضامن القومى من انحلال ، تراجعا عن القومية ، وذلك لأنه يعنى استبدال الولاء للدولة بولاء لدولة اجنبية أخرى · فالشيوعى الفرنسى يحيل نفسه فى الواقع الى مواطن روسى يؤيد سياسات الاتحاد السوفياتى وسلطانه (١) · لكن أعقاب الحرب

(١) أعتقد أن المؤلف قد أخطأ هنا التصوير ، فالولاء الشيوعى لا يكون للاتحاد السوفياتى كدولة ، وانما للحركة الشيوعية ، التى يمثل الاتحاد السوفياتى قاعدتها الأساسية وحاميها من حرب الرأسمالية لها · ولعل خروج بعض الدول الشيوعية على زعامة الاتحاد السوفياتى يفسر هذه الحقيقة ، اذ أن الاحزاب الشيوعية فيها ، لم تعد ترى فى الاتحاد السوفياتى رمز القيادة الشيوعية · — المعرب —

العالمية الثانية جاءت الى الوجود بتراجع أصيل عن القومية فى شكل حركة تدعو الى وحدة اوربا الغربية · وقد حققت هذه الحركة حتى الآن عمـــلا واحدا محددا في صورة منظمة فوق القوميات ، واعنى بها ، منظمة الفحم والصلب الأوربية (١) وقد أدت تجربتان الى ولادة الحركة المتجهـــة الى الوحدة الأوربية · وهما ما ألحقته الحرب العالمية الثانية من دمار بأوربا وما أصاب هذه القارة فى ذيولها من ضعف عسكرى وسياسى واقتصادى ولا يستطيع رجل الشارع الأوربى على ضوء هاتين التجربتين الا أن يستنتج أن أوربا الغربية قد أقامت الدليل على أن الدولة القوميــــة باتت طرازا منسوخا من التنظيم السياسى ، لأنها بالاضافة الى عجزها عن ضمان الأمن والسلطان لاعضائها تحكم عليهم بالعجز الكامل ، والابادة على أيدى بعضهم البعض ، أو على أيدى جيرانهم الاقوياء وسيظهر المستقبل وحده ، ما اذا كان هذا الاحساس الحاد بالافتقار للأمن ، لاعند الافراد فحسب بل وعند المجتمعات القومية التى ينتمون اليها ، سيؤدى الى خلق سياسى جديد فى شكل وحدة أوربية سياسية وعسكرية واقتصادية ، أو الى عجز سياسى يمثل فى شكل تراجع الى « الحياد » ، الذى يعتبر تخليا عن النشاط فى السياسة الخارجية (٢) أو الى يأس سياسى يتخذ صورة ارتباط أشد مع الدول على انفراد ·

## (ب) الافتقار الشخصى للأمن والتفسخ الاجتماعى :

تتناسب القوة العاطفية التى تربط بين الفرد وأمته من النـــاحية النوعية ، تناسبا عكسيا ، مع الاستقرار فى مجتمع معين ، كما ينعكس فيما يحس به أعضاؤه من استقرار · فكلما زاد الاستقرار فى المجتمع ، وزاد الاحســـاس بالأمن عند أفراده ، قلت الفرص لظهور العـــواطف الجماعية التى تبحث عن متنفس لها فى القوميات العدوانية والعـــكس

(١) كان هذا قبل قيام السوق الأوربية المشتركة التى تمثل الوحدة الاقتصادية·أما منظمة الوحدة الأوربية وهى تمثل الوحدة السياسة فقد تعثرت فى سيرها ولم تصل بعد الى نتيجة ملموسة ·

(٢) ينطبق هذا القول على مفهوم الحياد بمعناه التقليدى القديم ، ولا ينطبق بحال من الأحوال على مفهوم الحياد الايجابى بمعناه الجديد الذى اتخذ صورة اللاانحياز الى أى من المعسكرين الدوليين · فالظاهرة المميزة لسياسة الحياد الايجابى الجديدة ، انها لاتقف مواقف سلبية تعتبر تخليا عن النشاط ، تجاه المشاكل العالمية ، وانما تقف مواقف ايجابية تتمثل فى محاولة الاسهام فى حل هذه المشاكل ·

( المعرب )

بالعكس (١) ، ولاريب فى أن الحروب الثورية التى شنتها فرنسا فى الحقبة الاخيرة من القرن الثامن عشر ، وحروب التحرر ضد نابليون بين عامى ١٨١٢ و ١٨١٥ ، هى الأمثلة الأولى فى العصور الحديثة على افتقار الجماهير للأمن الناجم عن افتقار المجتمعات الداخلية الى الاستقرار ، والمؤدى الى تفجرات عاطفية ، اتخذت شكل الارتباط العنيف الشامل على صعيد الجماهير مع السياسات الخارجية العدوانية والحروب . فلقد بلغ عدم الاستقرار الاجتماعى حدا خطرا فى الحضارة الغربية فى القرن التاسع عشر ، ثم أصبح دائما فى القرن العشرين كنتيجة لضعف الروابط التقليدية ، المتخذة صورة الدين بوجه خاص ، ونتيجة العقلانية المتزايدة للحياة والعمل ، والأزمات الاقتصادية الدائرية . وقد وجد عدم استقرار الجماعات الناتج عن هذه العوامل ، متنفسا عاطفيا له ، فى ارتباطات قومية محددة ، وملتهبة بالتأثيرات العاطفية . ومع زيادة عدم استقرار فى المجتمعات الاوربية ، تعمق الاحساس بالافتقار الى الأمن ، وتعزز التعلق العاطفى بالامة كالبديل الرمزى للفرد عن تطلعاته الى السلطان . وبلغ هذا التعلق نتيجة الحروب العالمية والثورات ، وتركيز السلطان السياسى والاقتصادى والعسكرى ، والازمات الاقتصادية فى القرن العشرين حد الهوس الممثل فى ديانة علمانية . واتخذ التنافس على السلطان الآن شكلا مذهبيا من أشكال الصراع بين الخير والشر . وتحولت السياسات الخارجية الى «رسالات مقدسة» . وأصبحت الحروب تخاض وكأنها حملات صليبية تهدف الى نشر الدين السياسى الصحيح فى العالم كله .

ويمكن دراسة هذه العلاقة بين التفسخ الاجتماعى ، والافتقار الشخصى للأمن ، وعنف الاندفاعات العصرية للسلطان القومى ، بصورة خاصة فى الفاشية الالمانية حيث تطورت هذه العناصر الثلاثة تطورا أكبر منه فى أى مكان آخر . وقد بلغ الميل العام الذى ساد العصر الحديث الى التفسخ الاجتماعى ، حدا متطرفا فى ألمانيا ، نتيجة الترابط بين عناصر معينة فى الشخصية القومية ، تميل الى التطرف دون الاعتدال والوساطة والمواقف الوسط ، وبين ثلاثة أحداث أضعفت التركيب الاجتماعى فى ألمانيا الى المدى الذى جعله فريسة سهلة للنار الساعرة التى أشعلتها الاشتراكية الالمانية .

وكانت الهزيمة فى الحرب العالمية الاولى ، أول هذه الاحداث ، اذ

---

(١) قد تبحث هذه العواطف الجماعية بالطبع عن متنفس فى صورة عدوان داخل الدولة نفسها ، أى على شكل صراع طبقى أو ثورة أو حرب اهلية .

( المعرب )

جاءت متزامنة مع ثورة اعتبرت مسئولة لا عن تحطيم القيم والنظم السياسية التقليدية فحسب ، بل وعن خسارة الحرب نفسها أيضا . وقد جاءت الثورة بالطبع بخسارة فى السلطان ، وبافتقار الى الامن فى الوضع الاجتماعى لأولئك الذين كانوا فى قمة السلم الاجتماعى فى ظل الملكية أو على مقربة منها . لكن الوضع الاجتماعى للجماهير الكبيرة من السكان تأثرت أيضا وبصورة مماثلة من جراء الفكرة القائلة بأن الهزيمة والثورة جاءتا نتيجة الحيل الخائنة للاعداء من الداخل والخارج الذين عملوا على تحطيم ألمانيا . وهكذا لم تكن ألمانيا فى رأى هذه الجماهير محاطة ، بل ومطوقة بأعدائها الخارجيين فحسب ، بل وكان تركيبها السياسى نفسه معرضا لعمل جراثيم وطفيليات داخلية لا منظورة ، تمتص قوتها ، وترمى الى تحطيمها .

وكان التضخم الذى وقع فى مستهل العشرينات ، والذى أحال قطاعات كبيرة من الطبقات الوسطى ، الى الطبقة البروليتارية هو الحدث الثانى ، اذا ضعف ان لم يكن قد حطم لدى الشعب فى مجموعه المبادىء الخلقية التقليدية فى الامانة وصدق المعاملة . وتركز احتجاج الطبقة الوسطى على تحولها اقتصاديا الى الطبقة العاملة ( البروليتارية ) ، فى اعتناقها لأكثر المذاهب المتوافرة عداء للبروليتارية وتمسكا بالقومية . وكانت الفئات الخفيضة من الطبقة الوسطى خاصة ، تجد عزاء لها ، وترضية محدودة ، فى نظرتها المتفوقة الى الطبقة العاملة . ولو أخذت هذه الفئات الهرم الاجتماعى كمجموع ، لكانت الطبقات التى تعلوها أكثر بكثير من تلك التى تنخفض عنها . فهى بالرغم من انها ليست فى قاعدة هذا الهرم ، الا انها قريبة منها للغاية . ومن هنا نشأت خيبات أملها ، وافتقارها الى الامن ، وميلها الى الارتباط بالتجسيد القومى للسلطان . وقد جاء التضخم الآن فدفعها الى أسفل لتصل الى القاعدة ، وقد وجدت فى كفاحها اليائس للخلاص من الارتباط الاجتماعى والسياسى مع الجماهير العمالية اللامتبلورة ، الملجأ فى نظرية الاشتراكية الوطنية وتطبيقها . فقد جاءت هذه النظرية ، تعرض عليها أجناسا أدنى منها ، تستطيع أن تنظر اليها من عل ، وأعداء خارجيين تستطيع أن ترى نفسها متفوقة عليهم وراغبة فى السيطرة عليهم .

وجاء الحدث الاخير فى صورة الازمة الاقتصادية لعام ١٩٢٩ ، وهى الازمة التى جعلت فئات الشعب الالمانى كلها ، تواجه بمختلف الصور والأشكال ، الضياع الفعلى أو المتوقع لوضعها الاجتماعى ، والافتقار الفكرى والخلقى والاقتصادى للأمن والطمأنينة . وواجه العمال خطر

البطالة الفعلية أو المتوقعة • وبدأت فئات الطبقات الوسطى التي أبلت من الدمار الاقتصادى الذى أنزله التضخم ، تفقد ما استعادته فى السنوات القليلة الماضية • وتحتم على رجال الصناعة مجاراة الالتزامات الاجتماعية المتزايدة ، وكانت واقعة تحت كابوس الخوف من الثورة • وبلورت الاشتراكية الوطنية جميع هذه المخاوف والافتقار الى الامن وخيبات الامل، في هدفين يتمثلان فى عدوين خارجيين وركزت عليهما ، وهما معاهدة فرساى والبلشفية ، وعلى ما لهذين العدوين من أنصار فى الداخل• وقد صبت جميع هذه العواطف الساخطة وأجرتها فى تيار قوى من التعصب القومى • وهكذا تمكنت الاشتراكية الوطنية من الربط بطريقة جماعية صادقة بين تطلعات الفرد الالمانى ، وبين أهداف السلطان للأمة الالمانية • ولم يحدث قط فى تاريخ البشرية الحديث ان وقع مثل هذا الترابط الكامل ولم يكن لمافعلته من نظير فى أى مكان فى العالم ، من حيث تضاؤل المجال الذى يتابع الفرد فيه تطلعاته للسلطان من أجل مصالحه الخاصة • ولم يكن لقوة الحافز العاطفى التى خلقتها لهذا الربط بين التطلع الفردى والامانى القومية وتحويلها الى قوة عدوانية على المسرح الدولى ، مثل فى الحضارة العصرية •

وبالرغم من ان تحول المرارات الفردية الى ارتباط جماعى بالامة ، لم يكن أكثر شمولا وقوة فى العصر الحديث فى أى مكان منه فى المانيا الاشتراكية الوطنية، الا ان الصورة الالمانية للقومية الحديثة ظلت مختلفة كما لا كيفا عن صورتها فى الدول العظيمة الأخرى ، كالقومية فى الاتحاد السوفياتى أو فى الولايات المتحدة الامريكية • ففى الاتحاد السوفياتى ، لا تتاح الفرصة للجماهير الكبيرة من الناس ، لارضاء اندفاعاتها للسلطان ضمن المجتمع الداخلى • فالعامل أو الفلاح الروسى العادى ، لا يجد من دونه ليتطلع اليه من عل ، ويتزايد احساسه بالافتقار الى الامن من جراء اجراءات الدولة البوليسية • ومن جراء الانخفاض فى مستويات الحياة التى يعيشها(١) والتى تهدد أحيانا وجوده المادى • وهنا تعرض دولة

(١) ان صح هذا الرأى بالنسبة الى الاتحاد السوفياتى فى عهد ستالين فى بعض النواحى ، فانه لا يصح مطلقا بالنسبة الى عهد خروشوف • فالفرد السوفياتى نتيجة نظامه الاشتراكى اكثر الناس شعورابالأمن والطمأنينة الى مستقبله ومستقبل أولاده • اذ أن الدولة الاشتراكية توفر له كل متطلبات الأمن • يضاف الى هذا أن مستويات العيش التى يشير اليها المؤلف ارتفعت كثيرا فى الآونة الاخيرة • بحيث بزت عددا كبيرا من الدول الراسمالية • وان كانت لاتزال متخلفة فيها عن بعض الدول الاخرى كالولايات المتحدة مثلا •

( المعرب )

جماعية أخرى ، هذه المرارات والمخاوف والافتقـــار الى الامن فى المسرح الدولى ، حيث يجد الفرد الروسى ، الترضية المعوضة عن تطلعـــاته الى السلطان فى شعارات « أكثر دولة تقدمية فى العالم» ، و « الوطن الأم للاشتراكية» وهلم جرا٠ ويعمل الاعتقاد الذى تعززه التجارب التاريخية، بان الامة التى يربط هذا الفرد نفسه بهـــا ، مهددة دائما من أعدائهـــا الرأسماليين ، على الارتفـاع بمخاوفه الشخصية واحساسه بالافتقار الى الامن الى الصعيد الجماعى ٠ وهكذا تتحول مخاوفه الشخصية الى قلق على أمته ، ويعمل ارتباطه بها ، عملا مزدوجا ، هو ارضاء اندفاعاته الشخصية للسلطان من ناحية ، وتبديد مخاوفه الفردية من الناحية الاخرى ، عن طريق نقلهما معا الى المسرح الدولى ٠

أما فى الولايات المتحدة، فتشبه عملية شعور الفرد بتملكه للسلطان القومى وممارسته وكأنه سلطانه الشخصى ، الشكل النموذجى الذىتطورت فيه العملية الى حد كبير فى الحضارة الغربية فى القرن التـاسع عشر ٠ وأعنى بهذا ان ارتباط الفرد بسلطان الامة وسياساتها الخارجية ، يسير الى حد كبير فى حدود المرارات النموذجية التى تحس بها الطبقة الوسطى وافتقـارها الى الأمن ٠ لكن المجتمع الامريكى ، يفوق أى مجتمع آخر فى الحضارة الغربية ، فى انه مجتمع الطبقة الوسطى الى حد كبير(١) ٠ ولعل ما هو أهم من هذا ان جميع الفروق الطبقية التى قد تكون موجودة في هذا المجتمع ، تميل الى التلطيف ان لم نقـــل الى الحل ، عن طريق القـاسم المشترك لقيم الطبقة الوسطى وتطلعاتها ٠ ومن هنا يكون ارتبـاط الفرد بالامة على صعيد مرارات الطبقة الوسطى وتطلعاتها فى المجتمع الامريكى، شاملا وبارزا ، تماما كما هو الوضع فى ارتباط الطبقة العاملة بالامة فى الاتحاد السوفياتى ٠ يضاف الى هذا ان ما يمتاز به المجتمع الامريكى من

---

(١) لا أدرى ما الذى يعنيه المؤلف بقوله ان المجتمع الامريكى هو مجتمع الطبقة الوسطى ، الا اذا كان يقصد بذلك ، ان الطبقة العاملة الامريكية نظرا لارتفاع مستواها الحياتى جزء من الطبقة الوسطى ٠ لكن هناك عوامل عدة تشير الى خطل هذا الرأى ٠ أولها ان طبقة الصناعيين وارباب المال والاحتكارات هى المسيطرة على الاقتصاد الامريكى وبالتالى على المجتمع الامريكى سياسيا واجتماعيا ٠ وثانى هذه العوامل ان الولايات المتحـدة دولة صناعية كبرى ٠ ويؤلف العمال فيها نسبة ضخمة من السكان بحيث لايمكن لمجتمعها ان يسمى بمجتمع الطبقة الوسطى التى تشمل صغار الصناعيين والتجار والموظفين ٠ أما العامل الثالث فهو ان ارتفاع مستوى المعيشة اسطورة ظاهرية اذ ان هناك فاقة ضخمة فى امريكا باعتراف الصحف الامريكية الكبيرة نفسها ، كما ان فيها بطالة تتناول الملايين من العمال ٠

( المعرب )

حركية ضخمة نسبيا ، يفتح الافاق أمام الجماهير الكبيرة من السكان لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى على أسس فردية · ولقد عملت هذه الفرص فى الماضى ، فى الاوقات العادية على الاقل، على الحد من الاندفاعات العاطفية وراء ذلك الارتباط بين الفرد والامة على النحو الذى عرفته أوضاع الاتحاد السوفياتى وألمانيا الاشتراكية الوطنية(١) ·

لكن بعض العوامل الجديدة قد برز الى حيز الوجود فى الاوقات الاخيرة ، نتيجة التخوف من تكرار الازمات الاقتصادية ، وخطر الثورة العالمية التى تجسدها الشيوعية الدولية ، والاختفاء النسبى للعزلة الجغرافية ، والخوف من وقوع الحرب الذرية · وهكذا نجد ان الحقبة السادسة من القرن العشرين (خمسينات القرن الحالى) ، قد ضاعفت من المرارات وأوجه القلق الفردية مما ضاعف من الترابط بين الفرد وبين سلطان الامة وسياساتها الخارجية · واذا لم يتعرض الاتجاه الحالى لايجاد المزيد من الافتقار الى الاستقرار فى الشئون الدولية والداخلية الى الانعكاس ، فان من المحتمل أن تسهم الولايات المتحدة الى حد متزايد فى تلك الاتجاهات التى تسود الحضارة العصرية والتى وجدت أكثر صورها تطرفا فى الاتحاد السوفياتى من ناحية وفى ألمانيا الاشتراكية الوطنية من الناحية الاخرى ، وهى الاتجاهات التى تعمل على المزيد من الترابط الكامل بين الفرد وأمته · ونجد فى هذا التزايد والكمال فى الترابط أحد جذور العنف والقسوة فى السياسات الخارجية الحديثة حيث تصطدم التطلعات القومية للسلطان مع بعضها البعض ، معززة بجماهير ضخمة من الناس ، يحملون اخلاصا لا مزيد عليه ، ومشاعر عنيفة ومتزايدة لم يكن لها مثيل فى عصور التاريخ الماضية الا فى قضايا التعصب الدينى ·

---

(١) ارتبط الترابط القوى العنيف فى الولايات المتحدة فى الماضى بمشاعر العداء من جانب أقل قطاعات الطبقة الوسطى احساسا بالأمن والطمأنينة نحو مجموعات عرقية معينة ، كالزنوج أو المهاجرين الجدد من الطبقة العامله ·

المؤلف

- ٩ -

# عناصر السلطان القومي

ما العوامل التى تشترك فى تأليف سلطان الامة على المسرح الدولى ؟ وما العناصر التى تؤلف ما نسميه بالقانون الدولى ؟ اذا أردنا أن نقرر سلطان أمة ، فما العوامل التى يجب أن نأخذها فى اعتبارنا ؟ هناك مجموعتان من العناصر يجب تمييزهما ، أولاهما تلك العناصر الثابتة ، وتلك التى تتعرض للتغيير الدائم ٠

## ١ ـ الجغرافيا :

لا ريب فى أن الجغرافيا هى أكثر العوامل استقرارا فى بناء سلطان أية أمة ٠ فهناك حقيقة واقعة مثلا ، وهى أن المنطقة الاقليمية من الولايات المتحدة ، مفصولة عن القارات الاخرى بمناطق مائية تتسع ثلاثة آلاف ميل من ناحية الشرق وأكثر من ستة آلاف ميل من ناحية الغرب ، وان هذا الفاصل يؤلف عاملا دائما يعزز مركز الولايات المتحدة فى العالم ٠ ومن البدهيات المسلم بها أن أهمية هذا العامل اليوم ، لم تعد كما كانت عليه فى أيام جورج واشنطن أو الرئيس ماكنيلى ٠ ولكن من الخطأ الافتراض كما يفترض دائما، بأن التطور التقنى لوسائل النقل والمواصلات، والحرب، قد أزال من الوجود عامل المحيطات العازل ٠ فهذا العامل اليوم أقل أهمية مما كان عليه قبل خمسين أو مائة عام ، لكنه من ناحية أوضاع السلطان للولايات المتحدة مازال عامل بون واسع على اعتبار أن محيطات واسعة تفصل بين الولايات المتحدة والقارتين الآسيوية والأوربية ، بدلا من أن تكون مجاورة لفرنسا أو الصين أو الاتحاد السوفياتى ٠ وما زال الوضع الجغرافى للولايات المتحدة بعبارة أخرى ، عاملا جوهريا ذا أهمية دائمة ، على السياسات الخارجية لجميع الدول أن تأخذه فى عين اعتبارها ، مهما

كان أثره على القرارات السياسية اليوم مختلفا عمـا كان عليه فى فترات أخرى من التاريخ .

وكان فصل بريطانيا العظمى أيضا عن القـارة الاوربية بهذا الممر المائى الضيق الذى يسمى بالقناة الانجليزية ، عامـلا لم يستطع يوليوس قيصر تجاهله ، كما لم يستطع ذلك كل من ويليام الفاتح وفيليب الثـانى ونابليون أو هتلر . وبالرغم من ان عوامل كثيرة لابد وأن تكون قد أثرت على أهميتها عبر التاريخ . الا ان ماكان مهما قبل ألفى عام مازال مهما حتى اليوم ، وعلى جميع المعنيين بتسيير دفة الشئون الخارجية أن يأخذوا هذه الحقيقة بعين العناية والاهتمام .

ومايقال عن عزلة بريطانيا العظمى ومناعتها يقال عن المركز الجغرافى لايطاليا أيضا . فهذه معزولة عن بقية أرجاء أوربا بسلسلة جبال الألب العالية ، وفى حين تهبط وديان الألب بصورة متدرجة نحو الجنوب، لتنحدر نحو سهل ايطاليا الشمالى ، نراها تهوى منحدرة ، وبصورة فجائية نحو الشمال . وكان هذا الوضع الجغرافى عنصرا مهمـا فى الاعتبـارات السياسية والعسكرية لايطاليا وغيرها من الدول ، بالنسبة الى علاقتها بها. ولقد جعل هذا الوضع الجغرافى من العسير جدا غزو أوربا الوسطى من ايطاليا على ضوء جميع أوضاع الحرب التى نعرفها فى حين لا يكون غزو ايطاليا من الشمال بمثل هذه الصعوبة . وعلى هذا كان تعرض ايطاليـا للغزوات من الشمال ، أكثر من تعرض الشمال للغزو من ايطاليا . ولقد ظل هذا الوضع الجغرافى الدائم مسيطرا على السوقية العسكرية منذ أيام هانيبال فى الحروب البونية مـع قرطاجنة حتى أيام الجنرال كلارك فى الحرب العالمية الثانية .

ولقد قامت جبال البرانيز بالنسبة الى موقع أسبانيا الدولى بعمـل مختلف وان لم يكن أقل من ذلك دواما . وكان يقال دائما ان أوربا تنتهى عند جبال البرانيز . ولما كانت هذه الجبال قد جعلت العبور من أسبانيا الى العالم الخارجى فى منتهى الصعوبة ، فانها عملت فى الواقع على اغلاق الباب على أسبانيا وعزلها عن التيار الرئيسى للتطورات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حولت مجرى الاوضاع فى أوربا . يضـاف الى هذا ان هذه الجبال قد أنقذت أسبانيا من معظم الاجتياحات السياسية والعسكرية العظيمة التى شملت أواسط أوربا . ولا ريب فى ان هـذا الموقف الذى تقفه على هامش السياسات القـارية فى أوربا ، هو نتيجة جزئية على الأقل للعزلة الجغرافيـة التى تفرضها عليهـا سلسلة جبـال البرانيز .

ونصل أخيرا الى الوضع الجغرافي للاتحاد السوفياتي. فهذه الدولة تضم مساحات شاسعة من الارض ، تمتد على أكثر من سبع اليابسة فى الكرة الارضية وتعادل مرتين ونصف مرة مساحة الولايات المتحدة الامريكية . وفي حين تبلغ المسافة بين مضائق بيرينج في الشرق ، وكوينجسبرج ، عاصمة ما كان يسمى ببروسيا الشرقية ، والمدينة التى تسمى اليوم كالينينجراد ، نحوا من خمسة آلاف ميل ، فان المسافة بين مورمانسك على المحيط المتجمد الشمالي وبين اشقاباد على حدود ايران الشمالية ، تبلغ نصف هذه المسافة تقريبا . ويكون هذا الامتداد الارضى الهائل مصدرا دائما من مصادر القوة العظمى ، التى أحبطت حتى الآن جميع المحاولات لوقوع غزو عسكرى من الخارج . ولا ريب في ان هذه المساحة الارضية الهائلة ، كانت تجعل الارض التى يحتلها الغزاة الاجانب دائما قميئة تافهة ، بالنسبة الى ما يظل من البلاد بعيدا عن أيدى الغزاة .

وكثيرا ما يكون احتلال جزء كبير من البلاد ، دون وجود أمل فى ابلال سريع من نتائج الغزو ، سببا فى تحطيم الارادة على المقاومة عند الشعب الذى تعرضت بلاده للغزو . ولعل هذا هو الهدف السياسى كما رأينا من قبل فى الفتح العسكرى . وكانت مثل هذه الفتوحات كتلك التى قام بها نابليون وهتلر ، دون أية أهداف محددة ، سوى وجود روسيا كلها كدولة ، مما كان كفيلا بأن يستفز المقاومة الروسية . ولم يكن الوضع مقتصرا على ان الاجزاء المحتلة من روسيا كانت صغيرة اذا ما قورنت بتلك التى ظلت فى أيدى الروس ، ولكن مهمة الغازى كانت تزداد مشقة مع كل خطوة يخطوها . وكان عليه أن يبقى عددا متزايدا من القوات ، فى أرض معادية وأن يضمن تزويدها بما تحتاج اليه ، بالرغم من طول طرق المواصلات . وهكذا جعلت الجغرافيا من احتلال الارض الروسية فى حالة تعذر تحديد أهداف الاحتلال . وميلها الى أن تغدو غير محدودة ، عبئا على الفاتح ، لا غنما . وبدلا من أن يقوم الفاتح بابتلاع الارض ، واكتساب القوة منها ، كانت الارض هى التى تبتلع الفاتح وتمتص قوته .

وهناك عامل جغرافي آخر ، يؤلف فى الوقت نفسه مصدر ضعف وغنم فى آن واحد ، للمركز الدولى للاتحاد السوفياتى . ونحن نشير بهذا الى الحقيقة الواقعة ، وهى عدم وجود جبال عالية أو أنهار واسعة تفصل الاتحاد السوفياتى عن جاراته من الدول الغربية ، وان سهول بولندة وألمانيا الشرقية تؤلف الامتداد الطبيعى للسهل الروسى . فليس ثمة من عقبات طبيعية تقف فى طريق الغزو على حدود روسيا الغربية سواء أكان هذا الغزو من الاتحاد السوفياتى أم من جاراته من الدول الغربية . وهكذا

ظلت روسيا البيضاء والأجزاء الغربية من روسيا نفسها منذ القرن الرابع عشر للميلاد حتى اليوم ، مسرح هجمات مستمرة وهجمات مضادة ، وميدانا للمعارك التى تشتبك فيها روسيا مع جاراتها فى الغرب · وكان الافتقار الى الحد الطبيعى ، أى الى الحد الذى تقرره الطبيعة والعوامل الجغرافية كالحدود الاسبانية والايطالية ، مصدرا دائما من مصادر الصراع بين روسيا والغرب · وكان احتمال وجود حد من هذا الطراز ، بين فرنسا وألمانيا فى شكل نهر الراين ، الذى تطلعت اليه فرنسا دائما دون أن تكون لديها القوة الكافية الا نادرا للحصول عليه ، لأسباب معاكسة تماما، مصدرا دائما من مصادر الصراع بين البلدين منذ أيام الرومان حتى اليوم·

### ٢ ـ الموارد الطبيعية :

وهناك عامل آخر ثابت نسبيا ، يفرض تأثيرا هاما على سلطان أية أمة بالنسبة الى الامم الاخرى وقوتها فى الموارد الاولية ·

#### ( أ ) الغذاء :

ولنبدأ بالمورد الاول من هذه الموارد ، وهو الغذاء · فالبلاد ذات الاكتفاء الذاتى ، أو ما يشبه الاكتفاء الذاتى تكون متفوقة تفوقا عظيما على الدولة التى لا تملك هذا الاكتفاء ، والتى يجب أن تكون قادرة على استيراد المواد الغذائية التى لا تنتجها ، والا تعرضت للمجاعة · ولعل هذا هو السبب ، الذى جعل بريطانيا العظمى معتمدة فى سلطانها ، وحتى فى وجودها فى أيام الحرب ، اذ انها لم تكن تنتج قبل الحرب العالمية الثانية الا ثلاثين فى المائة من الغذاء الذى تستهلكه جزرها ، على قدرتها على الاحتفاظ بطرقها البحرية مفتوحة ، لتضمن نقل حاجاتها الرئيسية الى المواد الغذائية بواسطتها · وعندما تعرضت قدرتها على استيراد الغذاء للتحدى كما وقع فى الحربين العالميتين عنطريق حرب الغواصات والغارات الجوية ، فان سلطانها بل ووجودها كأمة أصبحا معرضين للتحدى والخطر·

وكان على ألمانيا لنفس السبب ، بالرغم من ان حاجتها الى المواد الغذائية لسد النقص فى انتاجها ، أقل من حاجة بريطانيا ، أن تسير فى سياستها باتجاه ثلاثة أهداف رئيسية ، لتتمكن من الصمود فى الحرب ، وأن تسعى لتحقيقها اما فرادى أو مجتمعة · وأول هذه الاهداف تجنب الحرب الطويلة ، عن طريق تحقيق نصر سريع قبل أن تستهلك ما لديها من احتياطى فى المواد الغذائية · أما الهدف الثانى فهو احتلال المناطق

العظيمة المنتجة للمواد الغذائية في أوربا الشرقية . وأما الهدف الثالث فهو تحطيم قوة بريطانيا البحرية ، التى عزلت ألمانيـــا عن الوصول الى موارد الغذاء فيما وراء البحار . وقد عجزت ألمانيا فى الحربين العالميتين الأولى والثانية عن تحقيق الهدفين الأول والثالث . وقد توصلت الى الهدف الثاني في الحرب العالمية الاول في وقت جد متأخر ، بحيث لم يصبح عاملا ذا أثر حاسم فى الحرب . وهكذا كان حصـــار الحلفـــاء أحد العوامل الاساسية فى انتصار الحلفاء . لانه فرض على الشعب الالمانى حالات من الشقاء أضعفت قدرته على المقاومة . وأصبحت ألمانيا فى الحرب العــالمية الثانية فى حالة اكتفاء ذاتي فى النهاية فى موضوع المواد الغذائية لا عن طريق الفتح ، بل عن طريق التجويع المتعمد ، والقتل المباشر للملايين من الناس فى الاراضى المحتلة .

وهكذا كان النقص فى الغذاء الناتج محليا، مصدرا دائما من مصادر الضعف فى بريطانيا العظمى وألمانيا ، يحتم عليهما أن تتغلبا عليه ، والا واجهتا خطر التخلى عن وضعيهما كدولتين عظيمتين . أما البلاد المحبوة بالاكتفاء الذاتى كالولايات المتحدة الامريكية وروسيا ، فلاتحتاج الى تحويل طاقاتها القومية وسياساتها الخارجية عن أهدافها الأولية للتأكد من ان شعوبها لن تتضور جوعا فى الحرب . ولما كانت مثل هذه البلاد متحررة تحررا معقولا من القلق فى هذه الناحية ، فقد كان فى وسعها أن تسير على سياسات أكثر قوة وأصدق اتجاها من ناحية الاستقلال فى الرأى ، منها لو لم تكن مكتفية ذاتيا ، اذ ان الاكتفاء الذاتى كان دائما مصدرا من مصادر القوة العظمى .

ويكون الافتقار الدائم الى الغذاء ، على العكس ، مصدرا من مصادر الضعف الدائم فى السياسة الخارجية . ولعل الهند فى الوقت الراهن هى المثل الأكبر على صحة هذه الملاحظة . وتعانى الهند من الافتقار الى الغذاء ، نتيجة عاملين ، أولهما الزيادة فى عدد السكان التى تفوق نسبة الانتاج ، والآخر : عــدم الكفاية فى الصـــادر لتأمين النقد اللازم لاستيراد الغذاء الضرورى لسد ذلك النقص . وهذا الافتقار المزدوج الى التوازن ، الذى يخلق الخطر الدائم فى المجاعة الشاملة ، من أهم ما يقلق الحكومة ، اذ يضع على سياساتها الخارجية الفعالة ، عبئـــا ، يعجزها عن متابعتها . ولا ريب فى أن هذا الافتقار الدائم الى الغذاء ، يفرض على الهند مهما كانت المصادر الاخرى لسلطانها القـــومى ، متابعة سياسة خارجية تنبثق عن الضعف لا عن القوة .

ويكون الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية ، أو الافتقار اليه ، عاملا مستقرا الى حد ما فى السلطان القومى ، وأن تعرض أحيانا لتبدلات حاسمة · وقد تكون هناك تبدلات فى استهلاك المواد الغذائية ، تنتج عن المفاهيم المتبدلة فى التغذية · وقد تكون هناك تغيرات فى أساليب العمل الزراعى تؤدى الى زيادة مجمل الانتاج الزراعى أو نقصه · ولعل أبرز الأمثلة على تأثير التبدلات فى الانتاج الزراعى على السلطان القومى تظهر على أى حال ، فى اختفاء الشرق الأدنى وافريقيا الشمالية كمراكز للسلطان ، وفى هبوط أسبانيا من منزلة الدولة ذات السلطان العالمى كما كانت فى القرن السادس عشر الى دولة من الدرجة الثالثة فى القرن الثامن عشر ·

وقد اعتمدت الأوضاع الزراعية فى افريقيا الشمالية والشرق الأدنى، كل الاعتماد على الرى · وبالرغم من صعوبة التدليل ، على أن تدهور السلطان القومى فى بابل ومصر القديمة وفى الدولة العربية جاء متزامنا مع الخلل فى أنظمة الرى فيها ، الا أن من المؤكد ، أن تدهور نظمها الزراعية مهما كانت الأسباب التى أدت اليه فى البداية ، جعل تدهور السلطان القومى فيها شيئا لا يمكن اصلاحه على الاطلاق · فلقد أحال اختفاء الرى المنظم القسم الأكبر من الأراضى المزروعة فى هذه المناطق الى صحارى · وكان الرى الطبيعى من النيل فى مصر وحدها ، هو الذى حفظ للبلاد قدرا محدودا من الخصوبة ، حتى بعد انهيار الرى الصناعى فيها ·

وبينما يمكن تأريخ التدهور فى السلطان فى أسبانيا ، بتدمير بريطانيا لأسطولها العظيم « الارمادا » فى عام ١٥٨٨ ، فان تدهورها السياسى ، لم يصبح واضحا الا بعد أن أدى سوء الحكم فيها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الى تدمير قطاعات مهمة من أراضيها المزروعة ، عن طريق اختفاء الغابات فيها على نطاق واسع · وتحولت مناطق واسعة ، نتيجة لذلك فى أواسط أسبانيا وشمالها الى مايشبه الصحارى ·

## ( ب ) المواد الأولية :

وما يقال عن المواد الغذائية ، يقال بالطبع عن الموارد الأولية ، ذات الأهمية فى الانتاج الصناعى ، وفى شن الحروب بوجه خاص · وتعتمد الأهمية المطلقة والنسبية للموارد الطبيعية التى تتخذ شكل المواد الأولية على سلطان الدولة ، على تقنية الحرب ، كما تدور فى فترة معينة من فترات التاريخ · وعندما كانت الاشتباكات بالسلاح الأبيض ، الأسلوب العسكرى

الغالب على الحروب قبل تألية ادواتها على نطاق واسع ، كانت هناك عوامل أخرى ، كالمزايا الشخصية للجندى الفرد أكثر أهمية فى سير الحرب من توافر المواد الأولية التى تصنع منها أدوات القتال . وكانت الموارد الأولية فى هذه الفترة التاريخية التى تبدأ منذ وعى التاريخ نفسه حتى القرن التاسع عشر ، تؤدى دورا ثانويا فى تقرير سلطان أية دولة . ولكن التالية المتزايدة للحرب ، والتى سارت بخطى حثيثة منذ الثورة الصناعية ، تجاوزت فى مداها كل ما وقع فى التاريخ السابق ، أدت الى أن يصبح السلطان القومى أكثر اعتمادا على السيطرة على المواد الأولية فى أوقات السلم والحرب على السواء . وليس من قبيل الصدفة العارضة أن تكون أقوى دولتين فى العالم اليوم ، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ، مكتفيتين ذاتيا فى المواد الأولية اللازمة للانتاج الصناعى الحديث ومسيطرتين تقريبا على مصادر المواد الأولية الاخرى التى لا تنتجها بلاداهما .

ولما كانت الأهمية المطلقة للسيطرة على المواد الأولية اللازمة للسلطان القومى ، قد ازدادت بنسبة مطردة مع تألية الحرب ، فان بعض المواد الأولية قد اكتسبت أهمية أكبر من المواد الأخرى . وقد وقع هذا ، عندما تطلبت التبدلات الجوهرية فى التقنية ، استخدام مواد جديدة ، أو الزيادة فى استعمال المواد القديمة . ولقد قام أحد رجال الاحصاء فى عام ١٩٣٦، بتقدير حصة عدد من المعادن الأساسية فى الانتاج الصناعى للأهداف العسكرية، ووزعها على النحو التالى: الفحم ٤٠ ، الزيت ٢٠ ، الحديد ١٥ ، النحاس والقصدير والمنجنيز والكبريت ٤ لكل منها ، والصفيح والالمونيوم والنيكل ٢ لكل منها (١) . ولو قمنا باحصاء مماثل قبل أربعين عاما من هذا التاريخ ، لتبين لنا ان حصة الفحم كانت أعلى بكثير ، وذلك لانه لم يكن يلقى كمصدر للقوة ، منافسة الا من الماء والخشب ، دون أية منافسة من الزيت . ويصح هذا أيضا على الحديد ، الذى لم يكن يلقى منافسة فى تلك الأيام من بعض المعادن الخفيفة أو غيرها من المنتجات البديلة كصناعات المطاط ، ولما كانت بريطانيا العظمى مكتفية ذاتيا من الفحم والحديد ، فلقد كانت الدولة العظمى الوحيدة فى العالم فى القرن التاسع عشر .

---

(١) فرديناند فريدنزبرج فى كتابه « معادن ألمانيا مصدر قوتها السياسية والعسكرية » . ( شتوتجارت ـ الناشر اينكيه . ١٩٣٦ ) ص ١٧٥ .

ولقد غدا الزيت كمصدر للطاقة ، يزداد أهمية للصناعة والحرب يوما بعد آخر منذ الحرب العالمية الأولى . فالزيت هو المادة التي تسير معظم الاسلحة الآلية والسيارات ، ولهذا باتت البلاد التي تضم مخزونات كبيرة من الزيت أكثر نفوذا وأهمية في الشئون الدولية ، لاسيما وان هذا النفوذ يمكن أن ينسب بصورة رئيسية ان لم تكن كلية ، الى هذه المادة المهمة . ولقد سمع كليمنصو ( رئيس وزراء فرنسا أيام الحرب الأولى ) ، وهو يقول ذات يوم ابان تلك الحرب : « ان نقطة واحدة من الزيت تعادل قطرة دم واحدة من جنودنا » ، وقد أدى ظهور الزيت كمادة أولية لا غنى عنها الى تحول في السلطان النسبي للدول السياسية القيادية . وباتت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أكثر قوة ، اذ انهما تتمتعان بالاكتفاء الذاتي بالنسبة الى هذه المادة الاساسية ، في حين تزايد ضعف بريطانيا اذ ان الجزر البريطانية خالية منها تماما .

وللشرق الأدنى أهمية سوقية ضخمة بالاضافة الى موقعه ، كالجسر البري بين ثلاث قارات ، وذلك لوجود مخزونات ضخمة من الزيت في الجزيرة العربية ، وقد أصبحت السيطرة على هذه المخزونات عاملا مهما للغاية في توزع السلطان والقوة ، على اعتبار ان من يستطيع أن يضيفها الى ما لديه من مصادر أخرى للمواد الخام ، يعزز عن طريقها سلطانه ، ويضيفها الى موارده ، ويحرم منافسيه من الحصول عليها . ولعل هذا هو السبب الذي دفع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، وكذلك فرنسا الى أمد ما ، الى اتباع ما أسمي « بدبلوماتية الزيت » في الشرق الأدنى ، أي اقامة مناطق النفوذ التي تمكنها من الوصول وحدها الى مخزونات الزيت في المنطقة . ولا يقوم الدور النسبي الأهمية الذي تستطيع دول الجزيرة العربية أن تلعبه في الشئون الدولية ، في قوتها العسكرية ، وانما ينبثق بالاضافة الى ما لها من تضامن مع مسلمي افريقيا وآسيا ، والى ما للجزيرة العربية من مركز سوقي هام ، من سيطرتها على مناطق غنية بالزيت كل الغنى (١) .

---

(١) تكشف هذه الحقائق العلمية التي يوردها المؤلف ، الاهداف الحقيقية للاستعمار العالمي في الارض العربية . فهي ترد سياسات الدول الاستعمارية والتناقضات في اهدافها الى عامل الزيت ذي الاهمية الكبيرة في توزيع القوى على الميدان العالمي . ولا ريب في ان هذه الحقائق تؤكد شعار الزيت او البترول كسلاح رئيسي في المعركة العربية من اجل تحقيق اهداف الأمة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة واستعادة الوطن السليب .

( المعرب )

ويكشف معدن الاورانيوم فى هذه الأيام أهمية السيطرة على المواد الأولية وتأثير ذلك على السلطان القومى وعلى ما تستطيع تحقيقه من تحول فى توزيع القوة • والى ما قبل بضع سنوات خلت لم تكن لهذه المادة ، سواء من ناحية توافرها أو الافتقار اليها ، أية أهمية ، اذ لا تضفى على الدولة التى تملكها سلطانا اضافيا فى الشئون الدولية • ولم يشر الاحصائى الذى نقلنا عنه تقديراته قبل قليل ، والذى وضع هذه التقديرات فى عام ١٩٣٦ ، الى هذا المعدن لا فى قليل ولا فى كثير ، وذلك فى تقويمه لأهمية المعادن على الصعيد العسكرى • لكن تفجر الطاقة الذرية من معدن اليورانيوم واستخدام هذه الطاقة فى الأهداف الحربية ، أجريا على الفور تعديلا فى تسلسل الدول بالنسبة الى قوتها الفعلية والمحتملة • فلقد ارتفع شأن الدول التى تسيطر على مخزونات من معدن الاورانيوم ككندا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتى ، واتحاد جنوب افريقيا والولايات المتحدة فى موازين القوة وحساباتها • وهبط شأن الدول الأخرى التى لا تملك مخزونات منه كما لا تستطيع الوصول الى موارده •

### ٣ ـ الطاقة الصناعية :

ويوضح موضوع اليورانيوم على أى حال أهمية عامل آخر فى قوة أية أمة ، وأعنى به طاقتها الصناعية • ففى الكونجو (البلجيكية سابقا) ، مخزونات كبيرة من معدن اليورانيوم ، ذى الدرجة المرتفعة فى صفائه ونقائه • وبالرغم من أن هذه الحقيقة قد ضاعفت من أهمية تلك المستعمرة كغنيمة حربية ، وضاعفت بالتالى من أهميتها من وجهة نظر السوقية العسكرية ، الا أنها لم تؤثر على مركز بلجيكا بالنسبة الى الدول الأخرى، تأثيرا كبيرا (١) والسبب فى هذا واضح كل الوضوح ، وهو أن الكونجو ، وبلجيكا ، لا تملكان المفاعل الصناعى الذرى الذى يستطيع استعمال هذه

---

(١) تحتاج هذه الاقوال الى اكثر من تعليق • فلقد كتب المؤلف ما كتبه هنا ، قبل ان تستقل الكونجو ، وتتحرر من الاستعمار البلجيكى ، ولذا فهو يصر على تسميتها بالكونجو البلجيكية لكنه يشير من ناحية أخرى ، الى احتمال تنافس الدول الكبرى على ما فى المنطقة من موارد اليورانيوم ، وهو ما وقع بالفعل بعد بضع سنوات من وضع المؤلف لكتابه هذا • ولا ريب فى ان هذه الحقائق التى أوردها المؤلف تشير الى مؤامرات الاستعمار القديم والحديث فى الكونجو ، وهى المؤامرات التى أسفرت عن اغتيال لومومبا من ناحية ، وعما وقع فى البلاد من انحرافات كان آخرها ، تولى تشومبى ، الصنيعة الاستعمارية زمام الحكم فيها •

( المعرب )

المخزونات الضخمة فى الأهداف الصناعية والعسكرية • يضاف الى هذا أن بلجيكا بعيدة للغاية عن الكونجو ، بحيث لا يمكن نقل هذه المادة اليها، وتكريرها فيها ابان الحرب • لكن السيطرة على موارد هذه المادة ، يمثل من الناحية الأخرى لكل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة ، كما يمثل لتشيكوسلوفاكيا والاتحـاد السوفياتى ، زيادة ضخمة فى سلطانها • فالمفاعلات الذرية موجودة فى هـذه البلاد ، وفى الامكان ايجادها ، أو استخدام الموجود منها فى بلاد مجاورة ، حيث يمكن تحويل الاورانيوم الى طاقة يمكن استخدامها فى السلم والحرب ، على السواء •

وينطبق الوضع على الحديد والفحم أيضا • فالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى يستمدان الكثير من قوتهما القومية من حيازة كميات ضخمة من هاتين المادتين الأوليتين ، ووجود المصانع التى تستطيع تحويلهما الى منتجـات صناعية ولقد قام الاتحاد السوفياتى ببناء مصانعه وما زال يبنيها ، محتملا الكثير من التضحيات • وهو يقبل على هذه التضحيات ، عن رغبة ، لانه يدرك انه بدون هذه المصانع لا يستطيع أن يقيم جهـازا عسكريا ، يكون معادلا لسياسته الخارجية ومجاريا لها • ولا يستطيع الاتحـاد السوفياتى أن يلعب ، بدون هذه المصـانع ، دورا هاما فى السياسات الخارجية التى تعتزم السير فيها •

وتسـير الهند على خطى الولايات المتحـدة والاتحاد السـوفياتى ، كمستودع للفحم والحديد • وتقدر مخزوناتها من الحديد الخام فى مقاطعتى بيهار وأوديسا وحدهما بنحو من (٢١٧) بليون من الأطنان ، يضاف الى هذا أن انتاج الهند من المنجنيز ، الذى لا غنى عنه فى انتاج الصلب ، يقدر بنحو من مليون طن فى عام ١٩٣٩ ، ولا يزيد عليه الا انتاج الاتحاد السوفياتى من هذه المادة • ولعل السبب فى هذا التباين بين احتمالات السلطان ، ووقائعه ، وهو مايهمنا على صعيد هذا النقاش الذى نقوم به الآن ، اذ اننا سنتناول نواحى أخرى منها فيما بعد ، هو الافتقار الى المنظمة الصناعية ، التى تتناسب والمواد الأولية المتوافرة• وبينما تستطيع الهند أن تفخر بعدد من مصانع الحديد والصلب ، كمصانع الحديد فى تاتا، التى تعتبر من أحدث المصانع من نوعها فى العالم ، الا أنها لا تملك طاقة انتـاجية كبيرة ، ولا سيما بالنسـبة الى السلع الجاهزة ، التي يمكن مقارنتها ، ومضاهاتها حتى مع دولة صناعية من الدرجة الثانية • وكان عدد الذين يعملون فى الصناعة فى الهند فى عام ١٩٣٩ ، لا يربو على الثلاثة ملايين أى نحوا من واحد فى المائة من مجموع السكان • ونرى من

هذا ، ان الهند تملك فى هذه الوفرة من بعض المواد الاولية الاساسية ، احد العناصر ، التى تخلق السلطان القومى ، ويمكن اعتبارها على هـذا الاساس ، دولة ذات طاقات تمكنها من أن تصبح دولة عظمى · لكنها لن تصبح فى الواقع دولة عظمى ، طالما أنها تفتقر الى بعض العوامل الاخرى · التى بدونها لا يمكن لأية دولة أن تحصل على مكانة الدوله العظمى بدونها فى العصور الحديثة · والطاقة الصناعية هى من أهم هذه العوامل ·

وقـد جعلت تقنية الحرب العصرية ومواصلاتها ، التطوير الشامل للصناعات الثقيلة عنصرا لاغنى عنه فى السلطان القومى · ولما كان النصر فى الحرب العصرية يعتمد على الكم والكيف بالنسبة الى الطرق والسكك الحديدية ، والشاحنات والسفن والطائرات والدبابات ، والمعدات والأسلحة من مختلف الاشكال ، من البنادق الاوتوماتيكية وطائرات البعوض ، الى أقنعـة الأكسوجين والصـواريخ الموجودة فان التنافس بين الدول على السلطان ، قد تحول الى تسابق على انتاج معدات الحرب ، الأضخم حجما والاحسن أجهزة · ولا ريب فى أن كيف المؤسسـة الصناعية وطاقتهـا الانتاجية ، وخبرة العامل ، ومهارة المهندس ، والعبقرية الابتكارية عند العامل ، وحسن الادارة فى المنظمة ، كلها عوامل ، تعتمد عليها طاقة الامة الصناعية وسلطانها فى الشئون الدولية ·

وتتضح من هذا حتميـة تحول الدول الصـناعية الكبرى الى دول عظمى ، وحتمية أن يكون التبدل فى المنزلة الصناعية سواء نحو الأحسن أو نحو الاسـوأ ، مصـحوبا أو متبوعا بتبـدل ممـاثل فى ميزان القوة وتسلسلها · ولقد ظلت بريطانيا أقوى دولة فى العالم ، طيلة المدة التى لم يكن ثم من يضاهيها فيها كدولة صناعية ، وكانت الدولة الوحيدة التى تصح تسميتها بالدولة العظمى · ولم يكن تدهور فرنسـا كدولة عظمى بالنسبة الى ألمانيا وهو ما اتضح بصورة ملحوظة بعد حرب عام ١٨٧٠ ، ولم يتوقف الا بصورة مؤقتة وظاهرية فى الحقبة الاولى التى تلت الحرب العالميـة الاولى مباشرة الى حد ما ، الا نتيجة الظهور السياسى والعسكرى الواضح لتأخر فرنسا صناعيا، وتفوق ألمانيا بحيث باتت الدولة الصناعية الأولى فى القارة الأوربية · وعندما نقول اليـوم ان الولايات المتحـدة الامريكية هى أقوى دولة فى العالم ، فاننا نقيم تعبير القـوة الامريكية وسلطانها على أساس قوتها الصناعية· ولقد كتبت مجلة «الايكونوميست» البريطانية تقول :

**·· تفوقت الولايات المتحدة على صعيد المقارنة بالموارد المحتملة للدول العظمى، وحتى قبل الحرب التى شنها هتلر ، تفوقا كبيرا على أية دولة اخرى فى العـالم ،**

**في قوتها المادية ، وفي معايير التصنيع ، وثقل الموارد ومستويات الحياة ، وكل رقم من أرقام الانتاج والاستهلاك وجاءت الحرب ، وضاعفت من دخل امريكا القومي بينما دمرت او اضعفت الى حد كبير من الدخل القومي لكافة الدول الكبرى ، فرفعت الى درجة كبيرة من استشراف الولايات المتحدة على غيرها من الدول الكبرى. وباتت هذه الدول كالجرذان في قفص الفيل ، تتابع بقلق وخوف خطوات الحيوان الهائل ( البهيموت ) • ترى أى سبيل لها للوقوف في وجهه اذا شرع يلقى ثقله حوله ، وحول ما يحيط به من الدول الاخرى التي تتعرض للخطر حتى ولو آثرت ان تقبع هادئه •**

**•• وهناك في الواقع قضية واحدة لا يحتاج فيها محلل السلطان ان يقضي وقتا طويلا يتساءل فيه عن قوة الولايات المتحدة • فلو كانت موارد المواد الأولية والطاقة الصناعية ، والمعرفة العلمية • وسبل الانتاج ، والعمل الفني الماهر ، هي وحدها ، العناصر التي تؤلف السلطان فان في وسع الولايات المتحدة وحدها ان تحتل بقية ارجاء العالم • (١)**

وعلى المرء ألا ينسى أن تفوق أمريكا الراهن في الأسلحة النووية ، كان ثمرة تفوقها في القوة الصناعية ، وفي العبقرية الاختراعية، والمهارات التقنية ، ونوعية التنظيم ، اذ مكنتها هذه الميزات كلها من تطوير العملية الصناعية التي ينبع التفوق منها •

وعندما يتحدث المرء عن ضعف الاتحاد السوفياتي ، فانه يعتمد في حديثه بصورة رئيسية على ضعف طاقته الصناعية • وفي هذا تقول مجلة الايكونوميست أيضا :

**•• لن يجد الذين يضعون تقويمهم للسلطان المقارن على اساس الحسابات والارقام الاحصائية للانتاج القومي والثروة القومية ، كبير مشقة ، في اقناع انفسهم بأن وقتا طويلا لابد وأن يمضي ، قبل أن يستطيع الاتحاد السوفياتي اللحاق بالغرب على أي صعيد جدي وسواء أوقعت هناك أزمات اقتصادية أم لم**

---

(١) قد يصدق قول الايكونوميست هذا في عددها الصادر في ٢٤ مايو عام ١٩٤٧ وفي صفحتها ٧٨٥ • على جميع الدول الغربية التي تدور في فلك امريكا ، وقد يصح الى حد ما بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي في ذلك التاريخ ، اذ كانت روسيا قد خرجت من الحرب ، مجهدة ، مدمرة ، لكن هذا لايصدق اليوم ، وقد قطع الاتحاد السوفياتي أشواطا هائلة ، جعلته يقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة في ميزان القوى ان لم يكن قد فاقها فيه • ولا ريب في ان موقف الاتحاد السوفياتي هذا هو الذي شجع دولا كثيرة تعشق الحرية ، على تحدي سيطرة امريكا وسلطانها ، ولعل كوبا التي تقع على بعد قريب من شواطىء الولايات المتحدة ، متحدية سلطان أمريكا هي خير مثل على ما نقول •

( المعرب )

**تقع ، فان معدل الحجم السنوى لتشكيل الرساميل الانتاجية فى امريكا الشمالية ، سيظل لعدة حقب قادمة اعلى منه فى روسيا السوفياتية • واذا تمكنت دول أوربا الغربية بما فيها المانيا من شق طريقها نحو التعاون فى الانتاج والموارد فان موازين السلطان الاقتصادى ستنقلب فى غير مصلحة الاتحاد السوفياتى قطعا (١)**

## ٤ ـ الاستعداد العسكرى :

ان الاستعداد العسكرى هو الذى يضفى على عوامل الجغرافيا والموارد الطبيعية والطاقة الصناعية تلك الأهمية الفعلية فى عملية بناء سلطان الدولة •• ولا ريب فى ان اعتماد السلطان القومى على الاعداد العسكرى ، هو من الوضوح الى الحد الذى لا يتطلب الكثير من الشرح والتعليل • فالاعداد العسكرى يتطلب جهازا عسكريا يكون قادرا على دعم السياسات الخارجية المتبعة • وتنبثق هذه القدرة عن عدد من العوامل التى تعتبر الابتكارات التقنية والقيادة وكم القوات المسلحة وكيفها فى مقدمتها من وجهة نظر الموضوع الذى نناقشه هنا •

### ( أ ) التقنية :

كثيرا ما يقرر مصير الأمم والحضارات نتيجة تفاوت فى تقنية الحرب ، عجز الجانب الأقل تقدما فيها عن التعويض عن النقص فى نواح أخرى • ولقد فرضت أوربا طيلة فترة توسعها ابتداء بالقرن الخامس عشر وانتهاء بالقرن التاسع عشر ، سلطانها ، عن طريق تقنية الحرب ، التى جعلتها متفوقة على النصف الغربى من العالم ، وعلى افريقيا والشرقين الأدنى والأقصى • وقد أدى ادخال سلاح الاشارة والأسلحة النارية والمدفعية على أسلحة الحرب التقليدية فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر الى تحويل ضخم فى توزيع القوة ، لمصلحة الدول التى ملكت هذه الاسلحة الجديدة قبل أعدائها • ووجد السادة الاقطاعيون وحكام المدن المستقلة ، الذين

---

(١) نشرت مجلة الايكونوميست قولها هذا فى السابع عشر من مايو عام ١٩٤٧ ، وكان الاتحاد السوفياتى يخرج من الحرب التى عرضت معظم أراضيه للدمار والتخريب • لكن الايام ما لبثت ان اثبتت عدم صحة هذه النبوءات التى أوردتها الصحيفة البريطانية • فقد تمكن الاتحاد السوفياتى فى اقل من حقبة من الزمن ، من اصلاح ما خلفته الحرب من دمار ، ومن اللحاق بالولايات المتحدة فى مبادىء القوة والسلطان ، وبزها فى بعضها كميدان الفضاء • والسلاح النووى •

( المعرب )

كانوا لا يزالون يعتمدون على الفرسان والقلاع التى كانت تمنعهم حتى ذلك التاريخ من الهجوم المباشر ، أنفسهم فجأة وقد فقدوا مراكز تفوقهم ٠

ويشرح حادثان شرحا دراميا هذا التحول فى السلطان الذى رمز سياسيا وعسكريا الى انتهاء العصور الوسطى وبداية التاريخ الحديث ٠ وتمثل الحادث الاول فى معركتى مورجاتين فى عام ١٣١٥ ولوبين فى عام ١٣٣٩ ، عندما تمكنت جيوش المشاة السويسريين من انزال هزائم مفجعة بفرسان الاقطاعيين مظهرة أن المشاة الذين يجندون من صفوف الشعب يتفوقون على جيش النبلاء الباهظ التكاليف من الفرسان ٠ أما الحادث الثانى فيمثل فى غزو شارل الثامن ملك فرنسا ، لايطاليا فى عام ١٤٩٤ ٠ فقد تمكن هذا الملك بمشاته ومدفعيته من تحطيم قوة دول المدن الايطالية المتعجرفة ، التى كانت تحس حتى ذلك التاريخ ، بالطمأنينة وراء أسوارها ٠ وكان لما امتازت به هذه الاساليب الحربية الحديثة من قوة تدميرية ضخمة اثر لا يمحى على جميع المعاصرين ، ظهر بعضه فى كتابات مكيافللى (١) ، وغيره من كتاب فلورنسة فى تلك الايام (٢) ٠

وشهد القرن العشرون أربعة ابتكارات أساسية فى طرائق الحرب وأساليبها التقنية ٠ وقد أضفت هذه الابتكارات ميزة مؤقتة على الجانب الذى استخدمها قبل خصمه ، أو قبل أن يتمكن هذا الخصم من وقاية نفسه منها ٠ وكانت الغواصة هى الابتكار الأول فى الحرب العالمية الأولى، اذ استخدمتها ألمانيا ضد الملاحة البريطانية ، وظهرت فى وقت ما ، كافية لتقرير الحرب لمصلحة ألمانيا ، الى أن وجدت بريطانيا العظمى فى نظام القوافل ، الرد على هذا التهديد الخطر كل الخطورة ٠ وكانت الدبابة السلاح المبتكر الثانى ، وقد استخدمتها بريطانيا فى اعداد كبيرة ومركزة ضد ألمانيا التى لم تعرفها الا فى المرحلة الختامية من الحرب العالمية الاولى ٠ ولا ريب فى أن الدبابة كانت عاملا من عوامل انتصار الحلفاء فى الحرب ٠ وكان الابتكار الثالث ، التنسيق والتعاون السوقى والتعبوى بين القوات الجوية والقوات البحرية والبرية ، مما أسهم الى حد كبير فى ما حققته

---

(١) نيقولو مكيافللى ( ١٤٦٩ ــ ١٥٢٧ ) ــ فيلسوف سياسى ايطالى ، ورجل دولة ٠ كتب عددا من الكتب بينها « الأمير » و « المطارحات » وقد قمت بنقلهما الى العربية ٠

(٢) راجع مقال فيليكس جيلبرت عن « مكيافللى ــ بعث فن الحرب » فى كتاب « صانعو السوقية الحديثة » من اعداد ادوارد ميد ارل ( مطبعة جامعة برنستون ١٩٤٤ ) ص ٨ ، ٩ ٠

( المعرب )

ألمانيا واليابان من تفوق فى المراحل الاولى من الحرب العالمية الثانية • ولم تكن كارثة ميناء اللؤلؤ ( بيرل هاربور ) ، والهزائم المفجعة التى أنزلها اليابانيون بالبريطانيين والهولنديين برا وبحرا فى عامى ١٩٤١ و١٩٤٢ الا الغرامة الصارمة التى تحتم على الدول الغربية أن تدفعها لتخلفها تقنيا عن عدو أكثر منها تقدما • ولو قرأ المرء ، العرض الكئيب الذى قدمه ونستون تشرشل الى مجلس العموم فى جلسته السرية التى عقدها فى الثالث والعشرين من ابريل عام ١٩٤٢ (١) عن الهزائم البريطانية • لذهل أشد الذهول ، من الحقيقة الواقعة ، وهى ان هذه الهزائم البرية والبحرية والجوية ، تشير الى عامل واحد ، هو تجاهل بريطانيا أو عدم فهمها لما أدخلته القوة الجوية من تبدل فى تقنية الحرب وأساليبها • أما الابتكار الرابع ، فهو احتكار القنبلة الذرية الذى سيضفى على الولايات المتحدة طيلة بقائه ، ميزة تقنية ضخمة على صعيد السلطان العسكرى (٢) •

**( ب ) القيـــادة :**

لعبت نوعية القيادة العسكرية دائما دورا حاسما فى السلطان العسكرى ، وذلك بالاضافة الى استخدام الابتكارات التقنية فى موعدها الصحيح • وكان سلطان بروسيا فى القرن الثامن عشر ، انعكاسا الى حد كبير للعبقرية العسكرية التى امتاز بها فريدريك الأكبر ، وللابتكارات السوقية والتعبوية التى أدخلها على قواته المسلحة • لكن فن الحرب تبدل تبدلا كبيرا فى الفترة التى انقضت بين موت فريدريك الأكبر فى عام ١٧٨٦ ومعركة يينا فى عام ١٨٠٦ ، عندما حطم نابليون الجيش البروسى، الذى كان من ناحية مستواه العسكرى وقوته ، معادلا تماما لما كان عليه قبل عشرين عاما • لكن النقطة المهمة ، هى ان قادته كانوا يفتقرون الآن الى العبقرية العسكرية التى امتازوا بها فى معارك فريدريك الأكبر فى أوربا بأسرها • وكانت هذه العبقرية قد انتقلت كذلك الى الجانب الآخر ،

---

(١) « خطب ونستون تشرشل فى الجلسات السرية » ـ نيويورك سيمون وشوستر ١٩٤٦ • ص ٥٣

(٢) لم تعد القنبلة الذرية احتكارا للولايات المتحدة ، فقد تفوقت عليها فى مجالاتها وفى الأسلحة النووية الأخرى روسيا السوفياتية ، كما دخلت دول أخرى ميدان التسلح الذرى ، وبينها فرنسا وبريطانيا ، وها هى الصين تفجر هذه الايام اول قنابلها الذرية . ولا ريب فى ان هذه التطورات قد قلبت ميزان القوة على صعيد العلاقات العالمية •

( المعرب )

ممثلة فى نابليون الذى طبق أفكاره الجـديدة فى الناحيتين السـوقية والتعبوية • ولا ريب فى أن هذا العامل قرر مصير المعركة الى جانب فرنسا •

وقد أصبحت نفسية خط ماجينو التى سيطرت على القيادة العليا الفرنسـية فى الفترة مابين الحربين العالميتين ، الشعار الممثل للتفـكير السوقى الخاطىء • ففى الوقت الذى مالت فيه اتجاهات التقنية الحديثة ولا سيما ما يتعلق منها بالتألية فى النقل والمواصلات ، الى حرب الحركة السريعة ، ظلت القيادة العامة الفرنسية تفكر فى اطار حرب الخنادق التى سادت الحرب العالمية الاولى • أما القيادة العامة الالمانية ، فقد أدركت من الناحية الأخرى الاحتمالات السوقية الضخمة للحرب الآلية ، ولذا فقد وضعت خططها على أساس الحركية التى لم يسبق لها مثيل • وأدى التصادم بين هذين المفهومين ، لا فى معركة فرنسا وحدها بل وفى معارك بولندة والاتحاد السوفياتى أيضا ، الى أن حققت « حرب الصاعقة » الألمانية تفوقا فى القوة الألمانية كاد يصل بها الى النصر النهائى الأخير • ولاريب فى أن الذهول الفكرى والدمار العسكرى والسياسى الذى أنزله هجوم فرق الصاعقة وطائرات الانقضاض الألمانية فى الخيالة البولندية فى عام ١٩٣٩ ، وفى الجيش الفرنسى الثابت فى عام ١٩٤٠ ، قد أعلنا ولادة عهد جديد فى التاريخ العسكرى يشبه ذاك الذى سجله غزو شارل الثامن لايطاليا فى عام ١٤٩٤ • ولكن الدول الايطالية لم تجد فى ذلك التاريخ ما تستند اليه ، لتستعيد قوتها فخضعت لفرنسا • بينما وجدت الدول المغلوبة على أمرها فى الحرب العالمية الثانية ، سندها فى التقنية المتفوقة للولايات المتحدة ، وفى القوة البشرية الهائلة للاتحاد السوفياتى، مما أحبط ابتكارات هتلر ، وأدى به الى دماره •

**( ج ) نوعية القوات المسلحة وكمها :**

وتعتمد قوة أية دولة على الصعيد العسكرى أيضا على عدد مالديها من قوات وأسلحة وتوزيعها على الفروع المختلفة للجهاز العسكرى • وقد تكون للدولة كفاية طيبة على صعيد تفهمها للابتكارات التقنية فى علم الحرب ، وقد يتفوق قادتها العسكريون فى فنون السوقية والتعبئة المتعلقة بطرائق الحرب وأساليبها الجديدة • ولكن هذه الدولة ، قد تظل من الناحية العسكرية ، وبالتالى من الناحية السياسية ضعيفة ، اذا لم يكن لديها الجهاز العسكرى الكبير أو الصغير ، الصالح لأداء المهام التى قد يوكل

اليه أمرها ، وذلك من ناحية قوته العـــددية الشاملة ، وقوة أجزائه المختلفة . فهل يتحتم على الدولة اذا نشدت القوة والسلطان أن تكون صاحبة جيش ضخم ، أو ألا يتأثر سلطانها ، فى أوقات السلم على الأقل ، اذا كان جيشها مؤلفا من قوات برية صغيرة ليس الا تضم وحدات رائعة التدريب ومتخصصة ؟ وهل باتت الأساطيل الكبيرة منسوخة ، أو هل ما زال للبوارج والطرادات الثقيلة فائدتها الكبيرة ؟ والى أى حد تحتاج الدولة بالنسبة الى مواردها والتزاماتها الى وجود جهاز عسكرى كبير ؟ وهل تتطلب العناية بالسلطان القومى ، انتاجا ضخما فى أوقات السلم للطائرات والاسلحة الآلية الاخرى ؟ أو هل يتحتم على الدولة بالنسبة الى التبدلات السريعة فى التقنية أن تنفق مواردها على البحث العلمى ، وعلى انتاج كميات محدودة من الطرز المحسنة للأسلحة ؟

ولا ريب فى أن عثور الدولة على الردود الصحيحة أو الخاطئة ، لهذه الأسئلة ذات الطابع الكمى ، يؤثر تأثيرا مباشرا على السلطان القومى، وهل يمكن الوصول بالحرب الى نتيجة حاسمة عن طريق أحد الأســلحة الجديدة ، كما خيل للناس بالنسبة الى المدفعية فى بداية القرن الخامس عشر ، أو للألمان بالنسبة الى الغواصة فى الحرب العالمية الأولى ، أو للعالم بأسره بالنسبة الى الطائرة فى فترة ما بين الحربين أو للكثيرين بالنسبة الى القنبلة الذرية اليوم ؟ هذه أسئلة عدة ، كان الرد الخاطىء عليها من جانب بريطانيا وفرنسا فى فترة ما بين الحربين ، قد احتفظ لهما بمظهر القوة على صعيد المفاهيم العسكرية التقليدية . ولكن هذه الأخطـــاء أوصلتهما الى شفير الهزيمة النهائية فى الحرب العالميـــة الثانية ، التى تطلبت أساليبها التقنية العسكرية ، ردودا مختلفة على هذه الأسئلة . ولا ريب فى أن السلطان المقبل للولايات المتحـدة بالنسبة الى الدول الأخرى ، يعتمد على نوعية الردود التى تقدمها على هذه الأسئلة وما شابهها اليـــوم .

### ٥ ـ الســـكان :

علينا عندما نتحول من العوامل المادية ، أو من العناصر التى تجمع بين الناحيتين المـادية والبشرية ، الى العوامل البشرية المجـــردة التى تقرر سلطان أية أمة ، أن نميز بين العنـــاصر الكمية والكيفية فيها . وبينما تشمل العناصر الكيفية ، الشخصية القومية للأمة ، ومعنوياتها ، ونوعية دبلوماســيتها والحكم فيها بصفة عامة ، تحتاج العناصر الكمية الى شىء من البحث على صعيد عدد السكان .

**( أ ) التوزيع :**

قد لا يكون من الصحيح بالطبع القول بأنه كلما ازداد عدد السكان فى بلاد ، كلما زاد سلطانها ، وتضخمت قوتها . اذ لو صح وجود مثل هذا الترابط بين عدد السكان ، وبين السلطان القومى ، لكانت الصين التى تضم نحوا من خمسمائة مليون (١) من السكان ، هى أقوى دولة فى العالم ، تليها الهند التى يبلغ عدد سكانها ٣٨٠ مليونا . ويكون الاتحاد السوفييتى الذى يضم ( ٢١٥ ) مليونا الدولة الثالثة ، بينما تكون الولايات المتحدة بملايينها المائة والخمسة والستين الدولة الرابعة . وبالرغم من أنه ليس ثمة ما يبرر اعتبار أى بلاد أكثر قوة من البلاد الأخرى . اذا كان عدد سكانها أكبر من عدد سكان تلك البلاد ، الا أنه يمكن القول بأن أية بلاد لا يمكن أن تظل بين دول الدرجة الأولى من حيث القوة والسلطان ، اذا لم يكن عدد السكان فيها يحتل رقما بين الأرقام الأولى بالنسبة الى سكان بلاد العالم . فبدون العدد الكبير من السكان يستحيل قيام صناعات ضخمة لابد منها لتسيير الحرب العصرية تسييرا ناجحا ، أو الحفاظ عليها ان قامت ، كما يستحيل دفع أعداد كبيرة من الجنود المحاربين للقتال فى الميادين البرية والبحرية والجوية ، أو تعبئة صفوف القوات الأخرى التى تفوق قوات القتال عددا ، والتى تتولى تزويد الأخيرة بالغذاء ووسائل النقل والمواصلات والذخيرة والأسلحة . ولعل هذا هو السبب الذى يدفع الدول ذات النزعات الاستعمارية الى محاولة مضاعفة عدد سكانها بمختلف الحوافز ، كما فعلت ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية ، لاستخدام هذه الزيادة كحجة مذهبية للتوسع الاستعمارى .

وتعرض مقارنة عدد السكان بين الولايات المتحدة وبين عددهم فى استراليا وكندا ، بمنتهى الوضوح العلاقة بين عدد السكان وبين السلطان القومى . ففى استراليا التى تبلغ مساحتها أقل من ثلاثة ملايين ميل مربع بقليل ، نحو من تسعة ملايين من السكان اليوم ، بينما يبلغ عدد السكان فى كندا التى تبلغ مساحتها نحوا من ثلاثة ملايين ونصف مليون ميل مربع ، نحوا من خمسة عشر مليونا . وتقل مساحة الولايات المتحدة من الناحية الأخرى عن مساحة كل من كندا واستراليا ، ولكن عدد سكانها يزيد على المائة وخمسة وستين مليونا ،

(١) يمثل هذا الرقم عدد سكان الصين عند ما وضع المؤلف كتابه هذا . وقد ارتفع هذا الرقم الآن فبلغ سبعمائة مليون تقريبا .

اى ثمانية عشر ضعف سكان أستراليا واكثر من أحد عشر ضعف سكان كندا . ولو كان عدد سكان الولايات المتحدة معادلاً لسكان أستراليا أو كندا ، لما تمكنت من أن تغدو أقوى دولة فى العالم بأسره . وقد حملت موجات الهجرة الضخمة فى القرن التاسع عشر والحقبتين الأوليين من القرن العشرين الى الولايات المتحدة هذا العنصر الهام للسلطان القومى . ولو أن الولايات المتحدة كانت قد طبقت قانون الهجرة الذى وضعته فى عام ١٩٢٤ ، والذى يحدد عدد المهاجرين الى أمريكا فى كل عام بمائة وخمسين الفا ، منذ مائة أو خمسين عاما ، لحرمت من ستة وثلاثين أو سبعة وثلاثين مليونا من الأنفس . ومن ذريتهم . ولكان عدد سكان الولايات المتحدة الحالى أقل بكثير مما هو عليه اليوم .

وكان عدد سكان الولايات المتحدة فى عام ١٨٢٤ نحوا من أحد عشر مليونا ليس الا . وقد ارتفع هذا الرقم فى عام ١٨٧٤ الى نحو من أربعة وأربعين مليونا ثم ارتفع فى عام ١٩٢٤ الى مائة وأربعة عشر مليونا . وكانت حصة الهجرة من تزايد السكان طيلة القرن الذى انصرم بعد عام ١٨٢٤ ، نحوا من ثلاثين الى أربعين مليونا ولا سيما فى الفترة بين عامى ١٨٨٠ و ١٩١٠ . ويعنى هذا بعبارة أخرى أن الارتفاع السريع فى عدد سكان البلاد كان متزامنا مع ارتفاع أرقام الهجرة ارتفاعا كبيرا . ولقد عنى اطلاق الهجرة منذ عام ١٨٢٤ . وبصورة خاصة بين عامى ١٨٧٤ و ١٩٢٤ ، الكثير بالنسبة الى توافر اليد العاملة أو القوة البشرية التى كانت سببا رئيسيا من أسباب السلطان القومى للولايات المتحدة فى أوقات السلم والحرب على حد سواء . ولولا هذه الهجرة المطلقة لما كان عدد سكان الولايات المتحدة الآن نصف ما هو عليه فعلا ، ولكن سلطانها القومى أقل بكثير مما يؤمنه المائة والخمسة والستون مليونا من سكانها .

ولما كان عدد السكان يعتبر أحد العوامل التى يقوم عليها السلطان القومى ، ولما كانت قوة اية دولة ، تتصل بقوى الدول الأخرى ، وتتعلق بها ، فان النسبية العددية لسكان البلاد المتنافسة على السلطان ، ولا سيما المعدل النسبى لزيادتهم ، يستحقان منا كل اهتمام . فالدولة التى تقل فى عدد سكانها عن دولة أخرى تنافسها لابد وأن تصاب بالفزع اذا ما هبطت نسبة الزيادة عندها ، بينما ارتفعت بسرعة أكبر عند منافستها . ولقد كان هذا هو وضع فرنسا بالنسبة

الى المـانيا منذ عام ١٨٧٠ . فقد ارتفع عدد سكان فرنسا منذ ذلك التاريخ بنحو من أربعة ملايين بينما كان عدد سكان ألمانيا يقدر بنحو من سبعة وعشرين مليونا . وبينما كان عدد سكان فرنسـا يؤلف في عام ١٨٠٠ سبع سكان أوربا ، أصبحت هذه النسبة في عام ١٩٣٠ بمعدل واحد الى ثلاثة عشر . وكان لدى المـانيا في عام ١٩٤٠ نحو من خمسة عشر مليونا يصلحون للخدمة العسكرية ، بينما لم تجد فرنسا تحت تصرفها أكثر من خمسة ملايين .

وتبلغ نسـبة القوة البشرية بين الاتحاد السوفياتي وألمانيـا عين النسبة بين هذه وفرنسا أي نسـبة ثلاثة الى واحد . ولقد ظلت المانيا منذ توحيدها في عام ١٨٧٠ تنظر بشيء من الفزع والتهيب ، الى أرقام عـدد السكان في روسـيا ، لما تبـديه من معدلات مرتفعة في الزيادة . ولو نظرنا الى الوضع كما كان عليه عند نشوب الحرب العالمية الأولى من وجهة نظر اتجاهات السكان ، كان في وسـعنا أن نتبين ، شعور المـانيا بأن الزمن يعمل الى صالح روسيا ، وأن كلا من النمسـا وروسيا ، كانتا تعتقدان لأسباب أخرى سبق لنا أن بيناها ، أن تأخر الصراع سيكون في مصلحة الخصم . ويتبين من هذا أن جميع الدول المتحاربة ، اذا ما استثنينا بريطانيا العظمى ، كانت تؤثر لسبب يخصها دون غيرها ، أن تنشب الحرب في عام ١٩١٤ ، وألا تقوم تسوية مؤقتة لا يمكن اعتبـارها تسوية دائمة ، وانما مجرد مجال لالتقـاط الأنفاس قبل أن تحين ساعة تصفية الحساب .

ولما كانت التبـدلات في توزيع السـلطان في أوربا في تاريخها الحديث ، قد سارت جنبا الى جنب ، الى حد ما مع التبدلات في أعداد السكان ، فان ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كمركز السلطان الأكبر في الغرب . حالة بذلك محل الأوروبيتين الغربية والوسطى ، يمكن ان يفسر على ضوء أرقام السكان في بلاد هذه المنطقة كلها ، فلقد كان عدد سكان كل من فرنسـا والمانيـا في عام ١٨٧٠ يربو على عـدد سـكان الولايات المتحدة ولكن لم يحل عام ١٩٤٠ ، حتى كان عدد سكان الولايات المتحدة قد زاد بنسبة مائة مليون ، بينما لم يزد مجموع عدد سـكان المـانيا وفرنسا معا في نفس الفترة بأكثر من واحد وثلاثين مليونا .

**( ب ) الاتجاهات :**

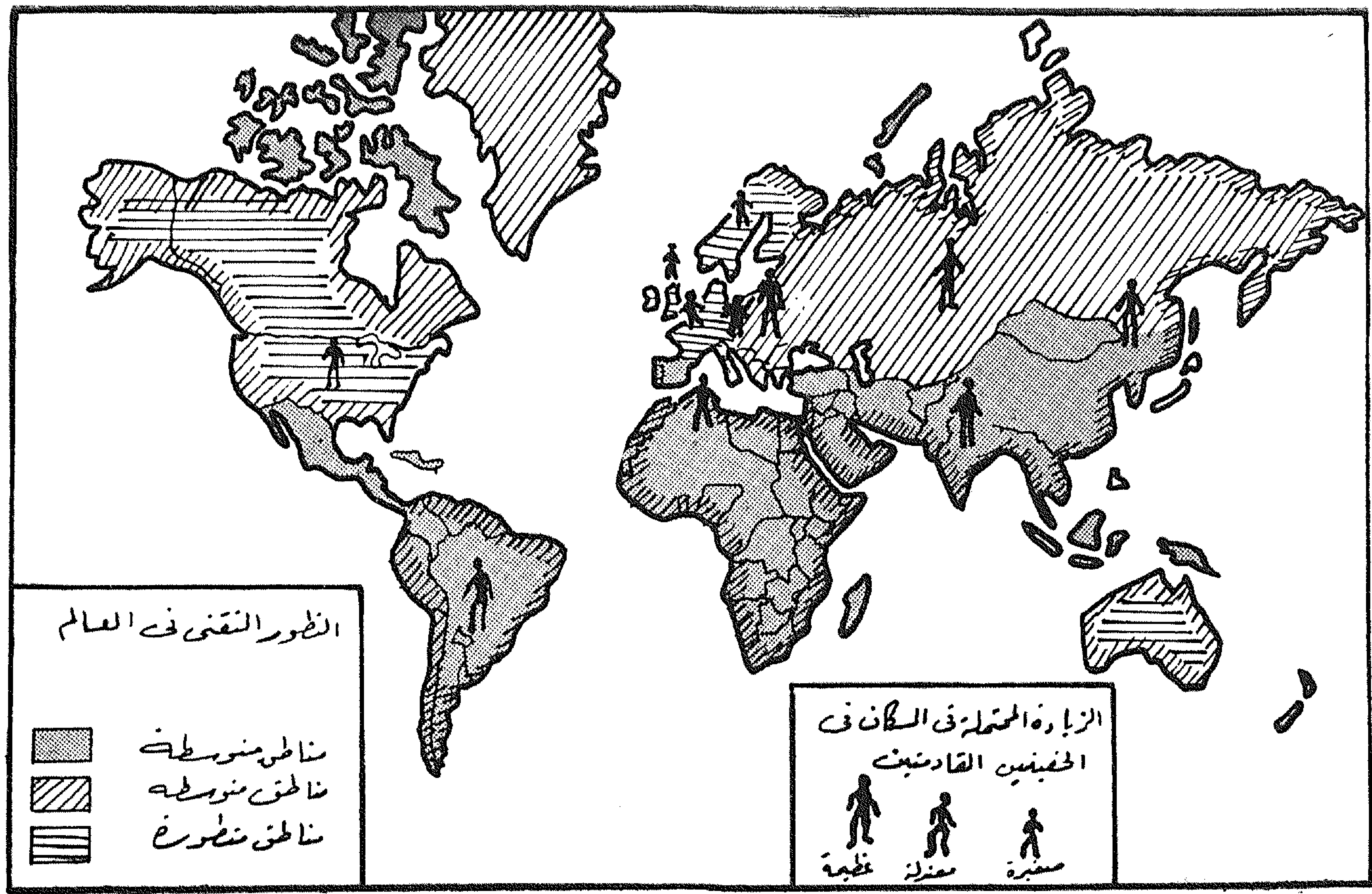
يتضح مما قلناه حتى الآن أن اتجاهات تزايد السكان تلعب دورا في منتهى الأهمية في محاولتنا تقويم التوزيع المقبل للسلطان . ولو

افترضنا بقاء جميع العوامل على حالها تقريبا . فان أى هبوط فى القوة البشرية لأية دولة بالنسبة الى الدول المنافسة لها على المسرح الدولى ، يؤدى الى هبوط فى سلطانها القومى بينما يؤدى الارتفاع فى هـــذه القوة ، وفى ظل نفس الأوضاع الى كسب جديد فى السلطان القومى . وعندما كانت الامبراطورية البريطانية الدولة العظمى الوحيدة فى العالم فى نهاية القرن التاسع عشر ، كان عدد سكانها يبلغ نحوا من أربعمائة مليون تقريبا ، أى نحو ربع سكان العالم بأسره . وارتفع هذا الرقم فى عام ١٩٤٦ الى نحو من ٥٥٠ مليونا . ولمـا كان عدد سكان الهند يقدر بثلاثمائة وثمانين مليونا تقريبا ، فان هـــذه الأرقام تظهر مدى الخسارة الهائلة التى لحقت بســـلطان الامبراطورية البريطانية على صعيد عدد السكان وحده ، من جراء خروج الهند منها .

ولو فرضنا استمرار الاتجاهات القـــديمة دون أى تدخل من الحروب أو الكوارث الطبيعية فان خبراء السكان يتوقعون زيادات مهمة فى أعداد سكان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى وبلاد أوربا الشرقية والجنـــوبية مع زيادة طفيفة فى القوة البشرية لدول أوربا الغربية والوسطى .

وسيواصل مركز الولايات المتحدة من وجهة نظر السكان السير فى طريق التحسن الملحوظ ، اذا ما قورن بأوربا الغربية ، بالنظر الى توقع الزيادات الطفيفة فى عدد سكان هذه البلاد . لـكن موقف الولايات المتحدة بالنسبة الى اتجاهات السكان فى أمريـــكا اللاتينية ، موقف متدهور . وتظهر أمريكا اللاتينية أعلى مســـتوى لارتفاع السكان فى أية منطقة رئيسية فى العالم . ففى عام ١٩٠٠ كان عدد سكان أمريكا اللاتينية كلها ٦٣ مليونا مقابل ٧٥ مليونا فى الولايات المتحدة . اما فى عام ١٩٤٨ فقد بلغت هذه الأرقام ١٥٣ مليونا فى أمريكا اللاتينية مقابل ١٤٥ مليونا فى الولايات المتحدة . وقد زاد عدد سكان الارجنتين وحدها فى عام ١٩٥٤ على ضعف ما كان عليه فى عام ١٩١٤ ، وها هو يقرب الآن من حدود تسعة عشر مليونا . أما عدد سكان الولايات المتحدة فلم يرتفع فى هذه الفترة نفسها الا من ٩٩ مليونا الى ١٦٥ مليونا .

ولا تكفى على أية حال معرفة مجمل أرقام الســـكان فى البلاد المختلفة لتقويم نفوذ عامل الســـكان على الســـلطان القومى تقويما صحيحا . فتوزيع السكان على حساب السن ، عنصر مهم أيضا فى حسابات القوة .. واذا ما فرضنا تساوى جميـــع الأمور الأخرى ، فانه




الخريطة رقم (٢) الزيادة المحتملة في عدد السكان والتطور التقني

الدولة التى يكون متوسط السن فيها يميل الى وجود الحد الأعلى من السكان فى مدى الصـــلاح للخدمة العسكرية أي بين العشرين والأربعين ، لابد وأن تكون متفوقة على الدولة التى تتفوق فيها نسبة الكبار فى السن ، من ناحية السلطان .

ويجب على أى حال ، أن نشير ، الى أن ابراز اتجاهات السكان عامل فى منتهى الخطورة ، حتى دون تدخل الحـــروب أو الكوارث الطبيعية . فالتقـديرات فى اتجاهات الســكان ، التى اجريت فى أربعينات هذا القرن ، عرضت صورة متشائمة لزيادة الســكان فى أمريكا بالنسبة الى هذه الزيادة فى الاتحاد السوفياتى . ومع ذلك فان عدد سكان الولايات المتحدة اليوم ، يتفوق بنسبة عالية ، على ما كان يتوقعه حتى عدد من كبار خبراء السكان ، فى عام ١٨٧٠ . ويتضح من هذا أن توقعات السلطان القومى حتى فى هذا المجال الذى تكون نسبة الدقة العلمية فيه كبيرة وعاليـــة ، تتعرض الى الـكثير من الشكوك لكن هذه الشكوك لا تؤثر على أهمية اتجاهات السلطان وأثرها فى تطوير الســلطان القومى . وليس فى استطاعتها أيضا ، أن تقلل من القلق الفعلى للساسة من اتجاهات السكان فى الدول التى ينتمون اليها.

ولا ريب فى أن ونستون تشرشل . رئيس وزراء بريطانيا كان يردد رجع ما قاله الامبراطور أوغسطس وخلفاؤه فى عرش الامبراطورية الرومانية ، عندما وجه رسالته الاذاعية فى الثانى والعشرين من مارس عام ١٩٤٣ . والتى قال فيها :

.. من اهم المتاعب التى تقضي على أولئك الذين ينظرون بعيدا الى ما بعد ثلاثين أو اربعين أو خمسين عاما ، مضاجعهم ، والتى يستطيع المرء ان يرى فيها امامه بكل وضوح وجلاء هى مشكلة هذا الهبوط فى معدل المواليد . وقـد لا ينقضى ثلاثون عاما الا ويجد عدد أصغر من العمال والمقاتلين ، نفسه مضطرا ، الا اذا تغيرت الاتجاهات الراهنة ، الى اعالة ضعف عددهم أو يزيد من الكهول والشيوخ وحمايتهم . وسيزداد الوضع سوءا فى غضون خمسين عاما أيضـا ، واذا قدر لهذه البلاد أن تحتفظ بمركزها الرفيع فى قيادة العالم ، وان تبقى كدولة عظمى قادرة على ان تصمد امام الضغوط الخارجية ، فان شعبنا يجب ان يشجع بكل وسيلة ممكنة على خلق عائلات كبيرة .

## ٦ ـ الشخصية القومية

### ( أ ) وجود الشخصية

تبرز الشـخصية القومية ، والمعنوية القومية ، من بين العوامل الانسانية الثلاثة ذات الطبيعة الكيفية ، والتى تؤثر على السلطان القومى ، نتيجة افراطها فى الارتباط بوجهة نظر الدلالات العقـلانية ، وتأثيرها الدائم والحاسم على ماتستطيع الدولة أن تفرضه من ثقـل فى موازين السياسة الدولية • ولا يعنينا هنا موضوع العوامل التى تكون مسئولة عن تنمية الشخصية القومية ، وانما نحن نعنى هنا ، بالحقيقة التى تتعرض للمناقشة وان بدت غير قابلة لها ولا سيما من وجهة نظر المفهوم العرفى « للتكوين الثقافى » ، وهى التى تقول بأن بعض خصائص الادراك والشخصية تحدث بصورة أكثر تكررا وتكون لها قيمة أكبر لدى بعض الدول منها لدى الدول الاخرى • وتميز هذه الخصائص احدى الدول عن الاخريات كما تظهر درجة عالية من المرونة والاستعداد لتقبل التبدل. وفى وسعنا ان نعرض هنا بعض الامثـلة المستقاة من هنا وهناك لشرح هذه النقطة .

أو ليست الحقيقة التى جاء بها جون ديوى (١) وكثيرون غيره من أمثال كانت وهيجل الذى كان يمثلان تقاليد المانيا الفلسفية تماما كما يمثل ديكارت (٢) وفولتير (٣) الفكر الفرنسى وكما يمثل لوك (٤) وبيرك (٥) الفكر السياسى فى بريطانيا ووليام جيمس (٦) وجون ديوى (٧) الطريقة

---

(١) كتاب « الفلسفة الألمانية والسياسية » ـ طبعة نيويورك • جى • بى بوتنام واولاده ١٩٤٣ •

(٢) رينيه ديكارت ( ١٥٩٦ ـ ١٦٥٠ ) ـ من كبار الفلاسفة الفرنسيين • من أشهر كتبه « مبادىء الفلسفة » • و « تخيلات فلسفية » و « حوار فى الاسلوب » •

(٣) جان فرانسوا مارى فولتير (١٦٩٤ ـ ١٧٧٨) ـ كاتب فرنسى ومؤرخ ومسرحى وفيلسوف متشكك • أشهر كتبه « رسالة عن التسامح » و « معجم الفلسفة » و « كانديد » •

(٤) جون لوك ( ١٦٣٢ ـ ١٧٠٤ ) ـ فيلسوف انجليزى آمن بالفلسفة الاختبارية • وضع رسالة عن الحكم ، واخرى عن المفاهيم الانسانية ، وثالثة عن التسامح • الف كتاب « منطق المسيحية »

(٥) ادموند بيرك ( ١٧٢٩ ـ ١٧٩٧ ) ـ من ابرز الساسة والخطباء البريطانيين • ومن ابرز الكتب التى وضعها انطباعات عن الثورة •

(٦) ويليام جيمس ( ١٨٤٢ ـ ١٩١٠ ) ـ فيلسوف وعالم نفسى امريكى •

(٧) جون ديوى ( ١٨٥٤ ـ ١٩٥١ ) ـ من أكبر فلاسفة أمريكا المعاصرين ، صاحب نظرية التربية الحديثة •• (( المعرب ))

الأمريكية النموذجية فى حل المشاكل الفكرية،حقيقة تقبل النقاش؟وهل يمكن لانسان أن يفكر أن هذه الفروق الفلسفية ، ليست الا تعبيرات ، على أرفع مستوى من الاطلاقية والتظلم ، عن النزعات الفكرية والخلقية الجوهرية التى تكشف نفسها على جميع مستويات الفكر والعمل ، وتضفى على كل أمة مميزاتها الخاصة ؟ أو تظهر العقلانية الميكانيكية والكمال المنظم لفلسفة ديكارت من جديد في مآسي كورنيه (١) وراسين ، بشكل لا يقل وضوحا عن ظهورهما فى اصلاح اليعاقبة (٢) ثم تبدو وكأنها قد عادت الى الظهور فى تزمت الشكلية الاكاديمية التى طبعت الكثير من الحياة الفكرية الراهنة فى فرنسا ؟ . اجل لقد ظهرت من جديد فى عشرات من مخططات السلام الكاملة فى منطقها ، واللاعملية فى تطبيقها والتى بزفيها الساسة الفرنسيون غيرهم فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين . وهكذا بقيت نزعة الفضول الفكرى التى تبينها يوليوس قيصر من الناحية الاخرى فى قبائل « الغال » (٣) عبر الأجيال ، الطابع المميز للفكر الفرنسى .

وتعتبر فلسفة لوك من الظواهر المميزة للتفرد البريطانى ، بقدر ما كان العهد الأعظم Magna Carto (٤) • أو الاجراءات القانونية أو التشيعية البروتستانتية من هذه المظاهر • وتعرض عبقرية الشعب البريطانى السياسية نفسها فى كتابات أدموند بيرك ، الذى يمثل المزيج اللاعقائدى للمبادىء الخلقية والذرائعية السياسية . كما تعرضها فى قوانين الاصلاح فى القرن التاسع عشر أو سياسات توازن القوى التى سار عليها الكردينال وولزى (٥) وكانينج (٦) • ولا ريب فى أن ما قاله

---

(١) بيير كورنيه ( ١٦٠٦ ـ ١٦٨٤ ) ـ كاتب مسرحي فرنسي معروف •

(٢) اليعاقبة ـ حزب سياسى فرنسى نشأ فى أيام الثورة وسيطرة عهد الارهاب • من أبرز زعمائه روبسبير ودانتون •

(٣) سكان فرنسا القدماء من الجنس الكلتي ، قبل أن تهاجر اليها قبائل الفرنجة الجرمانية فى القرن الثالث الميلادى • ويطلق على فرنسا اسم بلاد الغال •

(٤) الوثيقة التى أجبر ملك انجلترا جون على توقيعها فى عام ١٢١٥ ، وفيها اعترف بحقوق شعب انجلترا • وتعتبر بداية الدستور الانجليزى•

(٥) توماس وولزى ( ١٤٧٣ ـ ١٥٣٢ ) ـ سياسى بريطانى وكردينال الكنيسة الكاثوليكية كان مستشارا خاصا للملك هنرى الثامن •

(٦) جورج كانينج ( ١٧٧٠ ـ ١٨٢٧ ) ـ سياسى بريطانى كان وزيرا للخارجية (١٨٠٧ ـ ١٨٠٩ ) ومن ( ١٨٢٢ ـ ١٨٢٩ ) ( المعرب )

تاسيتوس Tacitus (١) عن النزعات السياسية والعسكرية الهدامة عند القبائل الألمانية ، ينطبق على جيوش فردريك بربروسه Fredrick Barbarossa (٢) بقدر انطباقه على جيوش غليوم وهتلر أيضا ولا ريب فى أن السلطوية والجماعية وعبادة الدولة التى تميزت بها الفلسفة الألمانية تجد نظائرها فى تقاليد الحكم الفردى ، المطلق وفى التقبل الخانع لأية سلطة طالما أنها تملك الارادة والقدرة على التغلب . وطالما أنها تسير متزامنة مع الافتقار الى الشجاعة المدنية ، وتجاهل الحقوق الفردية وغياب تقاليد الحرية السياسية . ولم يتأثر وصف توكفيل للشخصية القومية الامريكية ، كما تبدو فى كتابه « الديمقراطية فى امريكا » ، بمرور أكثر من قرن على صدوره ، اذ ان هذا الوصف يتعدى حدود الزمان . وينعكس عدم الاستقرار فى الذرائعية الامريكية وترددها بين المثالية العقائدية الواضحة وبين المثالية العقائدية الواضحة وبين الاعتماد على النجاح ، كاجراء من اجراءات النجاح ، فى تذبذب الدبلوماسية الامريكية بين الحريات الاربع وشرعة الأطلسى من ناحية وبين دبلوماتية الدولار من الناحية الاخرى .

**(ب) الشخصية القومية الروسية :**

يقدم التقارب بين تجربتين يفصل بينهما نحو قرن من الزمان فى روسيا مثلا صارخا علىوجود بعض الخصائص المعنوية والفكرية المعنية.

وقد كتب بسمارك فى يومياته يقول :

« عندما زرت سان بطرس برج لاول مرة فى عام ١٨٥٩ ، واجهت مثلا آخر من امثلة التفرد الروسى .فلقد جرت عادة كل من له اتصال بالبلاط فى تلك الايام ان يذهب مطلع الربيع للنزهة فى الحدائق الصيفية بين قصر الملك بول ونهر نيفا . فيجد حارسا هناك وقد لاحظ الامبراطور وجوده وسأل عن اسباب وقوفه هناك ، ولم يستطع الا ان يقول ... « هذه اوامرى » وبعث الامبراطور بأحد مرافقيه الى غرفة الحرس ، ليستعلم عن أسباب وجود هذا الحارس . ولكنه لم يتلق ايضا سوى أن على الحارس أن يقف فى تلك النقطة فى الصيف والشتاء . وتعذر اكتشاف مصدر هذا الامر ، وتاريخه . وتحدث الناس فى البلاط عن هذه القضية وانتقلت الى مسامع الخدم . وتقدم احدهم ، وهو خادم عجوز فقال انه سمع والده، ذات يوم، وهو يمر معه على مقربة من الحارس ،فى الحديقة الصيفية، يقول

---

(١) كورنيليوس تاسيتوس ( ٥٥ ــ ١٢٠ م ) ــ مؤرخ رومانى .

(٢) فريدريك بربروسه ( ١٩٢٢ ــ ١١٩٠ ) ــ امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة . وقع خلاف بينه وبين البابا اسكندر الثالث ( المعرب )

... « ما زال هذا الحارس في مكانه يتولى حراسة تلك الزهرة ، في نفس المكان الذي لاحظت فيه الامبراطورة كاترين ذات يوم ، زهرة من شـقائق النعمـان ، متفتحة في غير موعدها من السنة ، فامرت بأن لا يقطفها اي انسـان . وسرعان ما نفذ امر الامبراطورة ، بتعيين حارس للزهرة . وظل هذا الحارس في مكانه طيلة العام . وتثير مثل هذه القصص ضحكنا ونقدنا ، ولكنها تعبر في الواقع عن القوة الاولية والثبات اللذين تقوم عليهما قوة الطبيعة الروسية في موقفها تجاه بقية ارجاء اوربا . وهي تذكرنا بقصة الحارس في طوفان سان بطرسبرج في عام ١٨٢٥ وقصة حارس ممر شيبكا في عام ١٨٧٧ ، اذ غرق الحارس الاول في موضعه ، بينما مات الثاني متجمدا من البرد في مكانه الذي لم يستطع ان يتركه (١).

ونشرت مجلة « التايم » الامريكية في عددها الصـادر في الواحد والعشرين من ابريل عام ١٩٤٧ ، الرواية التالية :

« مضى اثنا عشر رجلا يبدو عليهم الانهاك،يتعثرون في خطاهم ، عبر شارع برلينر شتراسه القذر فيبوتسدام..وكان مظهر الاسر يبدو واضحا علىوجوههم الشاحبة المجعدة . ومشى وراءهم جندي روسي عريض الوجه متورمه ، وقد حمل مدفعه التومي في يمناه ، وبانت في عينيه الزرقاوين مراعي اوكرانيا الشاسعة .

وعندما وصلت الجماعة الى محطة المترو في الشـارع واجهت في طريقها حشدا كبيرا من النساء والرجال وهم يسرعون الى بيوتهم عائدين من اعمالهم .

وفجاة لمحت امراة نصف تسير في طرف الحشـد الرجال الاثني عشر . فتوقفت في مكانها ونظرت اليهم لحظة طويلة بعينيها الواسعتين .

وسرعان ما قذفت الحقيبة المصنوعة من الخيوط من يدها ، وراحت تعبرالشارع امام سيارة شاحنة تسير على الفحم ، وقذفت بنفسهاوهي تصرخ علىالاسير الثالث . وتوقف الأسرى والمارة ، وهم ينظرون مذهولين الى هذين الشخصين ، متعانقين ، وقد ربت الواحد منهما على ظهر رفيقه ، يهتفان بصورة هستيرية ... «الى أين ؟ الى اي اتجاه ؟ لماذا ؟ الى أين ؟

« وتقدم الجندي الروسي ببطء من الزوجين.وبدت على وجهه علائم العبوس. وراح يربت على ظهر المراة ، فارتعدت مفاصلها . وانتشر القلق على وجوه جميع النظارة . ولكن الروسي قال بنعومة ورقة.. « لا تخافي لاتخافي» واشار بفوهة مدفعه الرشاش نحو الأسير ، الذي تراجعلاشعوريا خطوة الى الوراء ، وقال... « هل هو زوجك ؟ »

وردت المراة وقد سالت العبرات من مآقيها .. « أجل » « وقال الروسي متمتما ... وهو يحك رأسه ... حسن ... لا بأس ثم راح يدفع الاسير المذهول بقبضته دفعة ناعمة ، الى ممر جانبي .

« وانفرجت أسارير النظارة ، وهم يرون الزوجين ، يبتعدان فرحين ، وقد

---

( ١ ) كتاب « بسمارك الرجل والسياسي من ذكرياته وآرائه ( نيويورك ولندن هارى واخوانه ١٨٩٩ ) . الجزء الاول . ص ٥٢٠ .

تشابكت يداهما • ومضى الأسرى الأحد عشر الباقون فى طريقهم ، يتحدث بعضهم الى بعض بصوت خافت ، وهم يمضون بعيدا عن الناس ، « شيء لا يصدق ، ••• من روسى ••• شيء لا يصدق ••• لا أستطيع فهم هذا الروسى » •

« ومضى الروسى فى طريقه جذلا ، وقد وضع سيجارا طويلا فى فمه بين أسنانه ، وراح يبحث فى جيوبه عن علبة ثقاب • وفجاة علت سحابة من الحزن وجهه • وراح يرفع مدفعه الى ذراعه ، واخذ ورقة قذرة من جيب معطفه المهلهل، وقطب حاجبيه وهو ينظر اليها ومشى خطوات أخرى ثم راح يطوى الورقة من جديد ، ويضعها فى جيبه ، ثم يتفرس بنظره الحاد لحظة واحدة فى ظهور أسراه ليحملق من جديد فى وجوه متعبة مجهدة ، خرج أصحابها من المحطة •

« وتقدم الروسى دون أى ضجة من شاب يحمل حقيبة يدوية تحت ذراعه ، وعلى رأسه قبعة قذرة تنزل حتى أذنيه ، وراح يقول له ••• « اسمع ، ياهذا • تعال » • وتجمد الالمانى فى مكانه ملقيا نظرة تنطق بالرعب على جماعات الرجال ، والنساء وقد حاولوا أن يتظاهروا بأنهم لم يسمعوا شيئا ولم يروا اى شيء • ولوح الروسى بمدفعه فى وجه الرجل وعاد يقول له ••• « هيا ، تعال ، ثم راح يدفع به بين الأسرى •

وعاد عدد الأسرى اثنى عشر • وانفرجت أسارير الروسى وراح يشعل سيجارته ، وينفخ دخانها فى وجوه الالمان العائدين الى منازلهم مع حلول الغسق(١) •

وقد تدخلت بين هاتين القصتين ثورة عظيمة ، قطعت الاستمرار التاريخى على جميع مستويات الحياة القومية تقريبا • لكن خصائص الشخصية القومية الروسية ، خرجت سليمة من محرقة الثورة وضرامها • لكن هذا التبدل رغم شموله البنيان الاجتماعى والاقتصادى والقيادة والنظم السياسية ، وطرائق التفكير والحياة ، لم يستطع التأثير على ما فى الشخصية الروسية التى وجدها بسمارك فى تجربته ، والتى تكشفت فى الجندى الروسى فى بوتسدام ، من قوى أولية واصرار » •

ولشرح هذه الحقيقة المتعلقة باستمرار الطابع القومى ، علينا أن ندرس المقتطفات التالية من رسائل دبلوماسية بعث بها دبلوماسى امريكى يعمل فى روسيا الى وزارة الخارجية الامريكية •••

اتضح فى السنة الماضية أن سياسة روسيا تجاه الأجانب وتجاه دخولهم الى امبراطوريتها تزداد فى دقتها وصرامتها يوما بعد يوم •

« ولقد سمعت عن عدد من الامريكيين فى الصيف الماضى ، عجزوا عن الحصول

---

(١) مجلة التايم عدد ٢١ ابريل ١٩٤٧ • ص٣٢

على تأشيرات لدخـــول الاتحاد الســوفياتي ... وينبع هــذا الى حد ما من الاعتبارات السياسية والخوف من تأثير الأجانب على عقول الناس . ويجب ان يضاف الى هذا ، ان هناك اتجاها قويا ضد الاجانب فى روسيا ، وأن هــذا الاتجاه يميل فى سياسته الى حرمان جميع الأجانب من دخول روسيا ، باستثناء أولئك الذين يفدون اليها لأغراض تجارية عابرة ...

« ومركز الوزير هنا ، لا يدعو الى الراحة على الاطـلاق . والرأى السائد ، هنا أن ليس ثمة اية رسالة ذات طبيعة عامة ، تكون فى مأمن من البريد ، اذ انها تفتح وتراقب ، كاجراء عادى ... وهنـــاك رأى سائد أيضا وهو أن الوزراء يخضعون لنظام صارم من التجسس ، وان خدمهم ، يجبرون على الافشاء بكل ما يقع فى بيوت الوزراء من أحاديث واجتماعات وهلم جرا ....

« والغموض والسرية يطبعان كل شيء هنا . وليس ثمة من شيء ، يعلن ، اذا كان يستحق أن يعرفه الناس .

« ويسيطر على الروس شعور أسطورى غريب ، وهو أن القدر شاء لهم أن يفتحوا العالم بأسره وتقوم مناشدة الروح العسكرية على هذا الاساس القدرى . ولذا فان المكافآت التى تعطى للجنود تكون دائما فى موضعها .

« والى هذا الاحساس الغريب يعود الفضل فيما يبديه الجندى الروسى من صبر وتحمل ملحوظين ، وهو ما يمتاز به هذا الجندى وسط ما يتعرض له من حرمان وخصاصة .

« وليس ثمة أشد ما يؤثر على الامريكى عند وصــوله لأول مرة الى هنا ، مما تتميز به الشرطة الروسية من صرامة وقسوة » .

وقد يخيل الى الانسان ان هذه الانطباعات صدرت مؤخرا عن السفير كينان أو الســفير بوهلين ، ولكنها فى الواقع صدرت بين عامى ١٨٥١ و ١٨٥٢ عن نيل بروان ، الوزير الامريكى المفوض آنذاك فى روسيا .

## (ج) الشخصية القومية والسلطان القومي :

لا تعجز الشخصية القومية مطلقا عن التأثير على السلطان القومى . فالرجال الذين يمثلون الأمة فى أوقات السـلم والحرب على حد ســواء ، يضعون لها سياساتها ، وينفذونها ، ويدعمونهــا ، وهم الذين ينتخبون وينتخبون ، ويصوغون الرأى العام ويجسدونه ، وينتجون ويستهلكون، فهم فى الواقع الذين يحملون الى حد ما أثر تلك المزايا الفكرية والخلقية التى تؤلف الشخصية القومية . ولا ريب فى ان ما يمتاز به الروس من « قوة أولية واصرار » ، وما يمتـــاز به الأمريكيون من مبادرة فردية وقدرة على الابتداع ، والبريطانيون من منطق بعيد عن التزمت ، والألمان من انضباط

وطاعة للنظام ، هى بعض الخصائص التى تعرض نفسها ان خيرا وان شرا ، فى جميع النشاطات الفردية والجماعية ، التى يجد أبناء أية أمة أنفسهم مشغولين فيها • ولا ريب أيضا فى أن هذه الخلافات فى الشخصية القومية، هى التى تجعل الحكومتين الألمانية والروسية ، مثلا ، قادرتين على السير فى سياسات خارجية لا تستطيع الحكومتان البريطانية والامريكية اتباعها ، والعكس بالعكس •• فالعداء للروح العسكرية ، وكره الجيوش الثابتة والخدمة العسكرية الالزامية ، كلها سمات ثابتة للشخصية القومية فى بريطانيا وامريكا (١) • لكن هذه النظم والنشاطات كلها ، ظلت قرونا عدة ، تحتل المنزلة العليا ، فى تسلسل القيم فى بروسيا التى انتشرت منها الى المانيا كلها • وكان التقليد الروسى فى اطاعة سلطة الحكومة ، والخوف التقليدى من الأجانب ، قد جعلا من المؤسسات العسكرية الضخمة والدائمة ، شيئا مقبولا لدى السكان •

ويتضح من هذا كله ، ان الشخصية القومية قد أضفت على المانيا وروسيا ميزة أولية فى الصراع على السلطان ، طالما انه كان فى وسعهما ان تحولا حتى فى أوقات السلم شطرا كبيرا من مواردهما القومية، الى أدوات تستخدم فى الحرب • وكان عزوف الشعبين البريطانى والامريكى من الناحية الأخرى عن النظر فى مثل هذا التحويل ، ولا سيما اذا كان على نطاق واسع، وعلى صعيد القوة البشرية، الا فى حالات الطوارىء القومية، مصدرا من مصادر الضعف فى الخطط السوقية والتعبيرية المتعلقة بالسياسة البريطانية والامريكية الخارجية • وتستطيع حكومات الدول ذات النزعات العسكرية ، وضع الخطط للحرب والاعداد لها ، وشنها فى اللحظة التى تختارها • يضاف الى هذا انها تستطيع شن الحرب الوقائية الرادعة

---

(١) أنا أختلف مع المؤلف فى قوله هذا ولا سيما بالنسبة الى بريطانيا فليست هناك حرب وقعت منذ القرن الثامن عشر حتى اليوم لم يكن لبريطانيا نصيب فيها معتمدة فيها على قواتها البرية وأساطيلها البحرية. أما بالنسبة الى أمريكا فقد تعززت الروح العسكرية فيها فى القرن العشرين ولا سيما فى الحرب الثانية وبعدها وليس أدل على ذلك من تدخل أمريكا العسكرى في أكثر من بقعة من بقاع العالم • أما القول بأن هاتين الدولتين بعيدتان عن الحروب ، فصورة ظاهرية سببها انهما وهما من ذوات السلطان ، تريدان الاحتفاظ بالوضع القائم الذى يضمن لهما بقاء السيطرة ومن هنا نبعت النزعة المصطنعة عندهما الى السلام •

( المعرب )

فى أية لحظة تجد أن هذه الحرب مواتية لصالحها • وتكون حكومات الأمم ذات النزعات السلامية • كالولايات المتحدة مثلا ، فى وضع أكثر صعوبة، فى هذا المجال ، كما تكون حريتها فى العمل ، محصورة فى اطارات محددة ولما كانت مشاعر شعوبها المناهضة غريزيا للنزعة العسكرية تفرض عليها قيودها ، فان هذه الحكومات تجد نفسهـا مضطرة الى اتباع سياسات أكثر حيطة وحذرا فى شئونها الخارجيـة • وكثيرا ما تكون القوة العسـكرية الموجودة فعلا تحت تصرفها ، غير متكافئة مع الالتزامات السـياسية التى يفرضها عليها ، اهتمامها بمصالحها القومية • ويعنى هذا بعبارة أخرى ، ان هذه الحكومات لن تجد تحت تصرفهـا القوة المسـلحة الكافية لدعم سياساتها • وعندما تمضى الى الحرب ، فانها انما تفعل ذلك طبقا للشروط والاوضاع التى يفرضها عليها أعداؤها • وكان عليها فى الماضى ان تعتمد على سمات أخرى فى شخصيتها القومية ، وعلى عوامل تعويضية كالمركز الجغرافى ، والطاقات الصناعية ، لنقلها من مركز الضـعف الأولى الذى تكون فيه ، ومن مركز التـدنى ، الى النصر النهـائى • هذه هى بعض الآثار التى تخلفها شخصية الأمة ، سواء أكانت هذه الأثار حسـنة أم سيئة •

وعلى المراقب للأوضاع الدولية الذى يحاول تقويم القوة النسـبية للأمم المختلفة ، أن يأخذ الشـخصية القومية فى عين اعتباره ، مهما كان من العسير عليه أن يقوم مثل هـذا العامل غير الملموس والكثير الزوغان تقويما صحيحا • ويؤدى العجز عن هـذا التقويم ، الى اخطاء فى الحكم والسياسات ، كالتقليل من قدرة المانيا على استرجاع مكانتها بعـد الحرب العالمية الأولى ، والتقليل من تقدير قدرة روسيا على المقـاومة فى عامى ١٩٤١ و ١٩٤٢ • ولقد كان فى وسع معاهدة فرساى ، أن تحد من طاقة المانيا ، فى جميع أدوات السلطان القومى ،كالأرض ومصادر المواد الأولية، والقدرة الصناعية ، والجهاز العسكرى • ولكن لم يكن فى وسع هـذه المعاهدة ان تحرم المانيـا ، من جميع تلك الخصـائص المتعلقة بالفكر والشخصية التى مكنتها فى غضـون حقبتين ليس الا من اعادة بنـاء ما أضاعته ، ومن الظهور كأقوى دولة عسكرية مفردة فى العالم • وقد يكون الرأى الجماعى الذى أبداه الخبراء العسكريون فى عام ١٩٤٢ ، عندما قدروا ان الجيش الروسى لن يتمكن من الصمود أكثر من بضعة أشـهر أخرى ، صائبا على الصعيد العسـكرى وحده ، أى من ناحية السـوقية العسكرية ، والحركة والموارد الصناعية وما شابه ذلك • لكن هذا الرأى الذى أبداه الخبراء ، كان خاطئا ، من ناحية التقليل من أهمية « القـوة

الأولية والاصرار » اللذين يمتاز بهما الشعب الروسى ، واللذين يتوجهما رأى بسمارك الصائب ، كالمصدر الأكبر للقوة الروسية فى تعاملها مع أوربا • ولا ريب فى ان التشاؤم الذى ساد فى عام ١٩٤٠ ، والذى توقع من بريطانيا العظمى العجز عن البقاء والصمود ، يرجع الى جذور من الاهمال المماثل ، أو من اساءة فهم الشخصية القومية للشعب البريطانى •

ولقد سبق لنا أن بينا فى مكان آخر ، مدى نظرة الاستخفاف التى حملها الزعماء الألمان قبل الحرب العالمية الثانية للقوة الامريكية • ولعل من الطريف أن نلاحظ هنا ، ان القادة الألمان كانوا قد وقعوا فى نفس الخطيئة ولنفس الأسباب ، فى الحرب العالمية الأولى • وهكذا نجد ان وزير الأسطول الألمانى قدر فى أكتوبر عام ١٩١٦ ، أهمية اشتراك الولايات المتحدة فى الحرب مع الحلفاء ، بما لا يتعدى « الصفر » بينما قام وزير المانى آخر ، فى نفس الفترة فى البرلمان الألمانى ، وبعد دخول الولايات المتحدة فى الحرب فعلا الى جانب الحلفاء ، يعلن فى البرلمان الألمانى « أن الامريكيين لايستطيعون السباحة ولا الطيران ، وأنهم لن يصلوا الى أوربا» وهكذا أساء القادة الألمان فى كلتا الحالتين تقدير القوة الامريكية ، عن طريق الاهتمام فقط بنوعية جهازها العسكرى ، فى فترة محددة ليس الا ، وكنتيجة لما عرف به الشعب الأمريكى من عداء للنزعة العسكرية ، ولوجود عامل الأبعاد الجغرافية • وقد تجاهل هؤلاء القادة كل التجاهل خصائص الشخصية الأمريكية كالمبادرة الفردية ، وموهبة الابتكار ، والمهارة التقنية ، وكلها عوامل اذا أضيفت الى العوامل المادية الأخرى ، وأتيحت لها الأوضاع المواتية ، تستطيع تبديد ما للبعد الجغرافى ، والجهاز العسكرى الضعيف الراهن ، من آثار على المدى الطويل •

وقد استمد عدد كبير من الخبراء ايمانهم من الناحية الأخرى ، باستحالة قهر ألمانيا ، وهو الايمان الذى ظل قائما حتى معركة ستالينجراد فى عام ١٩٤٣ ، من العوامل المادية ومن بعض النواحى الأخرى فى الشخصية القومية الألمانية ، التى بدت فى صالح الاعتقاد بنصر ألمانيا النهائى • لكن هؤلاء الخبراء تجاهلوا نواحى أخرى فى الشخصية القومية للشعب الألمانى ، وهى افتقاره الى الاعتدال • ولقد أثبت هذا الافتقار الى الاعتدال منذ أيام أباطرة القرون الوسطى ، وفرسان حروب الثلاثين عاما الى أيام غليوم وهتلر ، أنه من أكثر أوجه الضعف خطرا فى الشخصية القومية الألمانية • ولما كان الألمان قد عجزوا عن حصر الغاية والعمل ، ضمن اطار الممكن ، فانهم

اضاعوا بل وبددوا المرة تلو المرة ، السلطان القومى لبلادهم ، الذى أقاموه على عوامل أخرى مادية وبشرية .

### ٧ ـ المعنوية القومية :

لعل ما نسميه بالمعنوية القوميـة ، لا يقل أهميـة فى أثره عن أثر العوامل الأخرى على السلطان القومى ، وان امتاز بالمزيد من الميـوعة والافتقار الى الثبات . فالمعنوية القومية هى درجة التصميم الذى تدعم به الأمة سياسات حكومتها الخارجية فى أوقات السلم والحرب على حد سواء . فهى تشترك فى صياغة كل ما تقوم به الأمة من أعمال وأوجه نشـاط ، سواء فى الانتاج الصناعى أو الزراعى ، أم فى الجهاز العسـكرى والخدمة الدبلوماسية . وهى تؤمن فى مجـالات الرأى العام ، عاملا غير مرئى ، لا تستطيع أية حكومة ، سواء أكانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية ، أم مستبدة ( أوتوقراطية ) ، أن تتابع سياساتها ، بكثير من الفاعلية ، هذا اذا استطاعت متابعتها أصلا . وهى تعرض وجودها أو عدمه . كما تعرض خصائصها ، فى أوقات الأزمات القومية ، عندما يتعرض وجود الأمة كلها للخطر ، أو عندما تكون البلاد فى حاجة الى اتخاذ قرار خطير الأهمية يتوقف عليه وجود الأمة وبقاؤها .

#### ( أ ) افتقار المعنوية القومية الى الثبات :

فى الوقت الذى تظهر فيه بعض السمات المميزة للشخصية القومية واضحـة بسهولة ، فى المعنوية القومية للشـعب فى أية لحظة من لحظات التاريخ ، كامتياز البريطانيين بالمنطق مثلا ، والفرنسيين بالتفرد ، والروس بالصلابة والعناد ، قد يكون من المتعذر ، استخلاص أية نتيجة مقررة ، من هذه الشخصية القومية ، تحدد معنوية الأمة على النحو الذى تكون فيه فى ظل حالات معينة . فالشخصية القومية للشعب الأمريكى ، قد تؤهله ، الى حد ما ، لأداء دور الدولة من الدرجة الأولى فى ظل الأوضاع السائدة فى منتصف قرننا الحالى . ولكن ليس فى وسع أى انسان أن يتكهن بشىء من اليقين ، بما كان من المحتمل أن تكون عليه معنوية هذا الشعب القومية ، لو أنه تعرض لأوضاع المتاعب والانحلال ، التى تعرض لها الكثير من البلاد المحاربة فى أوربا وآسيا ، فى بعض مراحل الحرب العالمية الثانية ، وفى السنوات التى أعقبتها . وليس فى وسع أى انسان أيضـا أن يتوقع ما سيكون عليه رد فعل الشعب البريطانى ، لو أنه تعرض من جديد لتجارب

الحرب الأخيرة · فلقد صمد هذا الشعب مرة للغارات الجوية الكاسحة وللأسلحة الصاروخية · ولكن هل يستطيع الصمود ثانية أمامها ؟ وما موقفه من القنبلة الذرية لو تعرض لها ؟ هذه أسئلة ، لا تنحصر فى الشعب البريطانى وحده ، بل يمكن أن تنطبق على سائر الشعوب الأخرى ، دون أن نتوقع لها أجوبة عقلانية ·

ولقد كانت المعنوية القومية الأمريكية مؤخرا وبوجه خاص ، موضع الدرس والتحليل ، فى أمريكا نفسها وخارجها ، وذلك لأن السياسة الخارجية الأمريكية ، وسلطان أمريكا فى الشئون الدولية النابع من تلك السياسة ، يعتمدان الى حد كبير على اتجاهات الرأى العام الأمريكى ، كما تبدو فى اقتراعات الكونجرس ، والنتائج الانتخابية وصناديق الاقتراع · فهل تصر الولايات المتحدة على البقاء فى الأمم المتحدة ، بالرغم مما تمنى به من خيبات أمل مريرة ؟ وهل يؤيد الكونجرس سياسة تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الى أوربا ؟ والى أى حد ؟ وحتى أى تاريخ ؟ وهل يقترع الى جانب رصد البلايين من الدولارات لهذا الهدف ؟ والى أى حد يرغب الشعب الأمريكى فى متابعة مساعداته لكوريا الجنوبية ؟ وما الظروف التى تحمله على هذه المتابعة ؟ وهل يظل هذا الشعب راغبا فى أن يتحمل الى الأبد ، ما تحمله اياه الحرب الباردة من مغارم وأخطار وخيبات أمل ، دون أن يحاول التخفف من أعبائها ، أو الخلاص منها مرة واحدة ، بعمل جذرى متطرف ؟ ان الردود على هذه الأسئلة كلها ، تعتمد على حالة المعنوية القومية للشعب الأمريكى فى اللحظات الحاسمة ·

من الواضح أن تنهار المعنوية القومية لأى شعب من الشعوب فى لحظة معينة ، لكن لحظة الانهيار هذه ، تختلف باختلاف الشعوب ، واختلاف الظروف التى تعيش فيها · فقد تقترب بعض الشعوب من لحظة الانهيار ، نتيجة الخسائر الفادحة واللامجدية فى الحرب ، كما وقع للفرنسيين بعد هجوم نيفيل فى مقاطعة شمبانيا فى عام ١٩١٧ · وقد تكفى هزيمة عظيمة واحدة ، لتحطيم المعنوية القومية لأى شعب ، كما وقع للايطاليين بعد هزيمتهم فى كابورينو فى عام ١٩١٧ ، وهى الهزيمة التى كلفتهم زهاء ثلاثمائة ألف أسير ، ومثل هذا العدد من الفارين من الجنود · وقد تنهار معنويات أمة أخرى ، كما وقع للروس فى عام ١٩١٧ ، تحت وطأة مزيج مختلط من الخسائر الهائلة فى الحرب ، فى الرجال والأراضى ومن سوء ادارة الحكومة المستبدة التى تحكمهم · وقد لا تنهار معنوية أمة أخرى مرة واحدة ، بل تدهور بصورة متدرجة ، فتهوى ، عندما تصل النهاية ،

دون أن تنهار فجأة ، حتى ولو تعرضت لمزيج فريد من نوعه من ســـوء الحكم ، والدمار والغزو ، واليأس من الوضع الحربى ، كما حدث للألمان فى المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، حيث فقد الكثيرون من القادة العسكريين وكبار الزعماء السابقين الأمل فى النصر ، بينما ظلت جماهير الشعب تقاتل ، حتى اللحظة الأخيرة التى انتحر فيها هتلر • ولا ريب فى أن هذا الاصرار فى المعنوية الألمانية فى عام ١٩٤٥ ، رغم جميع الظروف والأوضاع السيئة ، يفسر لنا بصورة مسرحية واضحة ، استحالة تقدير ردود الفعل الجماعية فى أية لحظة من اللحظات • فقد سبق للمعنوية الألمانية القومية أن انهارت فى نوفمبر عام ١٩١٨ ، فى ظروف أقل شدة ووطأة فى كثير من ظروف عام ١٩٤٥ • وكانت هذه التجربة السابقة كافية للحكم سلفا بوقوع انهيار مفاجىء مماثل ، فى المعنوية الألمانية فى صيف عام ١٩٤٤ ، أى بعد غزو الحلفاء لفرنسا ، لكن هذا الحكم لم يصح مطلقا •

**(ب) نوعية المجتمع والحكم كعاملين حاسمين :**

بالرغم من أن المعنوية القومية تتعرض لامتحانها الشاق العسير فى الحرب ، فانها تعتبر على جانب كبير من الأهمية ، عندما يتعرض ســلطان أية دولة للعمل فى أية مشكلة دولية • وتكون هذه الأهمية ناتجة الى حد ما عن الآثار المرتقبة ، للمعنوية القومية على القوة العسكرية ، والى حد آخر ، عن تأثيرات المعنوية القومية على التصميم الذى تتابع به الحكومة سياساتها القومية • ويميل أى شطر من السكان يحس بأنه محروم بصفة دائمة من حقوقه ومن الاسهام الكامل فى حياة الأمة ، الى أن تهبط معنوياته القومية ، وأن يكون أقل «وطنية» من أولئك الذين لا يعانون من مثل ما يعانون منه • وينطبق هذا أيضا على أولئك الذين تختلف تطلعاتهم الحيوية عن السياسات الدائمة التى تتبعها الأغلبية أو الحكومة • وعندما تمزق الخلافات العميقة شعبا من الشعوب ، فان التأييد الشعبى الذى يمكن تعبئته لدعم سياسة خارجية معينة ، يكون فى العادة مقلقلا يفتقر الى الثبات ، ويكون صغيرا بالفعل اذا كان لنجاح هــذه السياسة الخارجية أو فشلها علاقة مباشرة بالقضية التى يدور الصراع الداخلى حولها •

ولا تستطيع الحكومات المستبدة التى لا تأخذ رغبات شعوبها فى عين اعتبارها عندما تصوغ سياساتها الخارجية ، أن تعتمد على كثير من التأييد الشعبى لهذه السياسات • ويصح هذا القول على بلاد كروسيا القيصرية والملكية النمسوية • ولاريب فى أن مثل النمسا ، فى هذا الصدد يوضح

الكثير . فلقد هدفت السياسات الخارجية لتلك البلاد ، كلها أو جلها ، الى اضعاف الدول السلافية ، وذلك لكبح جماح القوميات السلافية التى تعيش فى ظل الحكم النمسوى . وقد أسفرت هذه السياسات عن ميل هـــذه القوميات الى الوقوف موقف اللامبالاة من السياسة الخارجية لحكومتها ، أو الى تأييد السياسات التى تسير عليها الدول السلافية ، وهذا هو الأسوأ ، تأييدا فعالا ، ضد حكومتها . وليس غريبا ، والحالة هذه اذا كنا قد رأينا وحدات سلافية بكاملها ابان الحرب العالمية الأولى ، تنشق على جيشهـــا النمسوى المجرى ، وتنضم الى الجيش الروسى . ولم تكن الحكومة النمسوية تجرؤ على استخدام هــذه الوحدات الا ضـــد أعدائها من غير السلافيين كالايطاليين مثلا . ولعل هذا السبب نفسه هو الذى دعا الجيش الألمانى فى الحرب نفسها الى استخدام الوحدات الالزاسية ضد الروس ، والوحدات البولندية ضد الفرنسيين .

وخبر الاتحاد السوفياتى هذا الافتقار الى المعنويات فى الحرب العالمية الثانية أيضـــا عندما انضمت وحـــدات كبيرة من الأوكرانيين والتتار فى جيشها ، الى الألمان . ومرت بريطانيا العظمى بنفس التجربة مع الهند التى أيدت بطاقاتها القومية سياسة الدولة المستعمرة الأجنبية ، ولكنها جعلت تأييدها يحمل طابع النفور ، والتحفظ ، هذا اذا لم تنضم بعض فئاتها الى جانب العدو كما عمل بوز Bose وأتباعه . وكان على نابليون وهتلر أن يتعلما درسا أرعبهما وهو أنهما لن يجدا بين الغنائم التى تتحقق لهما من فتوحاتهما الدعم الشعبى لسياساتهما كغزاة فاتحين . وكان ما لقيه هتلر من عون مثلا لدى الشعوب المحتلة ، يتناسب تناسبا عكسيا فى كمه وقوته مع نوعية المعنوية القومية لتلك الشعوب .

وتجد كل بلاد تجزئها الفروق الطبقية التى لا يمكن التغلب عليها ، معنوياتها القومية فى وضع غريب سيىء . وقد عانى سلطان فرنسا من هذا الضعف عناء شديدا منذ ثلاثينات القرن . ولقد أثمرت السياسات الخارجية المتقلبة التى اتبعتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ وصول هتلر الى الحكم فى المانيا ، والتى امتاز تقلبها بالسرعة وباخفاء العجز وراء مبررات من مذهبية الوضع القائم التى كانت هذه الحكومات عاجزة وغير راغبة فى الدفاع عنها ، اضعاف المعنوية القومية للشعب الفرنسى بأسره . وأدت أزمات عـــامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، وما أعقبها من تجـــدد خطر الحـــرب ، والتعبئات العامة لمواجهته ، ومن انتصارات هتلر التى أسفرت عن تسريح الجيوش واحتمالات فرض الصلح الغريب ، الى انهيار المعنوية الفرنسية

انهيارا قويا وعاما . وبالرغم من أن الانحلال كان شاملا كل قطاع من قطاعات الحياة الفرنسية الا أن الانهيار الفعلى لم يقع الا فى قطاعين هامين من قطاعات المجتمع الفرنسى . فلقد واجهت جماعات مهمة من الطبقات العليا الفرنسية ، من الناحية الأولى ، خطر بعض القيود على ما لهـا من سلطان ، فانضوت تحت شعار المناداة « بهتلر (العدو الديكتاتورى) » خير من بلوم ( الاشتراكى الفرنسى ) » . وبالرغم من أن هتلر قد هدد مركز فرنسا فى أوربا ، بل ووجودها كله كأمة ، الا أن هذه الجماعات لم تستطع أن تؤيد من صميم فؤادها ، سياسة حكومتها الخارجية المعارضة لهتلر . وراحت تؤثر بعد احتلال بلادها ، سيطرة هتلر على فرنسا ، على أن تحرر من الديكتاتور الأجنبي . وكانت هنـاك من الناحيـة الثانيـة جماعات الشيوعيين التي حطمت لأسباب مختلفة معنويات فرنسا عندما كان هتلر يحارب الدول الرأسمالية الغربية . ولكن ماكاد الاتحاد السوفياتي يتعرض لهجوم هتلر ، حتى كانت هذه الجماعات تضـفى قوة جديدة على المعنوية القومية الفرنسـية ، عن طريق اشـتراكها فى النضال فى طليعة قوات المقاومة للغزاة .

ومهما كان من العسـير ، التكهن بما سـتكون عليه نوعية المعنوية القومية ولا سيما فى أوقات الأزمات العظيمة ، فان ثمة أوضاعا واضـحة تكون فيها هذه المعنوية فى قمتها ، بينما هناك أوضاع أخرى ، تختلف عن تلك اختلافا كليا ، وتكون التكهنات فيها الى جانب الهبوط الكلى فى هذه المعنوية . وفي وسع الانسان أن يقول ، بوجه عام ، انه كلما ، زاد ارتباط شعب بأهداف حكومته وأعمالها ، ولا سيما فى الشئون الخارجية كلما كانت الفرص أكثر مواتاة لارتفاع المعنوية القومية والعكس بالعكس . ولذا فليس من حق الانسان أن يدهش من أن تظل المعنوية القومية عالية فى ألمانيـا النازية حتى اللحظة الأخيرة ، الا اذا كان يفكر خطأ ، فالدولة الجماعيـة الحديثة على صعيد الدول المستبدة « الاوتوقراطية » فى القرنين الثـامن عشر والتاسع عشر . فلقد تدهورت ببطء ولم تنهر انهيارا مفاجئا كما وقع فى نوفمبر عام ١٩١٨ . وأظهرت الجماهير الغالبة من الشعب الروسى ، برغم المتاعب الكبيرة التى واجهتها فى الحرب والسلم ، بصورة دائمة مستمرة نسبة عالية من المعنوية القومية .

واذا كانت الجماعية فى الحكم تنشد تحقيق ما تريد بالقوة والخديعة ، وتأليه الدولة ، فان على الديمقراطية أن تحاول ذلك عن طريق التفاعل الحر بين القوى الشعبية ، بتوجيه من الحكومة المسئولة العاقلة والحكيمة وعندما

تعجز الحكومة عن الحيلولة دون انحلال هذا التفاعل ، وتحوله الى صراعات طبقية أو عنصرية أو طائفية عاملة بذلك على تفسيخ المجتمع القومي وتجزئته الى جماعات متصارعة ، فان المعنوية القومية تكون فى أدنى حالاتها ولا سيما عند الجماعات المضطهدة ، ان لم تكن عند الشعب بأسره . وتبين سياسات فرنسا قبل الحرب الكونية الثانية وابانها هذه النقطة ، كما تبينها أيضا أوجه الضعف فى السياسات الخارجية فى أيام السلم والحرب لبلاد تسيطر فيها الارستقراطيات الاقطاعية على الحكم وتضطهد فيها الشعب ، كما هى الحالة فى اسبانيا والبرتغال وعدد من دول أمريكا اللاتينية ولا تستطيع حكومات مثل هذه الدول ان تختار أهدافها الخارجية وتتابعها ، بأى حد من التصميم ، حتى ولو عنى هذا التصميم الحرب ، اذ انها لا تستطيع أن تكون على ثقة من تأييد شعوبها لها ، وهى تخشى دائما وباستمرار من أن تقوم المعارضة الداخلية باستغلال المتاعب والنكسات فى الميدان الدولى بقصد الاطاحة بالعهد القائم . وعندما تكون الحكومة من الناحية الأخرى هى اللسان الناطق لارادة الشعب ، وهى أداتها التنفيذية فان المعنوية القومية تعكس الترابط الفعلى بين تطلعات الشعب وبين أعمال الحكومة ولا ريب فى أن المعنوية القومية فى الدانمارك اثناء الاحتلال الألمانى منذ عام ١٩٤٠ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية توضح هذه النقطة بشىء من البروز الذى لايقل عن ايضاح المعنوية القومية الألمانية لها حتى هزيمة ستالينجراد .

وعلى هذا يكون سلطان أية أمة ، من وجهة نظر المعنوية القومية قائما فى النهاية فى نوعية الحكم فيها فالحكومة التى تكون ممثلة حقا لشعبها لا على صعيد الأغلبية البرلمانية فحسب ، بل وفى التعبير الصحيح الصادق عن التطلعات والعقائد المتداخلة والموحدة للشعب ، على مسرح الأهداف والسياسات الدولية أيضا ، تكون أكثر قدرة من غيرها على تعبئة الطاقات القومية ،لتأييد هذه الأهداف والسياسات .ويمكن تلخيص الحكمة المأثورة القائلة بأن الأحرار أكثر قدرة على الحرب من العبيد وتبسيطها ، بالقول بأن الأمم التى تحكم حكما صالحا ، تتمتع بمعنوية قومية تفضل تلك التى تتمتع بها الامم ذات الحكومات الصالحة. فنوعية الحكم مصدر محتمل للقوة أو للضعف ، وذلك بالنسبة الى معظم العوامل التى يعتمد عليها السلطان القومى وذلك بالنسبة الى الأثر الذى تخلفه الحكومة على الموارد الطبيعية والطاقات الصناعية ، والاعداد العسكرى . ويتضح من هذا أن نوعية الحكم تحتمل أهمية خاصة فى نوعية المعنوية القومية . ولما كانت هذه النوعية تترك أثرها على العناصر الأخرى للسلطان القومى كواحدة منها ، تخضع الى

حد ما للعمل الانسانى ، فانها بذلك تكون العـــامل الملموس الوحيد بين عوامل عـدة غير ملموسة لهـا فعلهـا فى نوعيةالمعنوية القومية • فليس السلطان القومى بلا معنوية ، بأكثر من مجرد قوة مادية ، أو احتمال ينتظر التحقيق عبثا ، ومع ذلك تظل الوسيلة الوحيدة فى تحســين المعنوية القومية وفى تحسين نوعية الحكم . أما ما تبقى، فلا يعدو أن يكون قضية من قضايا الحظ •

### ٨ ــ نوعية الدبلوماتية (١)

لا ريب فى أن نوعية الدبلوماتية ، بالرغم من افتقارها الى الاستقرار هى أهم عامل من العوامل التى تخلق الســلطان لأية أمة من الأمم • أمـا العوامل الأخرى التى تقرر السلطان القومى ، فليست فى واقعها الا المادة الخام التى يصاغ منها سلطان أية أمة ، وتوحد نوعية الدبلوماتية عند أية أمة ، تلك العوامل المختلفة ، فى كل متكامل واحد ، وتؤمن لها توجيهها وأهميتها ، وتبعث فيها طاقاتها النائمة ، عن طريق اضفاء السلطان الفعلى عليها • ويمثل توجيه الدبلوماتيين فى أية أمة لشئونها الخارجية ، لسلطانها القومى فى أوقات السلم ، ما تمثله التعبئة والسوقية العسكرية من جانب القادة العسكريين لهذا السلطان القومى فى أوقات الحرب • ولا ريب فى أن فن الجمع بين العناصر المختلفة فى السلطان القومى ، لفرض الحد الأقصى من الأثر على هذه النقاط من الوضع الدولى ، هو الذى يعنى المصلحة القومية بصورة مباشرة•

وفى وسع المرء أن يقول،ان الدبلوماتية هى دفاع السلطان القومى،كما أن المعنوية القومية هى روحها فلو كانت بصيرتهاعشواء ، وكانتأحكامها تفتقر الى السلامة ، وتصميمها الى القوة ، فان جميع المزايا الأخرى المتحققة للأمة من مركز جغرافى ممتاز ومن اكتفاء ذاتى فى الغذاء والمواد الأولية والانتاج الصناعى ، ومن اعداد عســكرى ، وضخامة فى كيف الســكان وكمهم فى المدى الطويل لن تجدى الحكومة كثيرا • فالأمة التى تستطيع أن تفخر كثيرا بطاقة هذه المزايا دون أن تتوافر لها الدبلوماتية المتكافئة معها، تستطيع أن تحقق انتصارات مؤقتة عن طريق ما لموجوداتها الطبيعية ، من ثقل ووزن ، وقد تقوم على المدى الطويل بتبديد هذه الموجودات الطبيعية ،

---

(١) نحن نعنى بعبارة الدبلوماتية هنا وفى الصـــفحات التالية صياغة الســـياسة الخارجية وتنفيذها على جميع المستويات من رفيعة وثانوية •

عن طريق تشغيلها بصورة ناقصة تتوقف عند أية عقبة ، أو تفرط في اندفاعها في طريق تحقيق أهداف الأمة في المسرح الدولي ·

ولا بد أن تخضع مثل هـــذه الأمة على المدى الطويل ، لأمة أخرى تكون دبلوماتيتها مستعدة ، للافادة غاية الفائدة مما يقع تحت تصرفهـا من عناصر السلطان الأخرى ، سادة عن طريق تفوقها وبراعتها ، أبواب النقص الموجودة لديها في المجالات الاخرى · وتستطيع الدبلوماتية ذات الكفاية عن طريق الافادة غاية الفائدة من احتمالات الســلطان المتوافرة لديها ، زيادة سلطان تلك الأمة ، فوق ما يتوقعه المرء منهـا على ضـــوء جميع العوامل الأخرى مجتمعة ، ولا ريب في ان الأســـاطير القديمة قد نقلت الينا قصة جلعاد المفتقر الى العقل والروح ، وقد انتصر عليه داود الذي يحملهما معا ، وقتله · فالدبلوماتية الرفيعة تســـتطيع أن تصل بغايات السياسة الخارجية ووســـائلها ، الى التوافق مع الموارد المتوافرة للسلطان القومي · فهي قادرة على اخراج المصادر الكامنـــة للقوة القومية من قمقمها ، وتحويلها تحويلا كاملا وأمينا الى وقائع ســـياسية · وفي وسعها عن طريق توجيه الجهد القومي ، ان تزيد من الأهمية المســتغلة لبعض العوامل ، كالطاقات الصناعية ، والاعداد العسكرى ، والشخصية القومية ، والمعنوية القومية · ولعل هذا السبب هو الذي يدفع السلطان القومي الى الارتقاء الى ذراه ، محققا كافــة طاقاته ولا ســـيما في أوقات الحرب ، عندما تبين الغايات والوسائط تبيانا واضحا ·

ولا شك في ان الولايات المتحدة تعرض في فترة مـــا بين الحربين العالميتين ، المثل الواضح لدولة قوية بطاقاتهـــا ، تلعب دورا ثانويا في الشئون العالمية لأن سياستها الخارجية ، ترفض أن تلقى بكل ما لقوتهـا المحتملة من وزن وثقل للتأثير على المشـــاكل الدولية · ولو نظرنا الى سلطان الولايات المتحدة على الصعيد الدولي ، لوجدنا ان هذا السلطان يقوم وكأن ليس للولايات المتحدة تلك الميزات الضخمة من الموقع الجغرافي الممتاز والموارد الأولية الضخمة والطاقات الصناعية الكبيرة وتلك المساحة الكبيرة من الأرض ، وذلك العدد الضـخم من الســـكان · أجل كانت الدبلوماتية الامريكية تتصرف ، وكأن هذه الميزات غير موجودة قطعا ·

ولم يرد التحول الذي وقع في سياسة امريكا الخارجية في السنوات الأخيرة ردا واضحا على السؤال عما اذا كانت الدبلوماتية الامريكية راغبة في تحويل طاقات سلطانها القومي الى وقائع سياسية ، أو قادرة على هذا التحويل ان رغبت فيه والى أي مدى تصل اليه هذه القدرة ·· ولقد عالجت

مجلة « الايكونوميست » اللندنية هذا الموضــوع ، في مقـال بعنوان « الامبريالية ، واللا مبالاة » ، عددت فيه العوامل التي لو أخذت لوحدها ، لجعلت من الولايات المتحدة أقوى دولة في العالم ، ثم مضت تقول ...

« ولكن بالرغم من ان هذه الأمور ، تؤلف عناصر جوهرية في قيام دولة عظمى ، الا انها لا تعتبر العناصر الوحيدة • فمن الضروري أن تكون هناك الارادة والقدرة ، على استخدام الموارد الاقتصادية في دعم السياسة القومية • ولا ينتظر ان يتمكن حكام روسيا السوفياتية لجيل قادم على الاقل ، من ان يصبحوا حائزين لأوراق رابحة في أيديهم ، تضاهي تلك الموجودة عند الامريكيين • ولكن طبيعة نظامهم القائم على السلطة المركزية ، والرقابة الفولاذية ، تمكنهم من أن يفرضوا « اللعبة » التي يشاءونها • وتحفل أوراق أمريكا بالأوراق الرابحة ، ولكن هل ستستخدمها ؟ وما الهدف الذي تتوخاه من استخدامها ؟ » (١) •

وتمثل فرنسا في الفترة التي انصرمت بين عامي ١٨٩٠ و ١٩١٤ ، الصورة النموذجية للدولة ، التي تمكنت رغم ضعفها في مختلف النواحي ضعفا بالغ الخطورة ، من استعادة مركزها في ذروة السـلطان بفضـل دبلوماتيتها الذكية البارعة • فلقد أدت هزيمة فرنسا في عام ١٨٧٠ على أيدي المانيا ، الى تحولها الى دولة من الدرجة الثانية ، وتمكنت فراهة بسمارك السياسية وبراعته ، من الابقاء عليها في ذلك المركز عن طريق عزلها • ولكن اقصاء بسمارك عن الحكم في عام ١٨٩٠ ، أدى الى تحول سياسة المانيا الخارجية عن روسيا ، وعدولها عن الرغبة في تبديد مخاوف بريطانيا العظمى وشكوكها • واستغلت الدبلوماتية الفرنسية هذه الاخطاء في سياسة المانيا الخارجية غاية الاستغلال ، وراحت تضيف في عام ١٨٩٤ التحالف العسكري مع روسيا الى التفاهم السياسي الذي كانت قد توصلت اليه معها في عام ١٨٩١ • وتمكنت في عامي ١٩٠٤ و ١٩١٢ من عقـد اتفاقات غير رسمية مع بريطانيا • ولا ريب في ان جائحة الحرب العالمية الأولى التي وقعت في عام ١٩١٤ ، والتي شهدت فرنسـا ، وقد وقف الى جانبها حلفاء أقوياء ، وشهدت المانيا وقد تخلت عنها حليفة لهـا هي ايطاليا ، تحتمل أعباء ضعف الحليفات الاخريات وهي النمسـا وبلغاريا وتركيا ، كانت ثمرة العمل الذي قامت به مجموعة من كواكب الدبلوماتية

(١) مجلة الايكونوميست عدد ٢٤ مايو ١٩٤٧ ص ٧٨٥ •

الفرنسية المتألقين من أمثال كميل بارير (١) ، سفير فرنسا في ايطاليا ، وجول كامبون (٢) سفيرها في المانيا وبول كامبون (٣) سفيرهـــا في بريطانيا وموريس باليوج (٤) سفيرها في روسيا ٠

ودانت رومانيا في فترة ما بين الحربين بقدرتها على ان تلعب دورا في الشئون الدولية يفوق حقيقة مركزها ومواردها الفعلية ، الى شخصية رجل واحد ، هو وزير خارجيتها تيتوليسكو ٠ وتمكنت دولة صغيرة ، ذات مركز جغرافي غريب وشاذ كبلجيكا من ان تلعب دورا مماثلا ، فاق فيه سلطانها حقيقة مركزها ، في القرن التاسع عشر ، بفضـــل رجلين تميزا بالدهاء والبراعة من رجالها ، هما الملكان ليوبولد الاول (٥) وليوبولد الثاني (٦) ولا ريب في ان التقلبات في أوضاع السلطان البريطاني مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتبدلات في نوعية الدبلوماتية البريطانية وكيفها وبينما يمثـــل الكردينال وولزي ، وكاسلري (٧) ، وكانينج ذروة التفوق الدبلوماتي البريطاني ، وبالتالي ذروة السلطان البريطاني نجد ان اللورد نورث (٨) ونفيل تشمبرلين (٩) يمثلان نهاية انحطاطهما ٠ ترى الى اى درك ، كان

---

(١) كميل بارير ( ١٨٥١ ــ ١٩٤٠ ) ــ سفير فرنسا في ايطاليا بين عامي ١٨٩٧ و ١٩٢٤

(٢) جول كامبون ( ١٨٤٥ ــ ١٩٢٤ ) ــ دبلوماتي فرنسي ٠ هو شقيق بيير ٠ كان سفيرا لفرنسا في الولايات المتحدة ابان الحرب الاسبانية الامريكية ، وفي اسبانيا بين عامي ١٩٠٢ و ١٩٠٧ وفي ألمانيا بين عامي ١٩٠٧ و ١٩١٤ ٠

(٣) بول كامبون ( ١٨٤٣ ــ ١٩٢٤ ) ــ دبلوماتي فرنسي ٠ كان سفيرا في انجلترا بين عامي ١٨٩٨ و ١٩٢٠ ٠ ساعد في عقد الاتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا في عام ١٩٠٤ ، والاتفاق الانجليزي الروسي في عام ١٩٠٧ ٠ شجع انجلترا على الاشـــتراك في الحرب العالمية الاولى ٠

(٤) ــ موريس باليوج ( ١٨٤٩ ــ ١٩٤٤ ) ــ دبلوماتي وكاتب فرنسي ٠ كان سفيرا في روسيا بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٧ ٠

(٥) ليوبولد الأول ملك بلجيكا بين عامي ١٨٣١ و ١٨٦٥ ٠

(٦) ليوبولد الثاني ملك بلجيكا بين عامي ١٨٦٥ و ١٩٠٩ ٠

(٧) روبرت كاسلري ( ١٧٦٩ ــ ١٨٢٢ ) ــ سياسي بريطاني من حزب المحافظين ٠ كان وزيرا للحرب في عام ١٨٠٥ وبين عامي ١٨٠٧ و ١٨٠٩ ، ووزيرا للخارجية بين عامي ١٨١١ و ١٨٢٢ ٠

(٨) اللورد فردريك نورث ( ١٧٣٢ ــ ١٧٩٢ ) ــ رئيس وزراء بريطـــانيا ابان حـــرب الاستقلال الامريكي ٠ أى بين عامي ١٧٧٠ و ١٧٨٢ ٠

(٩) نيفيل تشمبرلين ( ١٨٦٩ ــ ١٩٤٠ ) ــ سياسي بريطاني ــ هو نجل الوزير جوزيف تشمبرلين ٠ تولى رئاسة وزراء بريطانيا بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٠ ، وكان المدافع الاول عن سياسة الترضية مع المحور ٠ اضطر الى الاستقالة بعد أزمة النروج في ابريل عام ١٩٤٠ ٠ ( المعرب )

سيهبط سلطان فرنسا لو لم يحب بفراهة سياسية لرجال من أمثال ريشليو (١) ومازاران (٢) وتلليران (٣) ؟ وهل كان فى وسع المانيا أن تصبح دولة ذات سلطان بدون بسمارك ؟ وهل كانت ايطاليا تحقق النجاح بدون كافور ؟ والى أى مدى يدين سلطان الجمهورية الامريكية الناشئة الى امثال فرانكلين (٤) وجفرسون وماديسون (٥) وجى (٦) والادامزين والى سفرائها ووزراء خارجيتها العديدين ؟

وعلى الأمم ان تعتمد على نوعية دبلوماتيتها كحافز لجميع العوامل المختلفة التى تؤلف سلطانها . ويعنى هذا أننا نطلق اسم سلطان الأمة على تلك العوامل المختلفة التى تستخدمها الدبلوماتية فى التأثير على المشاكل الدولية ولعل هذا هو السبب الذى يقضى بالاهمية البالغة لثبات النوعية الصالحة فى الجهاز الدبلوماتى . ولعل خير ما يضمن هذه النوعية الثابتة ، الاعتماد على الاعراف والنظم الثابتة المستقرة بدلا من الاعتماد على الظهور العارض لافراد بارزين . ولا ريب فى ان بريطانيا العظمى مدينة لتقاليدها واعرافها فى الثبات النسبى لسلطانها من ايام هنرى الثامن حتى الحرب

---

(١) الدوق الكردينال ارمان جان دى ريشيليو ( ١٥٨٥ ــ ١٦٤٢ ) سياسى فرنسى . كان الحاكم بأمره فى فرنسا كوزير للويس الثالث عشر بين عامى ١٦٢٤ و ١٦٤٢ .

(٢) الكردينال جول مازاران ( ١٦٠٢ ــ ١٦٦١ ) ــ سياسى فرنسى . كان الوزير الاول بين عامى ١٦٤٣ و ١٦٦١ فى مستهل عهد لويس الرابع عشر .

(٣) شارل موريس دى تلليران ( ١٧٥٤ ــ ١٨٣٨ ) ــ وزير خارجية فرنسا بين عامى ١٧٩٧ و ١٧٩٩ وعامى ١٨٠٠ و ١٨٠٧ وعامى ١٨١٤ و ١٨١٥ .

(٤) بنيامين فرانكلين (١٧٠٦ ــ ١٧٩٠ ) ــ سياسى أمريكى وناشر وعالم وكاتب . من أكبر دبلوماتيى الثورة الامريكية ، والدولة الحديثة . لعب دورا بارزا فى كسب اعتراف فرنسا ، بالجمهورية الجديدة فى عام ١٧٧٨ وفى عقد الصلح مع بريطانيا فى عام ١٧٨٢ .

(٥) جيمس ماديسون ( ١٧٥١ ــ ١٨٣٦ ) ــ مؤلف ، اشترك مع هاملتون وجى فى اعداد مقالات « الاتحادى » . كان وزيرا للخارجية فى عهد الرئيس جفرسون بين عامى ١٨٠١ و ١٨٠٨ ثم خلفه فى رئاسة الجمهورية بين عامى ١٨٠٩ و ١٨١٧ .

(٦) جون جى ( ١٧٤٥ ــ ١٨٢٥ ) ــ رئيس المؤتمر القارى الامريكى فى عام ١٧٧٨ . عين وزيرا مفوضا للجمهورية الامريكية الجديدة فى اسبانيا فى عام ١٧٧٩ ، وضمن الاعتراف بها . كان أحد الذين فاوضوا على عقد الصلح مع بريطانيا . عين وزيرا للخارجية بين عامى ١٧٨٤ و ١٧٨٩ ، ورئيسا للمحكمة العليا بين عامى ١٧٨٩ ــ و ١٧٩٥ .

( المعرب )

العالمية الأولى • ومهما كانت نزوات ملوكها ووزرائهـــا وعيوبهم ، فان تقاليد طبقتها الحاكمة ، وتقاليد جهازها الدبلوماتى الخارجي فى الاوقات الاخيرة ، كانت قادرة لولا استثناءات بارزة قليـلة على صياغة متطلبـات سلطانها القومى التى حبيت بها بريطانيا وتحويلها الى سـلطان فعلى عظيم وقد لا يكون من قبيل الصدف العارضة ، انه عندما وصل سلطان بريطانيا نتيجة سياسات ستانلى بلدوين (١) ونيفيل تشمبرلين ، الى ادنى منزلة وصلها فى غضون قرون عدة ، لم يكن للدبلوماتيين المحترفين فى جهازها السياسى الخارجي أى تأثير فى تسيير سياسة بريطانيا الخارجية ، اذ كان هذان الرجلان مسئولين الى حد كبير ، عن هذه السياسة ، وهما يمتـــان على اساس التقاليد العائلية العريقة فى بريطانيا ، الى طبقة جديدة من رجال الأعمال ، والدخلاء على الارستقراطية البريطانية التى ظلت تحكم البـلاد قرونا طويلة • وقد عادت التقاليد الارستقراطية الى التأثير فى سلطان بريطانيا القومى عن طريق ونستون تشرشل ، الذى يمت الى احدى الاسر الحاكمة منذ اجيال وقرون ، ولا ريب فى ان تفوق الجهـــاز الســـياسى البريطانى فى تنظيمه بدا بوضـــــوح مؤخرا فى البراعة التى اتبعت فى انسحاب بريطانيا من الهند ، وفى التوفيق بين التزاماتها على الصـــعيد العالمى وبين الموارد التى شحت الى حد كبير فى سلطانها القومى (٢) •

وتدين المانيا بسلطانها من الناحية الاخرى ، الى شيطانين عبقريين فى عقليهمـــا مس ، همـــا بسمارك وهتلر • وكانت شخصية بســمارك وسياساته ، قد جعلت من المتعذر تطوير الاعراف والنظم بحيث تستطيع ضمان استدامة التسيير الذكى لدقة علاقة الهبوط العميق والمستمر فى نوعية الدبلوماتية الألمانية• وقد أدى هذا التدهور المتلاحق فى مركزالمانيا الدولى ، الى تلك الورطة العسكرية التى واجهتها بها الحرب العالمية الأولى •

---

(١) ستانلى بلدوين ( ١٨٦٧ - ١٩٤٧ ) - زعيم من زعماء المحافظين • كان وزيرا للمالية بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ثم رئيسا للوزراء بين عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٩ ثم بين عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٧

(٢) قد يكون المؤلف الى حد ما محقا فى تعليقه هذا الى حد ما ، لا سيما ومن المعروف ان سياسات بريطانيا الخارجية لم تكن تختلف كثيرا قبل خمسينات هذا القرن ، رغـم اختلاف الحكومات القائمة من محافظة أو حرة أو عمالية • لكنه غالى كما اعتقد فى تقدير أهمية الدور الذى تلعبه التقاليد الارستقراطية فى السياسة البريطانية الخارجية، الا اذا شئنا القول بأن سياسة بريطانيا المقررة ثابتة رغم اختلاف الاتجاهات بين الحكومات المتعاقبة •

( المعرب )

وكانت قوة الدبلوماتية الالمانية وضعفها فى عهد هتلر متركزين فى عقل الفوهرر نفسه • وكانت الانتصارات التى حققتها هذه الدبلوماتية بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٤٠ ، نتيجة النصر الذى حققه عقل رجل فرد ، كما كان التدهور الذى لحق بعقل ذلك الفرد بعد ذلك التاريخ السبب فى الكوارث التى تميزت بها السنوات الأخيرة من العهد النازى • وكان انتحار المانيا فوميا فى الأشهر الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، بعد أن تبين ان المقاومة العسكرية لم تعد مجدية • والتى أسفرت عن التضحية بمئات الألوف من الأرواح ، وخراب عشرات المدن ، وانتحار هتلر فى المرحلة الأخيرة من الحرب ، أو بعبارة أخرى ، نحر المانيا لسلطانها القومي ، وانتحار قائدها ، نتيجة عمل رجل واحد • ولم تكن ثمة قيود مفروضة على ذلك الرجل من تلك الضمانات من الاعراف والنظم التى تحاول العهود السياسية السليمة ايجادها لضمان الاستمرار فى نوعية الدبلوماتية ، ولمنع انتصارات العبقرية الفذة ، واخطاء الجنون الرهيبة ، من الظهور •

وتقف الولايات المتحدة فى موضوع استمرار نوعية السياسة الخارجية وسطا بين النوعية الرفيعة المستمرة للدبلوماتية البريطانية ، وبين النوعية الخفيفة التقليدية التى تتخللها انتصارات قصيرة العمر للسياسة الخارجية الألمانية • ولا يمكن للدبلوماتية الامريكية فى النصف الغربى نظرا لتفوقها الطاغى فى الموارد المادية والبشرية الموجودة تحت تصرفها • ان تفشل فى بعض النواحى ، مهما كانت نوعية سياستها الخارجية • ويصدق هذا القول أيضا والى درجة قليلة على العلاقات بين الولايات المتحدة وبقية ارجاء العالم « فالعصا الضخمة » التى تتخذ شكل التفوق المادى للولايات المتحدة ، تتحدث بلغتها الخاصة ، سواء أعبرت عنها الدبلوماتية الامريكية بصوت خافت أو مرتفع ، وبعبارات واضحة أو مشوشة ، وبأهداف واضحة أو خفية • ولقد أعقبت تلك الحقب الأولى اللامعة فى تاريخ الدبلوماتية الامريكية ، فترة طويلة من التفاهة السياسية ان لم يكن العجز السياسى ، لم تقطع الا فى فترتين قصيرتين تحت ضغط الأزمات الخطيرة ، أولاهما فى عهد وودرو ويلسون (١) والثانية فى عهد فرانكلين ديلانو روزفلت • وهكذا بالرغم من ان الدبلوماتية الامريكية كانت تفتقر الى ذلك التفوق التنظيمى الذى تميزت به الدبلوماتية

---

(١) وودرو ويلسون ( ١٨٥٦ ــ ١٩٢٤ ) ــ الرئيس السابع والعشرون فى الولايات المتحدة فى ١٩١٣ حتى ١٩٢١ •

البريطانية ، الا انها كانت تفيد من الأوضاع المادية التى تساعد حتى أقل البراعات السياسية شأنا على الظهور والبروز • يضاف الى هذا ان هذه الدبلوماتية تستطيع استيحاء الهامها من بعض التقاليد القومية التى صنعت فى خطبة واشنطن الوداعية ، أو فى مبدأ مونرو • ولا ريب فى ان استيحاء التوجيه من هذه التقاليد ، يحمى الدبلوماتية من الاخطاء المفجعة ، ويضفى عليها مهما كانت عادية تافهة ، صورة تفضل حقيقتها •

## ٩ ـ نوعية الحكم :

ليس فى وسع أية سياسة خارجية مهما توخى القائمون عليها ، اعدادها ، وتنفيذها بمنتهى الخبرة ، ومهما كانت الموارد المادية والبشرية المتوافرة لديها غزيرة ، ان تصل الى أية نتيجة ، اذا لم تكن هناك حكومة صالحة تتولى تسييرها • وتعنى الحكومة الصالحة ، كمتطلب مستقل للسلطان القومى (١) ، ثلاثة أمور ، وهى التوازن بين الموارد المادية والبشرية التى تدخل فى صنع الاستقلال القومى من ناحية ، وبين السياسة الخارجية التى يجب أن تتبع من الناحية الاخرى ، والموازنة بين هذه الموارد ، نفسها ، ووجود التأييد الشعبى للسياسات الخارجية المتبعة •

### (أ) مشكلة الموازنة بين الموارد والسياسة :

على أية حكومة صالحة والحالة هذه ان تشرع فى عملها بأداء عمليتين فكريتين مختلفتين • فعليها أولا أن تختار أهداف سياستها الخارجية وأساليبها ، بالنسبة الى ما لديها من سلطان متوافر لدعمها لتحقق الحد الأقصى من النجاح • والدولة التى لا تلقى ببصرها بعيدا ، متجاهلة بعض السياسات الخارجية التى تكون ضمن طاقة سلطانها ، تتخلى بذلك طائعة عن دورها الشرعى الذى تستحقه فى المجمع الدولى • وقد وقعت الولايات المتحدة الامريكية فى هذه الخطيئة فى فترة ما بين الحربين • وقد تفرط دولة أخرى فى التطلع عاليا ، فتتابع سياسات لا تستطيع النجاح فى

---

(١) سبق لنا أن تحدثنا فى مكان آخر فى هذا الفصل عن نوعية الحكم كمتطلب من متطلبات المعنوية القومية •

( المعرب )

تحقيقها عن طريق القوة المتوافرة لها · وقد تحاول أن تلعب دور الدولة العظمى دون أن تكون لديها المتطلبات الأولية لأداء هذا الدور ، فتأتى لنفسها بالكارثة ، كما فعلت بولندة فى فترة ما بين الحربين · وقد تكون دولة عظمى ولكنها تسير على سياسة من الفتح اللامحدود ، محملة قوتها فوق ما تطيق ، كما حدث بالنسبة الى الفاتحين الذين فشلوا فى احتلال العالم من أيام الاسكندر الأكبر حتى أيام هتلر ·

وهكذا يقرر السلطان القومى المتوافر حدود السياسة الخارجية ، ولا تخرج عن هذه القاعدة الا حالة شاذة واحدة ، وهى ان يتعرض وجود الأمة نفسها الى الخطر ، اذ يتحتم عليها أن تتبع سياسة الحفاظ على الوجود القومى ، متخطية الاعتبارات العقلانية للسلطان القومى ، وعاكسة نتيجة الأوضاع الطارئة للعلاقات العادية بين السياسة واعتبارات السلطان مقررة الأولوية للسياسة · ويطلب الى الأمة فى هذه الحالة أن تبذل جهدا قوميا، ما كان ليطلب منها أن تبذله فى ظروف عادية معقولة · وهذا هو ما فعلته بريطانيا العظمى فى خريف عام ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ ، وشتائه ·

**(ب) مشكلة الموازنة بين الموارد نفسها :**

عندما توازن حكومة بين سياستها الخارجية وبين السلطان المتوافر لها ، فانها تجد نفسها مضطرة للموازنة بين العناصر المختلفة التى تؤلف السلطان القومى · ولا يمكن لأية أمة أن تصل بصورة حتمية الى الحد الأقصى من السلطان القومى لأنها غنية جدا بالموارد الطبيعية ، أو لأنها تملك عددا ضخما من السكان ، أو لأنها أقامت جهازا عسكريا وصناعيا هائلا ، لكنها تصل الى ذلك الحد الأقصى ، عندما تجد تحت تصرفها كما وكيفا كافيين من موارد السلطان ، التى يؤدى مزجها الى تمكينها من مغالبة سياسة خارجية مقررة ، مع وجود الحد الأعلى من الفرصة فى نجاحها · وكانت بريطانيا العظمى وهى فى ذروة سلطانها مفتقرة الى عدد من العناصر التى تؤلف السلطان القومى ، كالموارد الطبيعية ، وضخامة السكان ، وعدد القوات البرية ، ومع ذلك فقد نمت فى سلطانها الى أن بلغت حدا لا يضاهى من التفوق ، عن طريق توسيعها لعنصر واسع من عناصر السلطان وهو الأسطول ، الذى الف اداة ممتازة لسياسة بريطانيا فى التوسع فيما وراء البحار ، وضمن لها فى الوقت نفسه سيلا لا ينقطع من تلك الموارد المستوردة من الخارج ، والمتضمنة المواد الأولية والغذائية ، التى بدونها ما كان يقدر لبريطانيا أن تعيش ·

وعلى ضوء هـذه السـياسة ، كانت الموارد الطبيعية المتوافرة ، والمركز الجغرافي ، وضخامة عدد السكان والجيش العامل ، ستؤلف لبريطانيا ، مصدر اعاقة لامتداد سلطانها لا موجودا يعززه ويضاعف منه • ولو كانت من الناحية الاخرى ، قد واصلت السير على سياسة التوسع القارى التى سارت عليها فى الجزء الأكبر من القرون الوسطى ، لاحتاجت الى الأسطول والى الموارد الاخرى فى آن واحد •

فغزارة السكان مصدر ضعف لا مصـدر قوة ، كما يثبت لنا مثل الهند ، اذا عجزت الدولة عن تأمين الغذاء لهم من مصادرها المتوافرة لها • وتخلق السرعة الهائلة فى بناء الجهازين الصـناعى والعسكرى ، بالطرق الجماعية ، بعض عناصر السلطان القومى ، ولكن هـذه العملية المتسرعة نفسها قد تحطم بعض العناصر الأخرى ، كالمعنوية القومية ، وما يصيب السكان من تراخ واحجام ، كما حدث فى تطور بعـض الدول فى أوربا الشرقية منذ أصبحت تابعة لروسيا السـوفياتية • فالاعداد لجهـاز عسكرى ضخم ، لا يمكن للموارد الصناعية القائمة المتوافرة أن تضـمن الحفاظ عليه ، يعنى ان تؤدى عملية البناء والحفاظ الى التضخم السريع والأزمات الاقتصـادية ، وانحطاط المعنويات ، ويعنى بالتـالى التخطيط لاضعاف البلاد بدلا من تقويتها • فعلى الحكومة الامريكية مثلا فى حالات الطوارىء ، أى عندما يتعرض وجود البلاد للخطر ، ان تقـدم لشعبها المدافع بدل الزبدة ، ولكن عليها اذا عجزت عن ضمان تبين الشعب لهذه الخطورة الطارئة ، ان تؤمن التوازن بين المتطلبات العسكرية والمدنية ، بحيث تخصص شطرا لا بأس به من الانتاج الاقتصادى لاستهلاك المدنيين لكن هناك حكومات أخرى ككوريا مثلا أو الصين ، لا تجد نفسها مضطرة الى أخذ اعتبارات الرفاه الشعبى للمدنيين فى حسابها • ويعنى هذا بعبارة أخرى ، ان ليس فى وسع أية حكومة وهى تقيم سلطانهـا القومى ان تتجاهل طبيعة الأمة التى تحكمها • فقد تثور أمة على المتاعب والمشـاق ولا تحتملها ، وقد ترضى بها أمة أخرى وهى صـابرة ، بينما قد تثـير أمة ثالثة دهشة العالم ، بل ودهشة أبنائها ، بالتضحيات التى تقدمهـا وهى راضية للدفاع عن مصالحها ووجودها •

**(ج) مشكلة التأييد الشعبى :**

لا تؤدى الحـكومة المعاصرة ، ولا سـيما اذا كانت خاضعة للنظام الديمقراطى ، الا جزء من مهمتهـا ، اذا أقامت طرازى التوازن اللذين

تحدثنا عنهما قبل قليل • فأمامها مهمة أخرى ، بل لعلها أهم المهام التى تواجهها • فعليها أن تضمن موافقة شعبها على سياساتها الخارجية ، وعلى السياسات الداخلية الهادفة الى تعبئة عناصر السلطان القوى التى تؤيد تلك السياسات • وتكون هذه المهمة شاقة ، اذ أن الأوضاع التى يمكن الحصول فى ظلها على التأييد الشعبى للسياسة الخارجية ، لا تكون هى عين الأوضاع التى يمكن متابعة أية سياسة خارجية بنجاح عن طريقها • ولقد تحدث توكفيل (١) عن هذه الناحية ولا سيما بالنسبة الى الولايات المتحدة فقال :

•• لا تتطلب السياسات الخارجية الا نادرا أيا من تلك المزايا التى تتصف بها الديمقراطية ، لكنها تتطلب على النقيض من ذلك الافادة الكاملة من جميع المزايا التى تفتقر اليها الديمقراطية • فالديمقراطية صالحة لمضاعفة الموارد الداخلية للدولة ، وهى تنشر الثراء والدعة ، وتبعث الروح العامة ، وتعزز احترام القانون عند جميع طبقات المجتمع • ولا ريب فى ان جميع هذه المزايا تترك أثرا غير مباشر على العلاقات التى يحملها اى شعب لشعب آخر • لكن الديمقراطية لا تستطيع الا بمنتهى الصعوبة تنظيم تفاصيل اى مشروع هام ، والصمود فى مخطط محدد ، والعمل على تنفيذه رغم ما يعتور طريقه من عقبات ، وهى لا تستطيع أن تضفى ستارا من السرية على اجراءاتها او انتظار نتائجها بشىء كثير من الصبر ••••

•• وقد ظهرت النزعة التى تدفع الديمقراطيات عادة الى الاستجابة الى حوافزها بدلا من التذرع بالصبر ، والى تجاهل التخطيط الناضج • للاستعاضة عنه بترضيات العواطف الآنية المؤقتة فى أمريكا بوضوح عند اندلاع الثورة الفرنسية • فقد اتضح آنذاك لكل انسان وبمنتهى البساطة ، كما يتضح اليوم • ان مصلحة الامريكيين تحول بينهم وبين الاشتراك فى اى نزاع قد يغرق اوربا فى الدماء ، دون ان يلحق اى ضرر او اذى بامريكا نفسها • لكن عواطف الشعب الامريكى كانت مع فرنسا ، وقد اعربت عن اتجاهاتها بمنتهى العنف والقوة ، بحيث لم يكن فى وسع أية قوة ، سوى ما تتسم به شخصية جورج واشنطن من صلابة ، وما تحظى به من تأييد شعبى طاغ،ان تحول دون الامريكيين واعلان الحرب على انجلترا ، تأييدا منهم لفرنسا•وبالرغم من كل هذا ، فان الجهود الصارمة التى بذلها منطق ذلك الرجل العظيم ، لكبت عواطف مواطنيه الفياضة ، واللامتعقلة ، كادت تفقده الجزء الوحيد الذى استطاع فى اى يوم من الايام ، ان

---

(١) اليكسيس دى توكفيل ( ١٨٠٥ ـ ١٨٥٩ ) ـ سياسى فرنسى ومؤرخ وعالم بالنظريات السياسية • زار الولايات المتحدة فى عام ١٨٣١ ووضع كتابه « الديمقراطية فى أمريكا» الذى يعتبر تحليلا رائعا لطبيعة الديمقراطية عامة والديمقراطية الامريكية بوجه خاص •

( المعرب )

يناله من شعبه على ما عمله من اجله ، واعنى به حب ذلك الشعب . وقد استهجنت غالبية الشعب سياسته فى البداية ، ولكنها ما لبثت ان نالت تاييد الامـة بأسرها ) . (١)

وقد يتعارض طراز التفكير اللازم أحيانا لاتباع سياسة خارجية ، اتباعا ناجحا ، تعارضا مستقيما مع طراز الاعتبارات التى تتحكم فى الجماهير وممثليها . فقد لا تجد المزايا الخاصة لعقل السياسى وتفكيره ، فى جميع الحالات استجابة مواتية فى عقول الشعب . وعلى السياسى أن يفكر على صعيد المصلحة القومية لدولته التى يعتبرها واحدة من دول أخرى . أما الشعب ، فهو يناقش دائما ، نظرا لعدم وعيه للاعتبارات العظيمة التى تحرك تفكير السياسى ، الأمور على صعيد الحدود الخلقية والشرعية المبسطة ، للخير والشر المطلقين . فعلى السياسى أن ينظر الى المدى البعيد ، وأن يسير ببطء وعلى مراحل ، وأن يقبل بالحلول الوسط أحيانا . معتمدا على عامل الزمن فى تحقيق ما يريد . أما الشعب ، فيريد دائما النتائج السريعة ، وقد يضحى بمنافع الغد الحقيقية فى سبيل الحصول على منافع اليوم الظاهرة والزائلة .

وعلى الحكومة وهى تواجه هذه المعضلة المحيرة بين السياسة الخارجية الصالحة ، والسياسة السيئة التى يطالب بها الرأى العام ، أن تتجنب الوقوع فى أحبولتين . فعليها أن تقاوم اغراء التضحية بما تعتبرها سياسة صالحة على مذبح الرأى العام ، متخلية عن دورها القيادى ، ومستبدلة المصالح الدائمة والثابتة للبلاد ، بمنافع سياسية قصيرة العمر . وعليها أيضا أن تتجنب توسيع الشقة التى لا يمكن تجنبها بين متطلبات السياسة الخارجية الصالحة ، وبين ما يؤثره الرأى العام . وهى فى حالة عزوفها عن التفاهم مع ما يؤثره الرأى العام ، وسيرها على السياسة الخارجية التى تعتقد انها الصالحة ، توسع تلك الشقة ، وتضحى بالتأييد الشعبى فى سبيل ضمان الثبات والاستقرار فى سياستها الخارجية .

وعلى الحكومة بدلا من ذلك ، اذا رغبت فى النجاح فى سياساتها الخارجية والداخلية على حد سواء ، ان تنسجم مع ثلاثة متطلبات أساسية . عليها ان تعترف أولا بأن الصراع بين متطلبات السياسة الخارجية الصالحة وبين ايثارات الرأى العام ، هو أمر طبيعى ، وانه لذلك وضع حتمى ، وقد

(١) اليكسيس دى توكفيل « الديمقراطية فى أمريكا » ( نيويورك ـ الفريد نويف ١٩٤٥ ) ـ المجلد الاول . ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ .

يكون في الامكان حصره ، وتضييق نطاقه ، ولكن لا يمكن ازالته ، عن طريق التسليم للمعارضة الداخلية • وعليها أن تدرك ثانيا ، انها تقود الرأى العام ، ولا تنقاد له ، وان هذا الرأى ليس بالشيء الجامد الذى يمكن اكتشافه وتصنيفه عن طريق الاقتراع والاستفتاء ، كما يكتشف علماء النبات النباتات ويصنفونها ، وانما هو كيان دينامي متحرك ومتبدل ، تقوم القيادات المسئولة بخلقه وبعثه من جديد ، بصورة دائمة مستمرة ، وان الرسالة التاريخية للحكومة ، التأكيد على ذلك الدور القيادى ، مخافة أن تتولى الغوغائية القيام به • (١) وعليها ثالثا أن تميز بين ما هو مرغوب فيه في سياستها الخارجية ، وبين ما هو أساسي وجوهرى ،وفى حين قد تكون راغبة فى التسليم للرأى العام ببعض القضايا الثانوية ، عليها أن تناضل ، حتى ولو عرضت بقاءها للخطر ، في سبيل ما تعتبره الحد الأدنى الذى لا يمكن التنازل عنه من السياسات الخارجية •

وقد تفهم أية حكومة متطلبات السياسة الخارجية والسياسات الداخلية اللازمة لدعمها فهما صحيحا ، ولكنها اذا فشلت فى تعبئة الرأى العام وراء هذه السياسات ، فان جهودها ستذهب ادراج الرياح • ولن يكون فى امكانها الافادة من جميع ما لديها وما تزهو به من موجودات السلطان القومي افادة كاملة • ولا ريب فى ان سياسات الحكومات الديمقراطية الحالية (٢) ، وبينها حكومة الولايات المتحدة الامريكية ،

(١) تبين اللورد كورويشى الذى ذكر عنه المستر داف كوبر انه احتل مراكز وزارية كبيرة ومهمة فى فترة مابين الحربين ما يبدو على الرأى العام عادة من سوء فهم ، والعلاقة بين الحكومة وبينه ، عندما ذكر في يومياته ( الشيوخ ينسون ــ لندن ــ هارت ديفز ــ ١٩٣٥ ) ، عن نيفيل تشمبرلين ، ما يلي ••• « كانت الخطيئة الكبرى لرئيس الوزراء • فى رأيى مزدوجة • فقد آمن بان ماتقوله صحيفة « التايمز » اللندنية هو الرأى العام بعينه ، وان الرأى العام لحزب المحافظين هو ما يبلغه اياه « كرباج الحزب » فى مجلس العموم • ومن سوء الحظ ان هذا التقبل السلبى لما يقوله البعض عما يريده الرأى العام ، قد بات لا فى انجلترا وحدها فى فترة ما بين الحربين ، بل وفى العالم كله ، احدى العقبات الرئيسية فى طريق السياسة الخارجية الصالحة •

(٢) يعنى المؤلف بالطبع هنا ، بالدول الديمقراطية ، تلك التى تسير على المفهوم البورجوازى للديمقراطية ، لا على المفهوم الاشتراكى الصحيح لها ، بالرغم من الحقيقة الواقعة وهى ان هذه النظم التى يسميها بالديمقراطية لا تحمل منها الا اسمها ، اذ أنها واقعة بفضل نظمها البورجوازية الرأسمالية تحت سيطرة الطبقة المتحكمة اقتصاديا ، نظرا لشمول هذه السيطرة الآفاق السياسية الانتخابية • بالاضافة الى ما يتمثل فيها أو فى بعضها على الأصح من تفرقة عنصرية • أما الديمقراطية فى المفهوم الاشتراكى فهى ديمقراطية الشعب الأصيلة ، وتحرر ارادته الاقتصادية ليسيطر عن طريقها على مقدراته السياسية•

( المعرب )

تقدم الدليل الملموس والوافى على صحة هذه الحقيقة (١) •

### (د) الحكم الداخلي والسياسة الخارجية :

لا تكتفى أية حكومة على أى حال ، بتعبئة الرأى العام القومى وراء سياساتها الخارجية • فعليها أيضـــا ، ان تحظى بتأييد الرأى العام فى الدول الأخرى لسياساتها الخارجية والداخلية على حد سواء • ولعل هذا الشرط يعكس التبدلات التى حدثت مؤخرا فى طبيعة السياسة الخارجية وصورتها • وسنرى فيما بعد بكثير من التفصيل أن السياسة الخارجية لم تعد تسير فى عصرنا الحاضر بأســـلحة الدبلوماتية التقليدية ، وبالقـــوة العسكرية ، بل وبأسلحة الدعاية والاعلام الجديدة أيضا • ولم يعد الصراع على السلطان في الميدان الدولى اليوم مجرد صراع على التفوق العسكرى والسيطرة السياسية ، وانما بات يدور من أجل التحكم في عقول الناس الى حد كبير أيضا • وعلى هذا لم يعد سلطان الأمة يعتمد على مهـــارة دبلوماتيتها ، وقوة قواتها المسلحة فحسب ، وانما بات يعتمد أيضا على ما فى فلسفتها ونظمها السياسية وسياساتها من قدرة على اجتذاب الأمم الأخرى • وينطبق هذا القول بصورة خاصـــة على الاتحاد الســـوفياتى والولايات المتحدة الامريكية ،اللتين لا تتنافسان فقط ،كالدولتين المتفوقتين فى ميدانى السياسة والحرب ، بل وكالممثلتين الأوليين لفلسفتين سياسيتين مختلفتين ولنظامين من أنظمة الحكم ، وطريقتين من طرائق الحياة •

وعلى ضوء هذا يمكن القول ان ما تعمله هاتان الدولتان المتفـوقتان أو ما لا تعملانه ــ وينطبق هذا على الدول الأخرى أيضا ، ولكن الى حد أقل ، وان ما تحققانه أو تعجزان عن تحقيقه فى سياساتهما الداخلية أو الخارجية ، يتصل اتصالا مباشرا بمركزهما ، وبقـوة تمثيلهما ، وبالتالى بسلطانهمـا • فالدولة التى تسير مثلا على ســـياسة التفرقة العنصرية لا تستطيع أن تخسر معركة الســيطرة على عقول الشـــعوب الملونة فى العالم (٢) ، والدولة المتخلفة التى تســتطيع الرفع من مستويات الصحة

(١) توسع المؤلف فى هذه النظرية فى موضوعه عن••تسيير السياسة الخارجية الذى كتبه فى كتاب «نواح من الحكم فى أمريكا» من اعداد سيدنى بيلى ( طباعة لندن ــ جمعية هانسارد ــ ١٩٥٠ ) • ص٩٩ • وفى كتابه « دفاعا عن المصلحة القومية (طباعة نيويورك الفرد نويف ١٩٥١ ) • ص٢٢١

(٢) لم يعد فى امكان أية دولة ، بل تلك التى تسير على سياسة التفرقة العنصرية أن تسيطر على عقول الشعوب الملونة • فقد انتهى عهد السيطرة على المقدرات والعقول • وأصبحت جميع الشعوب حريصة على الحفاظ على حريتها ، وعلى رفض أية ســـيطرة مهما كان شكلها ، وتتبنى ما تراه متفقا مع واقعها وتطلعاتها من العقائد والمذاهب السياسية • ( المعرب )

ومكافحة الأمية والعيش عند شعبها الى حد كبير ، تحقق بذلك زيادة ضخمة وملموسة في سلطانها بالنسبة الى المناطق المتخلفة الأخرى فى العالم ٠

ويميــل التمييز التقليــدى المعروف بين الســـياسات الخارجيــة والداخلية ، الى الانهيار والتوقف عند هذه النقطة ، كما عند نقاط أخرى سنتولى الحديث عنها فيما بعد ٠ وقد يميل المرء الى القول بأنه لم تعــد هناك سياسات داخلية مجردة ، اذ ان كل ما تفعله أية أمة أو لا تفعله ، انما يسجل عليها ، اما فى صالحها ، أو لغير هذا الصـــالح ، كانعكاس لفلسفتها السياسية ، ونظام حكمها ، وطريقتها فى الحياة ٠ وكل ما تحققه دولة من منجزات داخلية تفهمها الأمم لأخرى ، ضمن اطار تطلعاتهـــا ، لا بد وان يؤدى الى زيادة سلطان تلك الدولة ، كما ان أى فشـــل داخلى لها ، يكون مفهوما من الأمم الأخرى ، لا بد وأن يؤدى أيضا الى الخفض من سلطانها ٠

## - ١٠ -
# تقويم السلطان القومي

**١ - مهمة التقويم :**

من واجب المسئولين عن السياسة الخارجية لأى بلاد ، وعن صياغة الرأى العام فيها بالنسبة الى الشئون الدولية ، ان يقوموا تقويما صحيحا ، اثر هذه العوامل على سلطان بلادهم ، وسلطان البلاد الاخرى أيضا ، وان يجعلوا تقويمهم هذا صالحا للحاضر والمستقبل على حد سواء . فما اثر ما نسميه بتوحيد القوات المسلحة على نوعية الجهاز العسكرى للولايات المتحدة مثلا ؟ وما اثر القنبلة الذرية على الطاقة الصناعية للولايات المتحدة وغيرها من الدول ؟ وما الذى عناه انتصار الشيوعيين على الكومنتانج (١) ، على طاقة الصين الصناعية وقوتها العسكرية ومعنوياتها القومية ؟ وما الاثر الذى خلفه استقلال الهند السياسى على المعنوية القومية في الهند ؟ وما اهمية بعث الجيش الألماني على السلطان القومي لالمانيا ؟ وهل أدت اعادة تثقيف المانيا واليابان الى تغيير شخصيتهما القومية ؟ وكيف كان رد فعل الشخصية القومية لشعب الارجنتين على الفلسفات والاساليب والاهداف السياسية التى سار عليها عهد بيرون ؟ والى اى حد اثر تقدم مجال النفوذ الروسى الى نهر الالب على الوضع الجغرافى للاتحاد السوفياتى ؟ وهل يؤدى هذا الطراز أو ذاك في التبدل او اعادة التنظيم فى وزارة الخارجية الامريكية وموظفيها ، الى تقوية نوعية الدبلوماتية الامريكية أو اضعافها ؟ هذه بعض الاسئلة التى يجب الرد عليها ردا صحيحا ، اذا اردنا النجاح للسياسة الخارجية لأية بلاد .

لكن هذه الاسئلة التى تتصل بالتبدلات التى وقعت فى عامل

---

(١) الكومنتانج اسم الحزب الصينى الذى كان يرأسه تشان كايشيك .

معين واحد ، ليست هى اكثرها صعوبة على الحل والاجابة . وهناك اسئلة أخرى تتعلق بتأثير التبدلات التى تقع فى عامل واحد على العوامل الأخرى . وهنا تزداد المتاعب ، وتتضاعف الجنادل والعقبات فى الطريق . فما هى مثلا اهمية التقنية الجديدة فى الحرب بالنسبة الى الوضع الجغرافى للولايات المتحدة ؟ وكيف يمكن بعبارة أخرى للصواريخ الموجهة والطائرات السريعة أن تؤثر على العزلة الجغرافية للولايات المتحدة عن القارات الأخرى ؟ والى أى مدى ستفقد الولايات المتحدة نتيجة هذه التقنية ، أو تحتفظ بمناعتها التقليدية على الهجمات من وراء البحار ؟ وما الذى تعنيه هذه التطورات التقنية ، مشفوعة بالتفوق الامريكى فى السلاح الذرى ، بالنسبة الى الطبيعة الجغرافية للأرض الروسية ؟ والى أى حد تمكنت هذه العوامل من تقليل العمل الوقائى للمساحات الشاسعة للسهول الروسية ؟ وماذا سيحل على هذا الصعيد بالحماية التى كانت بريطانيا العظمى تلقاها من قناة المانش منذ بداية التاريخ البريطانى ؟ وما الذى سيمثله تصنيع البرازيل والصين والهند للقوة العسكرية لهذه البلاد ؟ وما هى الاهمية النسبية لاسطول امريكا وجيشها وسلاحها الجوى نتيجة هذه التبدلات فى تقنيات الحرب ؟ وماذا يعنيه معدل الزيادة المتوقعة فى سكان امريكا فى الحقبتين القادمتين ، والزيادة الاكثر سرعة فى عدد سكان دول امريكا اللاتينية والهند والصين والاتحاد السوفياتى ، للطاقة الصناعية والقوة العسكرية لهذه البلاد ؟ وكيف يمكن للتقلبات فى الانتاج الصناعى ان تؤثر على المعنوية القومية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى والمانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا ؟ وهل يمكن للشخصية القومية البريطانية ان تحتفظ بمزاياها التقليدية تحت وطأة التبدلات الجوهرية ، التى تمر فيها طاقات بريطانيا الصناعية ، وتنظيمها الاقتصادى ، وقوتها العسكرية وعزلتها الجغرافية ؟

لكن مهمة المحلل للقضايا القومية ، لا تقف عند هذا الحد على أى حال . فعليه أن يحاول الرد على مجموعة اخرى من الاسئلة ، اكثر صعوبة وتعقيدا . وتتعلق هذه الاسئلة بالمقارنة بين احد عوامل السلطان فى بلاد ، مع نفس العامل أو غيره فى بلاد أخرى .. وهى تتعلق بعبارة أخرى . بالأهمية النسبية للتبدلات فى العناصر الفردية التى يتألف منها سلطان الأمم الاخرى ، لعلاقات السلطان الشاملة بين هذه الأمم كلها .

فلو أمعن انسان النظر مثلا ، فى السلطان المقارن لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى فى لحظة معينة ، ولنقل انها عام ١٩٥٤ فان السؤال الذى يمثل أمامه ، هو كيف يمكن لعوامل السلطان المختلفة عند كل من

الدولتين ، أن تتجمع ، وعلى أى منهما يقتضى هذا التجمع تفوقا ، وفى أية ناحية من النواحى. وهل يكون تفوق الولايات المتحدة فى السلاح النووى، وفى ضخامة الاسطول، وفى القوة الجوية من الناحية التقنية بالرغم من صغر حجمها مع وجود جيش اصغر عددا وان كان مضاهيا فى الكيف ، مؤديا الى تفوقها عسكريا على الاتحاد السوفياتى الذى يملك أسطولا أصغر عددا وادنى كيفا ، وقوة جوية أكبر عددا وادنى كيفا ، وجيشا اضخم عددا واحسن تدريبا ؟ (١) والى أى مدى يعوض التفوق في الطاقة الصناعية للولايات المتحدة كما وكيفا ، عليها فى مجال الفاعلية العسكرية الشاملة، حتى ولو كانت ادنى من الاتحاد السوفياتى عددا فى القوة الحربية ؟ وما أوجه القوة والضعف فى وجود مراكز أمريكية آهلة بالسكان وحافلة بصورة مركزة بالصناعات ، تتعرض لخطر الغارات الجوية ولكن تمتاز بسهولة مواصلاتها ، اذا ما قورنت بالمراكز الروسية المتفرقة ، والمحاطة بالسرية فى مواقعها وطبيعتها ، بالرغم مما تواجهه من متاعب ضخمة فى عملية النقل ؟ وما هو السلطان الذى يستمده الاتحاد السوفياتى من تعرض اوربا الغربية للتسلل المذهبى والعسكرى من الشرق ! وما أوجه الضعف التى تلحق به من جراء تعرضه للغارات الجوية والبحرية من المحيط الهادى ؟ وما الاهمية بالنسبة لمراكز السلطان للدولتين ، لوجود جماعات فى الولايات المتحدة تخضع لسياسة روسيا الخارجية ، ولما يمتاز به الرأى العام فى الاتحاد السوفياتى من انسجام مفروض عليه فرضا ؟ وما اثر النظام الديمقراطى فى الحكم وما يتبعه من نظام اقتصادى غير موجه على الولايات المتحدة اذا ما قورن بالتنظيم السياسى والاقتصادى الجماعى فى الاتحاد السوفياتى ؟

ويجب أن توجه جميع هذه الأسئلة وأن يرد عليها بالنسبة الى جميع البلاد التى تلعب دورا فعالا على المسرح الدولى . ويجب أن يقرر النفوذ النسبى للعوامل المختلفة فى السلطان القومى عند جميع البلاد التى تتنافس مع بعضها فى ميدان السياسات الدولية . وعلى المرء أن يعرف ما اذا كانت فرنسا أقوى من ايطاليا وفى أى ميدان تفوقها قوة . وعليه أن يعرف أيضا أوجه القوة والضعف على ضوء عوامل السلطان المختلفة فى الهند والصين اذا ما قورنتا بالاتحاد السوفياتى ، وفى اليابان بالنسبة الى الولايات المتحدة ، وفى الأرجنتين بالنسبة الى شيلى وهلم جرا .

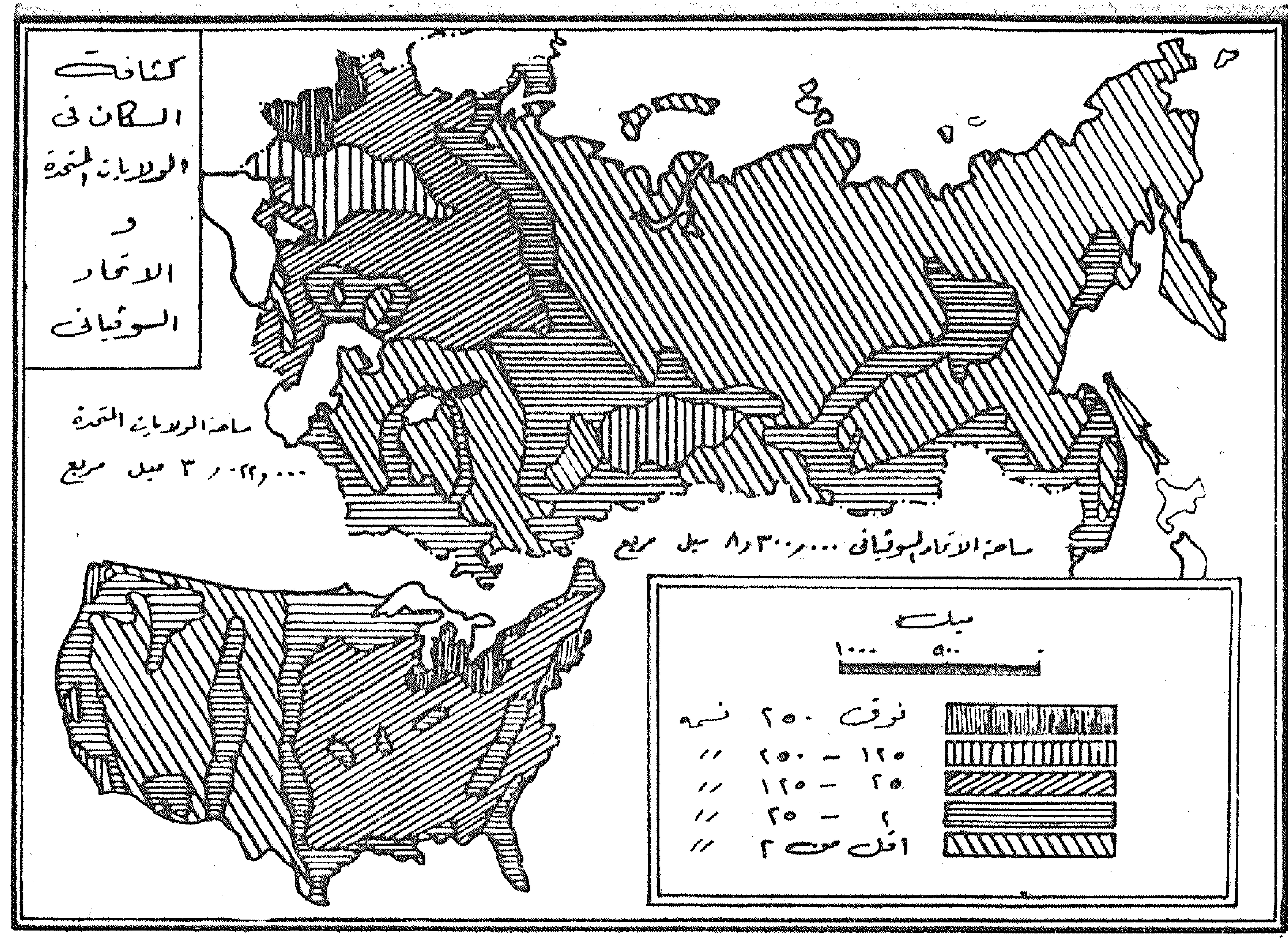
---

(١) قد لا تكون هذه المقارنة صحيحة اليوم . وبالرغم من أن الدول تحتفظ بسرية قواها العسكرية . فان التوازن يكاد يكون قائما بين العملاقين العالميين وان مال فى بعض النواحى الى جانب الاتحاد السوفياتى . ( المعرب )

وما زالت مهمة تقدير السلطان وحســـابه تفتقر الى الكمال • واذا أردنا أن نحصل على صورة تقريبية صحيحة عن توزيع السلطان على عدد من الأمم ، فان من الواجب ، ابراز علاقات السلطان على النحو الذى توجد فيه في لحظة معينة من التاريخ في المستقبل أيضـــا • وللوصول الى هذه الغاية ، لا يكفى أن يسأل المرء نفسه ، ترى ما عـــلاقات السلطان بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فى عام ١٩٥٤ ، وماذا ينتظر أن تصبح عليه في عام ١٩٥٥ أو عام ١٩٦٠ ؟ فالقرارات فى القضايا الدولية التى تعتمد على علاقات السلطان بين الولايات المتحدة والاتحـــاد السوفياتى ، والتى تتصل بها ، يجب ألا تؤخذ بالنسبة الى موعد محدد كعـام ١٩٥٤ أو ١٩٥٥ أو ١٩٦٠ ، بل بالنسبة الى كل يوم من الايام • وكل ما يقع من تبدلات يومية مهما كانت ضئيلة أو غير مرئية فى البداية ، فى العوامل التى تؤلف السلطان القومي ، لابد وأن تضيف درهما من القوة الى هذا الجانب وتسلب من الجانب الآخر درهما مماثلا •

ويرتفع هرم السلطان القومى على درجات مختلفة من عدم الاستقرار، فوق الاسس الجغرافية الثابتة الى حد ما ، ليصل الى القمـة ، ممثلة فى عنصر المعنوية القومية السريع الزوال • فجميع العـوامل التى ذكرناها ، باستثناء العامل الجغرافى ، فى حالة تمدد مستمر ، مؤثرة بعضهـا على بعض ومتـــأثرة بدورها بالتدخل غير المتـــوقع وغير المرئى من الطبيعـة والانسان • وهى تؤلف تيار السلطان القومى، الذى يرتفع ببطء لينساب بعد ذلك على مستوى عال عدة قرون كما حدث فى بريطانيـا العظمى ، أو يرتفع بسرعة ليهبط بانحدار مفاجيء ، كما وقع بالنسبة الى ألمانيـا ، او يرتفع بسرعة ، ليواجه مكنونات الغيب كمـــا وقع بالنسـبة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ، ولا ريب فى ان رسم سير هذا التيار ، وما يتعرض له من تيارات فرعية تشـــترك فى تكوينه ، وتوقع التبدلات فى اتجاه سيره وسرعته ، هى المهمة المثالية لمراقب السياسات الدولية •

لكن هذه المهمة المثالية صعبة على التحقيق حتما ••• حتى لوفرضنا ان المسئولين عن السياسة الدولية للأمة كانوا محبوين بحكمة بالغة متفوقة، وبمنطق سليم ، وان فى استطاعتهم الاعتماد على أسلم مصـــادر المعلومات وأكثرها صـــحة ، فان عوامل مجهـــولة لا بد وأن تبرز لتضيع عليهـم حساباتهم • فليس فى وسعهم أن يتكهنوا بالكوارث الطبيعية كالمجـاعات والأوبئة ، ولا بالمصائب التي يخلقهـــا الانســـان كالحروب والثورات ، والاختراعات والاكتشـــافات وظهور القـادة الفـــكريين والعســـكريين




الخ. خريطة رقم (٣) - كثافة السكان في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي

والسياسيين واختفائهم ، وما يقوم به هؤلاء القادة من أعمال ، ومايراودهم من خواطر ، بالاضافة الى عجائب المعنوية القومية • ويعنى هذا بالاختصار، انه يتحتم على أكثر الناس علما واطلاعا ، أن يواجهـــوا ، حدثان التاريخ وطوارىء الطبيعة • ولا يكون الكمال المفترض فى الادراك والمعلومات على أى حال ، ومن ناحية فعلية متوافرا • فليس جميع النـــاس الذين يستقى منهم صانعو السياسات الخارجية معلوماتهم ، حسنى الاطلاع ، وليس جميع الذين يتخذون القرارات حكماء • وهكذا تتحول مهمة تقدير السلطـــان النسبى للأمم بالنسبة الى الحاضر والى المستقبل الى سلسلة من التكهنات التى لا بد وأن يثبت خطل بعضها ، فى حين قد تقيم الأحداث اللاحقة الدليل على صحة البعض الآخر • ويتقرر نجاح أية سياسة خارجية أو فشلها على ضوء اعتمادها على مثل هذه الحسابات للسلطـــان • عن طريق الاهمية النسبية للتكهنات الصحيحة والخاطئة التى يقوم بها أولئك المسئولون عن أية سياسة خارجية معينة لأية بلاد ، أو أولئك الذين يتولون تسيير دفة الشئون الخارجية للبلاد الاخرى • وقد تصلح الاخطاء التى ترتكبها بلاد ما أوضاع بلاد أخرى تخطىء فى تقديراتها لعلاقات السلطان • وهكذا فان نجاح أية سياسة خارجية لأى بلاد قد لا يعود الى دقة حسابات تلك البلاد بقدر عودته الى الاخطاء العظيمة التى تقع فيها البلاد الاخرى •

## ٢ ـ الاخطاء النموذجية للتقويم :

هناك ثلاثة أشكال متكررة من الاخطاء التى ترتكبها أية بلاد فى تقويم سلطانها وسلطان الامم الاخرى ، وهى تحسر النقاب عن الاحابيل الفكرية والاخطار العملية الكامنة فى عمليات التقويم ، وتتطلب المزيد من البـــحث والمناقشة • أما الخطيئة الأولى فتتجاهل نسبية السلطان عن طريق تجسيد سلطان أمة معينة فى شكل مطلق • أما الخطيئة الثانية فتأخذ دوام عامل معين لعب فى الماضى دورا حاسما ، كشىء مسلم به ، متجاهلة بذلك التبدل المتحرك الذى تتعرض له معظم عوامل السلطان • وتعزو الخطيئة الثالثـــة الى عامل فرد له أهمية حاسمة ، مهملة العـــوامل الاخرى • وهكذا تكون الخطيئة الاولى بعبارة أخرى ، فى عدم الربط بين سلطان أية أمة وسلطان الأمم الأخرى ، فى حين تكون الخطيئة الثانية فى عدم الربط بين السلطان الفعلى فى أى وقت من الاوقات ، والسلطان المحتمل فى وقت مقبل ، كما تكون الخطيئة الثالثة فى عدم الربط بين عامل من عوامل السلطان ، وبين غيره من العوامل عند الأمة نفسه •

## ١ ـ الطبيعة المطلقة للسلطان :

عندما نشير الى سلطان أية أمة بالقول بأن هذه الامة قوية وان تلك ضعيفة ، فاننا نعني بذلك عقد مقارنة بينهما · ويعني هـذا ان مفهـــوم السلطان يكون نسبيا دائما · وعندما نقول بان الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الحاضر ، هي أقوى أمة في العالم ، فاننا نعني بذلك بالفعل ، اننا لو قارنا بين سلطان الولايات المتـــحدة ، على النـحو الذى هو فيه ، بسلطان جميع الدول الاخرى ، نجد ان الولايات المتحدة ، أقوى من غيرها بكثير ·

ولعل من أكثر الاخطاء شـيوعا ، وبدائية في السياسات الدولية ، اهمال هذه الطبيعة النسبية للسلطان ، واعتبار سلطان أية أمة من الامم، وكانها حقيقة مطلقة · ولا ريب في ان تقويم سلطان فرنسا في فترة مابين الحربين العالميتين ، تعتبر قضية نموذجية في هذا الصدد · فلقـــد كانت فرنسا في نهاية الحرب العالمية الاولى أقوى دولة في العالم ، من النـاحية العسكرية · وقد ظلت النظرة الى فرنسا ، قائمة على هذا الاســاس حتى عام ١٩٤٠ ، عندما ظهر ضعفها العسكرى الفعلى واضحا للعيان في الهزيمة الساحقة التى منيت بها · وقد تحدثت عناوين الصفحة الاولى في جميع الصحف التى صدرت منذ بداية الحرب العالمية الثانية في سبتمبر عــام ١٩٣٩ ، حتى هزيمة فرنســـا في صيف عام ١٩٤٠ ، بمنتهى الوضــوح والبلاغة عن قصة ذلك الخطأ في تقدير القوة العسكرية الفرنسية ، وكان المفروض طيلة تلك الفترة التى أطلق عليهـا اسم « الحرب الزائفة » ، ان الجيوش الالمانية كانت غير مجترئة على مهاجمة الفرنسيين ، نظرا لقـــوة هؤلاء المتفوقة ، ونقلت الأنباء في حالات عدة ، اختراق القوات الفرنسية لخطوط الالمان · وكان يقوم وراء سوء التقدير هذا ، مفهـــوم خاطىء ، وهو ان قوة فرنسا العسكرية حقيقة مطلقة ، ولاصلة نسبية لها بالسلطان العسكرى للدول الاخرى · ولو أخذت قوة فرنسا العسكرية ، على حقيقتها في عام ١٩٣٩ ، فانها كانت على الاقل كما كانت عليه في عــام ١٩١٩ ، ولذا اعتقد الناس ان فرنسا في عام ١٩٣٩ ، قوية تماما ، كما كانت في عام ١٩١٩ ·

ويقوم الخطأ القاتل في هذا التقويم في الحقيقة الواقعة ، وهي ان فرنسا كانت في عام ١٩١٩ أقوى دولة عسكرية في العــالم ، بالنسبة الى الدول الاخرى ، ولا سيما بالنسبة الى جارتها المنافسة لها وهي ألمانيــا ، الخارجية من الحرب مهزومة ، مهيضة الجناح ، منزوعة السلاح · ولكن

تفوق فرنسا كقوة عسكرية ، لم يكن فى الواقع خاصية فطرية كامنة فى الدولة الفرنسية يمكن التثبت منها بالطريقة نفسها التى يتثبت الانسان فيها من الخصائص القومية للشـــعب الفرنسى · أو من مركز فرنســـا الجغرافى ومواردها الأولية · فلم يكن ذلك التفوق على النقيض من ذلك الا ثمرة تشكيل معين للسلطان · أى ثمرة التفوق النسبى لفرنسا كقوة عسكرية على الدول الاخرى · ولم تكن نوعية الجيش الفرنسى قد هبطت عما كانت عليه فى عام ١٩١٩ · ولو قسنا القـوة على أســـاس القوات الفرنسية ومدفعيتها وطائراتها وضباط أركانها كمـا وكيفا ، لتبين لنا انها لم تكن قد هبطت فى عام ١٩٣٩ عما كانت عليه فى عـام ١٩١٩ · وهكذا نجـد أن خبيرا حـاذقا فى الشئون الدولية ، كالسـير ونسـتون تشرشل ، يقارن بين الجيش الفرنسى فى أواخر ثلاثينات القرن ، بالجيش الفرنسى فى عام ١٩١٩ ، ويعلن فى عام ١٩٣٧ بأن الجيش الفرنسى هو الضمانة الوحيدة للسلام الدولى ·

ولقد قارن هو ومعظم معاصريه ، بين الجيش الفرنسى فى عام ١٩٣٧ والجيش الفرنسى فى عام ١٩١٩ ، الذى كان قد حقق شهرته عن طريق مقارنته بالجيش الألمانى فى التاريخ نفسه ، بدلا من أن يقارنوا بينه وبين الجيش الالمانى فى عام ١٩٣٧·ولو أجروا هذه المقارنة لتبين لهم أن الصورة فى أواخر الثلاثينات قد انعكست عما كانت عليه فى عام ١٩١٩ ·وبالرغم من أن الجهاز العســكرى الفرنسى كان لايزال يحتفظ بمـا كان عليه من قوة فى عام ١٩١٩ ، فان قوات ألمانيا المسلحة ، كانت قد باتت الآن متفوقة تفوقا طاغيا على الفرنسيين · وكان فى وسع أية مقارنة للقوة العسكرية النسبية بين فرنسا وألمانيا ، أن تحسر النقاب ، عما كانت النظرة الى قوة فرنسا العسكرية وحدها كحقيقة مطلقة ، عاجزة عن اظهاره · وكان فى الامكان تجنب الكثير من الأخطاء الخطيرة فى التقـــديرات العسكرية والسياسية اللاحقة ··

وتميل الدولة التى تجد نفسها فى لحظة معينة من التاريخ فى قمة مجدها وسلطانها ، الى تجاهل الحقيقة الواقعة وهى ان السلطان والقوة أمران نسبيان ، وهى تميل الى الاعتقاد بأن التفوق الذى حققته ميزة مطلقة لا تضيع الا عن طريق التبلد واهمال الواجب · وتتعرض السياسة الخارجية التى تســـتند الى مثل هذه الافتراضات الى اخطار خطيرة ، وذلك لأنهـا تتجاهل الحقيقة الواقعة ، وهى ان القوة المتفوقة لتلك الدولة · هى الى

حد ما ثمرة خصائصـــها ، كما انها ثمرة خصائص الدول الاخرى التى تقارن بخصائصها ٠

وكان تفوق بريطانيا العظمى ابتـــداء بنهاية حروب نابليـــون وانتهاء ببداية الحرب العالمية الثانية ، راجعا قبل كل شيء الى مناعتهـــا على الهجمات ، وسيطرتها شبه الاحتكارية على الطرق البحرية الرئيسية فى العالم ٠ وكانت لبريطانيا بعبارة أخرى فى تلك الفترة من التاريخ ، مزيتان لم تكن تملكهما أية دولة أخرى ٠ ومازال هذا الموقع الجغرافى المنيع قائما لم يتبدل حتى اليوم ، وما زال أسطولها اذا استثنينا الاســـطول الامريكى أقوى أسطول فى العالم ٠ لكن دولا أخرى أصبحت حائزة لأسلحة جديدة منها القنابل الذرية والصواريخ الموجهة ، وهى أسلحة أزالت الى حد كبير أهمية تلكما الميزتين اللتين كانت بريطانيـــا تستمد سلطانها منهما ٠ ولا ريب فى أن هذا التبدل فى مركز السلطان البريطانى يلقى كثيرا من الأضواء على المشكلة المفجعة التى واجهت نيفيل تشمبرلين فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الثانية ٠ ولقد أدرك تشمبرلين أهمية عامل النسبة فى تقدير القوة البريطانية بالنسبة الى القـوى الاخرى ٠ وأدرك أيضا أن النصر فى الحرب لا يمكن أن يوقف تدهور السلطان البريطانى أيضا ولعل من سخريات القدر أن محـاولات تشمبرلين منع الحرب بأى ثمن هى التى جعلت الحرب أمرا محتوما ، وانه وجد نفسـه مضطرا الى اعلان الحرب ، التى خشى أن تؤدى الى تحطيم سلطان بريطانيا ٠ ولاريب فى أن مما يقيم الدليل على حكمة السياسة البريطانية (١) ان سياستها الخارجية قامت الى حد كبير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، على أساس الوعى الكامل بتدهور السلطان البريطانى بالنسبة الى سلطان غيرها من الدول ٠ وقد وعى الساسة البريطانيون الحقيقة القائلة ، بأنه بالرغم من أن قوة الأسطول البريطانى اليوم ، ليست اقل مما كانت عليه قبل عشر سنوات ، ومن أن قناة المانش مازالت على وضعها وسعتها لم تتغير ، فان دولا أخرى قد ضاعفت من قوتها وسلطانها الى الحد الذى أفقد بريطانية ما كانت تحس به من ميزات قوتها وفاعليتها ٠

---

(١) لاريب فى ان هذه الحكمة التى يذكرها المؤلف قد جانبت بريطانيا فى عام ١٩٥٦ ، عندما اشتركت فى مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر ، معتبرة نفسها بأنها مازالت تمثل قوة عظمى فى العالم ، ولقد جاء فشل العدوان خير دليل على اظهار خطأ بريطانيا فى حسابها هذا ، وعلى تحولها الى دولة من دول الدرجة الثانية ٠

( المعرب )

(ب) الطبيعة الدائمة للسلطان :

هناك خطأ ثان يتصل بالخطأ الأول ، وان نبع من عملية فكرية مختلفة ، وهو أن بعض الدول بالرغم من ادراكها لنسبية القوة والسلطان، تبرز عاملا معينا واحدا من عوامل السلطان أو علاقة واحدة من علاقاته ، بانية تقديرها على أساس أن هذا العامل وتلك العلاقة منيعان على كل تحول وتبدل ٠

ولقد أتيحت لنا الفرصة حتى الآن للاشارة الى ذلك الخطأ الحسابى الذى أدى الى اعتبار فرنسا حتى عام ١٩٤٠ اقوى دولة عسكرية فى العالم وكان الذين رأوا هذا الرأى ، قد اعتبروا قوة فرنسا حقيقة مطلقة ،ونسوا أن عظمة ذلك السلطان فى عشرينات القرن كانت نتيجة المقارنة ، وانه لا بد من اختبارها عن طريق المقارنة ، فى عام ١٩٤٠ للتأكد من وجودها وصحتها ٠ وعندما أقامت الهزيمة العسكرية الدليل العملى على ضعف فرنسا الفعلى ، نما هناك ميل لدى فرنسا وغيرها من البلاد الى توقع دوام هذا الضعف واستمراره ٠ وهكذا عوملت فرنسا بكثير من الاهمال والزراية وكأنها ستبقى ضعيفة الى أبد الآبدين ٠

وسار تقويم السلطان الروسى على الطريقة نفسها ، ولكن فى نسق تاريخى معكوس ٠ فلقد عومل الاتحاد السوفياتى منذ عام ١٩١٧ حتى معركة ستالينجراد ، فى عام ١٩٤٣ ، وكأن ضعفه الذى كان فيه فى مستهل العشرينات سيستمر الى الابد مهما وقع فيه من تبدلات شملت ميادين أخرى ٠ وهكذا نجد أن البعثة العسكرية البريطانية التى أوفدت الى موسكو فى صيف عام ١٩٣٩ ، للوصول الى حلف عسكرى مع الاتحاد السوفياتى توقعا للحرب الوشيكة الوقوع مع ألمانيا ، أدت مهمتها ، على اعتبار أن القوة الروسية لا تعدو ما كانت عليه قبل عشر سنوات أو عشرين سنة ٠ ولا ريب فى أن سوء التقدير هذا كان عنصرا مهما من عناصر فشل البعثة فى مهمتها ٠ ولم يكد الاتحاد السوفياتى يحقق من الناحية الأخرى نصره فى معركة ستالينجراد ، وكنتيجة لتأثيرات السياسة الخارجية السوفياتية العدوانية ، ساد الاعتقاد باستحالة التغلب على الاتحاد السوفياتى بصورة دائمة مستمرة ، وبدوام تفوقه فى أوربا ، وأصبح هذا الاعتقاد عقيدة ثابتة متزمتة ٠

وهناك كما يبدو ميل شديد لا يقاوم فى موقفنا من دول أمريكا اللاتينية الى الافتراض بأن ما كان لأمريكا الشمالية من تفوق هائل عليها

منذ نالت دول النصف الغربى من الكرة الارضية استقلالها ، هو قانونه طبيعى ، تستطيع الزيادات في عدد السكان والاسراع فى التصنيع ، والتطور السياسى والعسكرى ، أن تعدله ، ولكنها لا تستطيع تبديله تبديلا أساسيا بحال من الأحوال • يضاف الى هذا ، أنه لما كان تاريخ العالم السياسى ، طيلة قرون عدة، خاضعا لتقرير دول الاجناس البيضاء، والى أن الاجناس الملونة لم تكن تخرج على حدود التبعية ، فقد بان من العسير على جميع الشعوب أن تتصور وضعا ، لا يعود فيه التفوق السياسى ، فى أيدى هذه الأجناس البيضاء فى حين تشير الحقيقة الواقعة الى احتمال انعكاس هذا الوضع انعكاسا كاملا • ولاريب فى أن عرض القوة العسكرية التى لا تقهر ، هو الذى يستهوى وبصورة غريبة ، عقول أولئك الذين ألفوا تقبل النبوءات المتعجلة ، بدلا من الاعتماد على التحليل الواعى والمتأنى•فهم يميلون الى الاعتقاد بأن التاريخ قد توقف ، وان من يحملون السلطان الذى لا يتعرض للتبدل اليوم ، لا بد وان ينعموا به غدا وبعد غد • وهكذا عندما بلغ سلطان المانيا ذراه فى عامى ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، كان الاعتقاد السائد أن السيطرة النازية على أوربا قد توطدت الى الأبد • وعندما بدت قوة الاتحاد السوفياتى المخبوءة فى عام ١٩٤٣ ، مثيرة دهشة العالم ، حيا الناس ستالين على أنه السيد المقبل لاوربا وآسيا • وعندما كانت أمريكا فى السنوات الأولى التى تلت الحرب ، هى محتكرة القنبلة الذرية ، ساد الرأى فى العالم ، بأن القرن الحالى سيكون « قرن أمريكا » ، وأن أمريكا ستسيطر على العالم ، سيطرة كاملة (١) •

وتقوم جذور هذا الميل الى الاعتقاد بالطبيعة المطلقة للسلطان ، أو بدوام الصورة الواحدة والمعينة للسلطان ، فى التباين بين الطبيعة المتحركة والدائمة للتبدل في علاقات السلطان بين الدول من ناحية ، وفى تعطش العقل الانسانى الى اليقين والى الضمان فى شكل ردود محددة من الناحية الاخرى • ونحن عندما نواجه ما فى الوضع الدولى من احتمالات وغموض ، وافتقار الى اليقين ، نسعى الى تفهم عوامل السلطان التى نقيم عليها سياساتنا الخارجية تفهما واضحا ومحددا • ونحن جميعا نجد أنفسنا

---

(١) يعتبر جيمس بورنهام ابرز ضحية معاصرة للخطا القائل بالطبيعة الدائمة للسلطان • راجع جورج أورويل فى مقاله « أضواء على جيمس بورنهام » ـ مجلة «حوار» العدد الثالث مايو ١٩٤٦ • ص ١٣ • ومقال « جيمس بورنهام يستقل ثانية » ـ مجلة انطاكية المجلد السابع • رقم (٢) صيف ١٩٤٧ • ص ٣١٥ •

فى عين الموقف الذى وقفته الملكة فيكتوريا (١) ، عندما نحت بالمرستون ( Ralmsreston ) (٢) عن الحكم ، بعد أن ضاقت ذرعا بحـــركاته الامتوفعة واللامدروسة على المسرح الدولى ، وطلبت الى رئيس وزرائهـــا الجديد جون راسل ( Russel ) (٣) وضع « برنامج منظم ، يحدد العلاقات المختلفـة مع الدول الاخرى » ٠ ولا تكون الردود التى نتلقاها دائما من الحكمة على النحو الذى أجاب به جون راسل ملكته فكتوريا ، اذ قال ٠٠٠ « من العسير وضع أية مبادىء ، لا تتعرض الى الانحراف والخروج عليهـا بين الفينة والفينة » (٤) لكن الرأى العام الخاطىء التوجيه ، يكون معرضا دائما لايقاع اللوم بالنسبة الى هذه الانحرافات على الساسة المسئولين ، معتبرا أن الانسجام مع المبادىء ، مهما كان شكل توزيع السلطان فضيلة لا رذيلة ٠

ويحتاج مراقب الســـياسات الدولية للتقليل الى الحد الأدنى من الاخطاء التى لا يمـكن تجنبها فى حسابات السلطان الى خيـال خلاق ، ومناعة من الاستهواء والانجذاب الى ما يخلقه السلطان المتفوق فى لحظة من اللحظات من ميول ، والقـــدرة على التحـرر من أســـطورة الحتمية التاريخية ، والتفتح لاحتمالات التبـدل ، التى تنطوى عليهـا محركات التاريخ (٥) ولا ريب فى أن الخيال الخلاق من هذا الطراز ، يكـون قادرا على تحقيق ذلك الانجـاز الفـكرى المتفوق ، الذى يكتشف تحت سـطح علاقات السلطان الراهنـة التطورات الجنينية المولدة للمستقبل ، والذى يجمع بين ما حدث وما قد يكون ، ويكثف جميع هـذه الحقائق والعلائم

---

(١) ملكة انجلترا ( ١٨٣٧ ــ ١٩٠١ ) ــ تولت عرش امبراطورية الهند بين عامى ١٨٧٦ و ١٩٠١

(٢) هنرى بالمرستون ( ١٧٨٤ ــ ١٨٦٥ ) كان وزيرا للخارجية بين عامى ١٨٣٠ و ١٨٤١ ورئيسا للوزارة بين عامى ١٨٥٥ و ١٨٥٨ ٠

(٣) اللورد جون راسل ( ١٧٩٢ ــ ١٨٧٨ ) سياسى بريطانى ٠ انضم الى حزب الاحرار بعد ان غدا نائبا فى عام ١٨١٨ ٠ اصبح وزيرا فى عام ١٨٣١ ٠ الف الحكومة فى عام ١٨٤٦ ٠ تولى الحكومة مرات عدة ٠ كان يطالب بالاصلاح البرلمانى ٠

(٤) راجع كتـاب « بريطانيـــا فى أوربا » لروبرت سيتون واطسون ( نيويورك مكميلان ١٩٣٧ ، ص ٥٣ ) ٠

(٥) يتضح من قول المؤلف هنا أنه يرفض التفسير المادى للتاريخ ، ويرفض النظرية العلمية فى هذا التفسير ٠ فهو يسخر من الحتمية التاريخية دون أن يحاول بيـــان الاسـباب التى تدعوه الى هذه السخرية ، مما يضعف من مكانته الموضوعية ٠

( المعرب )

التاريخية ، والمجاهيل فى رسم يصور اتجاهات المستقبل المحتملة ، وهى الاتجاهات التى تختلف اختلافا كبيرا عما سيقع فعلا ٠

**( ج ) خداع العامل الأوحد :**

يتمثل الخطأ الكبير الثالث فى تقويم سلطان الأمم المختلفة ، فى اضفاء الأهمية الكبرى على عامل واحد من عوامل السلطان ، دون التقيد بالعوامل الأخرى ٠ ويمكن تفسير هذا الخطأ فى ثلاثة من أكثر مظاهره تكرارا فى العصور الحديثة ، وهى الجغرافيا السياسية والقومية والنزعة العسكرية ٠

**الجغرافيا السياسية :** الجغرافيا السياسية شيء يشبه العلم ، اذ تجعل من العامل الجغرافى شيئا مطلقا ، يفترض فيه تقرير السلطان ، وبالتالى مصير الأمم المختلفة ويعتمد هذا العلم فى مفهومه الاساسى على الحيز الجغرافى ٠ ولكن بالرغم من ثبات الحيز وجموده ، فان الشعوب التى تعيش فيه تكون متحركة ٠ وتقول الجغرافيا السياسية ، أن قوانين التاريخ تقضى بتوسع الشعوب عن طريق « احتلال الأحيزة » ، وان السلطان النسبى للأمم يتقرر — عن طريق العلاقة المتبادلة بين هذه الأحيزة المفتوحة ٠ وكان أول ظهور لهذا المفهوم الاساسى للجغرافيا السياسية فى تقرير بعنوان « المحور الجغرافى للتاريخ » تلاه السير هالفورد ماكيندر أمام الجمعية الجغرافية الملكية فى لندن فى عام ١٩٠٤ قال فيه : « الا تبرز أمامنا ونحن ندرس هذا العرض السريع لتيارات التاريخ الواسعة ، علاقة جغرافية تفرض وجودها على ما ندرسه ؟ أو ليست هذه المنطقة التى نعتبر محور السياسات العالمية ، هى تلك المساحة الشاسعة التى تضم اوربا وآسيا ، والتى لاتصل اليها السفن ، وانما كانت منذ أقدم العصور مفتوحة أمام القبائل الرحل ، التى تستخدم الجياد فى ترحالها ، والتى لا بد وأن تغطى اليوم بشبكة من السكك الحديدية ؟ » ٠ انها قلب العالم ، وهى تمتد من الفولجا حتى نهر اليانجتسى ومن جبال الهملايا حتى المحيط المتجمد الشمالى ٠ ثم يمضى قائلا : « وخارج هذه المنطقة المحورية ، هناك قوس داخلى عظيم يضم المانيا والنمسا وتركيا والهند والصين كما أن هناك قوسا خارجيا يضم بريطانيا وافريقيا الجنوبية واستراليا والولايات المتحدة ، وكندا واليابان » ٠ وقد رأى أن « الجزيرة العالمية » تضم قارات أوربا وآسيا وافريقيا ، وتلتف حولها المناطق الارضية الاصغر مساحة من العالم ٠ وراح من هذا التركيب الجغرافى للجغرافيا السياسية العالمية

يتوصل الى النتيجة التى تقول بأن « كل من يسيطر على أوربا الشرقية يسيطر على قلب العالم ، وان من يسيطر على هذا القلب يسيطر على الجزيرة العالمية ، وأن من يسيطر على هذه الجزيرة يسود العالم بأسره » (١) ·

وقد توقع ماكيندر على أساس تحليله هـذا ، ظهور روسيا أو أية دولة أخرى تسيطر على المنطقـة المشار اليهـا سابقـا ، كالدولة العالمية المسيطرة والمتفوقة · وكان علماء الجغرافيا السياسية من الالمان بقيـادة الفريق ( الجنرال ) هوشوفر ، والذين كانوا ذوى نفوذ ضـــخم على حسابات القوة فى العهد النازى ، وعلى السياسات النازية ، أكثر تحديدا من ماكينـدر · وقد افترضوا أحد أمرين اما تحالف المانيـا مع الاتحاد السوفياتى ، أو السيطرة على أوربا الشرقية ، لتغدو المانيا الدولة المتفوقة فى العالم · ومن الوضح أن هـذه الصورة لا يمكن أن تستنتج بصـورة مباشرة من الفرضية الجغرافية السياسية · فالجغرافيـا السياسية ، هى التى تصور لنا الحيز الذى يجب أن تشغله الدولة الراغبـة فى السيطرة على العالم ، بالنسبة الى الأحيزة الاخرى · وهى لا تفصح لنا ، عن الدولة المعنية التى ستكون هـذه السيطرة من نصيبها · وهـكذا رأينا أنصار المدرسة الألمانية فى الجغرافيا السياسية ، مدفوعين برغبتهم فى اظهار ان رسالة الشعب الالمانى احتلال « قلب العالم » ، الذى يمثل المركز الجغرافى للسيطرة العالمية ، يجمعون بين العقيدة الجغرافيـة السياسـية وبين حجة تزايد السكان وضغطهم · كانوا يقولون أن الشعب الألمانى « شعب بلا حيز » ، وان « مجـالهم الحيوى » ، الذى يجب أن يسـيطروا عليه ويحتلوه ، يقوم فى السهول الخالية الواقعة فى أوربا الشرقية ·

وقد قدمت الجغرافيا السياسية على النحو الذى عرضـت فيه فى كتابات ماكيندر وفيرجريف ، صورة صحيحة لناحية واحدة من نواحى واقع السلطان القومى ، وهى صورة تبدو من الزاوية الوحيدة والمشوهة ، للواقع الجغرافى ، وتحولت الجغرافيـا السياسية فى أيدى هوشـوفور وطلابه الى طراز من الغيبيات السياسية ، تستخدم كسلاح مذهبى فى خدمة التطلعات القومية لالمانيا (٢) ·

---

(١) كتاب « المثل الديمقراطية والواقع » للسير هالفورد ماكيندر ـ ( طبعة نيويورك ـ هنرى هولت وشركاه ١٩١٩ ) ص ١٥٠ ·

(٢) تشبه المضامين المذهبية لنظرية العزلة وتضامن النصف الغربى من الكرة الأرضية مضامين الجغرافيا السياسية ، من حيث أنها تستمد مفهوم سياستها الخارجية من عوامل جغرافية =

القومية : ليست الجغرافيا السياسية الا المحاولة الرامية الى تفهم مشكلة السلطان القومي على صعيد الجغرافيا وحدها ، وهى تهبط ابان هذه العملية ، الى طراز من الغيبيات السياسية القابعة فى هذر علمى زائف • وتحاول القومية تفسير السلطان القومي على صعيد الشخصية القومية وحدها ، أو على صعيد تغلب هذه الشخصية عليه ، وهى تهبط ابان هذه العملية الى غيبيات ومتاهات سياسية عنصرية • وترى الجغرافيا السياسية ، ان المركز الجغرافى هو المقرر الوحيد للسلطان القومى ، فى حين ترى القومية أن الانتماء الى الأمة هو هذا المقرر • وقد يحدد هذا الانتماء عن طريق اللغة والثقافة ، والاصل العرقى المشترك والعنصر ، أو عن طريق تقرير الفرد نفسه الانتماء الى تلك الأمة• ولكن مهما كان الاساس الذى نعتمد عليه فى ذلك التحديد ، فان الانتماء ينطوى فى جوهره على الاشتراك فى خصائص معينة ، تسمى فى مجموعها بالشخصية القومية ، ويشترك فيها أفراد أية أمة، وتكون تنمية مواهبها الخلاقة الهدف الاسمى للأمة كلها • وتحتاج الأمة لتحقيق هذا الهدف الى السلطان الذى يتولى حمايتها من الامم الاخرى ، والذى يمثل الحافز لها على هذا التطور• ويعنى هذا أن الأمة تحتاج الى دولة ••• على اعتبار أن « لكل أمة دولة واحدة »، وهو الشعار السياسى الذى يرمز الى القومية ، اذ أن الدولة القومية هى المثل الاعلى للقومية •

ولكن بالرغم من ان الأمة تحتاج الى سلطان الدولة للحفاظ على وجودها ، وتطورها ، فان الدولة تحتاج الى المجتمع القومى للحفاظ على سلطانها وزيادته • وتظهر الشخصية القومية أو الروح القومية فى الفلسفة القومية الالمانية ، وفى كتابات فيخته ، وهيجيل مثلا ، كالروح الموجهة ، فى حين يظهر التنظيم السياسى كالجسد بالنسبة الى المجتمع القومى الذى يحتاج اليهما معا ، لاداء رسالته بين المجتمعات القومية الاخرى • وتحول القومية مشاعر القرابة ، والاشتراك فى ثقافة واحدة ، وتقاليد واحده ، والاحساس بالمصير الواحد ، وكلها جوهر الاحساس القومى والوطنية ولبابها الى صوفية سياسية ، تغدو فيه الجماعة القومية والدولة كيانين اسمى فى الكيانات البشرية ، نائبين عن أعضائهما

---

= مشوهة أو أسطورية•ولقد سبق لنا أن تحدثنا عما فى العزلة من تضليل•أما لفهم الطبيعة الأسطورية للوحدة الجغرافية للنصف الغربى من العالم ، ففى وسع القارىء ان يرجع الى بحث « خرافة القارات » فى كتاب « دائرة العالم » ليوجين ستالى ، ـ اعداد ويجارت وستيفانسون ( نيويورك ـ مكميلان ١٩٤٤ ) ص ٨٦ ـ ١٠٨ •

( المؤلف )

من الافراد ، ومتفوقين عليهم ، اذ يفرضان الولاء عليهم كما كانت أصنام الماضي تفعل مع الوثنيين ، متطلبة منهم القرابين والهـــدايا من الأرواح والسلع .

وتصل هذه الصوفية أوجها في العبـــادة العنصرية للشـــخصية القومية . فالأمة هنا تمثل على انها وحده حياتية ( بيولوجيـــة ) قائمة بذاتها هي العنصر الذي يواصـــل توليد الشـــخصية القومية في اقوى صورها وأروعهـــا طالما احتفظ بنقـــائه وصفـــائه . ويؤدى تخفيف هذا العنصر عن طريق اختلاطاته بالعناصر الاخرى الى افساد الشخصية القومية ، وبالتالي الى اضعاف ســلطان الدولة . ويبدو الانســـجام في الامة والنقاء في العنصر والحالة هذه كاللباب في السلطان القومي الذي يتطلب والحالة هـذه أما امتصاص الاقليات القومية ، أو نبذها والقضـاء عليها . وتغدو الشخصية القومية للامة الواحدة في النهاية على ضوء هذا كله ، مستودع خصائص عدة كالشجاعة والولاء والانقياد والكد ، والتحمل والذكاء والقدرة على القيادة ، وتكون حيازة هذه الخصـــائص ، المبرر والوسيلة لممارسة السلطان المتفوق على الأمم الأخرى . ويؤدى الاغراق في تقدير الامة لخصائصها ، وهي الظاهرة التي تشمل جميع القوميات . اذا ما تقوقعت ضمن اطار مفهوم « العنصر السيد » الى عبادة الشخصية القومية وتأليههـــا . والعنصر السيد ، مؤهل بحـــكم خصائصه المتفوقة والمتجسدة في الشخصية القومية لحكم العالم والسيطرة عليه . وهـــو قادر بحكم هذه الخصائص على ممارسة السيطرة العالمية الشاملة ، ومهمة القيادة السياسية والفتح العسكري تحويل هذه الطـــاقات الـــكامنة والاحتمالات النائمة الى واقع يتمثل في امبراطورية عالمية .

ولقد أدت المغالاة الفكرية والسياسية في تمجيد القومية وما نتج عنها من عنصرية منحلة الى اثارة الرعب والفزع في العقول اللاقومية الى حدود فاقت تأثير الجغرافيا السياسية عليها . ولقد كانت هذه الجغرافيا محصورة في المانيا ، وكان التعبير عنها يتم في صورة سرية خفية . أما المغالاة في تمجيد القومية ، فقد كانت من الناحيـــة الأخرى ، النمو المنطقي لديانة علمية ، كانت قد تجســـدت في التعصـــبات التي طبعت حروب الابادة الدينية بطابعها ، كما طبعت استعباد الشعوب والرغبة في الفتح العالمي ، في عدة قرون ثم اختفت تاركة أثرها في كل مكان . ولما كانت القومية قد أبرزت الشخصية القومية على أنها محور

الفلسفة السياسية وبرنامجها وتطبيقها ، فان المراقبين الناقدين لهـا ٠ مالوا من الناحية الاخرى الى المضى الى الطرف البعيد الثانى ، وأنكروا وجود الشخصية القومية انكارا كليـا ٠ ولما كانوا قـد حزموا أمرهم على اظهار مافى القومية من جوهر ذاتى خرافى ، فان تصميمهم هذا قادهم الى ان يظهروا بأن أساسها الاختبارى المزعوم ، وهو الشخصية القومية ليس الا مجرد أسطورة (١) ٠

وفى وسع المرء ان يتفق مع ناقدى القومية والعنصرية فى ان التقرير الحتمى المزعوم للشخصية القومية عن طريق « الدم » أى عن طريق الخصائص الحياتية ( البيولوجية ) المشتركة للاعضاء المنتمين الى جماعة معينه ، ليس الا « فبركة » سياسية لا تقوم على أى أساس من الحقيقة والواقع ٠ وفى وسع المرء أن يوافقهم أيضا على أن ما يقال عن دوام مطلق للشخصية القومية نابع عن ثبات خصـائص العنصر النقى ، ليس الا أساطير سياسية . ولا ريب فى ان وجود الولايات المتحدة الامريكية كأمة ، وما امتازت به من قوى استيعابية تهضم مختلف القوميات ، هـو الدليل المقنع على خطل كل من التأكيدين ٠ لكن انكار وجود الشخصية القومية ، وماتتركه من آثار على السلطان القومى ، يتعارض من الناحية الاخرى ، مع حقائق التجارب التاريخية التى كنا قد قدمنا عينات منها فى فصل سابق . ولا ريب فى ان مثل هذا الانكار يؤلف خطيئة لاتقل فى ضررها على التقويم الصحيح لسلطان أية أمة بالنسبة الى الامم الأخرى عن الضرر الذى يخلفه التأليه القومى للشخصية القومية ٠

## الفلسفة العسكرية :

تقترف الفلسفة العسكرية الخطأ نفسـه ، فى موضـوع الاعداد العسـكرى الذى تقترفه الجغرافيا السـياسية والقومية بالنسبة الى

(١) لا ريب فى أن المؤلف قد حصر حديثه هنا فى القومية المتعصبة المغلقة ، التى أطاح بها انغلاقها الى متاهات العنصرية البغيضة التى تمثلت فى الفاشية ، والنازية ٠ أما القومية المتفتحة ، التى يصدر ايمانها بالقوميات الاخرى عن ايمانها بنفسها ، والتى تمارس دور الفاعل والمتفاعل مع هذه القوميات،ضمن اطار المجموعة الانسانية الواحدة ، فتغدق سخية معطاءة ، ثمار حضارتها على القوميات الاخرى ، كما تأخذ عنها كل ما يتفق وواقعها المادى وتطلعاتها الروحية والمادية ، فلا يمكن أن تتهم بمثل هذه الاتهامات ، وذلك لانهـا لا تتقوقع ضمن مفاهيم السيادة والسيطرة وانما تنفتح على أساس التعاون الحر المطلق على الصورة العالمية الشاملة ٠

( المعرب )

الجغرافيا والشخصية القومية . فالفلســفة العسكرية هي المفهوم القائل بأن سلطان أية أمة يكون على الغالب ، ان لم يكن بصورة شاملة كاملة ، في قوتها العسكرية التي تقاس على ضوء « الكم » ليس الا . وفي اطار هذا المفهوم ، تغدو الجيوش الضخمة والاساطيل الكبيرة ، والقوى الجوية العظيمة ، معيــار السلطان القومي الغالب أن لم يكن الوحيد . وبالرغم من ان هذا التفكير الخاطىء ، قد اتخذ الى حد ما شكلا منظما وواسع النطاق في ألمانيا ، الا ان من واجبنا ان نبين هنا ، ان لا صحة للافتراض القائل بأن هذه النظرية قد قبلت على نطاق واسع في البلاد الاخرى أيضا .

وتميل الدول التي تتمثل قوتها العسكرية في الاساطيل البحرية لا في الجيوش البرية القائمة والضخمة الى استنكار النزعات العسكرية في ألمانيا أو فرنسا أو الاتحاد السوفياتي ، دون ان تدرك ، انها قد قامت بدورها في تطوير الشكل الخاص بها من الفلسفة العسكرية . فهذه الدول وقد تأثرت بكتاب من أمثال ماهان ( Mahan ) (١) ، افرطت في التأكيد المغالى على اهمية الاساطيل كما وكيفا للســلطان القومي . ويميل الناس في الولايات المتحدة ميلا كبيرا الى الاغراق في التأكيد على النواحي التقنية للاعداد العسكري ، كسرعة الطــائرات ومداها ، وتفرد الاسلحة . اما الالمان فتستهويهم جماعات الجنود وهي تخطو في مشــية الاوزة . ويرى الروسي العادي تفوق القوة السوفياتية في اتساع الآماد ، وضخامة عدد السكان . وفي هذه الحشود التي تملأ الميدان الاحمر في عيد أول مايو . ويفقد الانجليزي العادي احساسه بالنسبة والتناسب ، عندما يرى بارجة حربية ضخمة . واذعن كثيرون من الأمريكيين لما بعثته اسرار القنبلة الذرية من استهواء في نفوسهم (٢) وتشترك جميع هذه الميول الى الاعداد العسكري في الاعتقاد الخاطىء ، بأهمية العامل العســكري الذي تقرره اعداد الجنود والاسلحة ونوعيتهم في تقرير السلطان على الصعيد الدولي . (٣)

---

(١) الفريد ثاير ماهان ( ١٨٤٠ ــ ١٩١٤ ) ــ مؤرخ أمريكي وضابط بحري وناشر . صاحب نظرية القوة البحرية ، التي تركت أثرا كبيرا في الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا واليابان وروسيا .

(٢) كان هذا قبل وصول الاتحاد السوفياتي الى مكان المساواة ان لم يكن التفوق على امريكا في السلاح الذري .

(٣) شرح آر . اش . تاوني هذه الناحية من الفلسفة العسكرية في كتابه « المجتمع المكتنز » (طبعة نيويورك ــ هاركورت ــ برس وشركاه ١٩٢٠) وفي الصفحة ( ٤٤ ) بقوله : =

وتنبع عن الخطيئة العسكرية ، خطيئة اخرى حتمية ، وهي ايجاد التعادل بين السلطان القومي والقوة المادية · ويكون الحديث بصوت مرتفع ، وحمل هراوة ضخمة على حد تعبير تيودور روزفلت المشهور ، الأسلوب المفضل في الدبلوماتية العسكرية · ويبدو ان دعاة هذا الاسلوب ، لايعرفون ان من الحكمة احيانا الحديث بنعومه مع حمل الهراوة نفسها ، وان من الحكمة أيضا أحيانا ، التخلي عن الهداوة ، والابقاء عليها في المنزل في المتناول ، اذا احتاج اليها صاحبها · وتكون النزعة العسكرية ، نتيجة اهتمامها الوحيد بالقوة العسكرية مزدرية لتعقيدات السلطان وخفاياه . وقد تتمكن الدولة القوية بدون هذه الغوامض من ارهاب الامم الاخرى ودفعها الى الاذعان ، وقد تستطيع احتلال غيرها بالقوة الطاغية المجردة ، ولكنها تعجز عن حكم ما احتلته ، اذ انها لا تستطيع ان تضمن التقبل الطوعي لحكمها · ويتحتم على سلطان النزعة العسكرية أن يخضع في النهاية لسلطان مخفف بالكوابح الذاتية التي تنشد الحصول على فاعلية السلطان القومي دون اللجوء كثيرا الى استخدام القوة العسكرية . ولا ريب في ان فشل الفلسفات العسكرية الاسبارطية والالمانية واليابانية اذا ما قورن بانتصارات السياسات الرومانية والبريطانية في بناء الامبراطوريات ، يظهر النتائج العلمية المفجعة لذلك الخطأ الفكري الذي نسميه بالفلسفة العسكرية ·

ويترتب على هذا أن يضفي خطأ الفلسفة العسكرية ، مضاء جديدا على بنيان السلطان القومي وتقلباته . فالعسكرية تعجز ، وهنا تمثل زبدة الخطأ فيها ، عن فهم الاحجية التي تقول بأن الحد الأقصى في السلطان العسكري لا يعني ، بحكم الضرورة حدا اقصى من السلطان

---

=» تعتبر النزعة العسكرية خاصية لا تتعلق بالجيش بل بالمجتمع · وليس جوهر هذه النزعة صفة معينة او معيارا من الاعداد العسكري ، بل حالة عقلية ، تنتهي أخيرا عن طريق تركيزها على عنصر واحد معين في الحياة الاجتماعية الى تمجيد هذا العنصر تمجيدا يحملها على السماح له بالتحكم بالعناصر الاخرى · وينسى الهدف الذي من أجله توجد القوات المسلحة · ونظن انها تقف الى جانب حقها ، ولا تحتاج الى مبرر · وبدلا من اعتبارها كاداة ضرورية في عالم مفتقر الى الكمال · فان افرادها يسمون الى ان يغدوا موضع الاجلال الاسطوري ، وكان العالم سيكون مكانا تافها سيئا بدونهم · بحيث تسحق المنظمات السياسية والترتيبات الاجتماعية والفكر والاخلاق والدين وتحول الى قالب يصلح لمجال واحد من مجالات النشاط وتعتبر غيره نشاطا ثانويا في المجتمع العاقل كالشرطة وادارات السجون ، وتنظيف المجاري ·

( المؤلف )

القومي الشامل . ولاريب في ان الدولة التي تلقى في موازين السياسات الدولية بالحد الاقصى من السلطان المادي الذي تستطيع تجميعه ، تجد نفسها وقد واجهت الحد الأقصى من جهود منافسيها في الوصـــول الى مستوى سلطانها أو التفوق عليه . وستجد نفسها أنها باتت بدون اصدقاء وكل ما أمامها اما اعداء أو اتباع . ولم تفلح أية دولة منذ ظهور النظام الجديد للدولة الحديثة في القرن الخامس عشر في فرض ارادتها مدة طويلة من الزمن على بقية انحاء العالم ، باستخدام القوة المادية وحدها . ولم تجد أية دولة حاولت اتباع طرق الفلسفة العسكرية ، نفسها قوية الى الحد الذي يمكنهـــا من التغلب على المقـــاومة المتحـــدة للدول الأخرى ، وهي المقاومة التي استفزتها قوتها المادية المتفوقة وحفزتها الى التوحد .

ولعل الدولة الوحيدة التي استطاعت في العصور الحديثة الحفاظ على ثبات مركزها في التأهب والاستعداد ، تجد نفسها مدينة الى مزيج غريب من السلطان المتفوق المتوقع ، ومن الاشتهار بالسلطان المتفوق ، ومن اللجوء الى استخدامه بين آونة واخرى . وهكذا تمكنت بريطانيـــا العظمى من ناحية من التغلب على كافة التحديات الخطيرة لتفوقها ، وذلك لأن ما امتازت به من ضبط النفس قد اكســبها حلفاء أقوياء ، مما جعلها دائمة التفوق الفعلي . وكان في وسعها من النـــاحية الأخرى التقليل من الحوافز على تحديها ، اذا ان تفوقهـــا لم يكن يحمل طابع التهديد لوجود الدول الاخرى . وعندما وقفت بريطانيـــا العظمى على عتبة سلطانها العظيم ، كانت تصيخ السمع للتحذير الذي صدر اليها عن مفكرها السياسي العظيم ، ادموند بيرك (١) ، وهو تحذير ، مازال صالحا اليوم على النحو الذي كان صالحا فيه عندما صدر عنه في عام ١٧٩٣ ، اذ قال ...

« قد لا يكون من الخطأ ، اذا ما ضممنا الى الاحتياطات التي نتخذها ضد الطموح ، احتياطا آخر من جانبنا ، ضد طموحنا الذاتي ، واني لأجد نفسي مضطرا الى القول ، بانني اخشى قبل كل شيء قوتنا وطموحنا ، اجل اني اخشى ان يفرط الناس في التخوف منا . وقد يكون من المضحك القول باننا لسنا من الناس ، واننا اذا كنا من الناس فان علينا ان ننأى عن الرغبة في تمجيد انفسنا بطريق

---

(١) ادموند بيرك ( ١٧٢٩ - ١٧٩٧ ) - من ابرز الساسة والخطباء والبرلمانيين البريطانيين . كان محافظا متفتحا في اتجاهاته . ومن ابرز الكتب التي وضعها « انطباعات عن الثورة الفرنسية » .

( المعرب )

او بآخر . فهل في وسعنا ان نقول ، اننا حتى في هذه الساعة ، لانجد من يحسدنا على امجادنا وعظمتنا ؟ اننا نسيطر على تجارة العالم باسره . وامبراطوريتنا في الهند شيء رهيب ومخيف ولو قدر لنا ان نصبح في وضع لايمكننا من تحقيق هذا التفوق كله في مجال التجارة ، بل ان نغدو قادرين قدرة مطلقة دون اية سيطرة ، على ان نقبض على ناصية التجارة الخاصة بالدول الكبرى ، بالرغم من استقلالها الكلي عنا ، وان نخضعها لرغباتنا ، فسيكون في استطاعتنا ان نقول باننا لا نسيء استعمال هذا السلطان المدهش والذى لم يسبق له نظير من قبل. لكن جميع الدول الاخرى ستفكر باننا سنسيء التصرف في هذا السلطان . وقد يكون هذا مستحيلا ، ولكن هذا الوضع ، لابد وان يخلق ان عاجلا وان آجلا ، تحالفا ضدنا ، لابد وان يصل في النهاية بنا الى دمارنا » (١)

---

(١) مؤلفات ادموند بيرك « ملاحظات عن سياسة الحلفاء تجاه فرنسا » ( طباعة بوسطن - ليتل براون وشركاه ١٨٩٩ ) المجلد الرابع . ٧٥٧

# القسم الرابع

## حدود السلطان القومي.. توازن القوى

## - ١١ - (١)

# توازن القوى

يؤدى التطلع الى السلطان من جانب دول عدة ، تسعى كل واحدة منها اما الى الحفاظ على الوضع القائم او الى الاطاحة به ، بحكم الضرورة الى صورة أو تشكيلة تسمى بتوازن القوى والى سياسات تهدف الى الحفاظ عليه . وقد استعملنا هنا تعبير « بحكم الضرورة » عن عمد وقصد ، وذلك لاننا نواجه هنا أيضا المفهوم الاساسى الخاطىء الذى حال بيننا وبين تفهم السياسات الدولية . وجعل منا فرائس للاوهام والخيالات . ويؤكد هذا المفهوم الخاطىء ، ان الناس يختارون بين سياسات القوة ، وما يتفرع عنهـا من توازن حتمى للقوى من ناحية وبين طراز أفضل ، وجد مختلف من العلاقات الدولية من الناحية الاخرى . وهو يؤيد أيضا بأن السياسة الخارجية التى تقوم على توازن القوى ليست الا واحدة من عدة سياسات خارجية محتملة ، وان الاشرار والبلداء من الناس وحدهم هم الذين يؤثرون الخيار الاول ، ويرفضون الخيار الثانى .

وسنرى فى الصفحات المقبلة ان توازن القوى فى الشئون الدولية ليس الا مظهرا معينا لمبدأ اجتماعى عام ، تدين له جميع المجتمعات التى تضم عددا من الوحدات المستقلة ، باستقلال أجزائها المؤلفة لها ، وان

---

(١) استخدمت تعبير توازن القوى فى هذا الفصل فى أربعة معان مختلفة.... المعنى الاول كسياسة تهدف الى حالة معينة من الأوضاع . أما المعنى الثانى فكوضع فعلى . وأما الثالث فكتوزيع تقريبى متكافىء للقوة . واما الرابع فكمجرد توزيع للقوى . وعندما نستعمل التعبير دون أية نعوت أو أوصاف أخرى ، فانه يشير الى حالة فعليـة من الاوضاع تكون القوة فيها موزعة بين عدد من الدول بشىء تقريبى من التعادل .
( المؤلف )

توازن القوى والسياسات الهادفة الى الحفاظ عليه ليست حتمية فحسب ، بل وتؤلف عامل استقرار اساسى فى مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة ، وان مايمثل فى توازن القوى على الصعيد الدولى من افتقار الى الاستقرار لا يرجع الى خطأ فى الهدف بل الى الاوضاع المعينة ، التى يجب ان يعمل المبدأ فى ظلها فى مجتمع للدول المستغلة ذات السيادة .

## ٢ ـ التكافؤ الاجتماعى

### (أ) توازن القوى كمفهوم شامل :

يستخدم مفهوم « التكافؤ » كمرادف عن « التوازن » فى كثير من العلوم كالطبيعة والحياة والاقتصاد والاجتماع والسياسة . ويعنى « التوازن » هنا الاستقرار ضمن اطار نظام يضم عددا من القوى المستقلة . وعندما يتعرض هذا التكافؤ للاضطراب اما بفعل قوة خارجية ، أو نتيجة تبدل فى عنصر أو أكثر من العناصر التى تؤلف النظام ، فان هذا النظام يبدى ميلا اما لاعادة التكافؤ الاصلى أو لاقامة تكافؤ جديد .. وهكذا يوجد التكافؤ فى الجسم البشرى . وبينما يتعرض الجسم للتبدل فى أثناء عملية النمو ، يستمر التكافؤ ، طالما ان التبدلات الطارئة الواقعة ، فى مختلف أعضاء الجسم ، لا تؤثر على استقرار الجسم ، ولا تحدث الاضطراب فيه . ويتحقق هذا الوضع اذا كانت التبدلات النوعية والكمية فى مختلف أعضاء الجسم ، متناسبة مع بعضها . ولكن عندما يصاب الجسم بجرح ، أو يفقد أحد أعضائه ، عن طريق تدخل خارجى ، أو يمر بتجربة نمو غير طبيعى ، أو تحول مرضى فى أحد أعضائه ، فان التعادل يضطرب ، ويحاول الجسم التغلب على الاضطراب الناشىء ، عن طريق اعادة التكافؤ الى ما كان عليه ، اما فى المستوى نفسه أو على مستوى آخر ، يختلف عن ذاك ، الذى تحقق له قبل وقوع الاضطراب . (١)

---

(١) للمزيد من الاطلاع على هذه المقارنة الرائعة بين التكافؤ فى الجسم الانسانى والتكافؤ فى المجتمع ، راجع كتاب وولتر . بى . كانون عن « حكمة الجسد » ( طباعة نيويورك نورتون وشركاه لعام ١٩٣٢ ) ص ٢٩٣ و ٢٩٤ حيث يقول ... « لعل من الجدير =

ويستخدم هذا المفهوم نفسه للتكافؤ في علم اجتماعي خاص آخر ، هو علم الاقتصاد ، وذلك على صعيد العلاقات بين العناصر المختلفة للنظام الاقتصادي · أي بين الوفور والاستثمارات وبين الصادرات والواردات ، والعرض والطلب ، والتكلفه والسعر . وكثيرا ماوصفت الرأسمالية المعاصرة بأنها نظام « للقوى المتكافئة » (١) وتنطبق هذه التسمية على المجتمع كله . فنحن نبحث عن التوازن بين المناطق الجغرافية المختلفة كالشرق والغرب والشمال والجنوب ، وبين مختلف اشكال النشاط والعمل · كالزراعة والصناعة ، والصناعات الثقيلة والخفيفة ، والمشروعات الاعمالية الصغرى والكبيرة ، والمنتجين والمستهلكين وادارات الاعمال والعمال ، وبين الفئات العملية المختلفة كالمدينة والقريه ، والشيوخ والشبان والكهول ، والميدان السياسي والميدان الاقتصادي ، والطبقات الوسطى والطبقات العليا والدنيا .

---

= بالملاحظة في البداية أن البنيان السياسي نفسه يعرض بعض الظواهر التي تشير الى عمليات استقرارية رتيبة وغير ناضجة · ولقد سبق لي في الفصل السابق أن بينت ان وجود حد معين من الثبات في أي نظام معقد ، هو في حد ذاته دليل على أن فروع ذلك النظام تعمل أو على استعداد لأن تعمل للحفاظ على ذلك الثبات · يضاف الى هذا ، انه في حالة بقاء أي نظام على ثباته . فان هذا النظام انما يفعل ذلك ، لأنه يواجه أي ميل الى التبدل ، بمزيد من الفاعلية في العامل أو العوامل التي تقاوم التبدل · وهناك حقائق معروفة كثيرة ، تقيم الدليل على أن هذه الأقوال صحيحة الى حد ما بالنسبة الى المجتمع ، حتى في أوضاعه الراهنة اللامستقرة · وأي عرض للنزعة المحافظة يثير ثورة متطرفة ، لا تلبث أن تخلف بدورها ، بعودة الى المحافظية · ويصل الحكم اللين الرخو ، وما يخلقه من نتائج ، بدعاة الاصلاح الى الحكم ، ولكن ما يفرضونه من كوابح صارمة فورية ، لا تلبث أن تثير الكثير من القلق والرغبة في الانطلاق من هذه القيود · وكثيرا ما تعقب الحماسة النبيلة والتضحيات التي تعرضها الشعوب أيام الحروب ، حالات من التقزز الأخلاقي والاغراق في الاثرة والأنانية · ويندر أن يستمر أي ميل لدى أية أمة من الامم في طريقه حتى يصل الى مرحلة الكارثة ، اذ تقوم القوى المعدلة على الفور ، لتكبح تلك الميول قبل وصولها الى النهاية المتطرفة ، وتسود الى الحد الذي يمكنها من خلق حالة من رد الفعل · وقد تقودنا دراسة طبيعة هذه الميول الاجتماعية وما يعقبها من ردود الفعل ، الى تفهم وسائل الحد من هذه الاضطرابات وتطبيقها · ونحن نرى في هذه الحالة ان التحديد ضيق النطاق ، وانه يشير على الغالب الى وجود مرحلة مبكرة من مراحل اتزان أجزاء الجسم » · ( وولتر كانون – في كتابه « حكمة الجسد » · نيويورك ، نورتون وشركاه لعام ١٩٣٢ ) ·

( المؤلف )

(١) كتاب « الرأسمالية الامريكية ومفهوم القوة المتكافئة » لجون جولبريث ( بوسطن – موخلين – لعام ١٩٥٢ ) ·

وهناك افتراضان يقومان وراء مثل هذه التكافؤات ، وأولهمـــا ان العناصر التي يجرى التوازن بينها ضرورية للمجتمع ، أولهمـــا الحق في الوجـــود وثانيهما ، انه في حالة الافتقار الى التوازن ، فان عنصرا من العناصر لابد وان يتفوق على العناصر الاخـرى ، متجـاوزا حقوقها ومصـــالحها ، وملحقا بها في النهاية الخـراب والدمار . ومن الطبيعي أن يكون هدف مثل هذه العمليات التكافؤية ، الحفاظ على استقرار النظام دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه . واذا كان الهدف هو الاستقرار وحده ، فانه يتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الاخرى والتغلب عليها ، والحلول محلها . ولما كان الهدف هو الاستقرار زائدا الحفاظ على جميع العناصر المؤلفـة للنظام ، فان على التكافؤ ان يهدف الى الحيلولة دون أى عنصر من هذه العناصر ، من تحقيق التفوق على العناصر الاخرى . وتتألف الوسائل التي تستخدم للحفاظ على التكافؤ من السماح للعناصر المختلفة ، بمتابعة اتجاهاتها المتعارضة ، حتى النقطة التي يغدو فيها ميل احدها قويا الى الحد الذي لا يتغلب فيه على ميول العناصر الأخرى ، ولـكنه قـوى للحيلولة دون تغلب العنـاصر الاخرى عليه . وفي هذا يقول روبرت بريد جيز (١) ..

« ليس استقرارنا الا توازنا ...

« وعقل الحكمة في قدرتنا على التصرف بالغيب »

ولم يسبق لحيل التـكافؤ الاجتماعي ووسائله ، ان شرحت شرحا رائعا ، مع تناه في البساطة ، كذلك الشرح الذي ورد في مجموعة «الاتحادي» ففي المقال الواحد والخمسين من هذه المجموعة حديث رائع عن نظام الكوابح والتوازن في الحكم الامريكي هذا بعض ما فيه ..

« ويمكن اكتشاف سياسة الاستعاضة بالمصالح المتعارضة والمتنافســة عن عيون الحوافز الفضلى ، في نظام الشئون الانسانية كلها من خاصة وعامة . فنحن نراها ماثلة بصورة خاصة ، في جميع عمليات توزيع السلطان ، حيث يكون الهدف الدائم ، تقسيم الدوائر المختلفة وتنظيمها . بطريقة تكون الواحدة منها رقيبا على

---

(١) روبرت سيمور بريدجيز ( ١٨٤٤ ـ ١٩٣٠ ) ـ شاعر بريطاني . درس في أوكسفورد الطب ، ولكنه مال الى الشعر . من أبرز دواوينه « روح الانسان » و « القناع » . ( المعرب )

الاخرى وكابحا لها ، وتكون المصالح الخاصة لكل فرد الحـــارس الامين على الحقوق العامة • (١) ولا ريب في ان هذه الابتكارات المتانية اقل ضرورة في توزيع القوى المتفوقة للدولة »

## (ب) توازن القوى في السياسات الداخلية :

عثر مفهوم التـكافؤ أو التوازن على أكثر تطبيقـاته أهمية خارج الميدان الدولى ، فى مجالات الحكم والسياسات المحلية (٢) • فلقد أقامت الهيئات البرلمانية فيما بينها فى كثير من الحالات، نوعا من توازن القوى• ويؤمن نظام الاحزاب المتعددة بوجه خاص وجود مثل هذا التطور • ففى مثل هذا النظام ، تقوم مجموعتان ، تمثل كل منهمـا أقلية من أعضـاء الهيئة التشريعية ، بالوقوف موقف التعارض ، ويكون تشكيل الاغلبية معتمدا على أصوات جماعة ثالثة • وتميل الجماعة الثالثة عادة الى الاتفـاق مع أضعف الجماعتين واقعـا أو احتمالا ، فارضة بذلك شكلا من أشكال

---

(١) هذا المفهوم واضح فى نزعته الرأسمالية • فهو يعنى ان المصالح الخاصة هى الحارس الامين على الحقوق العامة • وبالتالى المقررة لها • أى ان الطبقة ذات السلطان الاقتصادى• والسياسى فى الوقت نفسه تكيف الحقوق العامة حسب مصالحها الخاصـــة ، وتتولى حراستها ، ومن هنا تنبعث حتمية الثورة الاشتراكية • فالمعروف ان المصالح الخاصة تمثل طبقة ، لانها تمثل افرادا ينتمـون الى نفس الطبقة ، ويشـــتركون فى نفس المصالح •

( المعرب )

(٢) قد لا تكون ثمة حاجة الى القول بأن توازن القوى بالرغم من شموله كظاهرة عالمية ، يختلف فى أعماله ونتائجه فى السياسات المحلية عنه فى السياسات العالمية • فهو يعمل فى السياسات المحلية ضمن اطار ثابت لمجتمع متكامل ، يوحـد بينه اجمـــاع قوى ، وسلطان لايتحدى عادة للحكومة المركزية ، أما على المسرح الدولى ، حيث يكون الاجماع ضعيفا ، ولا وجود لسلطة مركزية ، فان استقرار المجتمع وحرية العناصر التى تؤلفه ، يعتمدان الى حد كبير على عمليات توازن القوى نفسها • وسنعود الى الحديث عن هـذه الناحية بشىء من التفصيل فى الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب •

وفى وسعنا أن نرجع أيضا الى كتاب «نحو الحكم الدستورى وانحطاطه» لمؤلفه الليين سميث ( طبعة نيويورك ـ هنرى هولت وشركاه لعام ١٩٣٠ ) حيث يقول فى الصفحتين ٢٤١ و ٢٤٢ مانصه : « لاتتوق كل دولة فى حالة الافتقار الى وجود جهاز مشـــترك ومحايد لتفسير القانون الدولى • والاشراف على العلاقات الدولية • الى زيادة سلطتها فحسب ، وانما تتوق أيضا الى الحد أن أمكنها من أية زيادة فى سلطة الدول التى تناقسها • وتعمل غريزة الدفاع عن النفس فى عالم يضم عددا من الدول المستقلة ، على ان تجعل كل دولة منها ترغب فى تأمين نفسها ضد خطر العدوان الخارجى • ولا ريب فى أن عجز أية بلاد بمفردها عن الصمود فى وجه أى تحالف محتمل للدول =

الكبح على الجماعة الاقوى • وقد عرض نظام الحزبين فى الكونجرس الامريكى أيضا هذه الصورة النموذجية لعملية الكبح والتوازن ، عندما الف ديمقراطيو ولايات الجنوب فى أواخر عهد فرانكلين روزفلت وفى عهد ترومان ، فريقا ثالثا يقترع فى كثير من الحالات الى جانب الاقلية الجمهورية • وهكذا كانوا بعملهم هذا لا يكبحون جماح الاغلبية الديمقراطية فى الكونجرس وحدها ، بل والفرع التنفيذى من الحكومة الذى يسيطر عليه الحزب الديمقراطى أيضا (١) •

---

= المعادية يجعل تشكيل المحالفات والمحالفات المضادة التى تسعى الدول عن طريقها لتأمين العون الذى تحتاج اليه فى حالة تعرض سلامتها لخطر خارجى ، أمرا لا بد منه • وكثيرا ما يشار الى هذا الوضع بالنضال فى سبيل الحفاظ على توازن القوى ؛ وهو فى الواقع مجرد تطبيق لنظرية الكوابح والتوازن فى الدولة تجاه السياسات الدولية • وكثيرا ما افترض ، وكان هذا الفرض صحيحا ، انه فى حالة حصول أية دولة على مركز متفوق فى السياسات الدولية فان هذا المركز يؤلف خطرا واضحا يهدد مصالح بقية أرجاء العالم الأخرى وسعادتها • وبالرغم من أن السلطان قد يعتبر كوسيلة للحماية الا أنه قد يغدو خطرا على السلام الدولى ، فى اللحظة التى تصبح الدولة ذات السلطان شاعرة بأنها أقوى من أية دولة أخرى قد تعادلها • ولعل الحفاظ على التوازن فى القوى فى السياسات الدولية لا يقل ضرورة عن الحاجة الى الحيلولة بين مصلحة خاصة وبين الحصول على وضع متفوق وممتاز فى الدولة نفسها • ولكن لما كانت فكرة توازن القوى تقوم على الخوف من الهجوم ، وتفترض من كل دولة أن تكون مستعدة للحرب ، فانها لا يمكن أن تعتبر بحال من الأحوال ، وعلى أى صعيد فعلى ضمانة لبقاء السلام الدولى • ( راجع أيضا كتاب « تاريخ كمبردج الحديث » المجلد الخامس • نيويورك • مكميلان ١٩٠٨ ) ص ٢٧٦ •

(١) راجع حول هذا الموضوع المناقشة العامة الرائعة للمشكلة فى كتاب « نظرات فى الحكم التمثيلى » — لجون ستيوارت ميل ( نيويورك هنرى هولت وشركاه ١٨٨٠ ) ص ١٤٢ حيث يقول : « لو كان فى الامكان فى حالة مجتمع يؤلف على هذا النوع أن يكون هذا المجتمع كاملا ، ولو كان فى الامكان الحفاظ عليه فى ذلك الوضع ، فان تنظيمه يجب أن يكون على نحو يضمن أن تكون الطبقتان ، طبقة العمال اليدويين ومن يلف لفهم ، وطبقة أصحاب الأعمال ومن هم على شاكلتهم ، فى شكل متوازن فى النظام التمثيلى ، بحيث يكون لكل منهما عدد متساو من الأصوات فى البرلمان ، ولما كان المفروض فى أن أغلبية ممثلى كل طبقة ستقف الى جانب مصالحها الطبقية فى أى خلاف يقوم بين الجانبين ، فان أقلية ستكون فى كلا الجانبين تتحكم فى رأيها اعتبارات المنطق والعدل وخير المجموع • واذا ما انضمت الأقلية من ممثلى أية طبقة مع أغلبية الطبقة الأخرى ، فانها ستقلب الميزان ضد أية مطالب تتقدم بها غالبية طبقتها الخاصة » • راجع أيضا ص ١٤٣ وحول موضوع توازن القوى فى الدول الاتحادية راجع ص ٣٢١ — ٣٢٢ •

( المؤلف )

وتعتبر الحكومة الامريكية النموذج العصرى البـــارز ، لنظام الحكم الذى يعتمد فى الحفاظ على استقراره على وجود تكافؤ فى الاجزاء المختلفة التى تؤلفه . وفى هذا يقول اللورد برايس (١) :

« كان الدستور منذ وضعه ، أداة لفرض الكوابح ، واقامة الموازنات . وكان يقضى بأن يقوم كل فرع من فروع الحكم بفرض الكوابح على الأجهزة الأخـرى واقامة التوازن بين مجموع الفروع . وكان على الســـلطة التشريعية أن توازن صلاحيات السلطة التنفيذية ، كما كان على السلطة القضائية أن توازن صلاحيات السلطتين معا . وكان على كل مجلس من مجلسى البرلمان أن يوازن المجلس الآخر، كما كان على الحكومة المركزية بمجموع فروعها ، أن توازن ســـلطان حكومات الولايات المختلفة . ولما كان هذا التوازن فى السلطان ، قد وضع تحت حماية وثيقة لا تتبدل الا عن طريق الشعب نفسه ، فان أيا من فروع الحكم المركزى بات عاجزا عن امتصاص الفروع الأخرى أو تخطيها .... وأصبح كل فرع منها يحافظ على استقلاله ، كما بات قادرا على تحدى الفروع الأخرى ضمن حـــدود معينة .

« لكن هناك بحكم الضرورة صراعا دائما بين الهيئات والمناصب السياسية ، او بين الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب بين وقت وآخر ، ويكون هـــذا الصراع من اجل البقاء على النحو الذى ذكر داروين (٢) انه يقوم بين الحيوانات والنباتات . ويحفز هذا الصراع فى المجال السياسى كما بين النباتات والحيوانات، كل هيئة أو منصب على بذل كل جهد ممكن للحفاظ على نفسها أو نفسه ، وتنمية طاقاتها وقواها فى أى اتجاه يكون فيه التطور ممكنا . ولقد حاول كل فرع من فروع الحكومة الأمريكية كل ما وسعه الجهد ، توسيع مداه وطاقاته ، وتمكن من تحقيق التقدم فى بعض الاتجاهات المعينة ، لكنه فى الاتجاهات الأخرى وجد ما يحد من تقدمه ، بقوى وضغوط مكافئة أو أقوى منه ، صادرة عن الفروع الاخرى(٣) ».

وأوضحت المقالة الواحدة والخمسون من الاتحادى ، ايضاحا كاملا تركيب السلطان لهذا « التكافؤ الدينامى المتحرك » أو « متوازى اضلاع

---

(١) جيمس برايس ( ١٨٣٨ - ١٩٢٢ ) - مؤرخ انجليزى وسياسى دبلوماتى ومشرع . اشتهر أمره فى الولايات المتحدة بدراسته الكلاسيكية للمجتمع الأمريكى والســـياسات الأمريكية . من أشهر كتبه « الجمهورية الأمريكية » . وكان ســـفيرا لبريطانيا فى الولايات المتحدة بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٣ .

(٢) شارل داروين ( ١٨٠٩ - ١٨٨٢ ) من أشهر الفلاسفة الحديثين فى انجلترا ومن علماء الطبيعة ، وقد اشتهر بالنظرية التى عرفت باسمه . وأولع منذ حداثته بعلم الحياة وبجمع الفراش . وتعرف نظرياته بعلم أصول الأجناس عن طريق الاختيار الطبيعى .

(٣) كتاب الجمهورية الامريكيـــة ( طبعة نيويورك - شركة مكميلان ١٨٩١ ) الجزء الاول ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

( المعرب )

القوى المتحركة » كما أسماه تشارلز بيرد ، ( ١ ) الذى قال ٠٠٠« ومن الواجب سد النقص ، بطريقة تضمن أن يصبح الجهاز الداخلى للحكم ، كما تكون الاجزاء الدستورية الاخرى ، عن طريق علاقاتها المتبادلة قادرة على الحفاظ على وضع كل منها فى مكانه الصحيح ٠٠٠ ولعل خير ضمانة من التركيز المتدرج المختلف الصلاحيات فى دائرة واحدة معينة تكون فى تأمين الوسائل الدستورية اللازمة والحوافز الشخصية للقائمين على كل دائرة من الدوائر ، لمقاومة أى تجاوز من الآخرين ٠٠٠ ومن الواجب أن يكون تأمين وسائل الدفاع فى هذه الحالة وغيرها من الحالات معادلا لخطر الهجوم القائم ٠ وعلى الطموح أن يواجه الطموح ويرده ٠ ومن الواجب أن ترتبط مصلحة الانسان بالمصالح الدستورية للمكان الذى يعيش فيه ٠٠٠ » ولعل الهدف من هذه الاجراءات الدستورية « حماية جزء من المجتمع ، من مظالم الأجزاء الاخرى ٠ فاختلاف المصالح أمر حتمى الوجود لدى الطبقات المختلفة من المواطنين ٠ واذا وحدت المصالح المشتركة بين الاغلبية ، فان حقوق الاقلية تصبح فى خطر » ٠

وسواء أكان كاتب هذا المقال ، هو هاملتون أم ماديسون ، فانه كان يتوقع حماية حقوق الاقلية عن طريق استيعاب المجتمع لعدد كبير ومختلف من اصناف المواطنين وفئاتهم ، بحيث يصبح تشكيل الأغلبية الظالم أمرا غير محتمل ، ان لم يكن غير عملى ٠٠٠ وسينقسم المجتمع نفسه فى مثل هذه الحالة الى عدد من الاقسام والمصالح والطبقات التى تمثل المواطنين ، بحيث تصبح حقوق الافراد ، أو حقوق الاقلية فى خطر من مجموعات المصالح المترابطة للاغلبية ٠ وتغدو الضمانة فى « تنوع المصالح » كما تغدو درجة الضمانة « معتمدة على عدد المصالح »٠ ويلخص تشارلز بيرد فلسفة الحكم فى أمريكا على النحو التالى : « ولقد فهم الزارعون أن السلطان ، هو عمل الحكومة ٠ وقد حاولوا استثارة الاطماح ، والمصالح والقوى التى تمثل الناس فى جهات السلطة الثلاث ضد بعضها البعض بطريقة تحول دون تمكن أية جهة واحدة من القبض على ناصية السلطان كله ، ومن التحول الى قوة خطرة كل الخطورة » (٢).

---

(١) تشارلز بيرد ( ١٨٧٤ ـ ١٩٤٨ ) ـ مؤرخ أمريكى ومن علماء السياسة ٠ أشهر كتبه الذى اقتبس المؤلف منه كتاب « الجمهورية » ( نيويورك ـ مطبعة فايكيننج ١٩٤٤ ) ٠ ص ١٩٠ ـ ١٩١ ٠

( المعرب )

(٢) نفس المصدر ٠ راجع أيضا كتاب جون كالهون « بحث عن الحكم » ٠ ( كولومبيه جونستون عام ١٨٥١ ) المجلد الاول ص ٣٥ ـ ٣٦ و ص ٣٨ ـ ٣٩ ٠

واذا ما استعاض المرء عن مفاهيم « الاتحادى » واللورد برايس ، وتشارلز بيرد فى تحليل جهازالحكم فىأمريكا وأساليبه ،بتعابير السياسات الدولية ، ظهرت له العناصر الرئيسية التى يشترك فيها نظام الكوابح والتوازن فى الدستور الامريكى والتوازن الدولى للقوى على الصعيد الخارجى ، وهو يستطيع أن يتبين أيضا ، أن القوى المحركة نفسها ، قد خلقت النظام الامريكى للكوابح والتوازن ، كما خلقت النظام الدولى لتوازن القوى • وينشد النظامان أداء الغايات نفسها لضمان الاستقرار والاستقلال للعناصر التى تؤلفها ، مهما كانت درجة اختلافها فى الوسائل التى تستخدمها ودرجة تحقيقها لتلك الأهداف • ويخضع النظامان لنفس العمليات الحركية الدينامية للتبدل ، والافتقار الى التكافؤ ، واقامة توازن جديد على مستويات مختلفة •

ترى ما الصور الرئيسية للتوازن الدولى للقوى ؟ وما هى الاوضاع النموذجية التى تنشأ عنها هذه الصور ، وتعمل ضمن اطارها ؟ وما المهام التى تؤديها هذه الصور ؟ والى أى طراز من التحولات تعرضت هذه الصور فى الآونة الأخيرة •

## ٢ ـ صورتان رئيسيتان لتوازن القوى :

هناك عاملان يقومان فى جذور المجتمع الدولى ، أولهما ، هو التنوع والتعدد فى العناصر التى تؤلفه وهى الدول المختلفة ، وثانيهما هو العداء بينهما • ويمكن لتطلعات السلطان عند الدول المختلفة أن تتصادم ،وتعمل بعضها ان لم يكن جلها بطريقتين مختلفتين ، فى أية لحظة تاريخية معينة• ويعنى هذا ان الصراع على السلطان فى المسرح الدولى يمكن أن يقع فى شكلين مختلفين ونموذجيين •

### ( أ ) صورة المعارضة المباشرة :

قد تلجأ الدولة ( أ ) الى سياسة امبريالية تجاه الدولة (ب) ، وقد ترد هذه على سياسة تلك • باتباع سياسة الوضع القائم ، أو بسياسة امبريالية خاصة بها • ولا ريب فى أن معارضة فرنسا وحلفائها لروسيا فى عام ١٨١٢، واليابان للصين بين عامى ١٩٣١ و ١٩٤١ ، والامم المتحدة ( الحلفاء ) ، ضد المحور منذ عام ١٩٤١ ، انما تمت الى هذه الصورة ، التى تمثل المعارضة المباشرة من دولة ترفض الاذعان لدولة أخرى تسعى الى فرض سلطانها عليها •

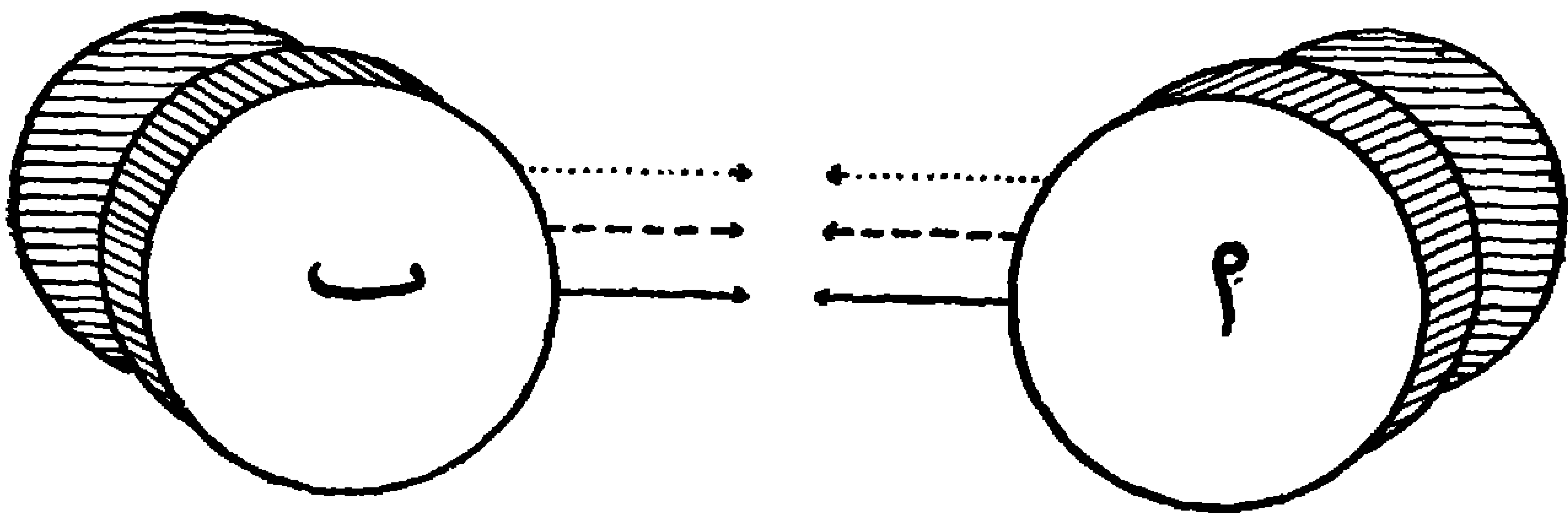
وقد تسير الدولة الأولى ( أ ) على سياسة امبريالية تجاه الدولة (ج) ، التى قد تقاوم هذه السياسة وقد تستكين لها ، فى حين قد تشير (ب) على سياسة الوضع القائم أو على سياسة امبريالية أيضا تجاه (ج) • وتصبح السيطرة على (ج) فى هذه الحالة ، هدفا لسياسة ( أ )، فى حين تعارض (ب) سياسة ( أ ) من الناحية الأخرى ، لأنها تريد اما الحفاظ على الوضع القائم بالنسبة الى ( ج ) أو السيطرة عليها لنفسها • وتكون صورة الصراع على السلطان بين ( أ ) و (ب) هنا ، مجسدة للتنافس لا للتعارض ، اذ يجسد هذا التنافس الرغبة فى السيطرة على (ج) ، ويقوم الصراع على السلطان بين ( أ ) و (ب) ضمن اطار هذا التنافس • وتتضح هذه الصورة مثلا فى التنافس بين بريطانيا وروسيا على السيطرة على ايران ، وهى التى تجسد فيها الصراع على السلطان بين الدولتين بصورة متكررة طيلة المائة سنة الماضية • وتتضح هذه الصورة أيضا فى التنافس على السيطرة على المانيا وهى السياسة التى ميزت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية العلاقات بين فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة • ويمثل التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى على السيطرة على بلاد جنوب شرقى آسيا نموذجا آخر من نماذج هذه الصورة •

وتؤدى سياسة توازن القوى عملها ، بصورة نموذجية فى أوضاع كهذه • وهى تنبع فى حالة المعارضة المباشرة ، من رغبة كل من الدولتين المتنافستين فى رؤية سياساتها متفوقة على سياسات منافستها • فالدولة (أ) تحاول توسيع سلطانها على (ب) الى الحد الذى يمكنها من السيطرة على قراراتها ، والوصول بسياستها الامبريالية الى النجاح • وعلى الدولة (أ) بدورها أن تضاعف سلطانها لتتمكن من مقاومة سياسة(ب) الامبريالية من ناحية ولمتابعة سياساتها هى ، آملة فى النجاح • ويستمر هذا التوازن فى القوى المتعارضة ، فأية زيادة فى سلطان أية من الدولتين وقوتها يتطلب من الدولة الاخرى ، توسعا نسبيا فى سلطانها وقوتها ، وهو وضع يستمر الى ان تبدل الدولتان المعنيتان اهداف سياساتهما الامبريالية ، هذا اذا لم تتخليا عنها كلية ، أو الى أن تحقق احداهما ما يخيل لها انها حققت تفوقا حاسما على الدولة الاخرى • وتتقرر نتيجة التنافس فى هذه الحالة اما باذعان الضعيفة للدولة الاقوى ، أو بتحوله الى حرب مكشوفة يكون فيها القول الفصل •

وتؤدى سياسة توازن القوى مهمتين طالما انها تعمل بنجاح فى مثل هذه الاوضاع • فهى تخلق استقرارا غريبا فى العلاقات بين الدولتين

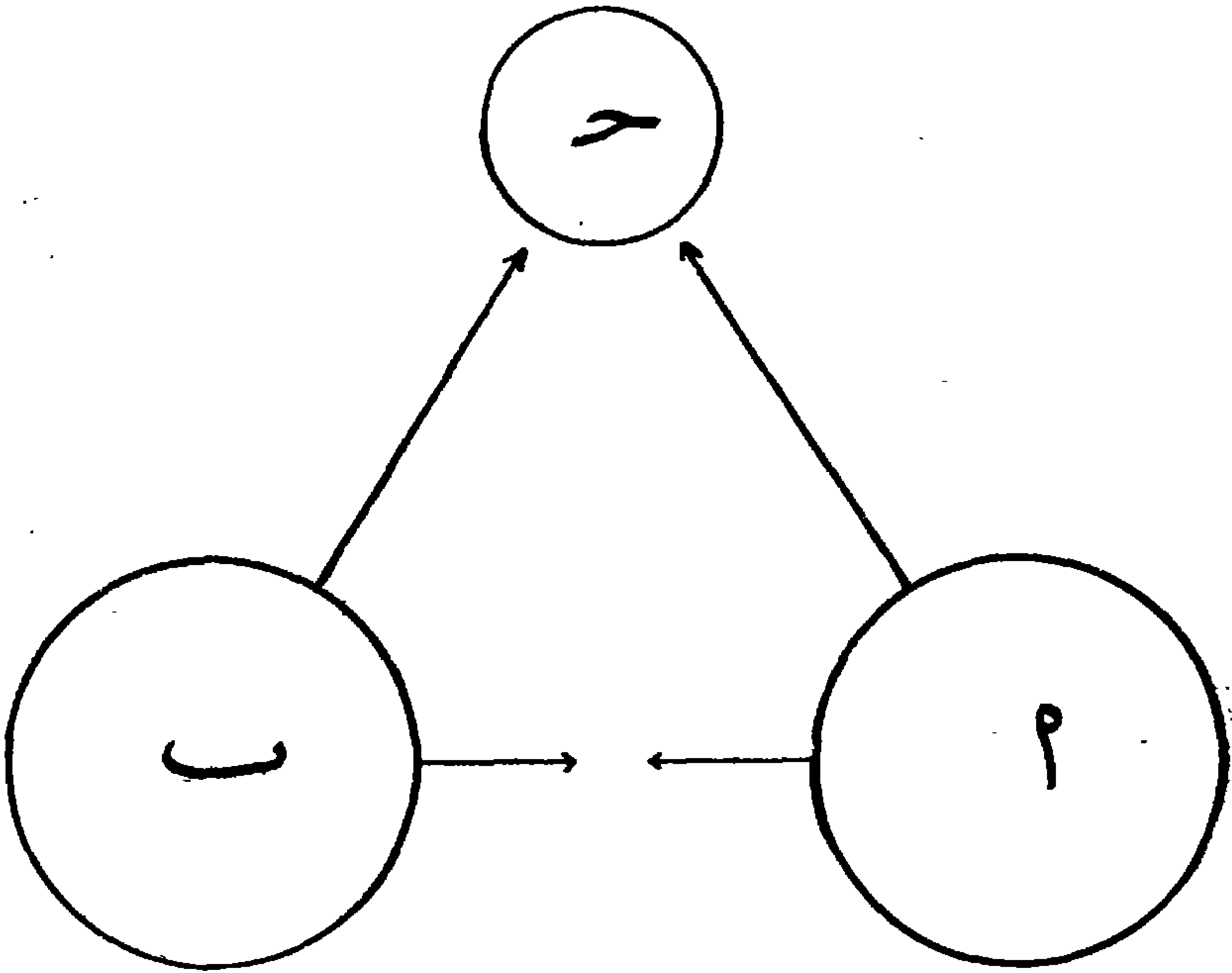
المعنيتين ، لان هذا الاستقرار يظل معرضا للاضطراب ، ويكون والحالة هذه في حاجة دائمة الى اعادة فرضه • لكن هذا الاســـتقرار هو على اى حال الشكل الوحيد الممكن في مثل هذه الاوضاع المفروضة لصورة السلطان • فنحن نواجه هنا ، تناقضات ذاتية حتمية في سياسة توازن القوى نفسها • فالاستقرار في علاقات السلطان بين الدول ، هو احـــدى المهمتين اللتين يفترض في توازن القوى أن يؤديهما • لكن هذه العلاقات نفسها تتعرض بطبيعتها كما سبق لنا أن قلنا الى حالة من التبدل المستمر • فهي تفتقر الى الاستقرار قبل كل شيء • ولما كانت الموازين التي تقرر الاوضاع النسبية للدول تميل الى التبدل باستمرار ، عن طريق الاتجـــاه نحو الزيادة او النقصان ، فان أي استقرار يحققه توازن القوى ، لابد وان يكون غريبـــا ومقلقلا ، ومعرضا لسلســـلة دائمة من التبدلات التي تتفق مع التبدلات الجديدة المتدخلة • أما المهمة الثانية التي يؤديهـــــا أي توازن ناجح في السلطان ، في ظل هذه الاوضاع ، فهو تأكيد تحرر اية دولة من ســـيطرة دولة أخرى •

ولما كان توازن القـــوى بطبيعته ، يحمل صـــورة الحركية وعدم الاستقرار ولما كانت هذه الحركية وذلك اللا استقرار ، ليسا عارضين ، ولفترة زمنية محدودة بل طبيعيين ويحملان صفة الدوام ، فان استقلال الدول المعنية يكون على الغالب ، مقلقلا ومعرضا للخطر ، ويجب أن يقال هنا أيضا ، ان استقلال هذه الدول ، لا يرتكز ضمن اطار الأوضاع التي تمثلها صورة السلطان ، على أية قاعدة سوى تلك التي تقول بأن قوة أية دولة مفردة هي التي تحول دون تجاوز قوى الدول الأخرى على حريتها • وتشرح الصورة التالية هذا الوضع •

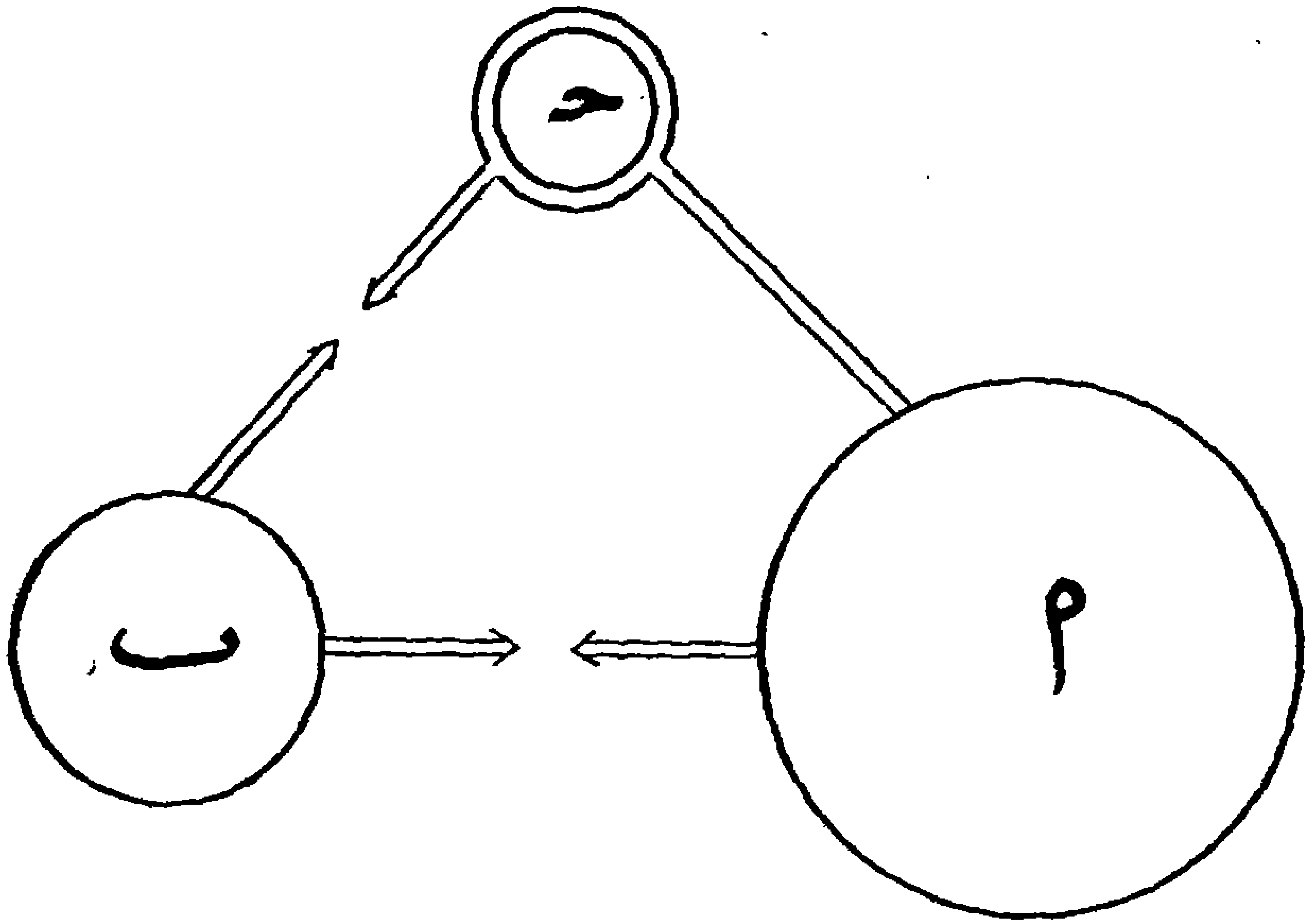


(ب) صورة التنافس :

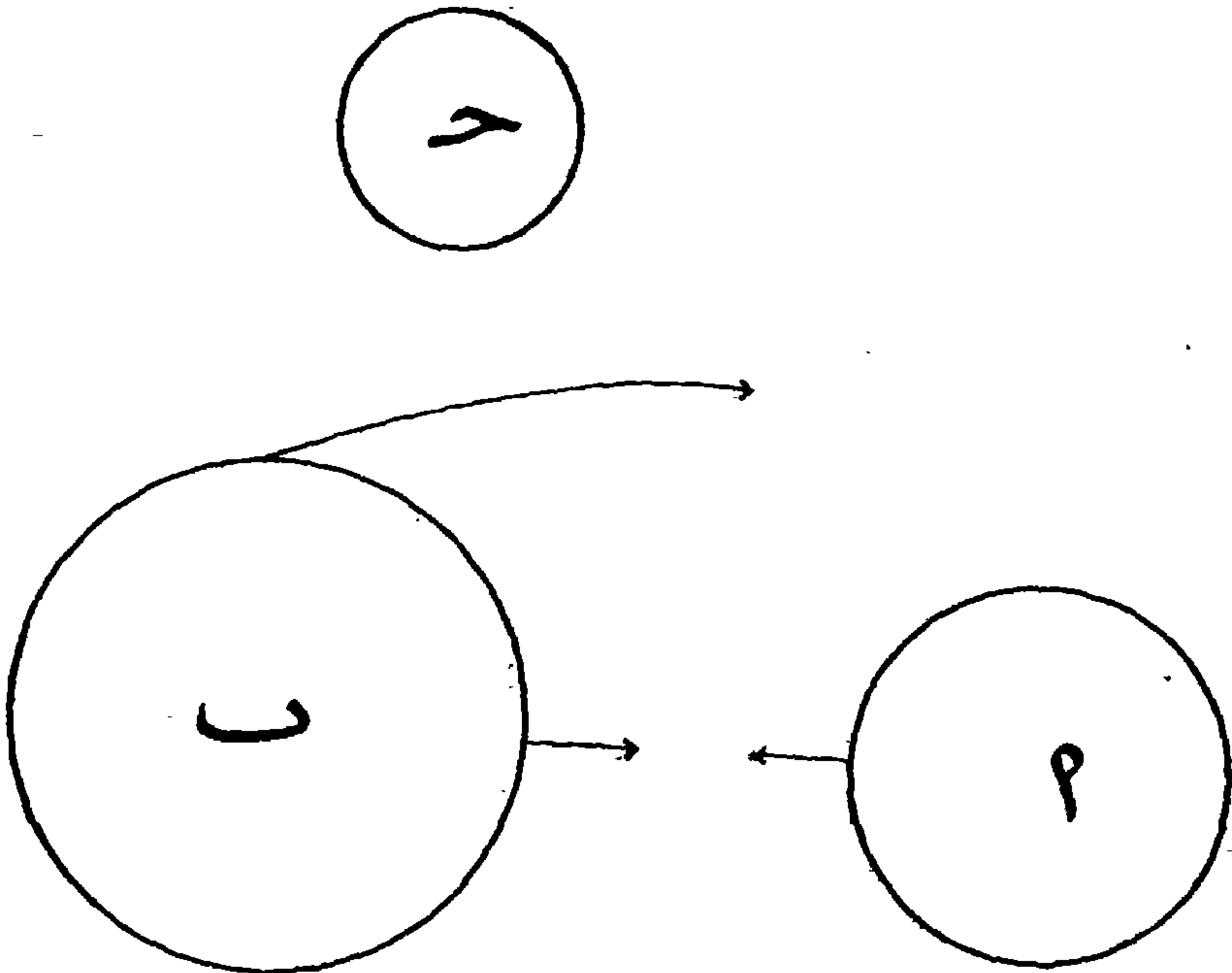
وتختلف اساليب توازن القوى وحيله في الصورة الاخرى ، وهي صورة التنافس عن تلك التي تحدثنا عنها في الصورة السابقة ، وهي صورة التعارض ، فالقوة التي تحتاج اليها الدولة (أ) للسيطرة على الدولة (ج) في وجه معارضه (ب) ، تتوازن ان لم تقل عن قوة (ب) ، في حين تتوازن قوة (ب) التي تحتاج اليها للسيطرة على (ج) بقوة (ا) ان لم تقل عنها • ويؤدي التوازن هنا دورا آخر غير خلق الاستقرار المتغلغل ، والضمان غير الطبيعي في العلاقات بين أ و ب ، وهو حماية استقلال (ج) من أي اعتداء من هذه أو تلك • ويكون استقلال (ج) والحالة هذه ، مجرد عمل من أعمال علاقات السلطات القائمة بين أ و ب •



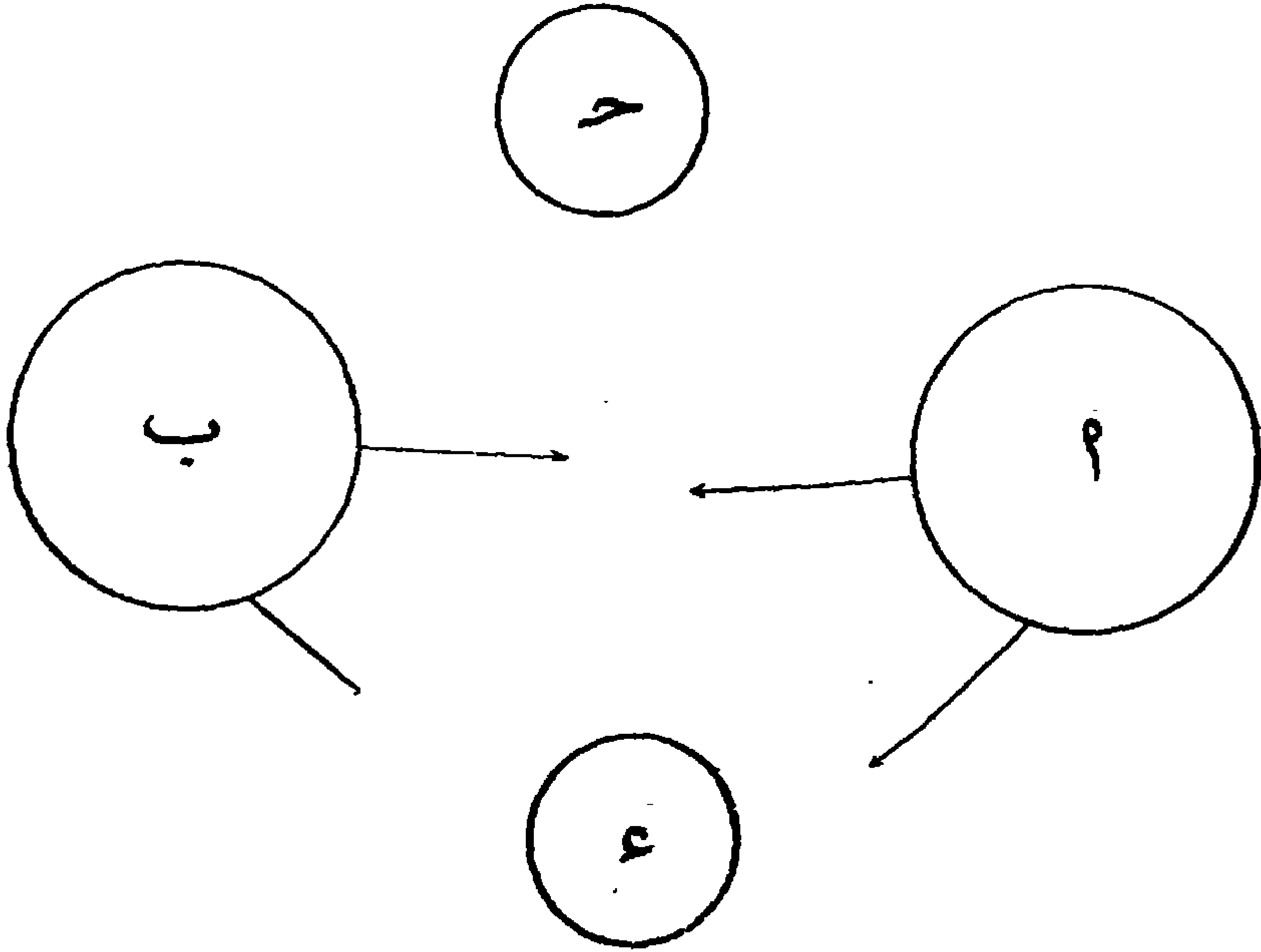

ولو قدر لهذه العلاقات ان تأخذ دورا حاسما في مصلحة دولة امبريالية ولنقل انها (أ) ، فان استقلال (ج) ، يتعرض فورا للخطر ••• كما في الصورة ••••




ولو قدر لدولة الوضع القائم أى (ب) ، ان تحقق نصرا حاسمـــا ودائما فان حرية (ج) ، تصبح مضمونة ضمن اطار هـذا النصر على النحو التالى ....



واذا ما تخلت الدولة الامبريالية (أ) أخيرا عن سياساتها الامبريالية كلية ، او تحولت بها بصورة نهائية عن (ج) الى هدف آخر ولنقـل انه الدولة (د) ، فان حرية (ج) تصبح في مأمن بصورة دائمة على النحو التالى :




ولم يسبق لاحد ان شرح مهمة توازن القوى فى الحفاظ على استقلال الدول الضعيفة بصورة أوضح ولا أجلى من أدموند بيرك ، المستودع العظيم للحكمة السياسية فى الفكر الانجليزى ۰ فهو يقول فى عام ١٧٩١ ، فى كتابه ۰۰ « آراء فى الشئون الفرنسية ما نصه » ۰۰

« وطالما ظل هذان الاميران اى ملك بروسيا وامبراطور المانيا على خلاف ۰ فان حريات المانيا ، تظل فى مأمن من الخطر ۰ ولكن اذا تحقق التفاهم بينهما ، بحيث اقتنعا ، بان لهما مصالح مباشرة ومحددة فى التوسع النسبى المتبادل ، تفوق مصلحتهما فى الحد المتبادل من توسعهما ، اى اذا تفهما معا ، ان تقسيم الغنيمة بينهما ، انفع لهما ، واجزل عطاء من متابعة السياسة القديمة ، فى ان يمنع الواحد منهما الآخر ، من سلب الآخرين مالهم ، فان حريات المانيا ، لايعود لها وجود » (١)

---

(١) مؤلفات بيرك ( بوسطن ــ ليتل براون وشركاه ١٨٨٩ ) ــ المجلد الرابع ۰ ص ٣٣١

وتدين الدول الصغرى دائما باســـــتقلالها ، اما لتوازن القوى ، كالوضع بالنسبة الى بلجيكا ودول البلقان حتى الحرب العـــالمية الثانية ، أو الى وجود دولة حامية لها تتمتع بالتفوق الطـــاغي كدول الامريكيتين الوسطى والجنوبية والبرتغال ، أو لانها لاتستهوى الاطماع الامبريالية ، كسويسرا واسبانيا • ولا ريب في ان الفضل في تمكن مثل هذه الدول الصغيرة من الحفاظ على حيادها ابان الحروب التى تحيط بها ، يعود الى احد هذه العوامل او اليها كلها معا • ولا ريب فى ان خير امثلة على هـذا القول ، اوضاع هولندة والدنمارك والنرويج فى الحرب العالمية الاولى اذا ما قورنت باوضاعها فى الحرب الثانية ، وأوضاع سويسرا والســويد فى كلتا الحربين •

وتعتبر هذه العوامل ايضا مســـئولة عن وجود ما يسمى بالدول العازلة ، وهى دول ضعيفة تكون محاذية للدول القوية ، وتخـدم اغراض سلامتها العسكرية • ولا ريب فى ان تاريخ بلجيكا منذ اســتقلالها فى عام ١٨٣١ حتى الحرب العالمية الثانية يعتبر المثل الواضح والبــارز لهذه الدولة العازلة المدينة بوجودها لتوازن القوى • ولا ريب ايضـــا فى ان الدول التى تنتمى الى ما يسمى « بحزام الامن الروسى » ، والممتـــدة على حدود الاتحاد السوفياتى الغربية والجنوبية الغربية ابتداء بفنلندا وانتهاء ببلغاريا ، مدينة ببقائها الى سماح جارتها القوية ، لان وجـــودها يخدم أغراض هذه الجارة العسكرية والاقتصادية •

## (ج) كوريا وتوازن القوى :

اثرت هذه العوامل كلها مجتمعة على مصير كوريا وأوضاعها • فلقد وجدت كوريا بسبب وضعها الجغرافى محاذية للصين ، كدولة مستقلة طيلة تاريخها الطويل بفضل سلطان جارتهـا القوية وتدخلها • وكانت دولة أخرى هى اليـابان عادة ، تســارع الى التدخل فى اية لحظة تضعف فيها قوة الصين وتصبح غير كافية لحماية استقلال كوريا ، محاولة فرض موطىء قدم لها فى شبه جزيرة كوريا • ولقد ظل الوضـــع الدولى لكوريا منذ القرن الاول قبل الميلاد خاضعا الى حد كبير اما لتفوق سلطان الصين ، او للتنافس بينها وبين اليابان على السيطرة على شبه جزيرة كوريا •

وكان توحيد كوريا نفسه فى القرن السابع الميلادى نتيجة التدخل الصينى • وظلت طيلة المدة التي أنقضت بين القرن الثـــالث عشر وبين اضمحلال قوة الصين فى القرن التاسع عشر فى موقف التبعية لهـــذه ، تتصرف كدولة تابعة لها ، وتقبل قيادتها لها فى ميـــادين السياســـة

والحضارة • وكانت اليابان بعد ان فشلت فى غزو كوريا فى نهاية القرن السادس عشر ، قد اخذت تنافس الصين فى السـيطرة على البلاد • وقد تمكنت من تحقيق غايتها هذه بعد انتصـارها على الصين فى حرب عام ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ • وسرعان ما انبرت روسيا تتحدى اليابان فى سيطرتها على كوريا ، وبات النفوذ الروس ـ هو الغالب منذ عام ١٨٩٥ • وانتهت المنافسة بين روسيا واليابان على السيطرة على كوريا بهزيمـة الاولى فى الحرب الروسية ـ اليابانية لعام ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ . ولكن السـيطرة اليابانية التى توطدت اقدامها منذ ذلك التاريخ انتهت بهزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية ، وحلت الولايات المتحدة محل اليابان فى الحد من مطامع روسيا فى كوريا • وعادت الصين بتدخلها فى الحرب الكورية ، تستأنف مصالحها التقليدية فى السيطرة على شبه الجزيرة • وهكذا نرى ان مصير كوريا ظل طيلة اكثر من الفى عام ، يتقـرر اما بسيطرة دولة واحدة • تتصرف فيها ، أو بتوازن القوى القائم على التنافس بين دولتين على هذه السيطرة •

# - ١٢ -
# الطرائق المختلفة لتوازن القوى

تتم عملية التوازن اما بالتقليل من قوة الدولة ذات الوزن الثقيل، أو بزيادة قوة الدولة ذات الوزن الخفيف .

## ١ ـ فرق تسد :

وجدت هذه الطريقة التعبير النموذجي عنهـــا ، فى قاعدة « فرق تسد » بالاضافة الى فرض الشروط الملزمة الصارمة فى معاهدات الصلح ، وفى التحريض على أعمال الخيانة والثورة . ولقد لجـأت بعض الدول الى هذه الطريقة كمحاولة منها للابقاء على ضعف منافسيها . أو لتمزيق صفوفها أو الحفاظ على التمزق القائم فيها . ولا ريب فى أن خير النماذج على هذه السياسة فى العصور الحديثة ، السياسة التى اتبعتها فرنسا تجاه المانيا ، وتلك التى اتبعها الاتحاد السوفياتى بالنسبة الى بقية ارجاء أوربا . ولقد تركزت السياسة الخارجية الفرنسية منذ القرن السابع عشر حتى اليوم . على مبدأ ثابت لاتحول عنـه ، وهو تأييـد تجـزئة الامبراطورية الالمانية الى عدد من الدول الصغيرة المستقلة ، أو الحيلولة دون اندماج هذه الدول ، فى دولة موحدة . ولاريب فى أن مالقيه الامراء البروتستانت الالمان من تأييد ريشليو ، وما لقيته عصبة مدن الراين من تأييد نابليون الأول ، وماوجده امراء المانيا الجنوبية من تأييـد نابليون الثالث ، ومالقيته الحركات الانفصالية الفاشلة فى المانيا بعد الحـرب العالمية الأولى من تأييد فرنسا ، والمعارضة الراهنة لتوحيد المانيـا بعد الحرب العالمية الثانية . كلها ظواهر ، تجتمع فى اتجـاه واحد ، هـــو توازن القوى فى أوروبا ، الذى يفرض على فرنسا حالة من الشعور بالخطر من جراء قيام دولة المانية قوية واحدة . وعارض الاتحـاد السوفياتى بصورة مماثلة منذ عشرينات القرن الحالى حتى اليوم وبصورة مستمرة

جميع الخطط الرامية الى توحيد أوربا على اعتبار ان تجميع القوى المجزأة للدول الاوربية فى «كتلة غربية» واحدة ، يؤمن لاعداء الاتحاد السوفياتى القوة الكافية لتهديد أمنه وسلامته .

اما الطريقة الاخرى فى ايجاد التوازن في قوى مجموعة من الدول فتمثل فى ضم هذه القوى بحيث تؤمن المزيد من المناعة للدولة الضعيفة فيها . ويمكن اتباع هذه الطريقة بوسيلتين مختلفتين ، اما ان تزيد (ب) فى قوتها بصورة تكفى لقلب ميزان القوى بالنسبة الى (أ) ، أو للتفوق عليها ، والعكس بالعكس ، أو ان تضم (ب) قوتها الى قوى جميع الدول التى تسير على سياسات مماثلة لسياستها تجاه ( أ ) ، مما يرغم هذه على ضم قوتها الى قوى جميع الدول التى تسير على سياسات مماثلة لسياستها تجاه (ب) وتتجسد الطريقة الأولى فى سياسات التعويضات وسباق التسلح ونزع السلاح ، فى حين تتجسد الثانية فى سياسة الاحلاف .

## ٢ ــ التعويضات :

كانت التعويضات ذات الطبيعة الاقليمية الاسلوب الشائع فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، للحفاظ على توازن القوى ، الذى كان لابد له من أن يضطرب من جراء التوسع الاقليمى لدولة واحدة . وقد اعترفت معاهدة أوترخت التى عقدت فى عام ١٧١٣ فى نهاية حرب الوراثة الاسبانية (١) لأول مرة ، بمبدأ توازن القوى عن طريق التعويضات الاقليمية . فقد نصت المعاهدة على تقسيم معظم الممتلكات الاسبانية فى أوربا وفى المستعمرات بين أسرتى هابسبورج (٢)

---

(١) كانت اوروبا تنتظر فى عهد شارل الثانى ملك اسبانيا ( ١٦٦٥ ــ ١٧٠٠ ) موت الملك الذى لاوريث له على العرش لاقتسام مملكته التى تطمع فيها كل من فرنسا والنمسا وبافاريا . وقد عقدت معاهدات سرية لهذا الاقتسام . لكن شارل أوصى قبل موته وبرضاء شعبه بانتقال العرش وكل ممتلكاته الى فيليب دوق انجو حفيد لويس الرابع عشر ملك فرنسا الذى اصبح ملكا على اسبانيا فى عام ١٧٠٠ . لكن هذا ادى الى حرب الوراثة الاسبانية التى انتهت بمعاهدة اوترخت التى قضت بانتزاع الممتلكات الاسبانية فى أوربا وفى الخارج منها ، لتصبح بعد ذلك من الدول الضعيفة .

(٢) الأسرة المالكة التى حكمت الامبراطورية الرومانية المقدسة ثم الامبراطورية النمسوية ابتداء بأول امبراطور رودلف فى عام ١٢٧٣ وانتهاء بآخر امبراطور فرنسوا جوزيف فى عام ١٩١٨ .

( المعرب )

والبوربون (١) حفظا « للتوازن الدولى فى أوربا » على حد تعبير المعاهدة.

ولا ريب فى أن القسمات الثلاث لبولنده فى اعوام ١٧٧٢ و ١٧٩٣ و ١٧٩٥ ، والتى ترمز الى حد ما الى نهاية الفترة التاريخية لتوازن القوى ، لاسباب سندرسها فيما بعد ، تؤكد تطبيق مبدأ التعويضات عليها . اذ لما كان التوسع الاقليمى على حساب بولنده من جانب اى من الدول الثلاث ذات المصلحة ، وهى النمسا وبروسيا وروسيا ، سيحرم الدولتين الاخريين ، ويثير الاضطراب فى التوازن الدولى ، فقد اتفقت الدول الثلاث على اقتسام بولنده فيما بينها ، بطريقة تضمن ان يكون توزع السلطان بين الدول الثلاث بعد الاقتسام معادلا ماكان عليه قبلها . وقد نصت المعاهدة التى عقدت بين النمسا وروسيا فى عام ١٧٧٢ على ان « التوسع سيكون متعادلا » بين الدولتين بحيث لاتنال احداهما مساحة اكبر مما تناله الاخرى .

وكان خصب التربة ، وعدد السكان ونوعيتهم ، من المقاييس الوضعية ، التى تستخدم فى تقرير الزيادة فى السلطان الذى تكتسبه الدولة الواحدة من جراء حصولها على أراض جديدة ، وبينما كان هذا المعيار قد استخدم بصورة فجة فى القرن الثامن عشر فان مؤتمر فيينا فى عام ١٨١٥ (٢) أدخل اصلاحات على سياسة التعويضات عن طريق تعيين لجنة احصائية مهمتها تقويم الاقاليم بمعايير للكم والكيف وطراز السكان .

واستخدم مبدأ التعويضات من جديد فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين ، وبصورة متعمدة ومدروسة فى توزيع المستعمرات ، ووضع الحدود لمناطق النفوذ الاستعمارية وشبه الاستعمارية . وكانت افريقيا بوجه خاص فى غضون هذه الفترة هدفا لمعاهدات عدة حددت مناطق النفوذ فيها بين الدول الاستعمارية الكبيرة. وتم تخطيط مناطق النفوذ فى الحبشة لتسوية التنافس عليها بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا على غرار تقسيم بولنده ، وذلك فى معاهدة عام ١٩٠٦،

---

(١) الأسرة المالكة التى حكمت فرنسا ثلاث قرون ابتداء بهنرى الرابع فى عام ١٥٨٦ وانتهاء بلويس السادس عشر الذى أعدمته الثورة عام ١٧٩٣ .

(٢) مؤتمر الصلح الذى عقد بعد انتهاء عهد نابليون واشتركت فيه دول أوربا كلها .
( المعرب )

التى قسمت البلاد الى ثلاث مناطق للنفوذ ، لاقامة توازن للقوى فى المنطقة بين الدول الثلاث المعنية. وأدت المنافسة كذلك بين بريطانيا وروسيا على ايران الى المعاهدة الانجليزية الروسية لعام ١٩٠٧ ، التى أقامت منطقتى نفوذ للفريقين المتعاقدين فيها ، ومنطقة محايدة ، لا ينازع السلطان الايرانى فيها منازع . ولا ينطوى التعويض هنا على التسليم الفورى بالسيادة الاقليمية على أية أرض ، وانما ينطوى على الاحتفاظ ، لمنفعة دولة واحدة معينة ليس الا ، ببعض الاقاليم بقصد الاستغلال التجارى ، والتسلل السياسى والعسكرى ، وفرض السيادة المطلقة فى النهاية ، وهذا يعنى أن هذه الدولة المعينة تصبح صاحبة الحق ، دون أن تفرض سيادتها الكاملة على الأرض المعينة ، بالعمل ضمن منطقة نفوذها . دون أية معارضة أو منافسة من أية دولة أخرى .. ومن حق الدولة الأخرى ، ان تطالب فى منطقة نفوذها الخاصة بها بنفس الامتناع عن المعارضة أو المنافسة من جانب الدولة الاولى .

ولايغيب مبدأ التعويض في الحالات التى لايطبق فيها بوضوح ، عن الترتيبات السياسية الاقليمية أو غيرها ، التى يتم اجراؤها ضمن نطاق توازن القوى . وان كان لايتخذ ذلك الشكل الصريح الذى اشرنا اليه آنفا ، فعلى أساس هذا النظام ، لاتوافق اية دولة ، على التنازل لدولة أخرى ، عن أية مزايا وفوائد سياسية ، دون ان تتوقع ، سواء أكان توقعها قائما على أسس سليمة أم لا ، الحصول على مزايا وفوائد مماثلة من الجانب الثانى . وليست المساومة في المفاوضات الدبلوماتية التى تؤدى الى الحلول السياسية الوسط ، الا تطبيق مبدأ التعويض فى صوره العامة الشاملة ، وهى فى هذه الحالة مرتبطة ارتباطا عضويا سليما بتوازن القوى .

### ٣ ـ التسلح :

يعتبر التسلح الاداة الرئيسية التى تحاول أية دولة عن طريقها وبما يقع تحت تصرفها من قوى ، الحفاظ على التوازن القائم للقوى ، أو اعادة فرضه . وليس السباق على التسلح الذى تحاول الدولة (أ) ان تحافظ عن طريقه ، على موازنة قواها وسلاحها مع الدولة (ب) ، أو التفوق عليها ، الا الاداة النموذجية لتوازن دائم الحركة ومفتقر الى الاستقرار فى السلطان . ويؤدى هذا السباق بصورة حتمية الى نتائج تزيد باستمرار من أعباء الاعداد العسكرى الذى يبتلع حصة تتزايد باستمرار من الموازنة القومية ، ويخلق مخاوف وشكوكا وافتقارا الى الأمن مستمرة التزايد -

ولا ريب فى أن الوضع الذى سبق الحرب العالمية الأولى، والتنافس البحرى بين المانيا وبريطانيا ، والمنافسة بين جيوش المانيا وفرنسا ، الا امثلة على هذا الوضع ٠

ولا ريب فى أن ادراك هذه الاوضاع وما يماثلها ، هو الذى ادى منذ انتهاء حروب نابليون ٠ الى محاولات متكررة ، لخلق توازن مســـتقر فى القوى ٠ فى حالة تعذر فرض سلام دائم ، وذلك بواسطة النزع النسبى لأسلحة الدول التى تجرى المقارنة بينها ٠ ويشبه أسلوب تثبيت توازن القوى عن طريق الخفض النسبى للسلاح ، الى حد كبير أسلوب التعويضات الاقليمية ٠ ويتطلب كلا الاسلوبين تقويما كميا للنفوذ الذى يفرضه هذا الاجراء على السلطان النسبى لكل دولة على انفراد ، وقد أدت المتاعب فى تحقيق مثل هذا التقويم الكمى ، كالمقارنة مثلا بين قوة الجيش الفرنسى الحربية فى عام ١٩٣٢ ، بالقوة العسكرية التى ينتظر أن تحققها طاقات المانيا الصناعية ، الى فشل جميع المحاولات التى بذلت لخلق توازن مستمر للقوى عن طريق نزع السلاح ٠ وقد تكون معاهدة واشنطن البحرية التى عقدت فى عام ١٩٢٢ ، هى المثل الوحيد لنجاح هذا الاسلوب ، اذ اتفقت بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وفرنسا وايطاليا على تخفيضات نسبية فى السلاح البحرى لهذه الدول كلها ٠ على أى حال ، يجب أن يلاحظ ، بان هذه المعاهدة كانت جزءا من تسوية سياسية واقليمية شاملة فى المحيط الهادى ، هدفت الى استقرار علاقات السلطان فى تلك المنطقة على أساس التفوق الانجليزى ـ الامريكى فيها ٠ وسنعود الى بحث مشكلة نزع السلاح بكثير من الاسهاب والتفصيل فى الفصل الثـــالث والعشرين من هذا الكتاب ٠

## ٤ ـ الأحلاف :

لا تمثل أبرز المظاهر على الصعيد التاريخى لتوازن القوى، فى التكافؤ الذى يقوم بين دولتين معزولتين ، بل فى العـلاقات التى تقوم بين دولة وأخرى أو بين حلف من الدول وحلف آخر ٠

### (أ) الاحلاف مقابل السيطرة العالمية :

بالرغم من الحقيقة الواقعة ، وهى ان توازن القوى ، كالنتيجة الطبيعية والحتمية للصراع على السلطان ، قديم قدم التاريخ السياسى نفسه ، فان الانعكاسات النظرية المنظمة لهذه الحقيقة ، شرعت ابتداء من القرن السادس

عشر ، ووصولا الى الذروة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فى اعتبار توازن القوى بوجه عام الاداة الواقية على صورة حلف لعدد من الدول ، تتوق الى الحفاظ على استقلالها ضد أطماع دولة اخرى فى السيطرة العالمية كانت تسى فى تلك الأيام ، بالملكية الراغبة فى السيطرة على العالم . فالدولة (ب) ، وقد أضحت مهددة تهديدا مباشرا من الدولة (أ) تعمل على التحالف مع دول اخرى تتعرض للتهديد نفسه، كدول(ج) و (د) و (هـ)، لاحباط مشاريع الدولة المهددة .

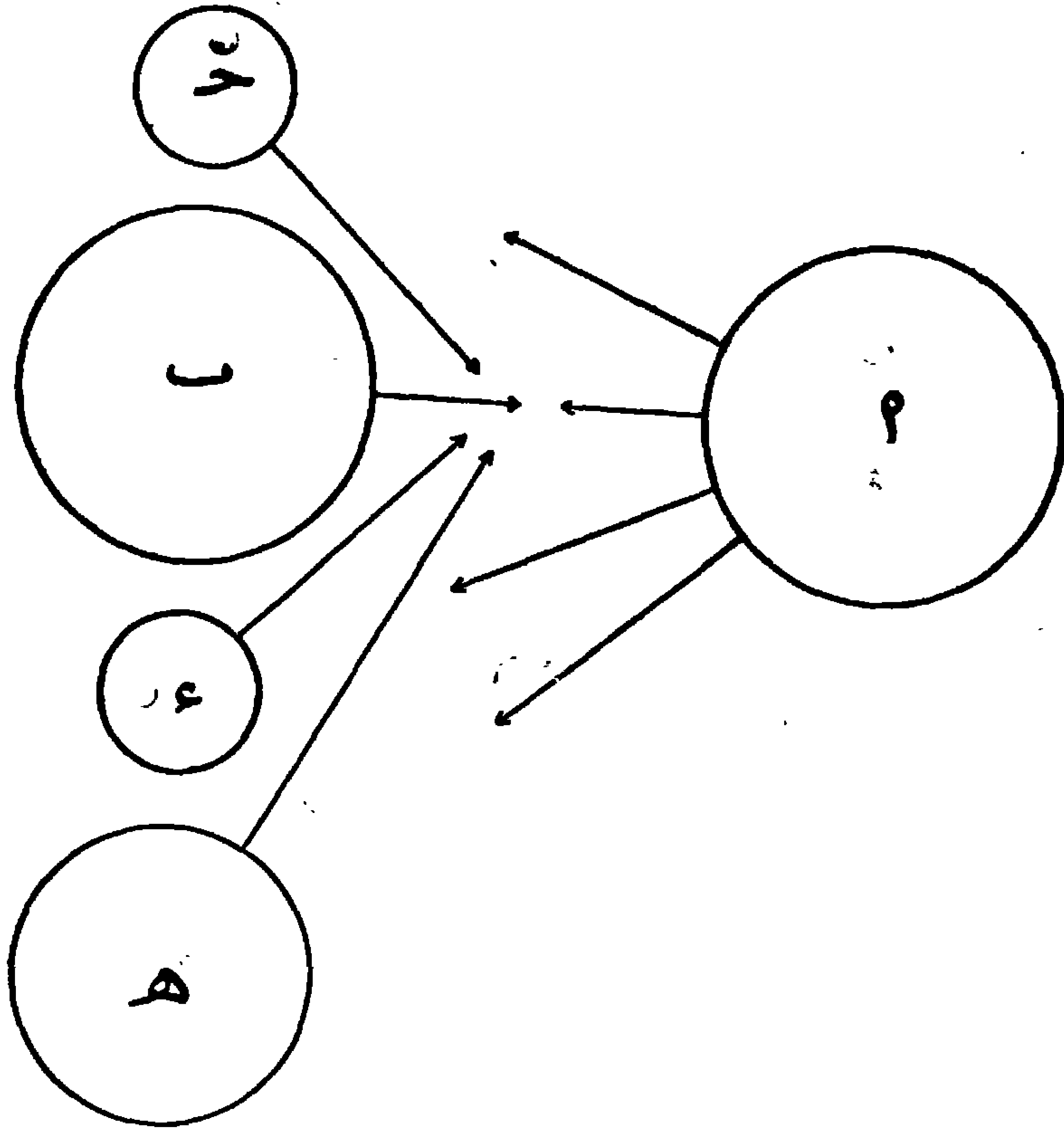
وكان فرانسيس بيكون (Francis Bacon) (١) أول من ادرك بعد المؤرخين والسياسيين الفلورنسيين البارزين روسيللىRuocellai(٢) وجويكارديني (Guicciardini) (٣) ، جوهر توازن القوى عن طريق الاحلاف ، فهو يقول فى مقاله عن « الامبراطورية » ما نصه :

« فليس فى الامكان اولا ، وضع قاعدة عامة ، بالنسبة الى الدول المجاورة ، مهما اختلفت الأوضاع والحالات ، سوى تلك التىتقول : ان على الأمراء أن يظلوا يقظين ساهرين ، حتى يحولوا دون افراط احدى جاراتهم فى النمو ، اما عن طريق التوسع فى اراضيها ، أو تعزيز تجارتها ، أو الاستيلاء على بعض المنافذ والطرق الأساسية بحيث تصبح مصدر ازعاج لهم . وكانت مثل هذه اليقظة قائمة فى عهد الثالوث الملكى الذى مثله هنرى الثامن ملك انجلترا (٤) ، وفرنسوا الاول ملك فرنسا (٥) ، والامبراطور شارل الخامس ( شارلكان ) (٦) ، بحيث لايستطيع أى منهم أن يكسب شبرا واحدا من الأرض ، الا ويسارع الآخران الى اعادة التوازن اما عن طريق افادة اتحاد تعاونى ( كونفيداريشين ) أو عن طريق الحرب اذا تطلب الأمر ، ولا يقبلان باى سلام على حساب مصالحهما . ولم تكن العصبة التى تألفت فى ايطاليا ، والتى وصفها جويكارديني بأنها مبعث الأمن لايطاليا ، وضمت فرديناندو ملك نابولى ، وافراد اسر لورنزو ، والمديشى ، وسفورزا من امراء فلورنسة وميلان الا صورة من صور هذه الأحلاف » .

---

(١) فرانسيس بيكون ( ١٥٦١ ـ ١٦٢٦ ) ـ فيلسوف انجليزى
(٢) برنارد روسيللى ( ١٤٤٩ ـ ١٥١٤ ) ـ مؤرخ دبلوماتى ـ ايطالى .
(٣) فرانشيسكو جويكارديني ( ١٤٨٣ ـ ١٥٤٠ ) ـ مؤرخ دبلوماتى ايطالى . تتلمذ على يدى مكيافلى . وقد عرف بالتاريخ الذى وضعه عن عهد الحروب الايطالية ( ١٤٩٢ ـ ١٥٣٤ ) .
(٤) هنرى الثامن ملك انجلترا بين عامى ١٥٠٩ و ١٥٤٧ .
(٥) فرانسوا الأول ملك فرنسا بين عامى ١٥١٥ و ١٥٤٧ .
(٦) شارل الخامس ـ امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة بين عامى ١٥١٩ و ١٥٥٨ وملك اسبانيا بين عامى ١٥١٦ و ١٥٥٨

( المعرب )




وتعتبر الاحلاف التى عقدها فرنسوا الأول ملك فرنسا مع هنرى الثامن ملك انجلترا ، ومع سلطان تركيا ، للحيلولة بين شارل الخامس ، امبراطور آل هابسبرج ، وبين تثبيت دعائم امبراطوريته وتوسيعها أول نموذج عصرى على نطاق واسع ، لتوازن القوى ، بين حلف من الدول ، وبين دولة واحدة ، مصممة على اقامة سيطرة عالمية ، ومثل لويس الرابع عشر ملك فرنسا فى النصف الثانى من القرن السابع عشر ، الدور الذى كانت اسرة هابسبورج ، تؤديه من قبل ، مما استثار رد فعل مماثل لدى الدول الأوربية • وقد تألفت الاحلاف متخذة من انجلترا وهولنده قاعدتيهما وغرضها حماية الدول الاوربية من السيطرة الفرنسية ، واقامة توازن جديد للقوى بين فرنسا وبقية انحاء أوربا •

وتعرض الحروب التى شنت على فرنسا فى عام ١٧٨٩ وضد نابليون الصورة نفسها ، صورة الدولة القوية الواحدة التى تهدف الى السيطرة العالمية ، والتى تعترضها مجموعة من الدول ، تسعى الحفاظ على

استقلالها • وقد أعلن البيان الذى أصدره الحلف الذى تأسس فى عام ١٧٩٢ للشروع فى هذه الحروب ان ليس فى وسع أية دولة تهتم بالحفاظ على توازن القوى فى أوربا ، ان تنظر بدون اكتراث الى فرنسا • التى كانت تؤلف فى يوم ما عنصرا مهما فى هذا التوازن العظيم • وقد تغلبت عليها الاضطرابات الداخلية ، وسادتها مخاوف الفوضى والافتقار الى الأمن بعد أن حطمت وجودها السياسى • وعندما اقتربت هـــذه الحروب من نهايتها ، اعلن ميثاق باريس فى الثـــالث والعشرين من ابريل عام ١٨١٤ أن هدف الدول المتحالفة « انهاء ما تعانيه أوربا من شقاء ، وضمان الراحة والهدوء لها ، عن طريق التوزيع العادل للقوى ، بين الدول التى تؤلفها » أى عن طريق التوزيع الجديد للقوى فيها • وكانت الاحلاف التى خاضت غمار الحرب العالمية الثانية ضد المانيا واليابان ، مدينة بوجودها ، لنفس مشاعر الخوف التى أحست بها جميع الدول الأعضاء فيها ، من السياسات الامبريالية التى تتبعها الدولتان ، ولذا فقد سارت على هدف واحد ، وهو الحفاظ على استقلالها فى ميزان جديد للقوى • وقد سارت الاحلاف الغربية وسياسات التسلح الغربى منذ اخريات الاربعينات على سياسة العمل لتحقيق هدف واحد وهو وقف التوسع الامبريالى للاتحاد السوفياتى عن طريق خلق ميزان عالمى جديد للقوى •

**(ب) الموازنات مقابل الاحلاف المضادة :**

لعل الصراع بين الاحلاف الدولية التى تدافع عن استقلال أعضائها ضد فاتح محتمل واحد ، هو ابرز الصور الناتجة عن تصـــارع القوى وتوازنها • فوجود حلفين متعارضين يسير الواحد منهما او كلاهما معـــا على سياسة متابعة الاهداف الامبريالية ، وحماية استقلال اعضــــاء كل منهما ضد الاطماع الاستعمارية عند الحلف الآخر ، هو الصورة المتكررة الظهور فى نظام توازن القوى •

فهناك امثلة بارزة فى التاريخ على هذه الاحلاف المتعارضة ، كالاحلاف التى خاضت غمار حروب الثلاثين سنة بقيادة فرنسا والسويد من ناحية وقيادة النمسا من الناحية الاخرى • وكان كل حلف منها يسعى لتحقيق الاهداف الامبريالية ، لكل من السويد والنمسا من الناحية الاولى والحد من مطامع الجانب الآخر من الناحية الثانية • وقد حاولت المعاهـــدات العديدة ، التى هدفت الى استقرار الاوضاع فى أوربا بعد حروب الثلاثين سنة ، ايجاد توازن للقوى يساعد على هذا الاستقرار • وكانت الغاية من حروب الاحلاف التى شغلت الفترة بين معاهدة اوترخت فى عام ١٧١٣ ،

وتقسيم بولندة الاولى فى عام ١٧٧٢ ، الحفاظ على التوازن الذى أقرته معاهدة اوترخت ، والذى زعزعه تدهور سلطان السويد كدولة اوربية قوية ، وبروز قوى جديدة تمثلها بروسيا وروسيا وبريطانيا · ولقد اذهلت التبدلات المتكررة فى الاحلاف ، حتى عندما كانت الحرب دائرة الرحى ، المؤرخين ، وجعلت القرن الثامن عشر يبدو فى مظهر الذى لامبادىء له ، والخالى من جميع الاعتبارات الخلقية · ولا ريب فى ان خطبة واشنطن الوداعية التى وجهها الى الشعب الامريكى ، كانت تهدف الى تحذيره من هذا الطراز من السياسة الخارجية ·

لكن هذه الفترة التى ازدهرت فيها هذه السياسة الخارجية بالذات كانت العصر الذهبى من الناحيتين النظرية والتطبيقية لتوازن القوى · ولا ريب فى ان معظم ماكتب عن توازن القوى ، ظهر فى هذه الفترة بالذات التى كان أمراء أوربا وملوكها فى ابانها ، ينظرون الى توازن القوى كالمبدأ الاسمى الذى يوجه سلوكهم وتصرفاتهم فى الشئون الخارجية · ومن الصحيح ان يقال ، ان هؤلاء الامراء ، سمحوا لهذه النظرية فى ان توجههم ليفيدوا منها فى حماية مصالحهم · وكان من الحتمى ، أنهم بعملهم هذا ، قد يتحولون من جانب الى جانب ، وقد يتخلون عن حلفائهم القدماء للدخول فى احلاف جديدة ، عندما يتبين لهم ان توازن القوى قد اضطرب ، وان الحاجة باتت ماسة الى توزيع جديد لتحالف القوى لاعادة ذلك التوازن · ولا ريب فى ان السياسة الخارجية ، كانت فى تلك الآونة ، ملهاة للملوك ، لا يحملونها على محمل الجد ، الا كمقامرة او لعبة يلعبونها ، لاهداف محددة كل التحديد وتخلو من اية مبادىء سامية ومتفوقة مهما كان شكلها ·

ولما كانت هذه هى طبيعة السياسات الدولية ، فان كل ما يبدو الآن وعلى سبيل الرجوع بالصورة الى الوراء ، كخديعة لا اخلاقية ، لم يكن آنذاك أكثر من مجرد مناورة كيسة متأنقه ، بل خطة جريئة ، او حركة تكتيكية بارعة ، وكانت جميع هذه المناورات والخطط والحركات ، تنفذ طبق قواعد مقررة يعتبرها جميع اللاعبين ملزمة لهم ، وكان توازن القوى فى تلك الايام ، مسألة من مسائل العشق لا من مسائل اللااخلاقية ، وكانت القواعد الفنية لفن السياسة هى معاييرها الوحيدة ، وكان ما تمتاز به من مرونة لعلها مزيتها الوحيدة ، من الناحية الفنية ثمرة عدم التقيد بالاعتبارات الاخلاقية ، كالصدق والوفاء والاخلاص ، مما يؤلف عيبا أخلاقيا يستحق منا كل تثريب وملامة ·

وكانت الدول الاوربية منذ بداية نظام الدولة الحديثة فى نهاية القرن

الخامس عشر حتى انتهاء الحروب النابوليونية فى عام ١٨١٥ ، العناصر الفعالة فى توازن القوى • وكانت تركيا هى الحالة الشاذة الوحيدة • وكانت الاحلاف والاحلاف المضادة تشكل وتحل ، للحفاظ على التوازن أو لاعادة فرضه • وشهد القرن الذى بدأ بعام ١٨١٥ وانتهى بنشوب الحرب العالمية الاولى ، توسعا متدرجا للتوازن الاوربى ، متحولا بذلك الى نظام عالمى شامل • وفى وسع الانسان ان يقول ان هذه الفترة ابتدأت برسالة الرئيس الامريكى مونرو الى الكونجرس فى عام ١٨٢٣ ، متضمنة ما سمى بمبدأ مونرو • فلا ريب فى ان الرئيس الامريكى باعلانه الاستقلال السياسى المتبادل لكل من أوربا والنصف الغربى من العالم ، وبتجزئته الكرة الارضية الى نظامين سياسيين ، قد وضع الأسس المبدئية لتحويل التوازن الاوربى للقوى الى نظام للتوازن العالمى الشامل •

وقد صور جورج كانينج وزير خارجية بريطانيا فى الخطاب الذى القاه فى مجلس العموم فى الثانى عشر من ديسمبر عام ١٨٢٦ ، هذا التحول للمرة الاولى تصويرا واضحا ، مجسدا اياه بشكل بارز ، اذ كان هذا الوزير قد تعرض للنقد الشديد من جراء اعلانه الحرب على فرنسا لاعادة التوازن الدولى ، الذى كانت فرنسا قد أزعجته بغزوها اسبانيا • وأراد كانينج اسكات ناقديه ، فصاغ نظرية جديدة للتوازن الدولى ، اذ ادخل جمهوريات أمريكا اللاتينية الحديثة التحرر ، عن طريق اعتراف بريطانيا باستقلالها ، كعناصر فعالة فى ميزان القوى وراح يقول :

« ولكن الم تكن هناك وسائل اخرى غير الحرب لاعادة توازن القوى ؟ وهل يؤلف توازن القوى معيارا ثابتا لا يتحول ولا يتغير ؟ او لا يكون معيارا دائم التغير ، نتيجة ما يطرأ على الحضارة من تقدم ، وميلاد دول جديدة ، تحتل مكانها فى المجتمعات السياسية المستقرة والثابتة ؟ فقبل قرن من الزمن ، كانت فرنسا واسبانيا وهولندة والنمسا وانجلترا هى التى تقرر توازن القوى فيما بينها • ولم تمض سنوات ، حتى كانت روسيا تحتل مكانتها البارزة فى السياسات الأوربية • ثم انقضت سنوات اخرى ، وظهرت بروسيا لا كمجرد دولة ثانوية ، بل دولة متفوقة لها قوتها ووزنها • وهكذا بينما ظل ميزان القوى على حاله من ناحية المبدأ ، نراه يواصل التكيف والتبدل ، بحيث اصبح اكثر تنوعا واوسع شمولا • فقد توسعت هذه السبل بالنسبة الى عدد الأثقال التى تتحول الى هذه الكفة او تلك من الميزان ••• اذن الم تكن هناك طريقة اخرى للمقاومة الا بالهجوم المباشر على فرنسا ، او بحرب تدور على ارض اسبانيا نفسها ؟ وما الموقف اذا تمكنا من جعل مركز اسبانيا غير مؤذ لنا اذا وقع فى أيد تنافسنا ، ولا قيمة له بالنسبة الى هؤلاء المنافسين ؟ أولا يمكن الحصول على تعويض عن الاهانة •• بسبيل افضل تكيفا مع الوقت الحاضر ؟ ولو قامت فرنسا باحتلال اسبانيا ، أمن الضرورى ، تجنبا لنتائج ذلك الاحتلال ، ان نفرض حصارنا على قادش ؟ لا • انا انظر الى

**الوضوع من زاوية أخرى ، وارى ، مادة للتعويض فى نصف آخر من العالم ٠ ولما كنا نتصور اسبانيا على النحو الذى عرفها فيه أسلافنا ، فقد قررت انه اذا كان لا بد لفرنسا من احتلال اســبانيا ، فانها يجب ان تكون اسبانيا « بدون مستعمراتها فى الغرب » ٠ وقد استنفرت العالم الجديد الى الوجود ، لأحقق عن طريقه التوازن الذى اضطرب فى العالم القديم (١) » ٠**

وقد استكمل هذا التطور فى طريق تحقيق توازن عالمى للقوى ، عن طريق الاحلاف والاحلاف المضادة سيره فى الحرب الكونية الاولى ، التى اشتركت فيها تقريبا ، جميع دول العالم ، اشتراكا فعليا اما الى هذا الجانب أو ذاك ٠ ولا ريب فى ان تسمية تلك الحرب بالعالمية ، يشير الى استكمال هذا التطور وتمامه ٠

وكانت الجذور المسببة للحرب العالمية الاولى ، مخالفة لاســـباب الحرب الثانية ، فى الخوف من اضطراب التوازن الدولى للقوى فى اوربا ، فى منطقتين رئيسيتين هما البلقان وبلجيكا ٠ فلقد وجدت بلجيكا هـــذه نفسها على الحدود الشمالية الشرقية فى فرنسا ، تتولى حمـاية المداخل الشرقية لقناة المانش ٠ وقد أضحت محور الاهتمام فى تنافس عالمى ضخم دون ان تكون لديها القوة الكافية للاسهام اسهاما فعليا فى هذا التنافس٠ وكان استقلال بلجيكا امرا لا بد منه لتوازن القوى فى اوربا ، نظرا لأهميته كمحور من محاور السلطان ، اذ أن قيام أى من الدول الاوربية العظمى ، لضمها اليها ، لابد وان يزيد فى سلطان تلك الدولة زيادة هائلة بحيث تصبح خطرا يهدد أمن الدول الاخرى ٠ وقد ادركت جميـع الدول هذه الحقيقة منذ اللحظة التى نالت بلجيكا فيها استقلالها ، بمساعدة بريطانيا العظمى والنمسا وروسيا وبروسيا وفرنسا ٠ وكانت هذه الدول قد اجتمعت فى مؤتمر عقدته فى لندن واعلنت فى التاسع عشر من فبراير عام ١٨٣١ ان « من حقها كما ان الاحداث تفرض عليها ، أن تتأكد من ان المقاطعات البلجيكية وقد استقلت لن تؤثر على السلامة العامة لأوربا ، ولن تخلق أى اضطراب فى توازن قواها » (٢) ٠

وقد وقعت الدول الخمس المعنية الحاقا بهذه المعاهدة ، على معـاهدة أخرى فى عام ١٨٣٩ ، اعلنت فيها « استقلال بلجيكا وحيادها الدائم » ، فى ظل ضمانة جماعية من الدول الموقعة الخمس ٠ وكان القصد من هذا

---

(١) خطب الراتب أونورابل جورج كايتننج ( لندن ١٨٣٦ ) المجلد السادس ص ١٠٩ ــ ١١١٠

(٢) بروتوكولات مؤتمرات لندن بالنسبة الى القضايا البلجيكية «١٨٣٠ــ١٨٣١» ص ٦٠ ٠

البيان ، الحيلولة الى الابد دون اشتراك بلجيكا ، الى أى جانب من الجوانب فى التوازن الاوربى للقوى ، وكان انتهاك الألمان لحياد بلجيكا فى عام ١٩١٤ هو الذى جسد الخطر على التوازن الدولى للقوى من جانب المانيا وهو الذى برر لبريطانيا العظمى الاشتراك فى الحرب الى جانب فرنسا وروسيا وحلفائهما ٠

وقد تزامن اهتمام النمسا وبريطانيا وروسيا بالحفاظ على توازن القوى فى البلقان مع مالحق بالسلطان التركى فى تلك المنطقة من ضعف٠ وقد خاضت فرنسا وبريطانيا حرب القرم بين عامى ١٨٥٤ و ١٨٥٦ الى جانب تركيا ضد روسيا ، للحفاظ على التوازن الدولى فى البلقان ٠ وكانت معاهدة التحالف التى وقعت فى الثالث عشر من مارس عام ١٨٥٤ قد أعلنت ان « وجود الامبراطورية العثمانية فى حدودها الحالية يعتبر أمرا فى منتهى الاهمية لتوازن القوى بين دول أوربا » ٠ وكانت الحروب والمنافسات اللاحقة ولا سيما فى الاحداث التى أدت الى مؤتمر برلين فى عام ١٨٧٨ ، وحروب البلقان فى عامى ١٩١٢ و ١٩١٣ ، قد نشأت عن الخوف من ان تتمكن احدى الدول التى يهمها البلقان من الحصول على مزيد من السلطان فى تلك المنطقة ، بالنسبة الى سلطان الدول الاخرى المعنية بالمنطقة ٠

وازدادت أهمية توازن القوى فى البلقان فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية مباشرة ، اذ كان التحالف الثلاثى بين النمسا وألمانيا وايطاليا ، متوازنا تقريبا مع الاتفاق الثلاثى بين فرنسا وروسيا وبريطانيا فان الكتلة الدولية التى كانت ستكسب مزية حاسمة فى البلقان ، كان لابد وان تحقق فائدة ضخمة فى الميزان الدولى الشامل للقوى فى اوربا ٠ وكان هذا الخوف هو الذى حفز النمسا فى يوليو عام ١٩١٤ على محاولة تسوية حساباتها مع دولة الصرب مرة والى الابد ، والذى دفع المانيا الى مساعدة النمسا فى مشروعها هذا بلا قيد او شرط ٠ ولا ريب فى ان الخوف نفسه ، هو الذى حمل روسيا على المسارعة الى نصرة دولة الصرب ، ودفع فرنسا الى الهروع لمساعدة روسيا ٠ ولا ريب فى ان قيصر روسيا كان موفقا كل التوفيق فى تلخيصه للوضع فى البرقية التى بعث بها الى جورج الخامس ملك انجلترا فى الثانى من اغسطس عام ١٩١٤ ، عندما ذكر أن تغلب النفوذ النمسوى على صربيا « سيقلب التوازن الدولى فى البلقان رأسا على عقب ، وهو التوازن الذى يهم امبراطوريتى كما يهم جميع الدول التى ترغب فى الحفاظ على توازن القوى فى أوربا ٠٠ وانى لا أشك لحظة واحدة

فى ان بلادكم ستساعد فرنسا وروسيا فى سعيهما للحفاظ على التوازن الدولى فى أوربا » (١) ٠

وحافظت فرنسا بعد الحرب العالمية الاولى على احلافها الدائمة مع بولندة وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ورومانيا ، واقامت فى عام ١٩٣٥ حلفا ، مع الاتحاد السوفياتى ، لم يوضع موضع التنفيذ على أى حال ، ويمكن فهم هذه السياسة على انها من سياسات التوازن الدولى الوقائية ، التى توقعت عودة المانيا الى البروز ، وحاولت الحفاظ على الوضع القائم الذى خلقته فرساى ، لمواجهة مثل هذا الاحتمال ٠ وكان القصد من تشكيل حلف بين المانيا وايطاليا واليابان فى عام ١٩٣٦، اطلق عليه اسم المحور، مواجهة الحلف بين فرنسا ودول أوربا الشرقية ، وتجميد الاتحاد السوفياتى فى الوقت نفسه ٠

وهكذا تقف الفترة بين الحربين العالميتين فى الواقع تحت تأثير توازن القوى عن طريق الاحلاف والاحلاف المضادة ، بالرغم من أن هذا المبدأ كان من الناحية النظرية قد أبطل ليحل محله مبدأ آخر هو مبدأ السلامة الجماعية ممثلة فى عصبة الامم ٠ لكن مبدأ السلامة الجماعية لم يبطل فى الواقع ، وكما سنرى بكثير من التفصيل فيما بعد مبدأ توازن القوى ، وانما راح يؤكده ، فى شكل تحالف عالمى ضد أى معتد محتمل ، على اعتبار ان مثل هذا التحالف لابد وأن يكون متفوقا من ناحية القوة على سلطان أى معتد متوقع ٠ لكن السلامة الجماعية أو الامن الجماعى ، يختلف على أى حال عن توازن القوى ، عن طريق مبدأ الترابط الذى يتم تشكيل الحلف على اساسه ٠ فأحلاف توازن القوى ، تؤلف من دول معينة على أساس فردى ، ضد دول مفردة أو ضد حلف يضمها ، على اساس ما تعتبره هذه الدول فرادى ، مصالح قومية فردية ، خاصة بها ٠ أما المبدأ المنظم للأمن الجماعى ، فهو يعنى احترام الالتزامات الاخلاقية والقانونية باعتبار أى هجوم تقوم به أية دولة على أية دولة مشتركة فى حلف ، كهجوم على جميع الدول الاعضاء فى ذلك الحلف ٠ يضاف الى هذا ان المفروض فى مبدأ الأمن الجماعى ان يطبق بصورة آلية رتيبة ، أى ان يؤدى العدوان الى عمل الحلف المضاد فورا ، والى قيامه بحماية السلام والأمن بمنتهى الكفاية المعقولة ٠ وتكون الاحلاف فى نظام توازن القوى من الناحية الثانية غير

---

(١) الوثائق البريطانية الرسمية عن أسباب الحرب (١٨٩٨–١٩١٤) — (لندن مطبعة الحكومة ١٢٦ ) ٠ الجزء التاسع ٠ ص ٢٧٦ ٠

مؤكدة على الغالب من ناحية عملها الفعلي ، طالما انها تعتمد على الاعتبارات السياسية لكل دولة على انفراد . ولا ريب في ان خروج ايطاليا على الحلف الثلاثي في عام ١٩١٥ ، وانحلال نظام الاحلاف الذى أقامته فرنسا بين عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٩ ، يشرحان هذا الضعف في تطبيق توازن القوى .

### ٥ ـ من يحفظ التوازن ؟

ألف التاريخ الغربي ان يحقق توازن القوى عن طريق الأحلاف وهنا لابد من التمييز بين شكلين محتملين من أشكال هذه الاحلاف ،ولو شئنا أن نستعمل مجاز التوازن ، فان هذا النظام سيتألف من كفتين ، توجد في كل منهما دولة أو مجموعة دول ، تسير على نفس السياسة ، سواء أكانت سياسة الوضع القائم أم امبريالية توسعية . ولا ريب في ان دول أوربا القارية قد طبقت توازن القوى بهذه الطريقة وبصورة عامة .

ولكن النظام قد يتألف من كفتين يضاف اليهما عنصر ثالث ، هو القابض على الميزان او الحافظ للتوازن . ولا يكون هذا الحافظ للتـــوازن مرتبطا دائما بسياسات مقررة لدولة واحدة او مجمـوعة من الدول . ويكون هدفه ضمن اطار النظام دائما الحفاظ على التوازن دون الاهتمام بالسياسات المحددة التي يحققها.وسيلقى هذا الحافظ، بثقله نتيجة هذه السياسة ، في هذا الجانب مَن الميزان حينا ، وفي الجانب الآخر منه حينا آخر يوجهه اعتبار واحد ليس الا ، وهو الوضع النسبي للميزان . فهو يلقي بثقله دائما في الجانب المرتفع من الميزان ، ليثقله . وقد يغدو في فترة قصيرة من الزمن والحالة هذه صديقا وعدوا لجميع الدول الكبرى ، هذا اذا هددت هذه الدول توازن القوى عن طريق الاقتراب من نقطة التفوق على الدول الاخرى ، أو أصبحت مهددة من غيرها من الدول الساعية الى تحقيق هذا التفوق . وفي الوقت الذى لا تكون فيه للمحافظ للتـــــوازن صداقات دائمة ، فهو لا يتعرض لعداوات دائمة أيضا .

ويكون الحافظ للتوازن في وضع من « العزلة الرائعة » . فهو معزول باختياره اذ في الوقت الذى تتنافس فيه الكفتان على اضافة ثقله الى ثقلهما لتحقيق الترجيح اللازم لأى منهما لتأمين النجاح ، فان عليــه ان يرفض الدخول في علاقات دائمة مع أى منهما. وعليه أن يظل واقفا في منتصف الميزان ، مراقبا بكثير من الحياد ، رؤية أى من الـــكفتين ينتظر أن ترجح كثيرا ، ليلقي بثقله في الجانب الآخر ، لضمان بقاء التوازن . وتكون عزلته رائعة ، اذ لما كان تأييده او الضن به يعتبر عاملا حاسما في الصراع من اجل

السلطان ، فان سياسته الخارجية ، اذا سيرت بصورة ذكية ، تستطيع أن تستخلص من الجانب الذى تؤيده ، أبهظ الجزاء • ولكن لما كان هذا التأييد ، مهما كان الثمن الذى يدفع للحصول عليه ، معرضا للتحول دائما من جانب الى آخر ، طبقا لتأرجح الميزان نفسه ، فان سياسات المرجح أو الحافظ للتوازن ، تكون عرضة دائما للاستنكار والاستهجان على أسس خلقية • وهكذا نجد أن الأقوال قد انصبت على أحدث مرجح وأبرزه فى العصور الحديثة ، وهو بريطانيا ، بانها تدع الدول الاخرى تخوض الحروب من أجلها ، وانها تعمل للابقاء على تجزئة أوربا لتحافظ على سيطرتها عليها ، وان سياساتها قائمة على الخداع بحيث يغدو أى تحالف معها ، مستحيلا ولا قيمة له • وكثيرا ما أطلق عليها اسم « العجوز البيضاء الشعر الغادرة » ، وكان مطلقوه اما أولئك الذين فشلوا فى الحصول على تأييدها ، بالرغم من الجهود التى بذلوها ، أو أولئك الذين فقدوا هذا التأييد بعد أن ابتاعوه بثمن غال كل الغلاء •

ويحتل المرجح موضع الاهمية فى نظام التوازن الدولى ، اذ ان موقفه هو الذى يقرر نتيجة الصراع على السلطان • ولعل هذا الموقف هو الذى أدى الى تسميته «بالحكم» الذى يقرر الفائز والخاسر فى الصراع • وهو يعمل عن طريق وقوفه حائلا بين أية دولة أو مجموعة من الدول • وبين تحقيق التفوق على الدول الاخرى ، على الحفاظ على استقلاله ، واستقلال الدول الباقية ، ويمثل بذلك عاملا فى منتهى القوة والسلطان فى السياسات الدولية •

ويستطيع المرجح أن يستخدم سلطانه فى ثلاث طرق مختلفة • ففى وسعه أن يجعل من انضمامه الى هذه الدولة أو تلك ، أو هذا الحلف أو ذاك ، أمرا يعتمد على بعض الاوضاع المعينة الاخرى والمواتية للحفاظ على التوازن أو اعادته • وفى وسعه أن يجعل من تأييده لتسويات الصلح ، متوقفا على أوضاع مماثلة • وهو قادر أيضا على أن يضمن أخيرا فى كل من الحالتين ، أن تكون أهداف سياسته القومية ، بالاضافة الى توازن القوى ، متحققة فى عملية موازنة قوى الدول الاخرى •

ولقد حاولت فرنسا فى عهد لويس الرابع عشر ، وايطاليا فى الحقبة التى سبقت الحرب العالمية الاولى أن تلعبا دور الحكم فى توازن القوى فى أوربا • لكن فرنسا فى تلك الايام كانت مفرطة فى تورطها فى الصراع على السلطان فى القارة الاوربية ، وكانت مغالية فى كونها جزءا من ذلك التوازن ، ومفتقرة كل الافتقار الى ذلك التفوق البالغ المسيطر ، مما جعل

من المتعذر عليها أن تؤدى ذلك الدور بكل نجاح • أما ايطاليـا فلم تكن تملك من الناحية الاخرى ذلك الثقل الكافى ليضمن لهـا ما قذفته فى ناحية ذلك المركز الهام فى توازن القوى • ولعل هذا هو السبب الذى عرضها للفوز بالاستنكار الاخلاقى الذى يتعرض له من يؤدى هذا الدور، دون أن تفوز بالاحترام ، الذى حققته بريطانيا باتباعهـا سياسات من هذا الطراز • ولعل البندقية فى القرن السادس عشر ، وبريطانيا العظمى منذ أيام هنرى الثامن ، كانتا الدولتين الوحيدتين القادرتين على أن تجعلا من توازن القوى بين الدول الاخرى، حجر الزاوية فى سياساتهما الخارجية، بعد أن استخدمتا الطرائق الثلاث التى تحدثنا عنها من قبل ، اما فرادى أو بصورة مجتمعة •

ولقد ظهرت هذه الفكرة أول ما ظهرت بالنسـبة الى البندقية فى رسالة بعثت بها مارى ملكة المجر فى عام ١٥٥٣ الى السفير الامبراطورى فى انجلترا • وبعد أن بينت ان الحق فى جانب الايطاليين فى معارضتهم لفرنسا ، راحت تقول ••• «ولعلك تعرف مدى خشيتهم من سلطان هذا الأمير أو ذاك ( تعنى الامبراطور شـارل الخامس وفرنسـوا الاول ملك فرنسا ) ، وكيف يهتمون كل الاهتمام بخلق التوازن بين قوتيهما(١) • ولقد وصف الساسة الفرنسيون فى السـنوات التـالية ، وبعد رفض البندقية عروض فرنسا المتكررة لها للتحالف معها ، سياسة البندقية على هذا النحو ، مؤكدين جوانب العزلة فيها والبعد عن التحالف مع أى من الجانبين • ويقال ان سفيرا من سفراء البندقية قد ذكر فى عام ١٥٥٤ على سبيل المثال ، ان هنرى الثانى ملك فرنسا فسر رفض البندقية عروضه بانه ناجم عن خوفها من أن تغدو أسبانيا فى حالة وفاة الامبراطور شارل الخامس ، فى وضع أدنى من وضع فرنسا ، محاولة الابقـاء على شىء من التوازن بينهما • وذكر سفير بندقى آخر فى عام ١٥٥٨ ، ان الفرنسيين يفسرون سياسة البندقية الخارجية بانها ناجمة عن التخوف من اتسـاع سلطان أى من الدولتين أى فرنسا وأسبانيا • وهم يرون ان ماتسعى اليه البندقية هو الحيلولة دون رجحان أى من الكفتين • وأضـاف السفير ان هذه «السياسة موضع تقدير الاذكياء من الناس واطرائهم • فالضعيف فى مثل هذه الاوقات الجائشة بالاضطراب ، لا يجد الحماية الا فى جمهورية

---

(١) الاوراق الرسمية للكردينال دى جرانفيل (باريس ١٨٤٣) المجلد الرابع ص ١٢١ •

البندقية ، ولذا فان جميع الايطاليين يرغبون بصورة خاصة فى بقائها مستقلة ، ويرحبون بتسلحها وقوتها » (١)

لكن بريطانيا العظمى ، مثلت على أى حال ، النموذج الرائع للمرجح أو للحافظ للتوازن • وينسب الى هنرى الثامن القول المأثور ••• «ان من أؤيده هو الذى يفوز» • ويقال انه سمح لأحد الرسامين بتصويره وهو يحمل فى يمناه ميزانا فى وضع التوازن الكامل ، وقد احتلت فرنسا احدى كفتيه ، والنمسا الكفة الاخرى ، بينما حمل فى يسراه ثقلا ، على استعداد لوضعه فى احدى الكفتين • وكان يقال عن انجلترا فى عهد اليصابات الاولى بان « فرنسا وأسبانيا تمثلان كفتى الميزان فى أوربا ، وان انجلترا تمثل المرجح أو الحافظ للتوازن»(٢) • ودعت نشرة فرنسية صدرت فى عام ١٦٢٤ الملك الى السير على غرار الملكة اليصابات أو هنرى الثامن « الذى برع فى أداء دوره بين الامبراطور شارل الخامس والملك فرنسوا الاول • بحيث باتا يخافانه ويتقربان اليه ، وكأنه يمسك بناحية الموازنة بينهما » •

وعندما ظهر لويس الرابع عشر فى فرنسا ، وأخذ يتطلع الى السيطرة العالمية ، أصبح من الشائع فى انجلترا ، بل وفى كل مكان فى أوربا ان رسالة بريطانيا تتلخص فى أداء «دور الحكم فى أوربا» عن طريق الابقاء على التوازن بين فرنسا وأسرة هابسبورج النمسوية • وقد طبق نفس المعيار ولكن بصورة ناقدة على السياسات الخارجية للملكين شارل الثانى(٣) وجيمس الثانى(٤) ، اذ اتفقا مع لويس الرابع عشر ، أقوى منافس لسلطان بريطانيا ضد هولنده ، وضد السياسات المناهضة لفرنسا التى أتبعها ويليام الثالث • وقد تحول هذا المعيار بعد حرب الوراثة الاسبانية ، الى عقيدة ثابتة ، ولا سيما فى انجلترا • وقد ظل هذا المعيار قائما ومطبقا ، ضد أية كتل دولية جديدة ، دون أن

---

(١) كتاب « العلاقات بين سفراء البندقية ومجلس شيوخها » ليوجنيو البرتو ـ الحلقة الاولى ، (فيرنيزى ١٨٦٢) المجلد الثانى ص ٢٨٧ و ص ٤٦٤ •

(٢) كتاب « قصص من تاريخ أشهر أميرات انجلترا . الملكة الظافرة اليصابات » لويليام كامدين • ( لندن ١٦٣٥ ) • ص ١٩٦ •

(٣) شارل الثانى : ملك انجلترا واسكوتلنده وايرلنده بين عامى ١٦٦٠ و ١٦٨٥ •

(٤) جيمس الثانى ملك انجلترا بين عامى ١٦٨٥ و ١٦٨٨ • خلع عن العرش • وخلفته ابنته مارى وزوجها ويليام ملك هولنده •

( المعرب )

يتعرض للتحدى ، الى ان قام الليبراليون ( الاحرار ) فى مانشستر بعد منتصف القرن الماضى ينادون بالنأى الدائم والكامل عن شـــئون القارة الاوربية ، أى بسياسة العزلة ، كالمبدأ الذى يجب أن يوجه الســـياسة الخـــارجية فى بريطانيا • لكن هــــذا التقليد فى السياسة البريطانية وتطبيقها ، ظل قائما ومستمرا ، ولم يختف الا فى الســنوات الاخيرة بعد هبوط سلطان بريطانيا أمام النمو المتزايد فى سلطان أمريكا وروسيا؛

# - ١٣ -

# تركيب توازن القوى

## ١ ـ الانظمة المسيطرة والتابعة :

تحدثنا حتى الآن عن توازن القوى ، وكأنه نظام واحد فرد ، يضم الدول جميعها ، اذا كانت ناشـطة فى عملهـا على صعيد الســياسات الدولية • وتحسر الملاحظة الدقيقة عن كثب ، النقـاب عن ان مثل هذا النظام كثيرا ما يتألف من عدد من الانظمـة الفرعية المترابطة ببعضها ، وان كانت تحفظ فى داخلها بتوازن خاص بها وبقواها • وتكون علاقة الترابط بين الانظمة المختلفة ، علاقة تبعية على اعتبار ان احدها يسيطر بسبب الثقل الضخم نسبيا والمتجمع فى كفة ميزانه ، بينما تكون الانظمة الفرعية الاخرى مرتبطة فى واقعها بكفته المسيطرة والراجحة •

وهكذا نجد ان التوازن المسيطر للقوى فى القرن الســادس عشر كان يعمل بين فرنسا واسرة هابسبرج ، بينما كان هناك نظام مستقل آخر ، يبقى على التوازن قائما بين الدول الايطالية المتعددة • وظهر فى النصف الاخير من القرن السابع عشر ، نظام خاص آخر بتوازن القوى ف أوربا الشمالية ، بعد التحدى الذى واجه به ظهـور الدولة الســويدية الدول المجاورة لها فى منطقة بحر البلطيق • وأدى تحول بروسيا الى دولة قوية من الدرجة الاولى فى القرن الثامن عشر الى ظهور توازن المانى خاص للقوى، تحتل بروسيا احدى كفتيه وتحتل النمسا كفته الثانية الرئيسية، ولم يحل هذا النظام المستقل الذى كان يمثل « أوربا صغيرة داخل أوربا الكبيرة » الا فى عام ١٨٦٦ ، عندما تقرر طرد النمسا من الاتحاد التعاونى الالمانى (الكونفدرالى) ، نتيجة انتصار بروسيا فى حربها مع النمسا فى تلك السنة نفسها • وشهد القرن الثامن عشر ايضا ، نمو توازن شرقى للقوى،

نتج عن ظهور تفوق روسيا في المنطقة • وكانت عمليات التقسيم البولندية على أساس مبدأ التعويض بين روسيا وبروسيا والنمسا ، المظهر البارز الأول لهذا النظام الجديد •

وظل توازن القوى في البلقان طيلة القرن التاسع عشر ، محط عناية وقلق جميع الدول في أوربا • ففى عام ١٧٩٠ عقدت تركيا معاهدة مع بروسيا تعهدت فيها هذه ، بالمضى الى محاربة النمسا وروسيا بسبب ما اثاره عبور هاتين الدولتين لنهر الدانوب من آثار ضارة بتوازن القوى الضرورى والمستحب في البلقان » ، وبدأ الناس في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، يتحدثون عن توازن افريقى في القوى ، بالاشارة الى نوع من التكافؤ بين الممتلكات الاستعمارية للدول الكبرى • وسرعان ما أضيفت فيما بعد أنظمة جديدة للتوازن في النصف الغربى من الكرة الارضية ، والمحيط الهادى والشرقين الادنى والاقصى ، الى قائمة المصطلحات الدبلوماتية، وتحدث البعض حتى عن « توازن نمسوى » ، وكثيرا ما قيل عن المملكة النمسوية بما تضمه من قوميات مختلفة ومتعادية ، بانها « تبذل قصارى جهدها ، لتطبق في داخلها ، نفس قواعد السلوك ، التى كانت دول أوربا بما بينها من منافسات دائمة مستمرة تتابعها مع بعضها البعض » (١)

وليس من قبيل الصدفة العارضة ، ان يكون استقلال هذه الانظمة المحلية للتوازن الدولى ، هو الظاهرة الأعم ، وان تكون تبعيتها للانظمة الكبيرة المسيطرة هى الظاهرة الاقل شيوعا ، فكلما كانت هذه الانظمة اكثر نأيا من الناحية الجغرافية عن مراكز التصارع على السلطان ، كلما كان عملها على هوامش الانظمة المسيطرة ، بعيدا عن متناول الدول القوية الغالبة ونفوذها • وهكذا كان في وسع التوازن الايطالى المحلى للقوى ان ينمو ويتطور في القرن الخامس عشر بصورة مستقلة نسبيا ،بينما كانت دول أوربا الكبرى مشغولة في مناطق أخرى ، وظلت انظمة توازن القوى المختلفة في آسيا وافريقيا • وامريكا بعيدة عن تصوير الدول الأوربية ، طيلة الجزء الاكبر من تاريخ الحضارة الغربية ، الى الحد الذى جعلها تجهل الكثير عنها ، بل ولا تكاد تعرفها •

ويدين توازن القوى في النصف الغربى من الكرة الارضية حتى الحرب العالمية الثانية وفى أوربا الشرقية حتى نهاية القرن الثامن عشر ،

---

(١) كتاب « أوروبا والثورة الفرنسية » لألبير سوريل (باريس بلون ١٨٨٥) المجلد الاول ص ٢٤٨ •

بوجودهما المستقل نسبيا ، وتطورهما ، الى موقعهما الجغرافى على هوامش مراكز القوى فى عصريهما • وقد تم اقتسام بولندة فى مراحله الثلاث ، هادفا الى الحفاظ على توازن القوى فى أوربا الشرقية ، بعيدا عن تدخل أية دولة أخـرى • ولم تكن للحلف الذى عقـد فى عام ١٨٥١ بين البرازيل وأوروجواى ضد الارجنتين بقصد الحفاظ على توازن القوى فى أمريكا الجنوبية، الا علاقة طفيفة للغاية بالتوازن الاوربى للقوى • ولقد بات فى الامكان من الناحية الاخرى ، التحدث عن توازن افريقى مسـتقل للقـوى • فلم تعد افريقيا بعد ان شرعت شعوبها الافريقية فى التنافس بعضها مع بعض على السلطان ، ومع الدول اللاافريقية من النـاحية الأخـرى ، قارة وحيـدة معزولة ، وان كانت لا تزال الى حد كبير هدفا لتصارع القوى المركزة فى أماكن أخرى • ولا ريب فى ان هذا الوضع يمثل صـورة من صور تأثر التوازن الاوربى والعالمى فى القوى بعناصر اخرى تمت الى أمم ثانية (١)•

وكلما كان ارتباط التوازن المحلى للقوى أشـد وثوقا بالتوازن الاكبر والاكثر سيطرة على صعيد أوسع قلت الفرصة المتاحة أمامه للعمل بصورة مستقلة وكثر ميله ، الى أن يغدو مظهرا محليا من مظاهر التوازن الاكبر والمسيطر على القوى • ولا ريب فى ان توازن القوى ضـمن اطار الاتحاد التعاونى الالمانى ( الـكونفدرالى ) منذ ايام فريدريك الاكبر (٢) حتى حرب عام ١٨٦٦ ، يمثل وضعا مرحليا بين الاسـتقلال الكامل ، والاندماج الكلى • فهو يجمع بين درجة معينة من الاسـتقلال ، وبين

---

(١) قد اتفق مع المؤلف فى قوله بأن القارة الافريقية برغم استقلال الجزء الاكبر من شعوبها ، ما زالت هدف التصارع بين القوى العالمية الموجودة فى خارجها اذ أن ما شهدناه فى الكونجو فى السنوات الاخيرة ، وما نزال نشهده فيها بعد مجىء تشـومبى الى الحكم فيها ، وفى بعض المناطق الافريقية من تصارع على النفوذ بين دول الاستعمارين القديم والجديد من جراء تضارب مصالحها ، الا صورة لهـذا الاصطراع • ولكننى أخالف المؤلف فى قوله بأن التصارع بين الدول الافريقيـة نفسها على السـلطان ، قد تقوى واشتد ، اذ أن قيام منظمة الوحدة الافريقية لم يكن فى الواقع الا ثمرة الرغبـة فى تجنب هذا التصارع ، وفى عدم السماح للخلاف بين الدول الاستعمارية ذات المصالح ، بالتأثير على العلاقات بين الدول الافريقية نفسها •

(٢) فريدريك الثـانى أو الأكبر ، ملك بروسيا بين عامى ١٧٤٠ و ١٧٨٦ ، وقد تمكن بأساليبه العسكرية البارعة وخططه ، ولاسيما فى حرب الوراثة النمسـوية بين عامى ١٧٤٠ و ١٧٤٨ وفى حرب السنوات السبع بين عامى ١٧٥٦ و ١٧٦٣ فى أن يجعل من بروسيا ، أقوى دولة عسكرية فى أوربا •

( المعرب )

الاندماج فى النظام الاكبر المسيطر • فبينما كان تعادل القوى بين بروسيا والنمسا ، شرطا أساسيا ، كما سبق لنا أن رأينا ، للحفاظ على حريات الدويلات الاعضاء فى الاتحاد التعاونى الالمانى نجد ان هذا التعادل شرط حتمى أيضا ، للحفاظ على التوازن الاوربى للقوى ككل ومجموع •

وهكذا نجد ان التوازن الألمانى ، حقق هدفا مزدوجا ، وهو ايجاد التكافؤ ضمن اطاره الخاص • وخلق شىء من التوازن فى النظام العام الذى يؤلف جزءا منه • وكان اندماج بروسيا والنمسا من الناحية الاخرى ، أو سيطرة احداهما على الاخرى ، يعنى تحطيم استقلال الدويلات الألمانية الاعضاء فى الاتحاد الألمانى من ناحية ، كما يعنى تهديد حرية الدول الاوربية الاخرى من الناحية الثانية • ولو قدر لاوربا كما قال ادموند بيرك ، ألا تدرك أهمية « استقلال اجزاء الامبراطورية ومابينها من تعادل ، للباب نظام التوازن الاوربى وجوهره ... لكانت سياسات أوربا كلها ، لمدة تربو على قرنين من الزمن ، مخطئة كل الخطأ (١) » ويمكن القول على هذا الاساس ان استمرار التوازن بين بروسيا والنمسا ، لم يكن فى مصلحة الدويلات الاخرى الاعضاء فى الاتحاد التعاونى الألمانى وحدها ، بل وفى مصلحة جميع الدول الاوربية الأخرى أيضا •

وعندما حققت بروسيا نتيجة حرب عام ١٨٦٦ ، التفوق النهائى الدائم على النمسا • واصبحت تسمى بألمانيا ، كان هذا التطور محطما للتوازن بين الدولتين اذ جعل من ألمانيا الدولة المتفوقة فى أوربا ، وأصبحت مهمة التوازن الاوربى الجديد للقوى ، الحفاظ على استقلال النمسا على الاقل من اعتداء جارتها القوية ولا ريب فى ان هذه المصلحة الاوربية الدائمة ، هى التى دفعت الحلفاء المنتصرين فى نهاية الحرب العالمية الاولى ، الى ابتكار الوسائل القانونية والاقتصادية والسياسية لمنع اندماج النمسا فى ألمانيا • ولا ريب فى ان منطق هذا الوضع بالذات ، هو الذى دفع هتلر الى اعتبار ضم النمسا مرحلة وثوب لابد منها فى طريقه الى الاطاحة بالتوازن الاوربى للقوى •

وقد حقق توازن القوى فى البلقان نفس المهمة منذ الحقب الأخيرة

---

(١) كتاب ايدموند بيرك « انطباعات عن الثورة » الجزء الرابع ص ٣٣٠ •
( المعرب )

من القرن التاسع عشر .. وقد اعتبر الحفاظ على التوازن بين دول البلقان فى هذه المنطقة شرطا أوليا لابد منه للحفاظ على التوازن الاوربى وكانت الدول الأوربية العظمى تسارع الى التدخل ، كلما رأت الخطر يهدد التوازن المحلي . لاعادة الامور الى نصابها . . ولا ريب فى ان برقية القيصر الروسى الى ملك بريطانيا فى مستهل الحرب العالمية الاولى ، والتى اشرنا اليها فى الفصل السابق ، تفسر هذا الارتباط اتم تفسير واوضحه .

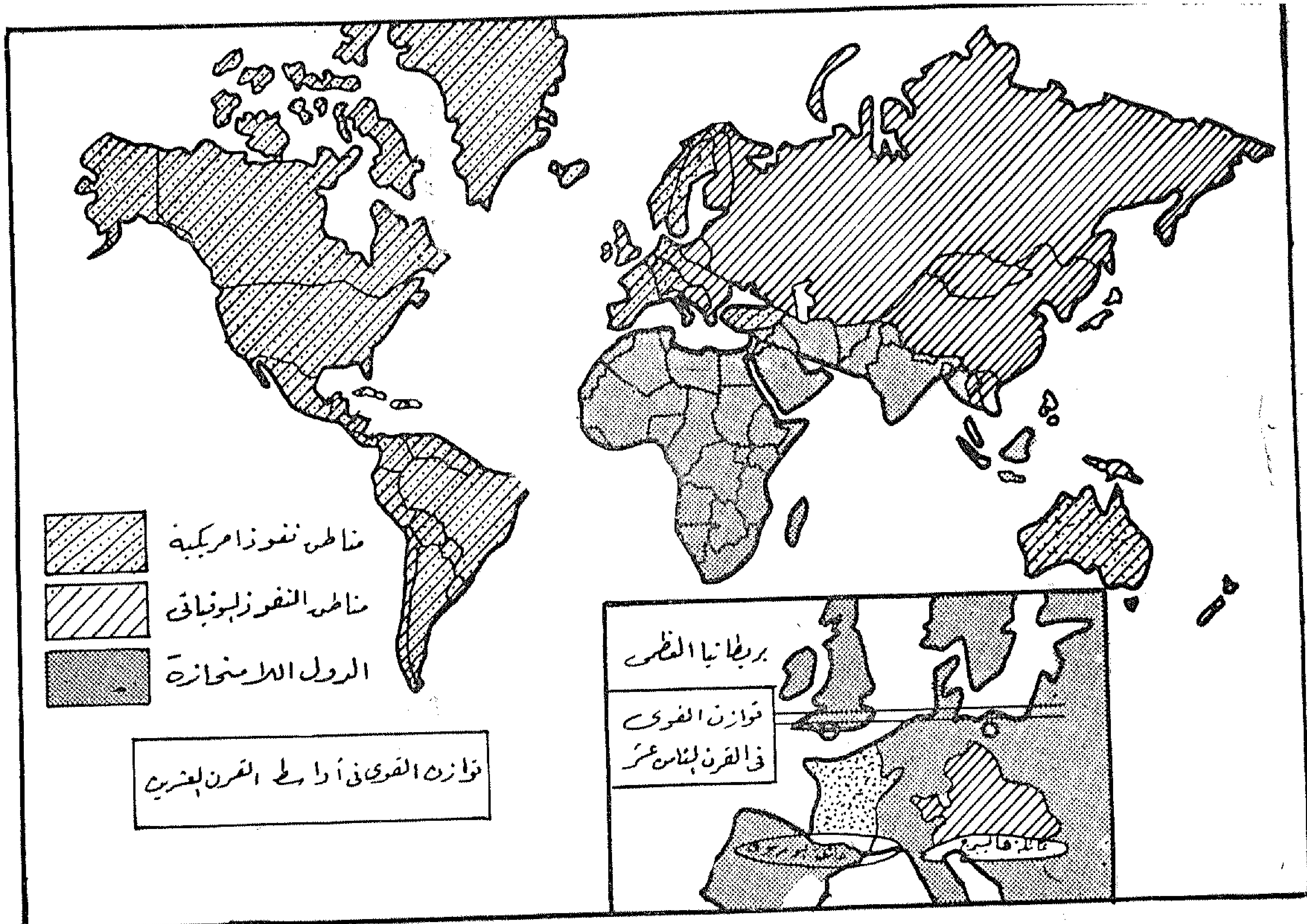
## ٢ ـ التبدلات التركيبية فى توازن القوى (١)

اظهرت العلاقات بين التوازن الاكبر والمسيطر للقوى وبين انظمة التوازن المحلى ، ميلا متزايدا فى الآونة الاخيرة ، نحو التبدل المهدد لاستغلال الانظمة المحلية . وتقوم أسباب هذا التطور ، فى التبدلات التركيبية فى التوازن الاكبر والمسيطر للقوى ، والتى وقعت منذ الحرب العالمية الاولى ، وأصبحت واضحة كل الوضوح فى الحرب العالمية الثانية . ولقد سبق لنا أن بينا التوسع المتدرج فى نظام التوازن الاكبر والمسيطر من أوربا الغربية والوسطى الى بقية ارجاء القارة ومنها الى القارات الاخرى ، حتى شهدت الحرب العالمية الاولى جميع دول العالم مشتركة اشتراكا فعليا فى توازن عالمى شامل للقوى .

وقد سار تحول فى الموازين الرئيسية فى القوى من أوربا الى غيرها من القارات ، جنبا الى جنب مع استكمال هذا التوسع فقد كانت الاثقال الرئيسية للقوة عند مستهل الحرب العالمية الاولى فى عام ١٩١٤ ، فى أوربا على الغالب ، ممثلة فى بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا فى احدى الكفتين وألمانيا والنمسا فى الكفة الثانية . أما فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبحت الاثقال الرئيسية فى كل من الكفتين أما دول لا أوربية كالولايات المتحدة مثلا ، أو دول تقع فى غالبيتها خارج أوربا كالاتحاد السوفياتى مثلا . وقد ادى هذا الى تبدل كلى فى التوازن العالمى للقوى . وهكذا كانت الكفتان فى نهاية الحرب العالمية الاولى ، بل وفى بداية الحرب العالمية الثانية فى أوربا ، وان كانت الاثقال التى تشترك فيهما ، تمت الى جميع ارجاء الدنيا . لكن العناصر الرئيسية فى توازن القوى ، والاهداف الاساسية التى جرت الحرب بسببها ، كانت لاتزال أوربية على الغالب . ولو شئنا

---

(١) راجع الفصل السابق وكذلك الفصل الواحد والعشرين فى هذا الكتاب .




الخريطة رقم (٤) توازن القوى في اواسط القرن العشرين

تكرار ما قاله جورج كانينج فى العبارة التى سبق لنا ان أوردناها ، لقلنا ان الدول غير الأوربية كانت تستدعى لاصلاح ما يقع من اضطراب فى توازن القوى فى اوربا . وفى وسعنا هنا أيضا ان نردد ما قاله تشرشل فى عام ١٩٤٠ من ان « العالم الجديد بسلطانه وقوته ، يخطو الى الامام ، لانقاذ العالم القديم وتحريره » .

ولم يعد توازن القوى فى اوربا اليوم ، محور السياسات العالمية تلتف حوله التوازنات المحلية وتتجمع ، سواء اكان هذا الالتفاف وثيق الارتباط أو على درجة من الاستقلال ، كبرت أو صغرت . فلقد غدا التوازن الاوربى للقوى فى هذه الايام ، عملا من أعمال التوازن العالمى الشامل ، ومهمة من مهماته . وهو التوازن الذى تؤلف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى الثقلين الرئيسيين فيه تحتل كل منهما كفة من ميزانه ، وبات توزع السلطان فى أوربا احدى القضايا المحددة التى يجرى عليها الصراع على السلطان بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى .

ولا ريب فى انه ينطبق على الانظمة المحلية التقليدية لتوازن القوى ما انطبق فى السابق على النظام الكبير المسيطر . فقد اشترك توازن القوى فى البلقان وتوازنها فى الشرقين الادنى والاقصى ، مع النظام الاوربى لتوازن القوى فى نفس المصير (١) . وأصبحت جميع هذه الانظمة الفرعية ، عملا من أعمال التوازن العالمى الجديد الشامل ، بل ومسرحا من مسارحه ، أو حلبة من حلباته حيث يدور الصراع على السلطان بين

---

(١) بالرغم من الحقيقة الواقعة ، وهى أن النفوذ الغربى المباشر أو غير المباشر ما زال مسيطرا على بعض أرجاء الشرق الأدنى ، بما فيها بعض أجزاء الوطن العربى ، الا أن فى وسعنا القول بأن الجزء الكبير من هذه البقعة فى العالم ، قد تحرر بفضل ثورة عبد الناصر ، واتجاهاتها اللا انحيازية الصحيحة من النفوذ الغربى ، فلقد جهدت الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا فى محاولة جر الوطن العربى الى منطقة الأحلاف الغربية فى صراعها مع الاتحاد السوفياتى ، تحت ستار حلف الدفاع عن الشرق الأوسط حينا ، وحلف بغداد حينا آخر ، ومشروع أيزنهاور حينا ثالثا . ولكن المعركة الباسلة التى خاضها الوطن العربى بقيادة الرئيس عبد الناصر ضد هذه الأحلاف الغربية ، قد قضت على مشروعات الغرب وأحلامه ، وبات فى وسعنا القول بأن الجزء المتحرر من الوطن العربى بعيد ومتحرر عن التأثر بصراع التوازن هذا ، الا فى حدود اصراره على الدفاع عن هذه الحرية ضد أى اعتداء يقع عليها .

( المعرب )

الخصمين الرئيسيين المتصارعين . وفى وسع المرء ان يقول ، ان النظام الامريكى الجنوبى لتوازن القوى ، هو الوحيد من بين الانظمة الفرعية ، الذى احتفظ بحد ما من الاستقلال ، متمتعا بالحماية التى يضفيها عليه تفوق الولايات المتحدة فى ذلك الجزء من العالم (١) .

(١) يمكن القول ، أن هذا الاستقلال قد فقد أيضا ، بعد ثورة كوبا العظيمة الناجحة . وبعد أن شرعت تيارات التحرر من السيطرة الامريكية تجتاح عددا كبيرا من جمهوريات أمريكا اللاتينية . ولعل وفرة عدد الدول اللاتينية الامريكية التى اشتركت فى مؤتمر اللاانحياز الاخير فى القاهرة دليل على هذا الاتجاه التحررى الذى أخذ يجتاح دولا كانت تعتبر الى عهد قريب دائرة فى فلك أمريكا .

( المعرب )

# - ١٤ -
# تقويم توازن القوى

اذا أخذنا بعين الاعتبار ما طرأ على بنيان توازن القوى وتركيبه من تبدل وتطور ، جاز لنا أن نتساءل ، عن الطريقة التى نستطيع فيها تقويم توازن القوى ، وتقدير مدى ما فيه من نفع فى المستقبل فى الحفاظ على السلام والأمن الحديث ؟

ولقد سبق لنا فى الحديث عن طبيعة التوازن وطريقة عمله، ان أكدنا العلاقة الحتمية التى تربطه بنظام الدول المتعددة ، وما يضفيه عليـه من حماية ورعاية • وقد حققت سـياسة توازن القوى فى تاريخها الطويل الذى يمتـد الى أكثر من أربعمائة عام ، مهمتها فى الحيلولة دون تمـكن دولة واحدة من فرض سيطرتها على العـالم • ونجحت كذلك فى الحفاظ على وجود جميـع الدول التى تشترك فى عضوية نظام الدول الحـديثة ، ابتداء من نهاية حروب الثلاثين سنة فى عام ١٦٤٨ ، وانتهاء بالتقسيمات الثلاثة لبولندة فى نهاية القرن الثامن عشر • لكن الحروب المتكررة كانت الثمن للحيلولة دون سيطرة دولة واحدة على العالم ، فقد ظلت الحروب دائرة بشكل مستمر تقريبا بين عامى ١٦٤٨ و١٨١٥ ، وراحت فى القرن العشرين ،تشمل العالم بأسره فى حربين متعاقبتين • وقد سبقت فترتى الاستقرار النسبى اللتين تلتا عامى ١٦٤٨ و ١٨١٥ ، أوضـاع من ازالة الدول الصغيرة من الوجود بالجملة ، لتقطعها كما حدث فى تحطيم استقلال بولندة مجموعة من الأحداث المتفرقة ذات الطبيعة المماثلة •

وتهمنا فى حديثنا هنا حقيقة واحدة ، هى أن جميع هـذه الأعمال كانت تتم تقريبا تحت ستار مبدأ توازن القوى نفسه ، وهو المبدأ الذى يدعى أول ما يدعى ، الحفاظ على نظام الدول الحديثة ، وأن هـذا الحفاظ أمر لا بد منه للحفاظ على الاستقلال الفردى لدوله الأعضاء • لكن هذا المبدأ فشل فى الحفاظ على استقلال بولندة ، كما أن مبدأ التعويضـــات

الاقليمية لكل دولة راغبة فى التوسع على حساب الدول الاخرى ، أدى الى تحطيم الدولة البولندية . ولم يكن تقسيم بولندة تحت ستار الحفاظ على توازن القوى ، الا العمل الأول والابرز فى سلسلة من عمليات الاقتسام والضم وتحطيم استقلال الدول المستقلة ، وهى عمليات تمت منذ عام ١٨١٥ حتى اليوم تحت ستار تطبيق ذلك المبدأ نفسه . ولا ريب فى أن فشل هذا المبدأ فى تأدية الغايات المتوخاة منه للدول الفردية ، وفشله فى تأديتها بالنسبة الى النظام الدولى فى مجموعه ، الا عن طريق الحرب الفعلية أو المحتملة ( الباردة ) يشيران الى وجود ثلاثة أوجه للضعف فى توازن القوى ، كالمبدأ الموجه للسياسات الدولية ، وهى افتقاره الى اليقين والى الواقع ، والكفاية .

**١ ــ افتقار توازن القوى الى اليقين :**

اشتقت فكرة التوازن بين مجموعة من الدول ، للحيلولة دون احداها ، ودون اكتساب القوة الكافية لتهديد استقلال الدول الاخرى . كاستعارة مجازية ، من علم الميكانيكا . ومن المحتمل أن تكون هذه الفكرة، صالحة لطراز التفكير الذى ساد القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، وهو التفكير الذى كان يميل الى تصوير المجتمع ، بل الكون كله ، كآلة ضخمة هائلة ، أو كجهاز ، أو كتركيب ساعة ، خلقها الصانع الالهى الاعظم ، وهو الذى يتولى الابقاء على حركتها ، وكان يظن بأن العلاقات المتبادلة بين الاجزاء الفردية التى تؤلف ذلك الجهاز وضمن اطاره واطارات الاجهزة الصغيرة التى يضمها ، تتقرر على ضوء الحسابات الآلية ، وان فى الامكان مسبقا حساب حركاتها ، والحركات المضادة لها . ومن هنا نجد أن جذور استعارة الميزان بكفتيه ، اللتين تتوازنان عن طريق أثقال متكافئة فى جانبى الميزان ، وتضيفان بتوازنهما الاستقرار على الميدان الدولى ، موجودة فى هذه الفلسفة الآلية الميكانيكية . وقد طبقت على القضايا العملية للسياسات الدولية طبقا لروح تلك الفلسفة وفكرتها .

ويحتاج ميزان القوى على ضوء هذا المفهوم الآلى ، الى معيار كمى يمكن تمييزه بسهولة ، وتقاس على أساسه القوى النسبية لعدد من الدول كما تجرى الموازنه بينها . فمثل هذا المعيار وحده ، الذى يقاس بالارطال والدراهم ، التى تستخدم فى ميزان حقيقى ، هو القادر وحده ، على تمكين الانسان من أن يقول بدرجة من التأكد ، بأن هذه الدولة ، تميل الى مضاعفة

قوتها بالنسـبة الى دولة أخرى ، أو أن تلك تميل الى الحفـاظ على توازن القوى بينها وبين الدول الأخرى . يضاف الى هذا أن هذا المعيارا نفسه هو الذى يسـتطيع أن يحول التباينـات فى القوى الى وحدات عددية ، تنتقل من كفـة فى الميزن الى أخرى لاعادة التوزن • وقد وجدت نظرية توازن القوى وتطبيقها ، كما سبق لنا أن رأينا من قبل هذا المعيـار ، فى حدود الارض والسـكان والتسلح • ولقد مثلت سياسات التعويض الاقليمى ، والسباق على التسلح ، طيـلة تاريخ النظام الدولى الحديث ، التطبيق العملى لذلك المعيار •

ولكن هل تقوم قوة أية دولة فعلا وسلطانها ، فى توسع أراضيها ؟ وهل تزداد قوة الدولة ويتسع سلطانها ، كلما اتسعت مساحات الأرض التى تملكها ؟ لقد أثبتت تحرياتنا عن العوامل التى تخلق سلطان الدولة، أن الرد على هذين السؤالين ، يمكن أن يكون ايجابيا اذا اقترن بشروط وقيود هى من الاتساع والشمول ، بحيث تزيل من الرد طبيعته الايجابية فلقد كانت مساحة الاراضى الفرنسية فى نهاية عهد لويس الرابع عشر ، أوسع بكثير من مساحتها فى بداية عهده ، لـكن فرنسا كانت عند نهاية العهد ، أضعف منها عند بدايته • ويمكن اظهـار التناسب العكسى نفسه بين مساحة الارض والسلطان القومى ، عن طريق المقارنة بين مسـاحة بروسيا وقوتها عند وفاة فردريك الاكبر فى عام ١٧٨٦ ، وبين مساحتها وقوتها بعد عشر سنوات من هذا التاريخ • وظلت أسبانيا وتركيا تملكان حتى مستهل القرن التاسع عشر ، أراضى تزيد فى مساحتها الـكبيرة على كل ما كانت تملكه أى من الدول العظمىالاخرى فى أوربا • لكنهما كانتا تعتبران فى الواقع من أضـعف الدول التى تشترك اشتراكا فعليـا فى السياسات الدولية • وبينمـا ظل المركز الجغرافى الذى يعتبر التوسع الاقليمى جزءا منه ، عاملا فعليا فى خلق السلطان القومى ، الا أنه ظل على أى حال ، عاملا واحدا من مجموعة عوامل • وحتى لو أخذ المرء فى عين اعتباره ، على ضوء طبيعة التعويضات الاقليمية التى شهدتها نهاية القرن الثامن عشر ، نوعية الارض التى تضمنتها تلك التعويضات ، وكم السكان فيها وكيفهم ، فان ما سيعالجه فى هـذا الصدد ، سـيظل أقل بكثير من العوامل التى تؤلف سلطان أية دولة • ويصـح نفس الرأى ، اذا جعل الانسان من كم التسلح وكيفه معيار المقارنة الذى يعتمده •

وما زالت الشخصية القومية ، وفوقهـا المعنوية القومية ، ونوعية الحكم القائم ولا سيما فى ادارة دفة الشئون الخارجية أهم العوامل التى

تؤلف السلطان القومى ، وان كانت اصعبها على التحديد . وقد يكون من العسير على مراقبى الاوضاع المعاصرة ، أو الباحثين عن الاتجاهات المقبلة، تقويم ما تقدمه هذه العناصر من اسهامات نسبية فى خلق سلطان الدول المختلفة ، تقويما تقريبا . يضاف الى هذا أن نوعية هذه الاسهامات تخضع لتبدلات مستمرة ، لا تظهر فى لحظة التبدل نفسها ، ولكنها تنكشف وتظهر جلية فى لحظة تعرضها للمحك الفعلى للاختبار ، ممثلا فى الازمات والحروب . وهكذا تغدو الحسابات العقلانية للقوة النسبية عند عدد مختلف من الدول ، وهى لباب مبدأ توازن القوى ، مجموعة من التكهنات التى لا يمكن الحكم على صحتها الا بعد أمد طويل ، فى حالة التفكير اللاحق بما جرى .

وقد حاول معارض لمبدأ *توازن القوى ، اظهار ما فى الحسابات التى* كانت سائدة فى أيامه ، من سخف ، عن طريق توجيه السؤال عن أى الامرين هو الاقوى ، اهو ذاك الذى يملك ثلاثة ارطال من القوة العسكرية واربعة ارطال من النزاهة السياسية وخمسة ارطال من الحماسة ورطلين من الطموح ، أم ذاك الذى يملك اثنى عشر رطلا من القوة العسكرية ورطلا واحدا من جميع المقومات الأخرى ؟ ويقول هذا المؤلف المعارض ، أن الامر الأول هو الاقوى ، ولكن صحة تقديره فى جميع الظروف والاوضاع معرضة للتساؤل ، حتى ولو افترضنا مجرد افتراض ، امكان التقرير الكمى لما فى كل من هذه المقومات المختلفة من ثقل نسبى .

والافتقار الى اليقين و الصحة فى حسابات القوى والسلطان ، كامن فى طبيعة السلطان القوى نفسه . وهو يظهر بوضوح وجلاء حتى فى أبسط أشكال توازن القوى واقلها تعقيدا ، أى عند ما تقف دولة واحدة موقف التعارض من دولة أخرى . لكن هذا الافتقار يبدو على أى حال فى شكل ضخم وواسع عندما تكون الاثقال فى أى من كفتى الميزان أو فى كلتيهما ، ممثلة فى أحلاف دولية لا فى دوله فرادى . ففى مثل هذه الحالة يغدو من الضرورى ، عدم الاكتفاء بحساب الدولة الواحدة لقوتها ، أو لقوة خصمها القومية ، للربط بينها ومقارنتها ، بل والقيام بالعملية نفسها بالنسبة الى السلطان القومى لحلفائها من ناحية ، وحلفاء خصمها من الناحية الأخرى. وتزداد خطورة التخمين، شدة وحدة ، عندما يصل التقويم فى حتمية الى حساب سلطان دول تمت الى حضارات تختلف عن حضارة الدولة التى تقوم بالعملية الحسابية. وقد يكون من العسير كل العسر تقويم سلطان بريطانيا العظمى أو فرنسا ، ولكن ما هو عسر منه ، اجراء تقويم صحيح لسلطان الصين أو اليابان ، أو حتى الاتحاد السوفياتى . ولعل ذروة هذا

الافتقار الى اليقين تتمثل فيالحقيقة الواحدة ، وهي أن اية دولة لا تستطيع أن تكون على ثقة دائمة ، من أن هذه الدول هي حليفة لها ، أو انهـــا قد تنقلب الى خصوم في أي حين ، فالاحلاف التي تقررها معاهدات التحالف • لا تكون دائمـــا هي عين الاحلاف التي تصـــبح متعارضة بالفعل في حالة نشوب الحرب الفعلية •

وقد لفت فريدريك الاكبر ، الذي يعتبر من اقطاب التوازن الدولي واساتذته ، انظار خلفائه الى هذه المشكلة ، بعد أن علمته التجاربالمرة ، الحكمة وبعد النظر فقال في وصيته السياسية التي كتبها في عام ١٧٦٨ •

« هناك فن خادع للنظر في غالب الأحايين في التخمين والحدس ، يعتبر أساسا في معظم الخطط السياسية العظيمة ، فالمرء يشرع كنقطة بداية بواحـــد من العوامل الموثوقة والمؤكدة التي يعرفها ، ثم يضم هذا العامل الى غيره منالعوامل *التي لا يجيد معرفتها،ثم يحاول ان يستخلص منها كلها ، أصدقالاستنتاجات التي يريدها ، وللمزيد من الايضاح لهذه النقطة بالذات ، أرى أن أورد مثلا* هنا • فروسيا تتطلع الى تأييد ملك الدانمرك ، وهي تعده بدوقية هولشتاين ـ جوتورب ، التي يملكها الغراندوق الروسي ، وتأمل عن طريق هذا الوعد ، في كسب تأييده الى الأبد • لكن ملك الدانمارك ، ضعيف ومتردد ، وكيف يمكن للمرء أن يتصور كل ما يجول في ذهن الملك الشـــاب ؟ أو لا يمكن لأصفيائه والمقربين اليه من وزراء ، وعشيقات ، الذين يسيطرون على تفكيره ، والذين قد يعرضون عليه فوائد اخرى من دولة ثانية قد تبـــدو له أكبر واهم من تلك التي تعرضها روسيا ، أن يؤثرواعليه وأن يدفعوه الى تغيير موقفه ومحالفاته ؟ وهناك حالات مماثلة من عدم اليقين والوثوق ، وان كانت دائما في اشـــكال اخرى ، تســـيطر على جميع عمليات السياسة الخارجية ، تجعـــل الأحـــلاف الكبرى ، تؤدي في غالب الأحايين الى نتائج معاكسة تماما لما يتوخاه الأعضـــاء المشتركون فيها منها » (١) •

ولم تفقد هذه العبارات ، التي كتبت عندما اقترب العهد التقليدي للتوازن الدولي من نهايته ، شيئا من قيمتها وصدقها ، عندما تختبر على ضوء أحداث التاريخ الحديث • فلقد اختلف تركيب الأحلاف والأحلاف المضادة عند بداية الحرب العالمية الثانية عما كان متوقعا أن يكون فيه قبل نحو من عـــام أي في أغسطس عام ١٩٣٨ ، أي قبيل حل المشـــكلة التشيكوسلوفاكية ، بل عما تحول اليه بعد سنتين نتيجة الهجوم على ميناء اللؤلؤ ( بيرل هاربور ) • ولم يكن في وسع أي من رجال السياسة مهما أوتي من العلم والحكمة وبعد النظر ، أن يتوقع مثل هذه التطورات وأن يقيم سياساته في توزان القوى على أساسها •

---

(١) الوصية السياسية لفريدريك الأكبر ( برلين ١٩٢٠ ) • ص ١٩٢ •

ولم يكن من الواضح قبيل اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى فى يوليو عام ١٩١٤ ، ما اذا كانت ايطاليا ستفى بالتزاماتها بموجب معاهدة التحالف الثلاثى ، فتنضم الى ألمانيا والنمسا فى أية حرب ضد فرنسا وبريطانيا وروسيا ، أو أنها ستلتزم جانب الحياد ، أو تنضم الى الجانب الآخر • ولم يكن الساسة المسئولون فى ألمانيا والنمسا على ثقة أيضا حتى فى الثلاثين من يوليو عام ١٩١٤ ، من أن روسيا ستعترض طريق النمسا للحفاظ على توازن القوى فى البلقان • فقد نقل السفير البريطانى فى ألمانيا الى حكومته ، الرأى الذى كان يسيطر على هؤلاء الساسة ، من أنهم لا يرون احتمالا لوقوع حرب عالمية ، اذ أن روسيا لا تستطيع خوض الحرب ، ولا تريدها » (١) • ويقول السفير البريطانى فى فيينا فى تقاريره الى حكومته ، ان الساسة فيها كانوا يحملون نفس الرأى أيضا •

ولم يكن من الواضح كذلك لجميع الناس أيضا أن بريطانيا ستخوض غمار الحرب العالمية الأولى الى جانب فرنسا وروسيا • فلقد أعلن وزير الخارجية البريطانية فى الأول من يونيو عام ١٩١٤ فى مجلس العموم ، مؤكدا ما سبق لرئيس وزرائه أن أعلنه قبل نحو من عام من أن بريطانيا ليست ملزمة بموجب أى تعهد لا يعرفه البرلمان والرأى العام فى بريطانيا ، بالدخول فى أية حرب • وكانت الحكومة البريطانية على ثقة من أن الرسائل السرية المتبادلة بين وزير خارجيتها وبين السفير الفرنسى فى نوفمبر عام ١٩١٢ ، لا تؤثر على حريتها فى العمل ، فى حالة نشوب حرب فى القارة الأوربية . وكانت الحكومتان الفرنسية والروسية تعتمدان على تدخل بريطانيا دون أن تكونا على ثقة من وقوع هذا التدخل (٢) • ونقل السفير البريطانى فى برلين الى حكومته فى

---

(١) « وثائق بريطانيا السرية » نفس المصدر • ص ٣٦١ •

(٢) يتبين غموض الوضع الذى خلقته هذه الرسائل المتبادلة ، فى نص الرسالة التى بعث بها السير ادوار جراى وزير خارجية بريطانيا فى الثانى والعشرين من نوفمبر عام ١٩١٢ الى المسيو بول كامبون سفير فرنسا فى بريطانيا العظمى ، والتى عاد السفير فكرر محتوياتها تقريبا فى الرد الذى بعث به فى اليوم التالى الى الوزير •

« ظل الخبراء البحريون والعسكريون الفرنسيون والبريطانيون ، يتشاورون بين يوم وآخر طيلة السنوات الماضية • وكان المفهوم دائما للحكومتين أن هذه المشاورات لا تحد من حرية أى منهما ، فى تقرير ما اذا كانت ستساعد الحكومة الاخرى بقواتها المسلحة فى أى وقت من الأوقات • وقد اتفقنا على أن هذا التشاور بين الخبراء ، يجب ألا يعتبر بحال من الاحوال التزاما يربط أيا من الدولتين بوجوب العمل فى حالة طارئة لم تنشأ بعد ، وقد لا تنشأ أبدا •• فالتوزيع الراهن مثلا للأساطيل الحربية الفرنسية والبريطانية ، لا يقوم على أساس الالتزام بالتعاون فى حالة وقوع الحرب• =

الثلاثين من يوليو عام ١٩١٤ ، بأن السفير الفرنسي يواصل « تعنيفه على الغموض الذى يرافق موقف انجلترا ، مؤكدا أن الطريقة الوحيدة لتجنب الحرب ، هى أن تعلن انجلترا ، أنها ستحارب الى جانب فرنسا وروسيا (١) • وكانت الحكومتان الألمانية والنمسوية ، تجهلان جهلا مطبقا هذه الرسائل المتبادلة ، وظلت تجهلان وجودها ، حتى أعلن عنها بعد نشوب الحرب العالمية الأولى بصورة فعلية • وهكذا فقد ظلتا تفترضان كما روى السفير البريطانى فى برلين لحكومته ، ان بريطانيا ستظل على الحياد « حتى اللحظة الأخيرة ، وأنها لن تدخل الحرب على الاطلاق » (٢) • ولهذا فانهما كانتا تريان أن توازن القوى يعمل لمصلحتهما • وقد بدأت فرنسا وروسيا بفرضية مناقضة ، ثم وصلتا الى نتيجة معاكسة •

وكثيرا ما وجه النقد الى السرية فى السياسة البريطانية فى صدد التزاماتها تجاه فرنسا ، على اعتبار أن ألمانيا ما كانت لتشن الحرب ضد فرنسا وروسيا لو أنها عرفت مسبقا بأن بريطانيا العظمى ستنضم الى هاتين الدولتين ، أى لو أنها أقامت حساباتها لتوازن القوى ، على أساس معرفتها بالاتفاق الانجليزى ــ الفرنسى المعقود منذ نوفمبر عام ١٩١٢ • لكن بريطانيا نفسها ، وكذلك فرنسا وروسيا ، لم تكن تعرف على

---

= « لكنك أشرت على أى حال ، الى أن من حق كل من الحكومتين أن تعرف وفى الوقت المناسب ، فى حالة توقعها الصحيح لهجوم من دولة ثالثة لم يسبقه أى استفزاز من جانبها ، ما اذا كان فى وسعها الاعتماد فى مثل هذا الوضع على المساعدة العسكرية من الحكومة الاخرى •

« وانى لأتفق معك ، أنه فى حالة وجود أسباب جدية لدى احدى الحكومتين ، تدعوها الى توقع هجوم عليها لم يسبقه استفزاز من جانبها ، من دولة ثالثة ، أو فى حالة وجود ما يهدد السلام العام ، فان على الحكومة الاخرى أن تبادر على الفور الى البحث معها ، فيما اذا كان الوضع يتطلب من الحكومتين العمل معا لدرء العدوان والحفاظ على السلام ، وتقرير الاجراءات التى يجب اتباعها بصورة مشتركة فى حالة وصولها الى قرار من هذا النوع • واذا انطوت هذه الاجراءات على العمل المشترك • فمن الواجب دراسة الخطط التى يضعها أركان حرب الدولتين فورا ، وتستطيع الحكومتان آنذاك تقرير مدى تنفيذها » • ( مجموعة الوثائق الدبلوماتية المتعلقةبنشوب الحرب الاوربية • لندن ــ مطبعة الحكومة لعام ١٩١٥ • ص ٨٠ ) •

وقد شرحت برقية قيصر روسيا التى أوردناها سابقا هذا الغموض الذى صاحب الوضع أيضا •

(١) الوثائق البريطانية ــ نفس المصدر • ص ٣٦١ •
(٢) المصدر نفسه ص ٦٣ •٣

( المؤلف )

سبيل الجزم والتأكيد معرفة مسبقة ما كان هذا الاتفاق يعنيه لتوازن القوى فى أغسطس عام ١٩١٤ ، ولهذا فلو فرضنا أن الحكومة الألمانية نفسها قد عرفت فعلا بوجود هذا الاتفاق،فانها ماكانت لتعرف بصورة مؤكدة ، ما سيكون عليه توزع القوى عشية نشوب الحرب العالمية الأولى . وعلى المرء أن يبحث عن أسباب فشل توازن القوى فى الحيلولة دون نشوب الحرب العالمية الاولى ، فى هذا الوضع من الافتقار الكلى الى اليقين الكامن فى أى نظام لتوازن القوى يضم الاحلاف الدولية . ولقد أعرب وكيل وزارة الخاجية البريطانية عن هذه الحالة من الافتقار الى الطمأنينة الناجمة عن نظامى الاحلاف والاحلاف المضادة عندما قال للسفير البريطانى فى الاول من أغسطس عام ١٩١٤ بأن المانيا وفرنسا « وحتى انجلترا على الغالب » ، قد أجبرت على الحرب ، دون أن تكون لأى منها رغبة فيها ، وأن هذا الوضع انما نشأ عن هذا النظام الميت للأحلاف الذى يعتبر لعنة العصور الحديثة » (١) .

## ٢ ـ اللا واقع فى التوازن الدولى :

لا يجعل افتقار حسابات القوة والسلطان الى اليقين ، توازن القوى عاجزا فقط ، عن التحول الى تطبيق عملى ، وانما يؤدى الى سلبية فعلية فيه ايضا من الناحية العملية . ولما كانت أية دولة لاتستطيع التيقن من أن حساباتها لتوزيع القوى فى أية فترة معينة من التاريخ ، صحيحة ودقيقة ، فان عليها على الاقل ، أن تتيقن من أن الاخطاء التى قد تقترفها ، لن تعرضها للخطر والضرر فى أى صراع على السلطان والقوى. فعلى الدولة بعبارة اخرى ، أن تضع حدا لسلامتها ، يسمح لها باجراء بعض الحسابات الخاطئة دون أن يؤثر خطؤها على توازن القوى. وهذا يعنى أيضا أن على الدول المشتركة فى الصراع على السلطان ان لاتتطلع الى مجرد التوازن أو التكافؤ فى القوى ، بل والى التفوق أيضا من جانبها . ولما كانت أية دولة لا تستطيع التكهن بضخامة أخطائها الحسابية ، فان عليها جميعها فى الواقع ان تنشد الحصول على الحد الاقصى من السلطان والقوة ، يمكن لها ان تحصل عليه فى ظل الأوضاع التى تحيط بها . ولعل هذه هى الطريقة الوحيدة التى تمكنها من الحصول على الحد الاقصى من الطمأنينة والسلامة ، بحيث يتفق مع الحد الاقصى من الاخطاء التى قد تقع فيها . ولا ريب فى أن التطلع

---

(١) نفس المصدر . ( الوثائق البريطانية ) . ص ٢٨٤ .

اللامحدود الى السلطان ، والماثل بصورة دائمة ومستمرة ، كما سبق لنا أن رأينا ، فى اندفاعات الدول من أجل السـلطان ، يجد فى توازن القوى ، حافزا قويا يدعوه الى التحول الى واقع .

ولما كانت الرغبة فى الوصـول الى الحد الاقصى من السـلطان ، عالمية وشـاملة ، فان على الدول كلها ، أن تظل فى خوف دائم ، من أن تؤدى حساباتها الخاطئة للقـوى ، والزيادة المسـتمرة فى قوى الدول الأخرى ، الى ضعف وتدن فى مركزها ، عليها ان تحاول تجنبه مهمـا كان الثمن . ومن هنا يكون الميل لدى جميع الدول التى حققت شيئا من التفوق على منافساتها ، أن تسـتغل هذا التفوق وتثبت أقدامه ، وتستخدمه لتغيير توزع القوى بصورة دائمة لمصلحتها . ويمكن تحقيق هذا عن طريق الضغط الدبلوماتى بفرض كل ما لذلك التفـوق الذى حققته من ثقل على الدول الاخرى ، مرغمة اياها على تقديم التنازلات التى تضمن تحويل تلك الميزة المؤقتة من التفوق الى تفوق دائم . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الحرب أيضا . ولما كانت جميع الدول تعيش فى أى نظام لتـوازن القوى فى خوف دائم من أن يحـرمها منافسـوها فى أول فرصة تتاح لهم من سلطانها ، فان مصلحة هذه الدول كلها تكون فى توقع مثل هذا التطور . وفى أن تنزل بالآخـرين ما لا تريد منهم أن ينزلوه بها .

وليست الحرب الوقائية وهى اصطلاح كريه فى اللغة الدبلوماتية، ومكروه من الراى العام الديمقراطى الا النتيجة الطبيعية لتوازن القوى. وتكون الأحداث التى أدت الى الحـرب العالمية الاولى ، موحية بالكثير فى ذلك الصدد ، وذلك لانها كانت الفرصة الأخيرة للسير بالسياسيات الخارجية طبقا للقواعد التقليدية لتوازن القوى . فلقد عزمت النمسا على تغيير التوازن فى البلقان لمصلحتها فى ضربة واحدة ونهائية. وكانت تعتقد أنه بالرغم من عدم اسـتعداد روسيا للدخول فى الحـرب ، فان قوتها آخذة فى الازدياد ، وان أى تأجيل للعمل الحاسم سيجعل توزيع القوى فى وضع غير موات لها . وأجرت برلين حسابات مماثلة بالنسبة الى توزع القوى بين المانيا وروسيا . أما هذه فكانت عازمة من الناحية الاخرى على عدم السماح للنمسا باجراء تبدل فى توزيع القوى لمصلحتها عن طريق سـحقها لبلاد الصرب . وقد قـدرت أن مثل هـذه الزيادة الفورية فى قوة عدوتها المقبلة ، ستكون أكبـر من أية زيادة محتملة فى المستقبل فى سـلطانها . ولا ريب فى أن بريطانيـا العظمى وهى تدرس حسابات الروس هـذه ، شعرت بالرغبـة فى أن ترفض حتى اللحظة

الاخيرة الاعلان بصراحة عن تأييدها للتحالف الفرنسي ــ الروسي. وكانت هذه هي الصورة التي رسمها سفير بريطانيا في برلين لحكومته في تقريره في الثلاثين من يوليو عام ١٩١٤ عندما قال ... « ولا ريب في أن بيانا يصدر عنا في هذه المرحلة ، قد يحمل المانيا على التردد ، ولكنه قد يحث روسيا في الوقت نفسه على المضي في طريقها ، حتى اذا ما هاجمت النمسا ، اضطرت المانيا الى الدخول في الحرب ، سواء اكانت تخشى الاسطول البريطاني أم لا تخشاه » (١) .

وقد يظل من المستحيل ، حتى النهاية ، تأييد الادعاء القائل بأن توازن القوى بما يفرضه من استقرار قد عمل على تجنب الكثير من الحروب ، أو نفيه نفيا قاطعا . وليس في وسع المرء أن يتابع سير التاريخ ، جاعلا من وضع يقوم على اساس الفرض ، نقطة البداية التي يشرع منها ، ولكن بالرغم من استحالة تعداد الحروب حال توازن القوى دون نشوبها ، فان من السهل على المرء أن يرى أن اسباب معظم الحروب التي وقعت منذ بداية نظام الدولة الحديثة ، تمت الى توازن القوى ذاته . وهناك ثلاثة أشكال من الحروب ، تتصل اتصالا وثيقا بدقائق توازن القوى وأساليبه ، وهي الحروب الوقائية التي أشرنا اليها سابقا ، والتي يسير فيها الطرفان على سياسات امبريالية ، والحروب المناهضة للامبريالية ، والحروب الامبريالية نفسها .

ويؤدي التعارض في أوضاع توازن القوى بين دولة أو مجموعة متحالفة من الدول التي تتبنى سياسة الوضع القائم وبين دولة امبريالية أو مجموعة من الدول الامبريالية ، في الغالب الى نشوب الحرب ولقد أدى في معظم الحالات منذ أيام شارل الخامس حتى أيام هتلر وهيروهيتو الى الحرب فعلا . وتعجز دول الوضع القائم ، المكرسة نفسها بحكم هذا التعريف لسياسات سليمة . تقوم على أساس الرغبة في الاحتفاظ بما لديها ، عن اللحاق بالفذ الدينامي السريع في طريق القوة والسلطان الذي تجسده الدولة التي حزمت امرها على التوسع الامبريالي .

وتقدم لنا المقارنة بين الزيادة في قوى بريطانيا وفرنسا من ناحية وقوة المانيا من الناحية الاخرى بين عام ١٩٣٣ وبداية الحرب العالمية

---

(١) الوثائق البريطانية ــ نفس المصدر . ص ٣٦١

الثانية فى عام ١٩٣٩ ، صورة واضحة كل الوضوح . عن الاختلاف فى سرعة الفـذ والحركة فى زيادات القوة بين دول الوضع القائم والدول الامبريالية . ولابد لدول الوضع القائم من أن تخسر السباق على التسلح ، ولابد لمركزها الدولى من أن يتدهور بسرعة متزايدة كلما طال أمد السباق . فعامل الزمن الى جانب الدول الامبريالية ، وكلما انصرم الوقت ثقلت موازينهـا فى معـايير القوة والسـلطان ، وخفت موازين دول الوضع القائم . وتزداد الصعوبة امام هـذه للحاق بتلك واعادة الميزان الى وضعه السابق . ولذا يصح من الحتمى بالنسـبة اليها ، أن تدرك ، انها ما لم تعمل على وقف هذا الاتجاه وعكسه بالقوة ، فان وضع الدول الامبريالية يغدو عسـيرا على الاقتحام ، فى الوقت الذى تضع أمامها كل فرصة ممكنة فى اعادة الميزان الى ما كان عليه . وكان هذا الوضع الذى وجدت بريطانيا وفرنسا نفسيهما فيه فى سـبتمبر عام ١٩٣٩. وتغدو الحرب فى مثل هذا الوضع بكل ما فيها من احتمالات لا يمكن حسابها ، السبيل الوحيد المفتوح للخلاص من الذوبان المعيب فى محور سلطان الدولة الاستعمارية . وتؤدى حيل السياساتالدولية على النحو الذى تمثله بين دول الوضع القائم والدول الامبريالية ، بحكم الضرورة الى اضطراب فى توازن القوى ، بحيث تبـدو الحرب وكأنها السياسة الوحيدة ، التى تؤمن لدول الوضع القائم ، فرصة على الأقل لاعادة توازن القوى لمصلحتها .

لكن عملية اعادة التوازن الى وضعه الاصلى ، تحمل فى طياتها ، عناصر اضطراب جديد . وتجعل حيل سياسات القوة على النحو الذى شرحناه سابقا هذا التطور أمرا حتميا . فالمدافع بالامس عن سياسة الوضع القائم يتحول عن طريق النصر الى امبريالى اليوم الذى يعمل مهزوم الامس على الثأر منه فى الغد . ويؤدى طموح المنتصر ، الذىحمل السـلاح ، ليعيد التوازن الى وضعه السابق ، وسـخط الخاسر الذى عجز عن الاطاحة به ، الى أن يجعلا من التوازن الجديد نقطة انتقال غير مرئية من اضطراب الى آخر . وهكذا نجد أن عملية التوازن كثيرا ما تؤدى ، الى استبدال دولة غالبة متفوقة تقلق التوازن وتزعجه بدولة اخرى . فلقد كانت فرنسـا هى التى أحبطت خطط شارل الخامس امبراطور آل هابسبورج لتحقيق السـيطرة العالمية ، ليخلفه ملكهـا لويس الرابع عشر فى مطامحه التى وحدت أوروبا بأسرها لمقاومته. ولم يكد التوازن يعود الى نصابه ، حتى ظهر عامل اضطراب جديد ممثـلا فى فريدريك الاكبر ملك بروسيا . واعقب فشل نابليون الأول فىتحقيق

مسعاه للسيطرة على العالم ، تطلع مماثل فى الحلف المقدس الذى تزعمته أقوى دولتين معاديتين لنابليون وهما النمسا وروسيا الى سيطرة مماثلة . وأدت هزيمة الحلف الى ظهور بروسيا وتطلعها الى السيطرة على ألمانيا ، وتطلع هذه بعد وحدتها الى السيطرة على أوربا . ولم ينقض عشرون عاما على هزيمة المانيا فى الحرب العالمية الاولى ، حتى كانت قد غدت مرة ثانية الدولة المتفوقة فى أوربا ، فى الوقت الذى بلغت فيه اليابان وضعا مماثلا فى آسيا . ولم تكد هاتان الدولتان تغيبان عن صورة التوازن الدولى كعاملين فعالين ، حتى ظهر صراع جديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى .

## مذهبية توازن القوى :

انحصر بحثنا حتى الآن فى الافتراض بأن توازن القوى وسيلة لدفاع الدول التى تحس بالتهديد الموجه الى استقلالها ووجودها من جراء الزيادة المفرطة فى قوى دول أخرى ، عن نفسها . لكن ما قلناه عن هذا التوازن لا يصح الا على أساس الافتراض بأنه يستعمل بقصد الدفاع عن الذات ليس الا . ومع ذلك فقد سبق لنا أن رأينا كيف تتحكم الاندفاعات عند الدول من أجل السلطان فى المبادىء المثالية وكيف تحولها الى مذاهب عقائدية ، تختفى وراءها ، فى محاولات عقلانية لتبرير أعمالها . وقد فعلت هذا مع توازن القوى ، ولا ريب فى أن ما قلناه عن انتشار مذاهب مناهضة الاستعمار ينطبق بصورة عامة على توازن القوى .

وكثيرا ما تدعى الدولة الراغبة فى اقامة امبراطورية لها ، أن جل ما تنشده ، هو تحقيق التوازن . أما الدولة المتطلعة الى الحفاظ على الوضع القائم ، فتحاول ان تضفى على أى تبدل يقع فى هذا الوضع صورة الاعتداء على توازن القوى . وعندما وجدت بريطانيا وفرنسا نفسيهما فى حالة حرب فى مستهل حرب السنوات السبع فى عام ١٧٥٦ ، راح الكتاب البريطانيون يبررون سياسة بلادهم ، على ضوء متطلبات التوازن الأوربى ، بينما ادعى دعاة فرنسا ، أن بلادهم وجدت نفسها مرغمة على مقاومة السيطرة الانجليزية على البحار ، وعلى أمريكا الشمالية ، لاعادة ما أسموه « بالتوازن التجارى » .

وأثارت الدول المتحالفة مبدأ التوازن الدولى ، عندما تقدمت فى عام ١٨١٣ ، بشروطها للصلح الى نابليون ، ولجأ هذا فى رفضه للشروط

الى ما أسماه « بتوازن الحقوق والمصالح » . وعندما واجه الحلفاء فى مستهل عام ١٨١٤ ، ممثل نابليون ، بانذار طلبوا فيه من فرنسا ، تحت ستار توازن القوى ، التخلى عن جميع ما فتحته من أراض منذ عام ١٧٩٢ ، رد الممثل الفرنسى قائلا : « او لم يرد الملوك المتحالفون اقامة توازن عادل فى أوربا ؟! أو لا يزالون يعلنون حتى اليوم ان ما يريدونه هو هذا التوازن ؟ ان كل ما تنشده فرنسا فعلا ، هو الحفاظ على نفس السلطان النسبى الذى كان لها دائما ، لكن اوروبا اليوم ، لم تعد عين أوربا التى كنا نعرفها قبل عشرين عاما». وتوصل من ذلك الى الاستنتاج ، بأن احتفاظ فرنسا بالضفة الشرقية من نهر الراين ، لا يكون كافيا على ضوء الاوضاع الجغرافية والسوقية (الاستراتيجية) لاعادة توازن القوى فى اوربا الى ما كان عليه . ورد ممثلو الحلفاء على ذلك بقولهم : ستظل فرنسا بتراجعها الى حدودها قبل عام ١٧٩٢ ، احدى الدول القوية فى القارة الاوربية بفضل مركزها الجغرافى المتوسط ووفرة عدد سكانها ، وثراء تربتها وطبيعة حدودها ، وعدد مواقعها الحصينة وتوزعها ». ونرى من هذا ان كلا الجانبين اراد تطبيق مبدأ توازن القوى على نفس الوضع ، وانهما توصلا الى نتائج متضاربة ، مما أدى الى فشل الجهود الرامية الى انهاء الحرب .

ولقد تكرر نفس الوضع بعد أربعين عاما ، نتيجة عوامل مماثلة. ففى مؤتمر فيينا الذى هدف فى عام ١٨٥٥ الى انهاء حرب القرم ، وافقت روسيا خصومها ، على أن يجعلوا من الحفاظ على توازن القوى فى البحر الاسود ، أساس تسوية الصلح المقترحة . ولكن بينما اعلنت روسيا أن « تفوقها فى البحر الاسود ، شرط لازب للتوازن الاوربى » ، نجد اعداءها ، يحاولون وضع حد لهذا التفوق ، ويعلنون أن الاسطول الروسى ، « مازال قويا جدا اذا ما قورن بالاسطول التركى » ، ولم يعقد الصلح الا بعد عام ، وطبقا لشروط الحلفاء أعداء روسيا .

وأدت صعوبة تقدير مواقع القوة والسلطان النسبية لمختلف الدول تقديرا صحيحا ، الى أن يغدو تطبيق توازن القوى ، مذهبا مستحبا فى السياسات الدولية . وهكذا يتبين أن هذا التعبير بات يستخدم بطريقة مطاطة وغير دقيقة. فعندما تود دولة أن تبرر خطوة من خطواتها على الصعيد الدولى ، نراها تشير الى ذلك المبدأ ، وتعلن أن خطوتها تخدم الحفاظ على التوازن الدولى أو اعادته . وعندما تود

دولة أخرى ، أن تحمل على سياسات أخرى معينة تتبعها دولة ثانية ، نراها ، تصم تلك السياسات بأنها تؤلف خطرا على التوازن الدولى ، أو مصدر ازعاج له . ولما كان الاتجاه المتأصل لتوازن القوى فى معناه الصحيح ، الحفاظ على الوضع القائم ، فاننا نرى أن هذا التعبير بات يعنى فى لغة دول الوضع القائم ، المرادف لهذا الوضع ، ولأى توزع للقوى قائم فى أية فترة معينة من فترات التاريخ . وعلى هذا فكل تبدل فى التوزع القائم للقوى والسلطان يعتبر فى عرفها باعثا لاضطراب توازن القوى ، وتجب مقاومته ومعارضته . وعلى هذا تحاول كل دولة يهمها الحفاظ على توزيع معين للسلطان ، ان يبدو موضع اهتمامها ، نتيجة للمبدأ الاساسى الشمولى التقبل لنظام الدولة الحديثة ، وان يمثل المصلحة المشتركة لجميع الدول أيضا ». وبدلا من أن تظهر الدولة بمظهر المدافع عن مصلحة انانية معينة ، تبدو وكأنها الحامى للمبدأ العام ، او الوكيل المنتدب للجماعة الدولية .

وعلى هذا الصعيد ، نرى الناس يتحدثون مثلا ، عن توازن القوى فى النصف الغربى من الكرة الارضية المهدد من سياسات دول لا أمريكية، وعن توازن القوى فى البحر المتوسط الذى يجب أن يدافع عنه ضد التدخل الروسى . وكل ما يرمى أمثال هؤلاء القائلين الى الدفاع عنه ، ليس توازن القوى فى الواقع ، وانما التوزيع المعين للسلطان والقوى ، الذى يرون فيه أمرا مواتيا لمصلحة دولة معينة أو مجموعة من الدول. ولقد كتبت صحيفة النيويورك تايمز تقول فى احدى برقياتها التى نشرتها حول مؤتمر وزراء الخارجية الذى عقد فى موسكو فى عام ١٩٤٧: قد تكون الوحدة الجديدة بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، مؤقتة ، ولكنها تحدث تبدلا ملحوظا فى توازن القوى » . ولم يكن ما عنته الصحيفة بقولها فعلا ، توازن القوى فى المعنى الصحيح للكلمة ، وان هذا التوازن قد تبدل ، وانما عنت توزعا للسلطان والقوى ، نشأ بعد المؤتمر ، وكان أفضل لمصلحة الدول الغربية من التوزيع الذى كان قائما قبل المؤتمر .

ويزيد استخدام توازن القوى كمذهب زيادة كبيرة فى المتاعب الأصلية التى يواجهها المراقب المحايد من حيل توازن القوى وأساليبه القائمة . ولكن فى وسعنا القول بأن تقبل التوازن لاستعماله كمذهب وعقيدة ليس بالشيء العارض على الاطلاق ، وانما هو ميل أصيل كامن فى جوهره وطبيعته . فالمفارقة بين ما فيه من دقة مزعومة ، وبين ما

فيه من افتقار فعلى اليها . بل وبين تطلعه المزعوم الى التوازن وبين هدفه الفعلى فى السيطرة ، وهى مفارقة ، كامنة كما سبق لنا أن رأينا فى جوهر المبدأ ، تجعل منه ، الى حد ما ، مذهبا من المذاهب قبل كل شيء . وهكذا نرى أن توازن القوى يكتسب واقعا ويدعى عملا ، ليسا له فى الواقع ، ويميل نتيجة لذلك الى اخفاء حقائق السياسة الدولية واستعقالها وتبريرها .

### ٣ ـ افتقار توازن القوى الى الكفاية :

فى وسعنا أن نلقى ضوءا جديدا على طبيعة توازن القوى ، عن طريق دراسة مدى اسهامه الفعلى ، فى عصور ازدهاره فى القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ، فى استقرار نظام الدول الحديثة ، وفى الحفاظ على استقلال الدول الاعضاء فى هذا النظام . ترى : هل كان توازن القوى وحده هو الذى حقق هذه النتائج النافعة ؟ أو : هل كان هناك عامل آخر فى تلك الفترة التاريخية، يعمل عمله أيضا ، ولم يكن فى وسع توازن القوى ، بدونه ، أن يحقق شيئا من هذه النتائج التى حققها ؟

#### (أ) التأثير الكابح للاجماع الخلقى :

أشار جيبون الى وجود مثل هذا العامل فى عام ١٧٨١ ، عندما كانت بلاده تخوض حربا خاسرة مع مستعمراتها الامريكية ومع فرنسا واسبانيا وهولنده ، اذ اقترح قائلا ..

« هناك اعتبار بان أوربا تؤلف جمهورية واحدة عظمى ، حصل سكانها المتعددو الاجناس على نفس المستوى فى الكياسة والثقافة وقد يستمر توازن القوى فى التأرجح ، وقد يرتفع رخاء بلادنا والممالك المجاورة لنا ، وقد يهبط على سبيل التعاقب ، لكن مثل هذه الاحداث ، لا تستطيع أن تضار بصورة رئيسية ، وضع السعادة العامة الذى نعيش فيه ، ولا انظمة فنوننا وقوانيننا وعاداتنا ، التى تميز البلاد الاوربية ومستعمراتها تمييزا واضحا عن بقية افراد الجنس البشرى (١) .

---

(١) نظرة عنصرية بغيضة من جانب المؤرخ البريطانى المشهور جيبون ، فاذا جاز له أن يتحدث على هذا النحو من التفوق الحضارى والرخاء الاقتصادى عن الشعوب الاوروبية

**ويؤدى النفوذ المشترك للخوف والاحساس بالخجل ، الى الحد من مساوىء الطغيان، وقد حققت الجمهوريات النظام والاستقرار ، وادخلت الملكيات مبادىء الحرية او الاعتدال على الاقل فى نظمها ، وأدت الاوضاع العامة للاخلاق والعادات فى هذا العصر الى ادخال بعض الاحساس بالشرف والعدالة فى معظم الدساتير الناقصة • وأدى التبارى بين عدد من المتنافسين الذين يمتازون بالحيوية الى تقدم المعرفة والصناعة تقدما سريعا فى أوقات السلم ، اما فى أوقات الحرب ، فان الصراعات الهادئة وغير الحاسمة هى التى تميز أعمال القوى الاوربية » (١) •**

---

فى عهده ، فقد نسى أن هذا الرخاء انما تحقق عن طريق استغلال الدول الاوربية لشعوب مستعمراتها ، وان شعوبا أخرى ، من غير القارة الاوربية ، نعمت بمثل هذا التفوق فى عصور تاريخية سابقة ، فى الوقت الذى كانت فيه شعوب القارة الاوربية تعيش فى غمرة الجهل والظلام •

( المعرب )

(١) كتاب « انحلال وسقوط الامبراطورية البريطانية » ( طبعة المكتبة العصرية ــ الجزء الثانى • ص ٩٣ــ٩٥) • وهناك عرض رائع آخر ، للنتائج المفيدة التى حققها توازن القوى ، فى مقال غفل من التوقيع نشرته مجلة « ادنبره ريفيو » فى عددها فى الاول من يناير عام ١٨٠٣ ، وفى الصفحة ٣٤٨ جاء فيه : « ولو لم تكن هناك تلك الغيرة النافعة عند الدول المتنافسة والمتجاورة ، وهى غيرة شرع الساسة المحدثون فى الاعجاب بها ، لوقع هناك مالا عد له ولا حصر من الفتوحات والتبدلات الاقليمية ، بدلا من الحروب التى تضيع فيها بضع أرواح بصورة لا مجدية ، وتبدد فيها الملايين من الاموال بلا نفع • أو ما كانت أجزاء جميلة وكثيرة من العالم ستصطبغ بالدماء بدلا من مئات البحارة الذين يتقاتلون دون أى أذى يلحق بهم على أمواج المحيطات ، وبدلا من ألوف الجنود ، يقومون بنظام علمى ومنظم وهادىء من الحروب ، فى بلاد اصطفت لخوضها ، على ميادين قيل أن على أرضها تتقرر الصراعات بين الدول ؟ وفى وسعنا فى الواقع أن ننظر الى تاريخ القرون الاخيرة ، كالفترة المجيدة فى قصص التاريخ الانسانى ، اذ انها تميزت بالعلم والمهارة والدأب والمثابرة ، والنضال الملطف والتفكير المنطقى والتأنق فى الحكم ، والنشر المتعادل للحرية ، والمعرفة الكاملة والعميقة بفنون الادارة ، كما تميزت بوضع بعض القواعد العامة للسلوك بين الدول ، حائلة دون تهاوى الامبراطوريات وابتلاع الجارات القويات للدول الضعيفة ، وتحديد طريق الفتوحات ، بالاضافة الى اعتبارها اشهار السيوف آخر اجراء تلجأ اليه ، بينما كان هذا الاشهار أول ما يلجأ اليه فى الأوقات الاخرى » •

( المؤلف )

وقد وعى كبار كتاب السياسة فى ذلك العصر هذه الوحدة الفكرية والخلقية تمام الوعى ، وأقاموا عليها قواعدهم للتوازن الدولى مما مكنهم من الحصول على احسن الفوائد من عمليات هذا التوازن . وسنذكر هنا ثلاثة من هؤلاء الكتاب وهم فينيلون (١) وروسو (٢) وفاتيل (٣).

فلقد كتب فينيلون ، الفيلسوف العظيم فى عصر لويس الرابع عشر ومربى حفيده ، فى كتابه « استكمال البحث فى الضمير عن واجبات الملكية » يقول :

.. وتضمن هذه العناية بالحفاظ على شكل من المساواة والتكافؤ ، بين الدول المتجاورة الهدوء والطمأنينة لها جميعا . وتؤلف جميع الدول المتجاورة والتى ترتبط بعلاقات تجارية ، هيئة كبيرة ، بل وطرازا من الأسرة الدولية . فالمسيحية تؤلف على سبيل المثال ، نوعا من أنواع الجمهوريات العامة التى يشترك افرادها فى نفس المصالح والمخاوف ، واعمال الحيطة . ويلتزم جميع الأعضاء فى هذه الهيئة الكبيرة ، تجاه بعضهم البعض بما فيه الخير لهم جميعا ، كما يلتزمون أيضا تجاه أنفسهم ، لما فيه الخير للسلامة القومية ، ويرتبطون باحباط أية خطوة من جانب اية دولة واحدة من الدول الأعضاء ، قد تعمل على ازالة التوازن ، وتحقيق الخراب الحتمى لجميع الدول الأعضاء فى نفس الهيئة . ولا ريب فى آن كل ما يحدث تبدلا ، فى النظام الأوربى العام أو يهدده بالخطر، يعتبر أمرا فى منتهى الخطورة ، ويجر فى أذياله ، شرورا لا حدود لها » (١) .

وقد طلع روسو بنفس الفكرة عندما قال : « تؤلف دول اوربا فيما بينها دولة واحدة لا منظورة ... ففى النظام الفعلى فى اوربا ، درجة عظيمة من التماسك والتضامن ، تبقى عليه فى حالة مستمرة من

---

(١) فرانسوا فينيلون ( ١٦٥١ ـ ١٧١٥ ) ـ مؤلف فرنسى وعالم باللاهوت . كان رئيسا لأساقفة كامبريه .

(١) فرانسوا فينيلون ( ١٦٥١ ـ ١٧١٥ ) ـ مؤلف فرنسى وعالم باللاهوت . كان رئيسا
الاجتماعى » ، وتقوم نظريته على أن من واجب الفرد أن يتخلى عن حقوقه الطبيعية ، الى المجموع كله ، تحت اشراف « الارادة العامة » لهذا المجموع وتوجيهها .

(٣) راميريك دى فاتيل ( ١٧١٤ ـ ١٧٦٧ ) ـ فيلسوف ومشروع سويسرى . يعتبر من كبار الثقات فى القانون الدولى .

(٤) مصنفات فينلبون ( باريس ١٨٧٠ ) . الجزء الثالث . ص ٣٤٩ و ص ٣٥٠ .
( المعرب )

الاضطراب ، دون أن تطيح به (١) أما فاتيل ، أكثر كتاب القرن الثامن عشر تأثيرا فى القانون الدولى فيقول :

« تؤلف أوربا نظاما سياسيا ، اذ ترتبط جميع دولها بالعلاقات والمصالح المختلفة للدول التى تقيم فى هذا الجزء من العالم . ولم تعد قارتنا كما كانت عليه فى الماضى، مجموعة مضطربة من القطع المتفرقة والمجزأة ، تظن كل واحدة منها ، ان ليس من شأنها الاهتمام بمصائر الأجزاء الأخرى ، ولا تعنى الا نادرا ، بالأمور التى لا تمسها بصورة مباشرة . ويجعل اهتمام الملوك المحصور والمحدد فى أوربا طرازا من الجمهوريات ، يتحد أعضاؤها رغم استقلالهم ، عبر وشائج المصلحة المشتركة ، فى الحفاظ على النظام والحرية . ومن هنا نشأ ذلك المخطط المشهور فى التوازن السياسى ، أو توازن القوى ، وهو المخطط الذى يفهم عن طريقه ، وجود ذلك الوضع الذى لا يمكن اية دولة من السيطرة سيطرة مطلقة ، وفرض قوانينها على الدول الاخرى » (٢) .

ورجعت بيانات الساسة ، صدى أقوال هؤلاء الكتاب . وقد أعتبر الملوك ومستشاروهم بين عامى ١٦٤٨ الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ، الوحدة المعنوية والسياسية لاوربا حقيقة قائمة ، وراحوا يتحدثون عن « جمهورية اوربا » وعن « اسرة الامراء المسيحيين » وعن «النظام السياسى فى أوربا» وكأنها أشياء طبيعية. لكن ماخلقته امبراطورية نابليون من تحديات، ارغمتهم على ايضاح الاسس الخلقية والفكرية التى كاد توازن القوى القديم يستند اليها . وليس الحلف المقدس ، و «الاتفاق الاوربى» ، اللذين سنتحدث عنهما بالتفصيل فى جزء لاحق من هذا الكتاب ، الا محاولات لاكساب هذه القوى الخلقية والفكرية التى ألفت لباب توازن القوى وشريان حياته ، شيئا من التوجيه التنظيمى والقيادى .

ولم تفرض معاهدة الحلف المقدس التى عقدت فى السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٨١٥ على جميع موقعيها ، وهم ملوك أوربا قاطبة باستثناء ثلاثة منهم ، أكثر من مجرد التعامل مع بعضهم البعض ومع رعاياهم طبقا للمبادىء المسيحية . لكن المعاهدات الاخرى التى وقعت فى نفس السنة ، والتى حاولت اعادة بناء النظام السياسى فى أوربا ، المشهورة أيضا باسم « الحلف المقدس » : كانت موجهة

---

(١) المؤلفات الكاملة . الجزء التاسع . ص ٤٦٩ .

(٢) قانون الدول ( فيلادلفيا عام ١٨٢٩ ، الكتاب الثالث ، الفصل الثالث . ص ٣٧٧ — ٣٧٨ .

للحيلولة دون تكرر الثورة فى أى مكان فى العالم ، ولا سيما فى فرنسا. ولما كانت الثورة الفرنسية قد مثلت القوة الحركية العظمى التى حطمت توازن القوى ، فقد كان الرأى السائد بأن أية ثورة لابد وأن تحمل معها نفس الخطر . وهكذا كان مبدأ الشرعية ، وعدم المساس بحدود عام ١٨١٥ ، حجرى الزاوية فى صرح البناء السياسى الاوروبى الجديد الذى حاولت النمسا وبروسيا وروسيا اقامته .

وعندما حصلت فرنسا فى عام ١٨٦٠ على نيس وسافوى كتعويض مقابل الزيادة الاقليمية التى حصلت عليها سردينيا فى ايطاليا ، راحت انجلترا تتدخل مثيرة احد المبادىء التى انطوت عليها معاهدات عام ١٨١٥ . وكتب اللورد راسل وزير خارجية بريطانيا آنذاك ، الى السفير البريطانى فى فرنسا يطلب اليه أن يبين للحكومة الفرنسية بأن « قيام دولة قوية كفرنسا ، باكتساب بعض الاراضى من جاراتها ، لابد وأن يؤدى — لا سيما وان سياستها السابقة وغير البعيدة فى التوسع الاقليمى ، كانت قد انزلت بأوربا كوارث لا تعد ولا تحصى — الى اثارة الشكوك والمخاوف عند جميع الدول المعنية بتوازن القوى وبالحفاظ على السلام العام فى العالم بأسره ».

ولقد غدا « الاتفاق الأوربى » وهو السياسة الدبلوماسية التى قضت بعقد مؤتمر للدول الكبرى لمواجهة الاخطار التى تهدد النظام السياسى بعمل موحد ومتفق عليه ، الأداة التى تحقق عن طريقها أول مبدأ من مبادىء الحلف المقدس فى البداية ، كما تحققت المصالح الاوربية المشتركة بعد انحلال ذلك الحلف الذى بلغ ذروته فى ثورات اوربا التحررية واللبرالية فى عام ١٨٤٨ . ولقد طبق « الاتفاق الاوربى » فى مناسبات عدة طيلة القرن الذى انصرم بين وضعه فى عام ١٨١٤ ، وبداية الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ . ولقد أشير الى المفهوم الذى كان أساس هذا الاتفاق ، وهو الوحدة السياسية لأوربا أو هى على حد تعبير السياسى البريطانى كاسلرى Gastlereaqh (١) «النظام الاوربى العام» ، فى عدد من البيانات الرسمية . ولهذا راحت دول الحلفاء تعلن فى نهاية عام ١٨١٣ ، انها « لن تلقى سلاحها ، قبل أن يتم

---

(١) روبرت كاسلرى ( ١٧٦٩ — ١٨٢٢ ) — سياسى بريطانى من حزب المحافظين . أصبح وزيرا للحرب فى عام ١٨٠٥ وبين عامى ١٨٠٧ و ١٨٠٩ ووزيرا للخارجية بين عامى ١٨١١ و ١٨١٢ .

( المؤلف )

التثبيت من جديد فى الوضع السياسى فى أوربا ، وقبل أن تكون المبادىء الصحيحة قد استخلصت حقوقها من الادعاءات الزائفة لضمان السلام الحقيقى فى أوربا » . وراح ممثلو النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا يعلنون فى البلاغ الرسمى الذى أصدروه فى الخامس من فبراير عام ١٨١٤ ، والذى يعتبر تاريخ مولد الاتفاق الاوربى ، انهم لا ينطقون باسم بلادهم فحسب وانما « باسم أوروبا كلها التى تؤلف كلا واحدا لا يتجزأ ».

ولقد أقرت هذه الدول ذاتها بعد أن انضمت اليها فرنسا فى اتفاق لندن لعام ١٨٣١ ، الذى صدر فى الملحق التاسع عشر لقرارات مؤتمر لندن ، استقلال بلجيكا ، كما ضمنت بصورة مشتركة حيادها لمصلحة توازن القوى . وراحوا يبررون قرارهم هذا قائلين .. « لكل دولة قوانينها الخاصة بها ، ولكن لاوربا أيضا قانونها الخاص ، وهو القانون الذى منحها اياه نظامها الاجتماعى » . وراح الوزير الفرنسى تييرز Thiere (١) ابان الحرب الفرنسية ــ البروسية فى عام ١٨٧٠ ، يبذل جهوده عبثا للحصول على تأييد الدول الاوربية الاخرى للحيلولة دون اطاحة المانيا بالتوازن الدولى ، ويعلق على فشله بشىء من المرارة قائلا : « لقد فقدت أوربا نفسها ». ولقد أعرب فى عباراته هذه عن اجلاله لنفس مبدأ الوحدة الاوربية الذى ظل منذ عام ١٦٤٨ : مصدر الحياة لتوازن القوى . ولقد ناشد السير ادوارد جراى ، وزير الخارجية البريطانية فى عام ١٩١٤ ، الدول الاوربية عبثا تطبيق نفس المبدأ عندما دعاها الى مؤتمر عشية نشوب الحرب العالمية الأولى لتسوية ما بينها من خلافات . وفى مكنة المرء أن يقول أيضا ، ان نيفيل تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا فى عام ١٩٣٨ ، كان يعمل بوحى الفرضية الخاطئة التى تقول بوجود وحدة خلقية وفكرية وسياسية لأوربا وبأن المانيا النازية تؤلف جزءا لا يتجزأ منها ، عندما راح يرغم تشيكوسلوفاكيا على التخلى عن بلاد السوديت الى المانيا النازية .

## (ب) الاجماع الخلقى فى نظام الدولة الحديثة :

لا تنبع الثقة فى استقرار نظام الدولة الحديثة المستمدة من جميع هذه البيانات والاقوال والافعال ، من توازن القوى نفسه ، بل من مجموعة

(١) لويس أدولف تيرز ( ١٧٩٧ ــ ١٨٧٧ ) ــ سياسى فرنسى وصحفى ومؤرخ ألف الوزارة ثلاث مرات وكان أول رئيس للجمهورية الثالثة بين عامى ١٨٧١ و ١٨٧٣ .

( المؤلف )

من العناصر الفكرية والخلقية فى طبيعتها يستند اليها نظام توازن القوى نفسه واستقرار نظام الدولة الحديثة ايضا . ويقول جون ستيوارت ميل John stewartl mil (١) « ان القوة التى تعمل على الابقاء على دوران الآلة وتحركها ، يجب ان يبحث عنها فى علم السياسة كما فى علم الميكانيكا ،خارج الآلة نفسها ، أما اذا كان من المتعذر ظهور مثل هذه القوة ، او كانت من النوع الذى لايكفى لتذليل العقبات التى يتوقع منطقيا وجودها ، فان هذا الاسلوب المبتكر لابد وان يفشل (٢) . ولا ريب فى ان ما اشار اليه جيبون بمنتهى الفصاحة وبعد

---

(١) جون ستيوارت ميل ( ١٨٠٦ – ١٨٧٣ ) – فيلسوف بريطانى معروف ، وعالم اقتصادى من أشهر مؤلفاته « مبادىء الاقتصاد السياسى ، والحرية والحكومة التمثيلية » . بشر بمذهب النفعية ، وكان مؤسسا لجمعيتها . وسجن فى مشكلة الارض فى ارلندة . وكان من دعاة حرية الفكر والقول .

( المعرب )

(٢) كتاب « آراء فى الحكم التمثيلى » . « نيويورك هولت وشركاه لعام ١٨٨٢ ص ٢١ وما بعدها ) .

راجع أيضا ، ملاحظاته النافذة والصائبة فى صفحتى ٢٣٥ و ٢٣٦ ، عن أهمية العامل الخلقى فى الحفاظ على توازن القوى فى السياسات الداخلية اذ يقول ... « وعندما يقال ان القضية لا تعدو أن تكون مشكلة من مشاكل الاخلاقية السياسية ، فان هذا لا يقلل من أهميتها على الاطلاق . ولا تقل قضايا الاخلاقية الدستورية أهمية من الناحية العملية ، عن تلك المتعلقة بالدستور نفسه . فلا ريب فى أن الوجود المجرد للحكومات ، وكل ما يدعو الحكومات الاخرى الى البقاء والاستمرار ، يعتمدان على التطبيق العلمى لعقائد الاخلاقية الدستورية ، وعلى النظريات التقليدية المسيطرة على عقول عدد من السلطات المنظمة القائمة ، التى تعدل مجالات استخدام صلاحياتها . وتكون هذه القواعد فى الحكومات اللامستقرة ، كالملكية المطلقة ، والارستقراطية الصافية والديمقراطية المجردة ، الحاجز الوحيد الذى يحول بين الحكومة وبين الايغال فى التطرف فى اتجاه ميولها الخاصة بها . أما فى الحكومات المفتقرة الى الكمال فى التوازن ، وحيث تقوم بعض المحاولات لوضع القيود الدستورية على نزعات السلطان الأقوى فيها ، لكن قوته تكون من الضخامة ، بحيث تتخطى هذه القيود ، دون أن تتعرض مؤقتا للخسارة أو القصاص ، فان عقائد الاخلاقية الدستورية التى يعترف بها الرأى العام ويقرها ، هى وحدها القادرة على الحفاظ على شىء من الاحترام لهذه القيود والكوابح الدستورية . واما فى الحكومات الحسنة التنظيم والتوازن ، حيث تتجزأ السلطة العليا ، ويقى كل مشترك نفسه من اغتصاب الآخرين وسيطرتهم بالاسلوب الدفاعى الوحيد المتيسر ، وهو أن يسلح لأغراض الدفاع بنفس الاسلحة التى يستخدمها أولئك فى الهجوم ، فان الحكومة تحتفظ بدوامها ، عن طريق امتناع جميع الفرقاء المشتركين فيها عن ممارسة التطرف فى صلاحياتهم وقواهم الا اذا تعرضوا للاستفزاز من تصرف مماثل من جانب الآخرين المشتركين فى السلطان . وفى وسعنا أن نقول فى هذا =

النظر ، كالوقود الذى يبقى على حركة آلة التوازن ،من الاسس الفكرية والخلقية للحضارة الغربية هو فى الواقع مجموعة الاجواء الفكرية والخلقية التى وجهت عظماء مجتمعات القرن الثامن عشر وسيطرت على جميع افكارهم وافعالهم . فلقد كان هؤلاء الناس ، يرون اوربا كجمهورية واحدة عظمى لها معاييرها المشتركة « للكياسة والثقافة » ولها نظام مشترك « فى الفن والقانون وطرائق السلوك » . وكان الوعى

---

= الصدد ، ان احترام قواعد الأخلاقية الدستورية هو الذى يبقى على الدستور قائماً» .

وفى وسع القارىء أن يراجع فى هذا الصدد وجه الشبه بين الحرب الصناعية والتوازن الدولى فى القوى ، فى كتاب « المجتمع المكتنز » لمؤلفه آر . اش . تونى . ( نيويورك . هاركورت بريس وشركاه ۱۹۲۰ . ص ٤٠ وص ٤١ ) حيث يقول ... « ويخلق ذلك الحافز الحرب الصناعية لا كحادث عارض يدعو الى الأسف بل كنتيجة حتمية . وهو يخلق الحرب الصناعية لأن تعاليمه تقضى بأن لكل فرد أو مجموعة الحق فى ما يستطيعان الحصول عليه ، كما ينفى أن هناك أى مبدأ سوى تركيب السوق من عرض أو طلب ، يقرر ما يجب أن تحصل عليه . اذ لما كان الدخل المتوافر للتوزيع محدودا ، ولما كان تجاوز حدوده هذه ، يقع أحيانا ، فان ما تربحه فئة معينة ، لا بد وأن تخسره فئة أخرى ، ويتضح من هذا ، انه اذا لم تكن أعمال الفئات المختلفة هى التى تقرر دخولها النسبية ، فليس ثمة طريقة أخرى سوى التأكيد الذاتى المتبادل تقرر هذه الدخول . وقد تدفعها المصلحة الذاتية بالفعل الى الامتناع عن استخدام قوتها الكاملة فى فرض مطالبها ، ويتقرر السلام فى هذه الحالة فى الصناعة كما حاول الناس أن يقرروه فى الشئون الدولية ، عن طريق توازن القوى . لكن الحفاظ على مثل هذا السلام يعتمد على تقدير الفرقاء المشتركين فيه ، بأن اشتباكهم فى أى صراع مكشوف يؤدى الى خسائر تصيبهم تفوق ما يتوقعونه من أرباح ، وعلى ان هذا الصلح ليس ثمرة تقبلهم لمعيار من الجزاء يعتبرونه تسوية عادلة لمطالبهم . وعلى هذا لا بد أن يكون هذا السلام غريبا وقصير الأمد ومفتقرا الى الاخلاص . ولا تكون له غاية ، اذ لا يمكن أن يكون ثمة مبدأ غائى ، فى مجرد زيادة تصيب عوائد الدخل ، كما لا يوجد مثل هذا المبدأ فى ارضاء أية رغبة فى المكاسب المادية . وعندما يتم التسليم بالمطالب . يستأنف الصراع من جديد ، ولا بد من أن يستأنف طالما أن الناس يسعون الى انهائه عن طريق زيادة الجزاء لا عن طريق العثور على مبدأ تقوم عليه جميع صور المكافآت صغيرة كانت أو كبيرة ) .

وفى وسع القارىء أن يعود أيضا الى الصفحة الخمسين من الكتاب حيث يقول .. « لكن الميزان سواء أكان فى السياسات الدولية أو فى الصناعة ، يظل مفتقرا الى الاستقرار ، وذلك لأنه لا يستند الى الاعتراف الشائع بمبدأ ، يحدد للأفراد والدول مطالبها ، وانما يستند الى محاولة العثور على تعادل يتجنب الصراع دون التوسل بتأكيد الطلبات التى لا حدود لها . ولا يمكن العثور على مثل هذا التعادل ، اذ انه مفقود فى هذا العالم الذى لا حدود فيه لاحتمالات زيادة الطاقات العسكرية والصناعية» .

( المؤلف )

المشترك بهذه المعايير المشتركة ، هو الذى يكبح جماح المطامع عن «طريق الاثر المشترك للخوف والاحساس بالخجل»، ويفرض «الاعتدال» على الاعمال ويزرع فى نفوس الناس جميعا شيئا من « الاحساس بالشرف والعدالة » وكان الصراع على السلطان على المسرح الدولى ، نتيجة ذلك كله ، من طبيعة « الصراعات المعتدلة واللاحاسمة » .

ولم يكن توازن القوى السبب فى اعتدال الصراعات السياسية وافتقارها الى الحسم بين عام ١٦٤٨ وحروب نابليون ، وبين عامى ١٨١٥ و١٩١٤ فحسب ، بل كان أيضا « التعبير المجازى والرمزى عنها، والاسلوب المتبع فى تحقيقها . وكان على الدول المتنافسة ، قبل ان يتمكن توازن القوى من فرض كوابحه على تطلعات السلطان عند الأمم، عن طريق التفاعل الآلى بين القوى المتعارضة وتداخلها ، ان تكبح جماح نفسها ، عن طريق تقبل نظام توازن القوى نفسه كالاطار المشترك الذى يضم جميع محاولاتها وجهودها . ومهما كانت رغبتها فى تغيير توزع الثقل فى كفتى الميزان ، فقد كان عليها ان تتفق ولو فى اتفاق صامت ، على انه مهما كانت نتيجة الصراع ، فان من الواجب الابقاء على كفتى الميزان فى مكانهما . وكان عليها أن تتفق أيضا ، انه مهما بلغ ارتفاع احدى الكفتين ، وهبطت الكفة الثانية ، فان الميزان سيظل قائما ، وستظل الكفتان مترابطتين ، تتصلان بنفس العمود ، وترتفعان وتنخفضان من جديد ، تبعا للتوزع المقبل فى الاثقال . ومهما كانت التبدلات التى تنشدها بعض الدول فى الوضع القائم ، فان عليها أن تعتبر جميعا ، ان هناك عاملا واحدا لا يتبدل ولا يتغير ، وهو وجود كفتى ميزان ، أى وجود « وضع قائم » لتوازن القوى نفسه . واذا حدثومالت دولة ما الى تجاهل هذا الشرط الأساسى الذى لا مندوحة عنه للاستقلال والاستقرار ، كما فعلت النمسا فى عام ١٧٥٦ بالنسبة الى بروسيا أو كما فعلت فرنسا بين عامى ١٩١٩ و١٩٢٣ بالنسبة الى ألمانيا فان اجماع الدول الاخرى كلها ، لن يسمح لها بتجاهل هذا الشرط مدة طويلة .

ولقد نما هذا الاجماع فى ظل الاجواء الفكرية والخلقية للعصر ، واستمد قوته من علاقات السلطان الفعلية التى جعلت اية محاولة فى ظل الاوضاع العادية ، المألوفة للاطاحة بنظام توازن القوى مشروعا لا امل فيه . ولقد اثر هذا الاجماع بدوره ، كقوة خلقية وفكرية ، على الاجواء الفكرية والخلقية وعلى علاقات السلطان التى تعزز

الاتجاهات نحو الاعتـدال والتوازن . ويقول الاسـتاذ كونيس رايت ما نصه :

« نظمت اوضاع الدول وخططت حدودها ، بحيث بات أى اعتداء معرضا للفشل الا اذا اتصف بالاعتدال ، والا اذا كان موجها بحيث يقره الرأى السائد عند الدول الكبرى . وقد تم الحصول على هذا الاقرار وما يعنيه من موافقة ، فى ثورات البلقـان التى تمكنت بصـورة متـدرجة من تفسيخ الامبراطورية العثمانية وفى ثورة بلجيكا التى حققت انفصال بلادها عن هولنده ، وفى الاعتداءات البروسية والسردينية التى وحدت المانيا وايطاليا الحديثتين ، وفى عدد لا حصر له من الاعتداءات فى افريقيا وآسيا والمحيط الهادى التى وسعت الامبراطوريات الغربية . ونشرت الحضارة الغربية فى هذه المناطق » (١) .

ولا ريب فى ان هذا الاجماع سواء اكان سببا أو نتيجة ، وسواء اكان على المعايير الخلقية المشتركة ، والحضارات الواحدة ، او كان على المصالح المشتركة ، هو الذى حد من الرغبـات اللا محـدودة فى السلطان، وهى الرغبات المتأصلة دائما، كما نعرف فى جميع الامبرياليات وحال بينها وبين التحول الى واقع سياسى . ويعجز توازن القوى ، عندما يفقد هذا التوازن او يضعف ولا يعود واثقا من نفسـه . كما حدث فى الفترة التى تبدأ بتقسيم بولنده وتنتهى بالحروب النابليونية عن تحقيق مهمته فى الاستقرار الدولى والاستقلال الوطنى .

ولقد ساد هذا الاجماع بين عامى ١٦٤٨ و١٧٧٢ وبين عامى١٨١٥ و١٩٣٣ . وكان النظام الدولى فى الفترة الاولى ، لا يشـبه اكثـر من مجتمع تنافسى يضم الامراء والملوك ، الذين يقبل كل واحد منهم ، منطق الدولة ، بما يعنيه من متابعة عقلانية ضمن حدود خلقية معينة ، لأهداف السلطان للدول على انفراد ، كالمعيار الاخير لسلوك الدول وتصرفها . وكانت كل واحدة منها تتوقع ، ولها الحق فى ذلك ، ان تشـترك كافة الدول الاخرى فى هذا المعيار . وخضـعت الاندفاعات العاطفية التى

---

(١) مقتبس من كتاب « بوصلة العالم » من فصل « توازن القوى » لويجارت وستيفانسون ، ( نيويورك ـ مكميلان ـ ١٩٤٤ . ص ٥٣ و ٥٤ ) .

لا ريب فى أن هذا الحديث عن نشر الحضارات الغربية فى المستعمرات حديث شائع مألوف عند الدول الاستعمارية ، مع أن ما فيه من ادعاء يكذبه الواقع المتمثل فى التخلف الثقافى والاقتصادى القائم فى معظم الدول التى تحررت من ربقة الاستعمار فى آسيا وافريقيا .

( المعرب )

وافقت الحروب الدينية لما تمثل فى عصر التنور من عقلانية واعتدال شكى فى القضايا الغيبية . ولم يكن فى وسع الكراهيات القومية والعداءات الجماعية ، التى تغذيها مختلف المبادىء أن تزدهر وتعيش فى مثل هذه الاجواء المتسامحة . واصبح كل انسان يعتقد ان الحوافز الانوية الذاتية التى تدفعه الى ما يقوم به من اعمال ، هى التى تحفز الآخرين على القيام بأعمال مماثلة . وكانت قضية التفوق تعتمد والحالة هذه على الحظ والبراعة معا . وغدت السياسات الدولية تسلية ارستقراطية ، بل ملهاة للامراء ، اذ يعترفون جميعا بنفس القواعد للعبة ، ويغامرون فيها بنفس القوى المحدودة .

وخلق الخوف المزدوج من الثورة الفرنسية ومن تجدد الامبريالية الفرنسية فى الفترة التى تلت الحروب النابليونية ، اخلاقية الحلف المقدس بما فيها من مزيج من المبادىء المسيحية والملكية والاوروبية . واضاف الاتفاق الاوربى فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر ، وعصبة الامم بعد الحرب العالمية الأولى ، الى هذا التراث فكرة الدولة القومية . فلقد غدت ، هذه الفكرة مبدءا من مبادىء تقرير المصير القومى ، وحجر الزاوية فى الصرح السياسى المستقر الذى حاولت الاجيال المتعاقبة ، بين الثورات التحررية فى عام ١٨٤٨ وبين نشوب الحرب العالمية الثانية ، اقامته وبناءه . واصبح ما كتبه وزير خارجية فرنسا دى لافاليت Delavalatte فى عام ١٨٦٦ الى أحد الممثلين الدبلوماتيين الفرنسيين احد المعتقدات الأساسية فى هذه الفترة التاريخية . وعاد وودرو ويلسون يؤكدها ويجعل منها أحد المعايير التى قامت عليها معاهدات الصلح فى عام ١٩١٩ . وقد جاء فى رسالة الوزير الفرنسى ما نصه ... « لا يرى الامبراطور مجالا للتوازن الفعلى الا فى ارضاء رغبات الدول الاوربية » (١).

---

(١) أوضح الفريد كوبان أهمية العامل الخلقى فى الحفاظ على استقلال الدول الصغيرة أيضاحا رائعا فى كتابه « تقرير المصير القومى » ( شيكاجو ـ مطبعة جامعة شيكاجو لعام ١٩٤٨ ـ ص ١٧٠ و ١٧١ ) . اذ قال ... « وتتأثر سياسات الامبراطوريات العظمى ذاتها بأجواء الرأى العام ، اذ كان ثمة منذ عهد طويل ، ميل الى تأييد حقوق الدول المستقلة الصغيرة . وقد لا يعنينا البحث عن مصادر هذا الميل ، لكن دارس السياسات الدولية لا يستطيع تجاهل وجوده حقا . ولمختلف العوامل التى ذكرناها ، أهميتها ولا شك . ولكننا نرى ، ان ما حمى معظم الدول الصغيرة فى أوربا والتى لا يتجاوز حجم بعضها مدينة واحدة من أن تبتلعها الدول الكبرى ، لم يكن قوة المشاعر القومية فى الدول الصغرى ، ولا تأثيرات توازن القوى ، وانما كان الاعتراف الشامل السائد ، بأن حطم =

ترى ما الذى بقى من هذا التراث حتى اليوم ؟ وما هو طراز الاجماع الذى يوجد بين دول العالم فى هذه الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ؟ لا ريب فى أن على دراسة العناصر التى تؤلف هذا الاجماع ، يتوقف تقدير الدور الذى ينتظر من توازن القوى أن يؤديه اليوم لحرية الاسرة الدولية واستقرارها .

= استقلال دولة ذات سيادة،عمل يحمل طابع الشذوذ ، ولا يمكن تبريره بصورةعامة. وكان الرأى المعاصر حتى فى القرن الثامن عشر ، عندما كان سلطان الدول الكبرى ينمو بسرعة ، متأثرا الى حد كبير ، بفكرة « الدولة المدنية » التقليدية ، وكان ينظر الى الدول الصغرى بعين الاعجاب ، وكان استقلالها محط الايمان . وقد أدى نمو فكرة الدولة القومية فى القرن التاسع عشر الى هدم هذه النظرية وتقويضها ، لكنها ظلت تمارس شيئا من النفوذ حتى عام ١٩١٩ ، كما سبق لنا أن رأينا من قبل » .

( المؤلف )

# الفهرس

الدار القومية للطباعة والنشر

الدار القومية للطباعة والنشر



